



المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

اشراف

د . سعد الدين ابراهيم

التقرير السنوي

١٩٩٢



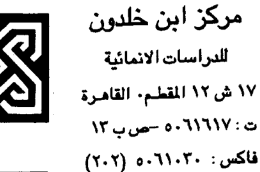
مركز ابن خلدون

دار سعاد الصباح

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي





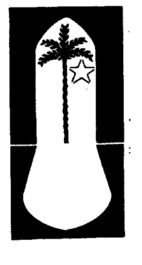
مركز ابن خلدون

للدراسات الانمائية

١٧ ش ١٢ المقطم. القاهرة

ت : ٥٠٦١٦١٧ -ص ب ١٣

فاكس : ٥٠٦١٠٣٠ (٢٠٢)



دار سعاد الصباح

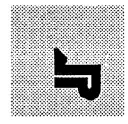
الصفاة ١٣١٣٣ - الكويت

القاهرة ٣٥ ش محيي الدين

ابو العز- المهندسين

ت : ٣٤٩١٧٢٧ - ٣٤٩٧٧٧٩

ت : ٧٠٩٥٦٣ (٢٠٢)



المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

التقرير السنوي

١٩٩٢



دار سعاد الصباح



مركز ابن خلدون



المحتويات

تقديم

من ليماسول الي القاهرة

الموجة العربية الثانية للديموقراطية

منذ عشر سنوات (١٩٨٣)، سعى عدد من المفكرين العرب إلى عقد مؤتمر يتدارسون فيه كارثة حقوق الانسان في أمتهم، ويحاولون فيه الاجابة عن السؤال : لماذا لا تشرق شمس الديموقراطية علي أوطانهم؟

كانوا مائة مفكر وشخصية عامة، أو يزيد قليلا. وحاولوا أن يجتمعوا في أحد العواصم العربية. ولكن حين عرفت هذه العواصم السبب الذي من أجله يريدون أن يجتمعوا، وهو الحديث عن حقوق الانسان والحريات الأساسية والديمقراطية ، فإنها أجمعت على وصد الأبواب في وجوههم... لقد كانت " لحظة إجماع" نادرة بين الأنظمة العربية المتناحرة حول كل شئ آخر.

لقد انعقد اجماعها في ذلك العام (١٩٨٣) ، ودون تنسيق أو تخطيط مسبق، علي عدم السماح لمن يريدون الحديث عن الديموقراطية من أبناء الأمة العربية أن يجتمعوا على

أرض عربية. لذلك لم يجد هؤلاء المائة عربي من أرض تستقبلهم وتسمح لهم بالحديث في الشأن الديموقراطي والانساني الا خارج الوطن العربي، الممتد من المحيط إلى المحيط. وكانت أقرب بقعة خارج الوطن هي جزيرة قبرص اليونانية. وهناك (مدينة ليماسول) اجتمعوا وتحدثوا بحرية، وأنشأوا المنظمة العربية لحقوق الانسان (١٩٨٣/١١/١).

اننا نقدم لهذا الكتاب بهذه الواقعة، لأنه رغم البداية المتواضعة خارج رحم الوطن الكبير... فقد أثبتت السنوات العشر التالية، أنها كانت البداية الصحيحة، لبذرة جنينية أصيلة. فقد كانت المنظمة العربية لحقوق الانسان هي نواة مجتمع مدني جديد... فهي تنظيم أهلى غير حكومي أسسه مواطنون احرار ، بملء ارادتهم الحرة. ولأنها كانت بذرة أصيلة ، فقد استمرت في الحياة، ونمت رسالتها ، والمعاني التي أرستها، رغم كل المحاولات الحكومية العربية لاجهاضها مبكرا.

وتأسست عدة تنظيمات عربية أهلية أخرى شقيقة للمنظمة العربية لحقوق الانسان؛ وبواسطة بعض هؤلاء المائة مفكر أنفسهم . فخرجت إلى النور الجمعية العربية لعلم الاجتماع، والجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية العربية الفلسفية، والجمعية العربية للدراسات الاقتصادية.

لم تكن المنظمة العربية لحقوق الانسان، أو الجمعيات العربية الأخرى التي نشأت في كنفها أو على هامشها عام

١٩٨٣، هي أول تنظيمات أهلية في تاريخ العرب الحديث، فقد كانت هناك بالفعل عدة اتحادات وروابط ونقابات وجمعيات وأندية في كل أرجاء الوطن العربي. وكان بعضها وطني، داخل حدود هذا القطر أو ذاك. وكان بعضها الأخر عربي قومي يمتد عبر الأقطار. وكان بعض هذا وذاك قد تأسس منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - أي قبل ما حدث في قبرص بأكثر من ثمانين عاماً على الاقل.

ولكن الجديد فيما حدث في ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، هو وعي أصحابه المائة بأنهم يؤسسون تنظيمات "للمجتمع المدني" العربي. ففي المؤتمرالذي عقدوه هناك تردد مصطلح "المجتمع المدني" صراحة. وكان من يرددون المصطلح يعنون به تنظيم الناس خارج الأطر الحكومية الرسمية على أساس "المواطنة الحرة"، و"الإرادة المستقلة"... وكانوا يبغون من وراء ذلك أن تكون هذه التنظيمات حامية للأفراد ضد تعسف الدولة؛ وداعمة لهم في مواجهة الدولة وفي الدفاع عن مصالحهم الذاتية المستنيرة.

وخلال السنوات العشر، التي انصرمت بعد ليماسول القبرصية، بدأت شمس الديموقراطية تشرق علي الوطن العربى. ولكن هذا الإشراق لم يكن ساطعا علي كل الأرجاء العربية. ففي بعضها ما تزال سحب كثيرة تحجب هذه الشمس؛ ولا يكاد مواطنوها يرون هذه الشمس بعد . وفي بعضها الاخر، هناك غيوم مؤقتة وعابرة. ولكننا نؤمن أن

مسيرة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي مستمرة، وستستمر؛ مهما صادفها من انتكاسات. فالعرب ليسوا إستثناءً لقوانين التاريخ والاجتماع المعاصرين. واتجاه هذه القوانين مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين هي نحو مزيد من الديموقراطية في كل أرجاء المعمورة.

موجات الديموقراطية في العالم

اجتاحت العالم في السنوات القليلة الماضية رياح الديموقراطية من شرق اسيا الي شرق اوربا ، ومن جنوب امريكا الي جنوب افريقيا . فخلال الفترة من عام ١٩٧٥ الي عام ١٩٩١، تحولت خمسين دولة من انظمة شمولية او ديكتاتورية الي انظمة ديموقراطية. ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة" .فقد سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين. كانت الموجة الاولي في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنيا الي ما قبل الحرب العالمية الاولي ، وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين. اما الموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الاربع التالية للحرب العالمية الاولي (١٩٢٠ - ١٩٦٠) وشملت حوالي ثلاثين دولة .ولكن عددا من بلدان هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مثل المانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال) قبل ان تعود اليها. وفي كل الاحوال اصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث

تقارب المائة في الوقت الحاضر ، من مجموع ما يربو علي مائة وستين دولة مستقلة من اعضاء الامم المتحدة .

بالنسبة لاقطارنا العربية فان الموجة الاولي لم تشملها علي الاطلاق . ثم شملت الموجة الثانية (١٩٢٠ - ١٩٦٠) قلة منها تعد علي اصابع اليد الواحدة . وحتي هذه القلة كانت معظمها قد ارتدت عن الديموقراطية مع عام ١٩٦٠. وفي الموجة الحالية ، التي بدأت منذ عام ١٩٧٥، لا نجد من الاحدى وعشرين قطرا عربيا سوي سبعة اقطار فقط هي (مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والاردن والكويت واليمن) بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي ؛ بينما تظل اغلبية الاقطار العربية ترزح تحت انظمة حكم غير ديموقراطية . وحتى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها في بداية عام ١٩٩٢.

ما هو المجتمع المدني

ولهذا التلكؤ العربي في الانضمام الي الديموقراطيات الوليدة أسباب عديدة، في مقدمتها ضعف او غياب ما يطلق عليه علماء الاجتماع والسياسة اسم "المجتمع المدني" ويشير هذا المصطلح الي التنظيمات "غير الحكومية" التابعة للدولة مباشرة، و"غير الارثية" أي التي تكون عضويتها " اجبارية" وعلي اساس "المولد" (مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة والدين والطائفة والعرق او السلالة). وبهذا المعني، فإن تنظيمات المجتمع المدني تقوم علي عضوية "مكتسبة" و"اختيارية" . ومن أمثلة هذه التنظيمات كل من النقابات

المهنية والروابط والاتحادات والاحزاب والجمعيات وغيرها من المؤسسات التطوعية.

بين المجتمع المدني والديموقراطية

والعلاقة وطيدة بين تنظيمات المجتمع المدني والديموقراطية.فهذه التنظيمات هي قنوات وشرايين الديموقراطية. وفيها يتعود الافراد علي قواعد ومزايا المشاركة في العمل العام من خلال تنظيمات فئوية. وهذه بدورها تحد ولو قليلا من سطوة وجفوة الدولة تجاه المواطنين من اعضائها، وتساعد علي تحقيق مصالحهم المشروعة. وربما لهذه الاسباب فإن الانظمة التسلطية تحرص علي منع تكوين تنظيمات المجتمع المدني ؛ وتحاصر الموجود منها بالفعل او تحاول السيطرة عليه حتى تفقده استقلاله النسبي ، وحتي تحوله الي امتدادات باهتة لأجهزة النظام الحاكم.

ولكن بقدر ما تحد تنظيمات المجتمع المدني من سطوة الدولة، فإنها أيضا تساعد علي تحصين الدولة ضد الحركات المتطرفة والغوغائية التي تلجأ إلى العنف المنظم أو العشوائي.

لذلك ، فإن من أهم آليات التمهيد للتحول الديموقراطي أو حماية هذا التحول من الارتداد هو تدعيم التنظيمات المستقلة للمجتمع المدني في الوطن العربي. ومن اجل ذلك اخذ مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية علي عاتقه، منذ يناير ١٩٩٢، اصدار نشرة تحت اسم " المجتمع

المدني" لكي تكون اداة تواصل وتنشيط للقوي الديموقراطية، ووسيلة توعية بأهمية تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي . ورجا المركز بذلك ان يقدم ، ولو اسهامة متواضعة ، في مسيرة التحول الديموقراطي لاقطار وشعوب الامة العربية .

وقد استقبلت النشرة بحفاوة بالغة من القراء العرب الذين رأوا عددها الأول. وكانت النية أن تكون النشرة فصلية، فطالبوا بأن تكون شهرية. وكانت النية ان تصدر في ١٦ صفحة؛ ولكن الباحثين في المركز وجدوا انفسهم يزيدون عدد الصفحات مع كل عدد، حتى وصلت الي أربعة امثال الحجم الاصلي. وكانت النشرة في عامها الأول تحتوي علي جزء باللغة الانجليزية، لاحاطة العالم الخارجي بما يحدث من تحولات صامتة أو صارخة على جبهة الديموقراطية والمجتمع المدني. ومع بداية العام الثاني للنشرة (يناير ١٩٩٣)، قرر القائمون عليها أن يستقل الجزء العربي عن الجزء الانجليزي، مع زيادة عدد صفحات كل منهما. وخلاصة القول هو أنه ما بدأ مجهوداً متواضعا متردداً في يناير ١٩٩٢، أصبح مؤسسة نامية مع يناير ١٩٩٣. وتكاد مسيرة نشرة المجتمع المدني في عام تشبه مسيرة المنظمة العربية لحقوق الانسان في عشرة أعوام... بداية متواضعة ... سرعان ما تجد استجابة واعدة. وإن دل ذلك علي شئ فعلي جوع وعطش الساحة العربية لفكر جديد ومبادرات مستنيرة.

لماذا كتاب سنوي عن المجتمع المدني والتحول الديموقراطي؟

لذلك فقد غامرنا مرة أخرى باصدار هذا الكتاب التقريري السنوي عن المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي. والغاية منه هو رصد مسيرة العام كله في كل قطر عربي وعلي مستوى الوطن العربي الكبير. فالرصد والتحليل الشهري، قد ينسى مع تدافع الاحداث. ولكن رؤية العام بأكمله تساعد علي توضيح الاتجاهات والانماط العامة للمسيرة فيما قد يبدو لأول وهلة حوادث او أحداث يومية أو شهرية منفصلة أو صغيرة، قد يظهر من رؤية العام بأكمله في ضوء جديد.

وهذا الكتاب التقريري الأول هو رصد ورؤية للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي عام ١٩٩٢. فماذا يمكن ان نستشف منه؟

* بدأ العام (يناير١٩٩٢) بمواجهة سياسية - عسكرية بين النظام الحاكم وجبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر - حيث قفز الجيش الي السلطة، وأقنع أو أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد علي الاستقالة. ومع اجراء الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية، التي كان واضحاً أنها ستعطي جبهة الانقاذ الاسلامية أغلبية كاسحة في البرلمان، وتمكنها من تشكيل حكومة اسلامية، تم تعيين احد زعماء الثورة الجزائرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢) ، وهو السيد . محمد بوضياف رئيساً مؤقتاً للدولة.

* انتصف العام (يونيو ١٩٩٢) بحادثي اغتيال مروعين. الأول في مصر، للمفكر العلماني الدكتور فرج فودة، والثاني في الجزائر، للرئيس المؤقت محمد بوضياف. وأعلنت السلطات الامنية في البلدين العربيين الكبيرين، أن " الجماعات الاسلامية المتطرفة" هي التي دبرت ونفذت اغتيال الرجلين.

* انتهي العام (بدءا من ديسمبر ١٩٩٢) بمواجهة سياسية - أمنية بين النظام الحاكم في مصر والجماعات الاسلامية المتطرفة في حي إمبابة، علي الجانب الغربي من النيل في القاهرة الكبرى. وكان قوام هذه المواجهة " حملة أمنية من ١٢ الف جندي، وألفي ضابط، ومائة مصفحة ومدرعة ، لمداهمة اوكار التطرف". (صحيفة الاهرام القاهرية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٩).

* بين هذه الأحداث الثلاثة الكبيرة في مصر والجزائر، دارت مواجهات أقل صخباً، ولكنها لا تقل دموية؛ وراح ضحيتها اكثر من ثلاثمائة قتيل (٢٨٧ في الجزائر، و٨٦ في مصر) وثلاثة امثال هذا العدد من الجرحى في البلدين. وكان الضحايا من أعضاء الجماعات الاسلامية ورجال الأمن والمدنيين الأبرياء في كلا البلدين. وباختصار شهد البلدان العربيان (مصر والجزائر) ما يمكن اعتباره حرب استنزاف بين الدولة والجماعات الاسلامية، علي مدار عام ١٩٩٢.

* ولكن الجانب الآخر للصورة على مستوى الوطن العربي، هو عمليات التحول الديموقراطي . ففي موريتانيا

ولبنان والكويت جرت انتخابات نيابية. وفي الاردن تكرست مسيرة الديموقراطية البرلمانية التي بدأت بانتخابات نيابية عام ١٩٩٠. وشهدت اليمن زخما سياسيا، بدأ بعودة التعددية الحزبية، استعداداً لأول انتخابات نيابية في ظل اليمن الموحد.وفي المغرب ، دار حوار واسع بادر به الملك الحسن لتعديل الدستور والقوانين المنظمة للأنتخابات وسلطات الدولة المختلفة؛ وأجريت انتخابات بلدية شاركت فيها معظم الأحزاب المغربية؛ ومن المقرر ان تجري انتخابات برلمانية في أوائل عام ١٩٩٣، في ظل التعديلات الجديدة.

*حتى بلدان الخليج (غير الكويت) شهدت بالفعل تحركات شعبية وحكومية نحو مزيد من الانفتاح والمشاركة الشعبية. فأعلنت السعودية وعمان والامارات والبحرين عن إنشاء مجالس"استشارية". ورغم ان عضوية هذه المجالس هي " بالتعيين" وليس بالانتخاب ؛ ورغم أنها لا تتمتع بحق التشريع وسن القوانين، إلا انها خطوة هامة علي طريق المشاركة الشعبية. بل إنه في سلطنة عمان، هناك ما يشبه الانتخاب لأعضاء مجلس الشورى. فيتم انتخاب عدد من ممثلي تنظيمات المجتمع المدني: مثل غرف التجارة والجمعيات المهنية والروابط الثقافية- في كل محافظة؛ ثم يختار السلطان من بينهم أعضاء مجلس الشورى العماني.

* كذلك من الجدير بالذكر ان التنظيمات الاسلامية شاركت في العملية الديموقراطية سلميا في كل من

الاردن ولبنان والكويت. ونجح عدد محترم من مرشحيهم في الانتخابات النيابية ؛ بل وشارك بعضهم في المجالس الوزارية لهذه البلدان العربية الثلاث. وكانوا في كلا الحالين (البرلمان والوزارة) على مستوى المسئولية.

* لم تكن كل هذه التجارب الديموقراطية، أي الوجه المشرق للأوضاع العربية، بلا مؤاخذات او ثغرات. ففي موريتانيا، طعنت أحزاب المعارضة في نزاهة العملية الانتخابية. وفي لبنان، قاطعت معظم الطوائف المسيحية (وخاصة الموارنة) الانتخابات النيابية، لاستمرار الوجود العسكري السوري.

السباق بين الديموقراطية والتطرف والفوضى

المدقق في هذه الاتجاهات العامة التي سادت اقطار الوطن العربي، والتي يوثقها ويفصلها هذا التقرير، يلاحظ أن هناك سباقا غير معلن بين التحول الديموقراطي من ناحية، والتطرف الديني من ناحية ثانية، والفوضى او الانهيار من ناحية ثالثة.

- فالبلدان التي شهدت تطوراً ديموقراطيا جاداً ، وليس شكليا، هي التي نعمت بقدر أكبر من الاستقرار الداخلي- مثل الاردن والكويت والمغرب.

- والبلدان التي تلكأ فيها التحول الديموقراطي (مثل مصر) ، أو انتكس (مثل الجزائر) فقد شهدت مزيداً من التطرف والعنف.

- وهناك ثلاثة بلدان عربية تشهد فوضى وانهيار كلين أو جزئيين، وهما الصومال والسودان والعراق. الأولي نتيجة سيادة الاستبداد لأكثر من عشرين عاماً متصلة؛ ثم انهيار النظام بعد طول مقاومة، دون أن يكون هناك بديل ديموقراطي.وكانت النتيجة هي مزيد من الحروب الأهلية؛ أدت الي انتشار الفوضى والمجاعات؛ مما استلزم تدخلاً دوليا، بقيادة الولايات المتحدة . أما السودان، ما تزال حربها الأهلية مستمرة في وجود نظام إستبدادي يرفع شعارات اسلامية. أما العراق فرغم تداخل العوامل الاقليمية والدولية في تعقيد أوضاعه العامة منذ أزمة الخليج، التي بدأت مع غزو العراق للكويت (١٩٩٠/٨/٢)، فإن استمرار نظامه المستبد قد أدى إلى اعطاء الذرائع للولايات المتحدة والقوى الغربية لمزيد من التدخل في شئونه، ولما يشبه تجزئته الي ثلاث مناطق شبه مستقلة عن بعضها البعض - منطقة كردية في الشمال ، ومنطقة شيعية في الجنوب، ومنطقة سنية في الوسط. وهذه الأخيرة هي فقط التي مازال نظام الرئيس صدام حسين يسيطر عليها سيطرة كاملة.

وخلاصة ما تكشف عنه هذه الاطلالة العامة والسريعة علي أوضاعنا العربية في العام المنصرم (١٩٩٢)، هو أن هناك سباقاً بين الديموقراطية من ناحية، والتطرف والعنف من ناحية ثانية؛ والفوضى والخراب من ناحية ثالثة، فإذا اردنا السلامة فلا سبيل إلا بالديموقراطية ولا يعنى ذلك بالضرورة توقع ديموقراطية كاملة ، علي النمط الغربي

المتقدم، بين ليلة وضحاها (كما حاولت الجزائر، مثلا).
ولكنه يعني ان يشعر المواطنون العرب أنهم حقيقة
يشاركون في تقرير مصيرهم، حتى لو تم الأمر تدريجيا.
المهم ان يشعروا حقيقة بأن قدر هذه المشاركة يزيد عاماً
بعد عام؛ وأنها مشاركة جادة.

* * *

هذه هي الخلاصات التي اجتهدنا نحن في استلالها
من هذا التقرير. وربما يكون للقراء اجتهادات اخرى. ونحن
نرحب بهذه الاجتهادات. وسننشر ما يردنا من أراء،
بالاختلاف أو الاتفاق، على صفحات نشرتنا الشهرية، وفي
تقرير العام القادم بإذن الله.

ختاما، لابد من تقديم شكري الخاص للباحثين والعاملين
في مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الذين اجتهدوا
ليخرجوا هذا التقرير الاول في الشهر الاول من عام ١٩٩٣،
وليكون نموذجاً يحتذى للتقارير السنوية العربية الأخرى؛
والتي لا تنشر الا في النصف الثاني من السنة التالية،
وتكون الاحداث قد تجاوزتها. ونرجو أن يكون عام ١٩٩٣
عاماً افضل للأمة العربية.

د. سعد الدين ابراهيم



المجتمع المدني
والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

جمهورية مصر العربية



جمهورية مصر العربية



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال :٢٨/ فبراير/١٩٢٢

نظام الحكم : جمهوري

اسم رئيس الدولة : محمد حسني مبارك

الميلاد :٤/٥/ ١٩٢٩ تاريخ التنصيب : ١٩٨١

التقسيم الاداري : ٢٦ محافظة

الاحزاب السياسية : انظر الجدول ....

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٤٥

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٤٥

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : البنك الاسلامي للتنمية - انتلسات - حركة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية - منظمة المؤتمر الاسلامي

العاصمة : القاهرة

اهم المدن: الاسكندرية ، الجيزة

المساحة (كم٢) : ١٫٠٠١٫٤٥٠

عدد السكان (مليون): ٨ر٥٤

معدل زيادة السكان : ٠ر٢

القوميات : ٩٠٪ من اصول حامية شرقية، ١٠٪ اغريق، طليان، سوريون، لبنانيون.

مااللغات : العربية (الرسمية) ،الانجليزية ، والفرنسية.

الديانات : ٩٤٪ مسلمين، ٦٪ مسيحيون اقباط واخرون

التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٤٥ ٪

العملة : الجنيه المصري

م	اسم الحزب	القيادات	الصحيفة	التأسيس	الاتجاه	ملاحظات
١	الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم	حسني مبارك	مايو ويرأسها سمير رجب	١٩٧٧	وسط ليبرالي	
٢	الوفد الجديد	فؤاد سراج الدين	الوفد ويرأسها جمال بدوي	١٩٧٨	يميني ليبرالي	قاطع الانتخابات الاخيرة
٣	التجمع الوطني	خالد محي الدين زعيم المعارضة البرلمانية	الاهالي ويرأسها حسين شعلان	١٩٧٦	يساري	ستة اعضاء في مجلس الشعب
٤	العمل الاشتراكي	ابراهيم شكري	الشعب عادل حسين	١٩٧٧	اسلامي	قاطع الانتخابات الاخيرة وهناك انقسام

م	اسم الحزب	القيادات	الصحيفة	التأسيس	الاتجاه	ملاحظات
٥	الاحرار	مصطفى كامل مراد	الاحرار ويرأسها وحيد غازي	١٩٧٦	يميني ليبرالي	رئيسه عضو معين بمجلس الشورى
٦	الامة	الصباحي	الامة متوقفه عن الصدور	١٩٨٤	غير محدد	رئيسه عضو معين بمجلس الشورى
٧	الخضر	اول رئيس كان د. حسن رجب	-	١٩٩١	بيئي	غير ممثل في المجالس
٨	الناصري	ضياء الدين داود	لم يصدر صحيفة	١٩٩٢	يساري	هناك انقسام اخر

م	اسم الحزب	القيادات	الصحيفة	التأسيس	الاتجاه	ملاحظات
٩	الشعب الديمقراطي	انور عفيفي	-	١٩٩٢	غير محدد	-
١٠	مصر العربي الاشتراكي	جمال ربيع	-	١٩٩٢	وسط	-
١١	مصر الفتاة	الحالي احمد عز الدين وسبقه اللواء عبد الله رشدي وكان ول رئيس للحزب علي الدين صالح والذي عاد بحكم قضائي لم ينفذ	مصر الفتاة		غير محدد	ثلاثة رؤساء وخلافات بدأ قومي يساري اثناء علي الدين صالح وتحول الي حزب غير محدد الملامح صحيفة كل عدد تعبر عن اتجاه يختلف عن الاخر

يوميات الاحداث

يناير

- معرض الكتاب الدولي الرابع والعشرون (٤ - ١٧).

- مصادرة خمسة كتب للمستشار محمد سعيد العشماوي، وكتاب للكاتب عادل حمودة.

- استمرار حملة صحيفة اخبار اليوم علي فيلم " ناجي العلي".

- اعتقال ١٣ من الجماعات الاسلامية.

فبراير

٢/٥ رحيل الكاتب الصحفي فيليب جلاب .

- جمعية نقاد السينما المصريين تصدر بيانا احتجاجا علي الحملة الصحفية المضادة لفيلم ناجي العلي.

- المهرجان القومي الثاني للافلام الروائية (١٦-٢٤) .

- اعتداء من الجماعات الاسلامية علي تاجر مسيحي بامبابة .

مارس

- ألف اذاعي يطالبون بانشاء نقابة لهم.

- المؤتمر الثالث لحزب التجمع ، وانتخاب خالد محيي

الدين رئيسا للحزب بالاجماع.

٣/٢٢ المحكمة الادارية توافق علي الترخيص بقيام حزب الشعب الديمقراطي، وكيل المؤسسين المهندس المقاول انور عفيفي ومن ابرز قياداته النائب ابو الفضل الجيزاوي المحامي.

- اعتقال ثلاثة من أعضاء الجماعات الاسلامية بالمنيا.

ابريل

- بدء معركة نقابة الاطباء .

- المحكمة التأديبية لمجلس الدولة برئاسة المستشار سعيد برغش نائب رئيس مجلس الدولة تقضي ببراءة علاء حامد مؤلف رواية "مسافة في عقل رجل" من تهمة السخرية من الأديان السماوية.

- المنظمة المصرية لحقوق الانسان تطالب برفع وصاية رجال الدين على الفكر والأدب والفن.

٤/٢٣ محكمة القضاء الإداري تحكم بوقف تنفيذ قرار حل اتحاد كرة القدم برئاسة محمد احمد وتعيين مجلس مؤقت برئاسة صلاح حسب الله.

٤/٢٥ الجمعية العمومية لنقابة المعلمين ترفض مشروع الحوافز الجديد الذي اعدته الحكومة وتتهم النقيب د. مصطفى كمال حلمي واعضاء المجلس بالتواطؤ مع الحكومة.

مايو

٥/٤ المذبحة الطائفية في قرية منشأة ناصر ، (قرية ويصا) ومقتل ١٣ مسيحيا واصابة اربعة اخرين.

٥/٩ اعلان الحزب الناصري الديمقراطي ، بقيادة النائب ضياء الدين داود.

٥/٢٣ لجنة شئون الأحزاب السياسية بمجلس الشورى تعزل علي الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة وتسند الرئاسة للواء عبد الله رشدي.احزاب المعارضة تستنكر القرار وعلي الدين صالح يلجأ للقضاء .

- اندلاع أزمة بسبب فيلم " الزواج علي الطريقة المصرية" ، بعد عرضه في مهرجان الاسماعيلية للافلام التسجيلية.

يونيو

٦/٧ اغتيال المفكر د. فرج فودة واصابة ابنه، والقبض علي احد مرتكبي الحادث من الارهابيين.

يوليو

- بدء أحداث صنبو بديروط .

- مقتل أربعة مواطنين، ومساعد شرطة ، واصابة عشرة من الأهالي، واتلاف ١٧ متجرا، ٣١ منزلا.

- تعيين مدير أمن جديد لاسيوط، وبداية حملة أمنية بقيادة اللواء النحاس.

١٨/ ٧ محكمة النقض تقضي ببطلان مجلس نقابة المحامين.

- محكمة القضاء الاداري برئاسة المستشار طارق البشري تقرر احالةاستشكال علي الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة المعزول لدائرة اخرى.

٢٠ ـ٧/٢٣ انعقاد المؤتمر السادس للحزب الوطني وانتخاب الرئيس مبارك بالاجماع رئيسا للحزب الحاكم.

اغسطس

- بدء معركة انتخابات نقابة المحامين.

- اللجنة القضائية المشرفة علي الانتخابات برئاسة المستشار فؤاد جرجس ترفض طلب خمسة محامين باستبعاد ترشيح أحمد الخواجة لمنصب النقيب باعتبار أن دورته الأخيرة لم تكتمل.

- انقلاب جديد في حزب مصر الفتاة. أحمد عز الدين يعزل اللواء عبد الله رشدي، ويتهمه بمخالفات ادارية ومالية.

- مقتل ٢٠ في احداث العنف، واصابة ٤٦، واعتقال ٣٢٦ بأسيوط .

٨/١٠ احداث العنف بإدكو

٨/٢٨ احداث العنف بأبو حماد .

سبتمبر

٩/١٣ فوز أحمد الخواجة بمنصب نقيب المحامين،

واكتساح التيار الاسلامي لمجلس النقابة.

٩/١٤ الاحتفال بمرور مائة عام علي تأسيس دار الهلال.

- فتح باب الترشيح لانتخابات المحليات ، وحزب التجمع يقاطعها ويصفها بأنها غير دستورية.

-مقتل ٨ مواطنين ، واصابة ١١ مواطنا واعتقال ١٦٧ متطرفا.

٩/٢٥ انتخابات نادي الزمالك واكتساح جبهة المستشار جلال ابراهيم قائمة المرشح المنافس نور الدالي .

اكتوبر

١٠/٩ مؤتمر الوحدة الوطنية .

١٢ /١٠ زلزال عنيف يصيب القاهرة .

١٠/١٤ عودة حزب مصر العربي الاشتراكي برئاسة جمال ربيع.

- جدال عنيف بين د. غالي شكري رئيس تحرير مجلة " القاهرة" ، ود. رمسيس عوض شقيق د. لويس عوض حول مسرحية " محاكمة ايزيس" ونسبها للراحل لويس عوض.

- مقتل ١٤ مواطنا ، واصابة ٤١ اخرين ، واعتقال ٣٥١ متطرفا في اعمال العنف.

١٠/١٩ مظاهرات في مناطق بولاق أبو العلا من المتضررين من الزلزال ضد الحكومة .

نوفمبر

١١/٣ انتخابات المحليات وفوز الحزب الوطني بـ ٨٥٪ من الدوائر بالتزكية ، ٩٠٪ مما تبقى واقتسم الباقي حزبا العمل والوفد، والطعن فيها بالتزوير.

- احتفال فرقة الموسيقى العربية بمرور ٢٥ سنة علي انشائها.

- فضيحة في مهرجان الاسكندرية الدولي للافلام السينمائية، وقرار بالغائه من العام المقبل.

- مقتل أربعة مواطنين ، واصابة ٣٣ اخرين، واعتقال ٢٨٣ متطرفا في أعمال العنف.

ديسمبر

- المنظمة المصرية لحقوق الانسان تمنح جائزة "فتحي رضوان" لمصلحة الطب الشرعي لكشفها التعذيب.

١٢/٣ المحكمة العسكرية بالاسكندرية تحكم بالاعدام علي ثمانية من اعضاء تنظيم "العائدون من افغانستان".

١٢/٨ محكمة القضاء الاداري برئاسة المستشار طارق البشري تلغي قرار رئيس الجمهورية الخاص باحالة التنظيمين الارهابيين بالاسكندرية إلي القضاء العسكري .

- حملة من بعض الاقلام الصحفية علي حكم المحكمة.

١٢/٩ حملة أمنية قوامها ١٢ ألف جندي، وألف ضابط ومائة مصفحة ومدرعة ، تداهم اوكار التطرف بامبابة.

١٢/١٦ رحيل الاديب الكبير يحي حقي.

١٢/٢٣ انتخابات النادي الاهلي واكتساح صالح سليم وقائمته قائمة المرشح المنافس د. حسن مصطفي.

- بلغ عدد القتلى ١١ مواطنا، والجرحى ثمانية، في حين بلغ عدد المعتقلين ٧٥١٤ متطرفا في أحداث العنف خلال هذا الشهر.

اضواء علي الاحداث

مأزق الدولة والمجتمع

شهدت مصر في عامنا المنصرم صراعا حادا ثلاثي الملامح، بين دعاة المجتمع المدني مساندين الدولة في مواجهتها للعنف والارهاب من جهة، وبين دعاة المجتمع المدني في مواجهة العنف والارهاب من جهة ثانية، ثم بين المدنيين وتجاوزات الدولة ضد المجتمع المدني من جهة ثالثة.

وكان القضاء حكما رئيسيا نزيها بين الفرق الثلاث، حيث اصدر ثمانية احكام رئيسية ، ثلاثة احكام اشهرت ثلاثة احزاب (الناصري، الشعب الديمقراطي، مصر العربي الاشتراكي) كانت لجنة الاحزاب كعادتها ترفض اعلانها، ثم حكم رابع ضد لجنة الاحزاب في قرارها الخاص بعزل علي الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة .

كذلك، اصدر القضاء حكمين خاصين بنقابة المحامين الاول بحل مجلس النقابة، والثاني بأحقية النقيب الحالي احمد الخواجة في ترشيح نفسه.

ولم يهتز ضمير القضاء في اصدار حكم لصالح حرية التعبير في مصر حينما برأ علاء حامد مؤلف كتاب "مسافة في عقل رجل" من تهمه الازدراء والسخرية من الاديان.

ثم جاء الحكم الثالث ليلغي قرار رئيس الجمهورية الخاص باحالة قضية تنظيم "العائدون من افغانستان" للقضاء العسكري، وكانت المحكمة العسكرية قد اصدرت احكاماً بالاعدام لثمانية من اعضاء التنظيم ، مؤكدا بذلك الحكم القاعدة المدنية المعروفة بضرورة محاكمة المواطنين امام قاضيهم الطبيعي.

وهكذا، لعب القضاء دور الحارس الامين علي التقاليد المدنية والحضارية المصرية دون تردد او شبه انحياز لطرف ضد اخر من اطراف الصراع الحاد طوال عام ١٩٩٢.

ايضا لعبت مؤسسات الدولة دورا بارزا في مساندة المجتمع المدني، اما عبر شخص الرئيس الذي تدخل لرفع المصادرة عن كتب المستشار سعيد العشماوي التي صادرتها احدى هيئات الازهر في مطلع العام،او عبر مصلحة الطب الشرعي وهي مؤسسة حكومية ولكنها كشفت بجرأة عن التعذيب والايذاء البدني الذي طال اعضاء الجماعات المتطرفة، فأستحقت بذلك جائزة فتحي رضوان لعام ١٩٩٢.

في الصراع الاول بين القوى المدنية والدولة في مواجهة محاولات تدين الحركة السياسية عبر الاسلام المعتدل، تلقت هذه الجبهة المدنية هزائم من الاسلاميين في زحفهم السلمي الديمقراطي للسيطرة علي النقابات المهنية، حيث اكتسح تيار الاسلام السياسي مجالس نقابات الاطباء، والمهندسين ، والصيادلة ، واطباء الاسنان ، ثم مؤخرا نقابة المحامين.

ولكن الاخطر في مصر، هو النمو المتزامن للأجنحة الاكثر تطرفا وعنفا، وجسارة ومهارة، في مواجهتها الدموية ضد رموز الدولة والمجتمع، فقد شهد عام ١٩٩٢، اغتيال المفكر فرج فودة، ومقتل ٢٢ قبطيا برصاص الجماعات.

وفي المعركة الثانية بين الدولة والارهابيين، حشدت الدولة اكثر من ٣٠ الف جندي وضابط منذ الربيع وحتي نهاية العام، ومن الصعيد وحتي امبابة مرورا بالاسكندرية وبعض مناطق الوجه البحري، قتل ١٥ ضابطا وجنديا، وجرح ثلاثون من رجال الامن في مقابل ٣٦ قتيلا ، ٤٥ جريحا ، ٣٤١٦ معتقلا للجماعات.

واهم من ذلك كله خسرت الدولة اكثر من مليار دولار نتيجة لتأثر السياحة بأحداث العنف.

ان الهدف الرئيسي لجماعات العنف المتسترة بعباءة الدين ليس هزيمة الدولة بالطبع، بقدر ما تستهدف انهاكها واستنزافها وهي تنجح في ذلك.

ولعل من ابرز العوامل التي تساهم في ذلك هي الازدواجية داخل اجهزة الحكم، ففي الوقت الذي تقاتل الدولة الحركات الارهابية وتساندها في ذلك قوى المجتمع المدني، تصدر الحكومة عبر مجلس الشعب بأغلبية حزبها الحاكم قانونا لتقييد الاحزاب مما يرغم كافة احزاب المعارضة علي الذهاب الي حزب العمل المتعاطف مع الاسلاميين والوقوف معه ضد القانون، او حينما تقوي جماعات المجتمع المدني في حصار تيار الاسلام السياسي في

النقابات المهنيـة تحاول الحكومـة تمرير قـانون للنقـابات المهنية من اجل تقييد الاسلاميـين في تلك النقابات مما يضع قوى المجتمع المدني والاحزاب السياسية في حرج ويدفعها ذلك للتصدي للقانون لصالح الاسلاميين.

كذلك، فأجهزة الأمن رغم عشرات الضحايا الذين دفعوا حياتهم في التصدى للارهاب فإن بعض تجاوزاته سـواء في ادكـو او ابو حمـاد فـجـرت احداث العنف الاجتماعي المعروف مما دفع قوى المجتمع المدني والاحزاب السياسية للتصدى لذلك. والاخطر هو ان نسبة التضخم والتي ارتفعت وفق الاحصائيات الرسـمـيـة من ٢٠-٢٥٪ ١٩٩١ الي ٢٥--٣٠٪ ١٩٩٢. تلك المؤشرات لم تكن بحـاجـة لبروز العنف الاجتماعي من قبل المواطنين سواء في ادكو او ابو حماد حتي لا يجد الحكم نفسه محاصرا بين وجهي عملة للعنف الارهابي والاجتماعي في آن واحد. ومن ثم نجد ان عام ١٩٩٢ هو عام مأزق الدولة والمجتمع وقوى المجتمع المدني ايضا.

الحركة الحزبية

تتشكل الحركة الحزبية في مصر من احد عشر حزبا، وباستثناء احزاب الوطني الحاكم، والتجمع الوطني اليساري ، وحزب العمل الاشتراكي، والاحرار، فأن الاحزاب السبعة الأخرى حصلت علي شرعيتها من خلال القضاء ، وبعد رفض لجنة الاحزاب لها.

وشـهـد عـام ١٩٩٢، حـصـول ثلاثة احـزاب علي احكام

للاشهار، وهي الحزب العربي الناصري الديمقراطي برئاسة النائب ضياء الدين داود ، وحزب الشعب الديمقراطي برئاسة وكيل مؤسسيه المهندس انور عفيفي، ومن ابرز قياداته النائب ابو الفضل الجيزاوي المحامي. وكذلك عاد حزب مصر العربي الاشتراكي برئاسة جمال ربيع، وهو الحزب الذي اسسه الرئيس الراحل السادات والذي اصطلح علي تسميته حينذاك بحزب الوسط، ثم حله الرئيس وشكل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم مما دفع ما تبقى من قياداته ومنهم الراحل عبد العظيم ابو العطا الي اللجوء للقضاء.

وباستثناء الحزب الناصري المعروف باتجاهاته اليسارية فإن الحزبين الاخرين هما اقرب للوسط الليبرالي.

مؤتمرات حزبية

شهد عامنا المنصرم ثلاث مؤتمرات حزبية :

في مارس عقد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي مؤتمرة العام الثالث، وانتخب بالاجماع خالد محيي الدين رئيسا للحزب مستحدثا بذلك منصبا جديدا. واصبح د. رفعت السعيد الامين العام للحزب، وجاءت انتخابات اللجنة المركزية تحمل دلالات التغيير حيث احتل الشباب اكثر من ٤٠٪ من عضويتها التي تبلغ ٢٤٠ عضوا، واقر المؤتمر وثيقة سياسية ناقشت الاوضاع الدولية ، والعربية، والمحلية في ضوء المتغيرات الدولية واثرها علي

الموقف السياسي للحزب،، مؤكدةً علي فكرة المجتمع المدني الذي يعلي من قيم الاستنارة والعقلانية والوحدة الوطنية، ومعتبرة ان الديمقراطية والمشاركة الشعبية الجادة هي السبيل الوحيد لخروج المجتمع من ازماته المتعددة.

اما المؤتمر الثاني فكان المؤتمر السادس للحزب الوطني الحاكم والذي عقد في الفترة من ٢٠-٢٣، يوليو بجامعة القاهرة، افتتح المؤتمر الرئيس محمد حسني مبارك، وحضره رئيس الوزراء ، ورئيسا مجلسي الشعب والشورى، والوزراء وكبار رجال الدولة. وكانت اهم اعمال المؤتمر ، اعادة انتخاب مبارك رئيسا للحزب ومبايعته لدورة رئاسة ثالثة، وانتهى المؤتمر الي برنامج عمل جديد، يتضمن تأكيد الديمقراطية وحرية العقيدة ، والحرية الاقتصادية.

اما المؤتمر الثالث في سلسلة المؤتمرات الحزبية فكان المؤتمر الاول للحزب الناصري، وعلي مدى ثلاثة ايام ، وفي مكانين متباعدين ،انعقد مؤتمرا الحزب الناصري في الفترة من ١٨ـ ٢٠ ديسمبر.

المؤتمر الاول لجبهة النائب ضياء الدين داود في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر وحضره ٨٦٤ من اصل ٩٨٠ مندوباً، وانتخب ضياء الدين داود رئيسا للحزب. وبرز لدى المشاركين في المؤتمر الحرص علي وحدة الحزب، واشار ضياء الدين داود عقب انتخابه الي ان باب الحزب مفتوح لكل الناصريين. وكلف المؤتمر الامانةالعام للحزب بمتابعة احداث الانقسام وتطوراتها ، علي ان يعرض الامر علي

اللجنة المركزية في اجتماعاتها المقبلة. وذلك تحت شعارات وحدة الحزب - وحدة الحركة - ديمقراطية القرار.

اما جبهة فريد عبد الكريم فقد عقدت مؤتمرها في سرادق امام مقرها بعابدين حضره حوالي ٢٠٠ مندوبا اغلبهم من محافظة الدقهلية. وانتخبت فريد عبد الكريم رئيسا، وسحبت الثقة من ضياء الدين داود ورفضت الصلح مع اسرائيل ، وتدخل القوات الامريكية في الصومال ، ونادت بوحدة السودان الشقيقة.

خلافات حزبية :

لم تكن الخلافات الناصرية هي الوحيدة في عامنا المنصرم حيث احتجبت جريدة " مصر الفتاة" الاسبوعية المعارضة عن الصدور يوم الاثنين ٢٥ مارس ١٩٩٢ اثر صدور قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بمجلس الشورى في اجتماعها يوم السبت ٢٣ مايو بعزل علي الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة واسناد رئاسة الحزب الي عبد الله رشدي.

وقد عقد رؤساء الاحزاب في نفس اليوم مؤتمرا صحفيا بمقر حزب الاحرار تضامنا مع القيادة المفصولة (الشرعية) لحزب مصر الفتاة. وجاء في هذا المؤتمر ان قرار لجنة شئون الاحزاب غير قانوني. وقرر رؤساء الاحزاب عقب المؤتمر الصحفي :

١ - اصدار بيان يستنكر القرار باعتباره صادرا عن لجنة مشكلة خلاف القانون، تجاوزت فيه حدود اختصاصاتها.

٢ - تأييد استمرار حزب مصر الفتاة بقيادته الشرعية ممثلة في علي الدين صالح ومساندته في قضيته المنظورة امام محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة.

٣ - مناشدة نقابة الصحفيين الدفاع عن حرية الصحافة والحفاظ علي حقوق الصحفيين.

٤ - الدعوة لعقد مؤتمر جماهيري لمناقشة أبعاد هذا القرار واثره علي الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية في مصر.

ولجأ علي الدين صالح للقضاء الاداري، وحكمت المحكمة لصالح عودته، لكن الحزب شهد انقلابا جديدا ، وقد قام نائب رئيس حزب مصر الفتاة المعارض احمد عز الدين، بإطاحة اللوء عبد الله رشدي رئيس الحزب، ونصب نفسه رئيسا للمجلس القيادي الي حين اجراء انتخابات جديدة بعد ٣ سنوات في ضوء نصوص اللائحة الداخلية للحزب.

وصرح السيد احمد عز الدين بإتهامه لرئيس الحزب ، بوجود مخالفات مالية بلغت ٣٥٠ الف جنيه من اموال جريدة الحزب، بعد توليه رئاسة الحزب خلفا لرئيس الحزب السابق علي الدين صالح، واضاف أنه سيبلغ النائب العام بنتائج لجنة التفتيش الحزبية، وانه ايضا سيبلغ لجنة شؤون الاحزاب السياسية بتفاصيل الاحداث الاخيرة في حزبه.

ولا زال حزب مصر الفتاة يتحدث باسمه ثلاثة رؤساء يحتكمون للقضاء بحثا عن مشروعية .(صدر حكم نهائي

لصالح علي الدين صالح وينتظر تنفيذه)

اما الخلاف الآخر، فقد كان داخل حزب الشعب الديمقراطي الوليد حيث نشب صراع بين محامي الحزب ابو الفضل الجيزاوي، ووكيل المؤسسين المهندس انور عفيفي الذي يرى ان مهمة الجيزاوي قد انتهت تماما بمجرد انتهائه من الترافع امام محكمة الاحزاب، وانه ليس له اية صفة قانونية للتحدث باسم الحزب. تأتي ذلك بعد محاولات من جانب الجيزاوي لدعوة المؤسسين واجراء انتخابات يتم اختياره فيها رئيسا للحزب، وبالتالي ، استبعاد وكيل المؤسسين. ومن ثم ، قام انور عفيفي بالغاء توكيل الجيزاوي، الخاص بالترافع في قضايا الحزب امام القضاء، وقدم مذكرة رسمية بصفته ، الي لجنة الاحزاب للتعامل معه فقط باعتباره وكيل المؤسسين.

قانون جديد :

وفي تطور حزبي آخر، وافق مجلس الشعب، في جلسته المنعقدة يوم الاربعاء ١٦ ديسمبر، علي مشروع قانون لتقييد حرية تأسيس الاحزاب . يحظر القانون اجتماعات وندوات مؤسسي الاحزاب تحت التأسيس ويعاقبهم بالحبس والغرامة. وافق علي مشروع القانون ٧٦ عضوا فقط، واحتج نواب المعارضة والمستقلون ووصفوه "بالرق السياسي"، كما اتهموا الحكومة بالعودة الي النظام الشمولي والارتداد عن الديمقراطية ، ولم يحضر المناقشات سوى ٩٠ عضوا ورفض ١٤ منهم القانون.

كان الدكتور فتحي سرور، رئيس المجلس، قد افتتح الجلسة بالمخالفة للائحة التي تشترط حضور نصف عدد الاعضاء ، وحضرها ١١٥ عضوا فقط من بين ٤٥٤ عضوا بالمجلس.

ووصف كمال خالد ، العضو المستقل، التعديل بأنه يمثل نكسة وتراجعا وخيبة أمل، ووصف قانون الاحزاب بأنه من القوانين سيئة السمعة. ورد عليه رئيس المجلس بأن القوانين تصدر باسم الشعب، والشعب لا يصدر قانونا سيئ السمعة. وقد عقد رؤساء الاحزاب السياسية اجتماعا بمقر "الوفد" يوم الاثنين ٢١ ديسمبر ، ادانوا فيه مشروع القانون، واعلنوا رفضهم له.

انتخابات المحليات :

جرت انتخابات المحليات علي جولتين : الجولة الاولي كانت في ٣ نوفمبر وخاضتها ثلاثة احزاب رئيسية :الوطنى، الوفد، العمل بجانب احزاب اخرى لم تحقق شيئا يذكر، ومن بينها الاحرار والخضر والناصري علي سبيل المثال . وأعلن الدكتور محمود شريف، وزير الادارة المحلية ، والمشرف العام علي الانتخابات، فوز الحزب الوطني الحاكم بنسبة ٨٥٪ من الدوائر، بالتزكية ، قبل بدء الانتخابات.

وبعد انتهاء الجولة الاولى، اعلن الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني، في الاهرام بتاريخ ١٩٩٢/١١/٥. أن الحزب حقق فوزا ساحقا لمرشحيه، علي مستوى الجمهورية، ووصل هذا الفوز الي نسبة ١٠٠٪ في

محافظة الفيوم و ٩٩٪ في القاهرة.

واكد الدكتور ممدوح البلتاجي ، امين الحزب بالعاصمة، ان الحزب حقق نجاحا بارزا بنسبة ٩٤٪ في ١٢٥ معركة خاضها.

وكتبت صحيفة "الوفد" تقول :العالم يتفرج علي مهزلة المحليات.. نسبة التصويت لم تتجاوز ٥٪.. وانعدام الثقة في النتائج ،وقالت الصحيفة: ان قوائم الوفد فازت علي جميع المستويات في مدينة ادكو. واكتسح حزب الوفد انتخابات مدينتي قنا واسنا، حيث فازت قوائمه بالمستويات الثلاث بمدينة قنا، وبثلاثة مجالس قوية في اسنا .

وكانت نتائج " الوفد" في الجولة الاولي ،هي – قائمة المحافظة بمركز مطوبس، المقاعد الفردية لمدينتي ومركزي سمنود وزفتى، قائمة بندر بلبيس، والاعادة لقائمة المركز، قوائم مجالس احياء الشرق والعرب والمناخ بمحافظة بورسعيد، والمقعد الفردي لحي الشرق، والاعادة لقوائم مجلس محلي المحافظة عن احياء الشرق والعرب والمناخ ، قوائم اربعة مجالس فردية بالدقهلية، قائمة مجلس محلي قرية فارس باسوان، قائمة مجلس محلي مدينة ديرب نجم بالشرقية، والاعادة في المقعد الفردي، قوائم الوفد في ههيا لمجالس المدينة والمركز والمحافظة بالشرقية، قائمتان لمجلسين فرديين في مشتول السوق، قائمة مركز صدفا بمحافظة اسيوط والمقعد الفردي، قوائم مدينة قنا لمجالس المدينة والمركز والمحافظة، قائمة مجلس محلي مركز اسنا، المقعد

الفردي عن مدينة نقادة لمجلس محلي محافظة قنا، اعادة في حي الساحل لمجلس محلي المحافظة، قائمة مجلس محلي مدينة الجيزة ، قائمة مجلس حي جنوب الجيزة.

وفاز حزب العمل بقوائم محدودة، وعدد محدود من المقاعد الفردية، وانفرد الحزب الوطني ببقية المقاعد.

وجرت انتخابات الاعادة والتكميلية (الجولةالثانية) في ١٥٩ دائرة بـ ٧ محافظات ، يوم ١٠ نوفمبر.

واعلن كمال الشاذلي ، امين التنظيم بالحزب الوطني ، ان الحزب الوطني فاز بنسبة ١٠٠٪ بالمنوفية، وفاز حزبا الوفد والعمل بعد محدود من القوائم في بعض الدوائر علي مستوى بعض المحافظات.

وفي دمياط ، اسفرت النتيجة النهائية عن فوز الحزب الوطني بـ ٥١ قائمة و ٤٤ مقعدا فرديا، وفوز العمل بـ ٢٦ قائمة و ٣٣ مقعدا فرديا.

وكانت لجان تلقى طلبات المرشحين، قد رفضت قبول اوراق ترشيح قوائم المعارضة وطعنت في القوائم أمام القضاء، في عدد كبير من المحافظات، فلجأت المعارضة الي القضاء الذي قضى (المحكمة الادارية العليا) يوم ٨ نوفمبر - علي سبيل المثال - برفض طعون الحكومة ضد "الوفد" وعودة قوائمه في المنوفية والشرقية والغربية وكفرالشيخ. وظل القضاء يحكم لصالح المعارضة ، علي حد تعبير المستشار يحي الرفاعي ، حتي منتصف ليلة الانتخابات.

واجتمعت الهيئة العليا للوفد، مساء الاثنين ٩ نوفمبر،

واصدرت بيانات نشر بصحيفة الوفد صباح الاربعاء ١١ نوفمبر، تحت عنوان : بيان من الوفد الي الشعب المصري الكريم .. قالت فيه : الانتخابات المحلية كشفت فساد النظام القائم وعبثه بارادة الشعب.. الحكومة حشدت كل اسلحتها لمحاربة الوفد بشتى وسائل التزييف والتضليل. رئاسة مبارك للحزب الوطني جعلته رئيسا لحزب لا يحظى بثقة الشعب.

وكانت النتائج التي حظى الحزب الوطني بـ ٨٥٪ منها، قبل بدء الانتخابات، ثم استولى علي اكثر من ثلثي النسبة المتبقية محل تعليقات وتحليلات كثيرة.

ونشرت صحيفة " الاهالي" لسان حال حزب التجمع، الذي قاطع الانتخابات .تحقيقا وصفت فيه المجالس المحلية الجديدة، بأنها بناء آيل للسقوط! نظرا لأنها قامت علي نظام القائمة المطلقة، الذي سبق للقضاء الحكم ببطلانه في انتخابات مجلس الشعب في دورتيه السابقتين.

وكانت اكثر التعليقات صراحة وجرأة، عمود سلامة احمد سلامة، مدير تحرير الاهرام، الذي نشر يوم الاحد ٨ نوفمبر ، واعادت الوفد نشره في ٩ نوفمبر، والاهالي اعادت نشره ايضا في ١١ نوفمبر .. كتب يقول...

" لم يكن من الضروري ان نطلق علي ما جرى من عمليات اختيار اعضاء المجالس المحلية وصف "الانتخابات" لان الذي جرى لم يكن انتخابات بالمعني المتعارف عليه في الانظمة الديمقراطية، ولكنه كان وسيلة مبتكرة لتشكيل

مجالس محلية تحت غطاء شبه ديموقراطي.

وقد سبق ان فصل القضاء في طريقة الانتخابات بالقائمة المطلقة باعتبارها غير دستورية ونزلت الدولة على حكم القضاء وجرت انتخابات مجلس الشعب طبقا لقانون جديد للانتخابات بالطريقة الفردية ولهذا السبب لم يكن مفهوما للمواطن العادي ان يجري انتخابات مجلس الشعب بالطريقة الفردية. ثم يجري انتخابات المجالس المحلية بالقوائم المطلقة، وحيرة المواطن العادي ازاء تصرف الحكومة لا يقل عن حيرته ازاء موقف الاحزاب المعارضة.. التي امتنعت عن خوض انتخابات مجلس الشعب بالطريقة الفردية بينما قبلت الخوض في تشكيلات المجالس المحلية بالقائمة المطلقة وكان حزب التجمع هو الحزب الوحيد المنطقي مع نفسه والاكثر احتراما لمبادئ الديمقراطية وقيمها حين اشترك في انتخابات مجلس الشعب وامتنع عن الاشتراك في المحليات الاخيرة.

لذلك ، فعندما يتساءل البعض عن السبب في عدم اقبال الناخبين علي المشاركة في تشكيلات المجالس المحلية فإن الاجابة واضحة وهي ان تخبط المواقف واضطرابات المعايير لا يدع مجالا لكسب ثقة المواطن في العملية الديمقراطية ولا في تعليمه وتربيته علي احترام القواعد الديمقراطية وممارستها.

ونحن نعرف ان تربية الشعوب علي اساليب الديمقراطية لا تتم بين يوم وليلة، وأن الأحزاب والجماعات السياسية هي التي تقوم بدور القيادة والتوجيه من خلال

الممارسات الصحيحة التي تحترم الدستور والقانون فاذا حادت عن الطريق بسبب اهواء او مصالح حزبية ضيقة فهي تؤخر المسيرة الديمقراطية وتعرقل تقدمها وتعمل من حيث تدري أو لا تدري علي تضليل الشعب وانصرافه عن المشاركة في العملية السياسية برمتها كما هو واضح.

ولهذا فقد كان من المفارقات المضحكة ان يتحدث السياسيون عن الفوز بأغلبية ساحقة تصل الي ١٠٠٪ في المجالس المحلية مع انه لا توجد في اي نظام ديمقراطي يحترم نفسه اغلبية مائة في المائة. اذ انها تصبح دليلا علي وجود خلل جوهري في النظام، وفي التطبيق يعيب القائمين عليه ولا يعضدهم، حيث تصبح الاغلبية الساحقة بهذا المفهوم ساحقة للديمقراطية بالفعل ومصدرا لاقرار التطرف .

ومثل هؤلاء السياسيين، لا يعرفون أن طغيان الاغلبية يعد نوعا من القصور المشين لأي نظام ديمقراطي ، لأنه لا يسمح للقوى السياسية الاخرى واحزاب الاقلية بالتمثيل العادل وكان الاجدر والاجدى اذا لم تكن الظروف تسمح بان يتم تأجيل هذه الانتخابات الي ان يتم تعديل القانون طبقا للدستور بدلا من اجراء انتخابات مشكوك في دستوريتها طمعا في اغلبية ساحقة او كاتمة" .

وقال الدكتور يحى الجمل استاذ القانون الدستوري بحقوق القاهرة، في حوار مع "الوفد" بتاريخ ١٢ نوفمبر "ما جرى في مصر، شئ لا يمت للانتخابات بصلة ، ولا للديمقراطية، ولا للبلديات ، ولا لشئ من ذلك كله ولو من

بعيد . ولو نطقت كلمة " انتخابات" لجأرت تشكو وتتبرأ مما جرى في مصر".

وحول سؤال عما يمكن ان يربط بين انتخابات المحليات في مصر، وانتخابات الرئاسة الامريكية التي جرت في نفس اليوم، قال : "ليس هناك مشترك بينهما قط، اللهم الا كلمة " انتخابات"!

وقال المستشار يحي الرفاعي ، رئيس شرف نادي القضاة، في حوار مع الوفد يوم ١٩ نوفمبر، ان الحكومة تحتقر القانون، وتستهزئ بالمحكمة الدستورية العليا واحكامها، وتستهين بأحكام القضاء الاداري، وتستخف بالناس جميعا". ووصف ما جرى في الانتخابات بأنه مأساة سياسية بكل المقاييس".

.. وحول هذا الاطار، دارت اغلب التعليقات التي ثارت حول الانتخابات، وتوقع الدكتور الجمل والمستشار الرفاعي معا، الحكم ببطلان نظام القائمة المطلقة في المحليات ، وبالتالي اجراء الانتخابات مرة اخرى!!

اتفاقات واختلافات :

باستثناء حزب "العمل" الذي يدين الارهاب شكلا فحسب، ولا يخفي بعض التعاطف المعلن مع الجماعات الاسلامية ، ويركز بالاساس علي تجاوزات الأمن اكثر من الارهاب في ذاته، فإن بقية الاحزاب المصرية تدين بشكل متفاوت ولكنه صريح الارهاب، ولا تعلق املا في اغلبها علي ما يدعو اليه حزب العمل من ضرورة الحوار مع

الجماعات المتطرفة . واذا انتقلنا من الارهاب الي القضية الثانية التى شغلت الحركة الحزبية المصرية ، وهي قضية سيادة مصر علي "حلايب" تقف كافة الاحزاب المصرية مع الحق المصري في حلايب كقضية وطنية في حين لم يشر حزب العمل بأي صورة الي التأكيد على السيادة المصرية علي حلايب كقضية وطنية مصرية.

ويبقى من الرصد أن الحركة الحزبية المصرية ظلت طوال العام حركة مقرات، ومعارك بيانات وصحف ، ولم ترق الي المبادرة والفعل في أي قضية ، وعلى أي صعيد.

بل وشهد العام المنصرم نموا لتدين الحركة السياسية الحزبية، كون التيار السائد طوال العام هو تيار الاسلام السياسي بشقيه المعتدل او العنيف، حيث شهد العام اعتقال ٣٤١٦ عضوا من الجماعات الاسلامية، واصدار صحيفة الشعب مرتين في الاسبوع بدلا من مرة واحدة ، واستدعاء لرئيس الحزب ابراهيم شكري ، ولرئيس التحرير عادل حسين للتحقيق معهما،فيما نسب اليهما من اتهام بالتحريض علي العنف، والفتنة الطائفية وضرب السائحين.

كذلك شهد العام استشهاد ١٥ شهيدا وثلاثين جريحا من رجال الأمن، واكتفت الحركة الحزبية المصرية بما فيها الحزب الحاكم بالحملات الصحفية دون عمل جماهيري يذكر للتصدى السياسي والاجتماعي لظاهرة العنف.

والغريب ان الحكومة تضع احزاب المعارضة دائما في

مـأزق حـقـيـقـي، فـفـي الوقت الذي تقـتـرب فـيـه احـزاب المعارضة من التنسيق مع الحزب الحاكم في عمل جبهوي للتصدى للارهاب تصدر الحكومة قانون الاحزاب الذي يدفع بأحزاب المعارضة المدنية للتنسيق مع حزب العمل والتيار الاسلامي، وكذلك شروع الحكومة في اصدار قانون للنقابات المهنية دفع بأحزاب المعارضة والكثيرين من الحزب الحاكم ذاته مثل د. حمدي السيد نقيب الاطباء والنائب عن الحزب الوطني للوقوف بجوار الاسلاميين في مواجهة الحكم.

الحركة الطلابية

جاءت نتائج الانتخابات الطلابية للعام الدراسى (١٩٩٢ - ١٩٩٣) بدلالات ومؤشرات تصلح بأن تشكل بداية لنقطة تحول نوعية فى الحركة الطلابية .

- أولا : النتائج :

اكدت النتائج انحسار طلاب التيار الاصولى سواء الاخوان ، او الجماعات الاسلامية وتنظيم الجهاد ، حيث لم يحصلوا على اكثر من ٣٢٪ من اللجان والاتحادات على مستوى نتائج السبعة عشر جامعة ، مقابل ٦٨٪ لطلاب النشاط والأسر، وطلاب الاحزاب خاصة الوطنى واليسار ، وغياب شبه تام لطلاب الوفد - للمرة الاولى - وظهور ظاهرة جديدة وهى تجمع " حورس "

- ثانيا : نسبة الحضور :

ارتفعت نسبة الاقبال علي الانتخابات حيث كان

متوسط الحضور فى كافة الجامعات حوالى ٥١٪ من نسبة الطلاب المقيدين اصحاب حق الانتخاب ، مقابل أقل من ٧٪ فى السنوات السابقة ، بل وبرزت ظواهر حضورية جديدة مثل ان نسبة الحضور فى جامعة اسيوط بلغت اكثر من ٧٠٪، وتزيد النسبة الى ٧٥٪ فى جامعة المنيا . كما يحمل ذلك مؤشرات عامة أبرزها ان غياب ظاهرة "تدين" الحركة الطلابية يفسح المجال للأغلبية الصامتة من القاعدة الطلابية ويدفعها للمشاركة الفعالة.

- ثالثا : الدعاية :

بخصوص الدعاية الانتخابية فقد لوحظ على تجمع "حورس "حجم الدعاية الضخمة وتوافر السيولة اللازمة لتمويلها وكان ابرز مثال على ذلك تنظيم أسرة حورس لرحلة للأقصر واسوان لمدة اسبوع مقابل ١٠ جنيهات فقط الى جانب اقامة المعارض واقامة ماراثون داخل الجامعة شاركت فيه اعداد كبيرة من الطلاب . وعلى الجانب الاخر، هناك تراجع فى نمط الدعاية الذى اتبعته الجماعة الاسلامية فى انتخابات هذا العام مقارنة بالعام السابق . ففى حين نجحت الجماعة فى العام السابق عن طريق تنظيم المشاهد الهزلية ورفع اللافتات الملونة وبعض البالونات فى ان تزيل الى حد ما انطباع الطلاب عنها بالتطرف والارهاب مما ساعد على تفوقها فى الانتخابات فإنه يلاحظ ان الجماعة عادت فى انتخابات هذا العام الى خطابها التقليدى المندد بإنحلال مجتمع الجامعة والرافع لشعارات سياسية .. الخ واكتفت بطبع بعض المنشورات وتسيير المظاهرات ، الامر الذى اظهر

الجانب المتشدد مرة اخرى وساهم الى حد بعيد فى تراجع نتائجها الانتخابية .

بل ووصل الامر الى استخدامها العنف فى اكثر من موقع ابرزها احداث اداب القاهرة التى ادت الى اصابة ١١طالبا .

وبرزت دعاية القوى المدنية الطلابية مثل :

- اتحاد ديمقراطى لكل الطلاب
- مصر لكل المصريين
- الغاء الحرس الجامعى
- الغاء لائحة ١٩٧٩
- عودة اللائحة المؤقته ١٩٧٦
- تحسين الخدمات بالمدن الجامعية
- لا للعنف والارهاب
- توحيد سعر الكتاب الجامعى

وقد ركز مرشحو القوي المدنية على الاتصال المباشر بالطلاب والنقاش والحوارات اكثر من أى عام مضى .

- رابعا : التحالفات :

برزت فى هذه الانتخابات صيغة جديدة وهى صيغة تحالف الطلاب غير المنتمين لتيارات سياسية الى طلاب النشاط مع الطلاب المنتمين لأى تيار سياسى بخلاف التيار

الاصولى . ومن جهة ثانية، تم نفس المنطق فى تحالفات القوى السياسية فقد تحالف طلاب اليسار مع طلاب الحزب الوطنى وتجمع "حورس" فى مواجهة الجماعات الاصولية .

- خامسا : دور الادارة :

لعبت الادارة دورا هاما فى تحقيق هذه النتائج ، عبر ديمقراطيتها .او تسامحها مع طلاب الحركة السياسية والقوى المدنية وبرز ذلك فى المساحة التى اعطيت لتجمع "حورس" وحلفائه فى جامعة القاهرة ، أو ديمقراطية رؤساء جامعات اسيوط ، والمنيا ، وعين شمس ، والمنصورة ، وسماحهم بحرية التعبير لكافة القوى الطلابية اصولية او مدنية ادى الي حرية حركة للقوى المدنية للمرة الاولى ، بحيث دفع الامر طلاب جامعات المنيا واسيوط وعين شمس الى تشكيل لجان للوحدة الوطنية تابعة لبعض الاسر الجامعية مما ادى الى وصول طلاب مسيحيين الى قمة الهرم الطلابى مثل الطالب فيليب فؤاد الذى فاز برئاسة اتحاد طلاب كلية التربية جامعة المنيا وهو أيضا عضو بحزب التجمع الوطنى . وربما كانت هذه الظاهرة هى الاولى منذ سنوات طويلة .

- سادسا : تجمع حورس :

بعد شهور قليلة من نشوء هذا التجمع، وصلت مجموعاته الطلابية الى ٨٢اسرة جامعية فى جامعات عين شمس ، والازهر ، وحلوان ، والاسكندرية ، والمنصورة ، يبلغ عدد الطلاب المنتمين اليها ٦٨٠٠ طالبا اغلبهم من طلاب

النشاط المختلفين مع الطلاب الاصوليين. وكذلك نجح عبد المنعم عمارة والمجلس الاعلى للشباب والرياضة فى تنظيم رحلات طلابية لقطارات تحمل شباب الجامعات . ألف شاب فى كل فوج للسفر الى الاقصر واسوان اطلق عليه قطار الحب والانتماء ٢٤ الف طالب وطالبة و٨ الاف من شباب العمال والخريجين و٨ الاف من الطلائع استفادوا ومازالوا من هذا العمل . وهو يحدث لأول مرة فى الوقت الذى كان عدد المستفيدين من هذا قبل أن يتولى منصبه ٤٣٢ طالبا جامعيا فقط.

الا ان هذه التجربة ان لم تراع التكوين الفكرى والسياسي للطلاب بحيث لا تتوقف هذه التجربة على النشاطات فحسب فأنها مهددة بتفشى الفساد داخلها .

اشكاليات مدنية :

ما زال طلاب الاحزاب السياسية ، والتجمعات المدنية بالجامعات يعانون من تناقض بين مواجهتهم للارهاب وتيار الاصولية الطلابية من جهة ، ومواجهتهم لغياب الديمقراطية الجامعية والتى تتجسد فى عدم الغاء لائحة ١٩٧٩ ، وعودة لائحة ١٩٧٦ من جهة اخرى ، واذا اضفنا الي ذلك ان ٨٠٪ من المرشحين المشطوبين كانوا من طلاب التيار الاصولى ناهيك عن حملة المطاردة الامنية لذلك التيار لأدركنا جزئية تلك النجاحات وعمق الازمة ، ومدى التخوفات التى تحيط باستمرار نقطة التحول التى بدأت فى الحركة الطلابية بالانتخابات الاخيرة وكذلك فإن سوء الخدمات خاصة بالمدن الجامعية ، وارتفاع سعر الكتاب الجامعى ، وعدم تطبيق

الاسعار المتفق عليها من قبل المجلس الاعلي للجامعات سابقا يفتح المجال امام استمرار نفوذ التيار الاصولي الذى لايستطيع احد ان ينكر ما يقدمه من خدمات فى هذا المجال .

إن ما حدث من ديمقراطية الادارة فى بعض الجامعات - كما هو مشار سابقا- يؤكد على ان فكرة ديمقراطية العلاقة بين الاستاذ وطلابه ورقيها جعل ظاهرة الاسر الجامعية هى العمود الفقرى للمجتمع الطلابى المدنى ،وينسحب ذلك الى ضرورة الغاء الحرس الجامعى.

تبقى كلمة اخيرة ،إن استمرار نجاحات الحركة الطلابية مرهون بمزيد من الديمقراطية لكافة الاطراف بما فيها التيار الاصولى وإلا سوف تنصب جميع الظواهر الايجابية الجزئية التى حققتها الحركة الطلابية هذا العام على ظاهرة " التوظيف" التى عانت منها الحركة منذ توظيف الحكم للاسلاميين فى الجامعة منذ ١٩٧١ وحتى الصدام ١٩٨١ ، وحتى لا تنقلب مكونات معادلة ذلك التوظيف مرة اخرى ، من حكم يتحالف مع الاصوليين ضد اليسار الى حكم يتحالف مع اليسار ضد الاصوليين دون ارساء معالم ديمقراطية حقيقية تنهى ظاهرة الاستقواء من الخارج والتوظيف فى الجامعات والمجتمع.

الجمعيات الاهلية

* الجمعيات هى منظمات أهلية مشهرة طبقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .. والذى ينص فى احكامه العامة على :مادة (١) : تعتبر جمعية فى تطبيق احكام هذا القانون كل جماعة

ذات تنظيم مستمر ولمدة معينة او غير معينة تتألف من اشخاص طبيعيين لايقل عددهم عن عشرة او من اشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادى .

مادة (٢) : كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام او الاداب او لسبب او لغرض غير مشروع او يكون الغرض منها المساس بسلام الجمهور او بشكل الحكومة . او نظامها الاجتماعى تكون باطلة .

مادة (٣) : يشترط فى انشاء جمعية ان يوضع لها نظام مكتوب موقع عليه من المؤسسين وبحيث الا يشترك فى تأسيسها أو ينضم الى عضويتها اى من الاشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية " إلا بتصريح من الجهة الادارية المختصة .

* وهذه هى بيانات الجمعيات حسب آخر إحصاء لوزارة الشئون الاجتماعية ٨٩/١٩٩٠م

هذا وتنقسم الجمعيات الى :

- جمعيات الرعاية الاجتماعية :

التى تعمل فى ميدان واحد او اكثر من ميدان طبقا للائحة المشهرة بها .

- جمعيات التنمية الاجتماعية :

التى تقدم جميع الخدمات الاجتماعية التى تعود على المجتمع المحلى الذى تعمل فيه بالخير والرفاهية بهدف تنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

وكان توزيع الجمعيات حسب نوع البيئة كما يلى : ٨٩/٩٠

بيان	تطور عدد الجمعيات خلال ٦ سنوات				عدد الجمعيات المعانة ٨٩/٩٠		عدد تراخيص جمع المال ٨٩/٩٠	
	العد ٨٤/٨٥	العد ٨٩/٩٠	الزيادة	نسبة الزيادة	العدد	نسبة من اجمالي عدد الجمعيات في نفس العام	العدد	نسبته من اجمالي عدد الجمعيات في نفس العام
جمعيات الدعاية	٨١٨٨	٩٥٥٦	١٣٦٨	٪١٧	٢٣٦٠	٪٢٥	٤٨١	٪٥
جمعيات التنمية	٢٩٠٣	٢٢٧٦	٢٧٣	٪١٣	١٩٨٧	٪٦٠	٦٤	٪٢
اجمالي	١١٠٩١	١٢٨٣٢	١٧٤١	٪١٦	٤٢٤٧	٪٣٣	٥٤٥	٪٤

عمود (١) يوضح التطور فى عدد هذه الجمعيات خلال فترة ٦ سنوات ويتضح ضعف الزيادة ونسبتها بالنسبة لهذا المدى الزمنى.

عمود (٢) : تمنح وزارة الشئون الاجتماعية اعانات سنوية بصفة دورية وبين هذا العمود عدد هذه الجمعيات المعانة ونسبة الى اجمالى عدد الجمعيات

عمود (٣) : تمنح وزارة الشئون بعض الجمعيات تراخيص لجمع المال وتعتبر هذه التراخيص احدى وسائل التمويل للجمعيات . وواضح أيضا ضعف عدد الجمعيات التى منحت هذا الترخيص عام ٨٩/٩٠.

هذا ولا يقتصر الامر على عدد الجمعيات المعانة من قبل وزارة الشئون ولكن ايضا على تنمية هذه الاعانة كما يوضح هذا الجدول عن عام ٨٩/٩٠.

بيان	عام١٩٨٩/١٩٩٠م		
	قيمة العانة الدورية	اجمالي ايرادات الجمعيات المعانة	نسبة الاعانة الي اجمالي الايراد
جمعيات الدعاية	٦٩٢٢٤٤٤	٥٨٧٧٩٢.٦	٪١٢
جمعيات التنمية	٣٨٦٥٩٥٤	٣.٧١٧...	٪١٣
اجمالي	١.٧٨٨٣٩٨	٨٩٤٩٦٢.٦	٪١٢

وكما يتضح من الجدول فإن الاعانات تمثل ١٢٪ فقط من اجمالى ايرادات هذه الجمعيات وباقى مصادر التمويل تتحقق بالجهود الذاتية .. المشاركة الشعبية من المجتمع المحلى نفسه ...

هذا بالاضافة الى باقى الجمعيات والتى تمثل ٦٧٪ من اجمالى الجمعيات والتى لا تتلقى الاعانة على الاطلاق وتعتمد تماما على عوائد نشاطها والجهود الذاتية من مجتمعاتها.

الاتحادات الاقليمية :

- بدأ انشاء الاتحادات الاقليمية للجمعيات منذ عام ١٩٦٩ طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

- وقد بلغ عدد هذه الاتحادات الاقليمية ٢٦ اتحادا

اقليميا لجميع المحافظات .

- هذا وتنبثق الاتحادات الاقليمية عن الاتحاد النوعى للجمعيات والذى يعمل على مستوى الجمهورية.

* الجمعيات الاعضاء بالاتحادات الاقليمية :

بيان بايرادات ومصروفات الاتحادات الاقليمية عام ٨٩/٩٠

الايرادات	المصروفات	نسبة المصروفات الى الايرادات
٦٣٩٧.٥	٤٣٧٤٥٩	٦٨٪

بنود الايرادات :	اعانات	اشتراكات	اخرى	المجموع
النسبة المئوية :	٢٠٪	١٢ر٥٪	٦٧ر٥٪	١٠٠٪

المصروفات	اجور	مصروفات	التدريب	البحوث	توعية	مؤتمرات	اجتماعات	اخرى	مجموع
النسبة٪ :	٢٠٪	٢٣٪	٩٪	١٪	١٪	٧٪	٩٪	٣٠٪	١٠٠٪

هذا، وان كانت الجهود التى تبذلها الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى ميدان الدعاية والتنمية تسير بمرونة ويسر، إلا أن هذه الجهود تتم فى اطار خطة تضعها وزارة الشئون الاجتماعية وتعمل فى نفس الوقت على

توجيه الجمعيات والمؤسسات وتراقب التنفيذ لتحقيق اغــراض الخطة فى اطار احكام القــانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة لها .

مادة (٢٥) : لا يجوز الترخيص بجمع التبرعات من الجمهور أو إقامة الحفلات أو الاسواق الخيرية أو إقامة المباريات الرياضيةو غير ذلك من وسائل جمع المال للاغراض الاجتماعية الا للجمعيات والاتحادات المشهرة وبالاوضاع وبالشروط التى تبينها اللائحة التنفيذية .

ويجوز للجهة الادارية المختصة ان تضيف شروطا أخرى بالنسبة الى كل حالة على حدة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

مادة (٢٦) : لا يجوز للجمعية بغير موافقة الجهة الادارية المختصة أن تباشر نشاطها خارج نطاق المحافظة التى بها مقرها الرئيسى ولا عن طريق فروع تنشأ وتشهر طبقا لاحكام هذا القانون .. ولا يجوز للفرع تعديل نظامه إلا بموافقة الجمعية .

وتعدادا لجهات الاشراف وازدواجا فى الهيمنة نجد:

قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

وقد نصت لائحته التنفيذية بقرار رئيس الوزراء رقم ٧.٧ لسنة١٩٧٩ المادة (٨) على ان تتــولى المحــافظة إنشــاء وتجهيز وادارة المؤسسات الاجتماعية والاشراف على أنشطة معونة الشتاء المنتجة وتتولى كل وحدة من الوحدات المحلية وفى حدود اختصاصاتها شئون التنمية والرعاية الاجتماعية

في اطار السياسة العامة التى تضعها وزارة الشئون الاجتماعية

هكذا تحكم وزارة الشئون الاجتماعية قبضتها على العمل الاهلي من خلال هذا القانون الذى تعتبرة معظم الجمعيات معوقا ومقيدا للنشاط وبالرغم من ضعف دور الوزارة فى تمويل هذه الجمعيات او تدعيم بنائها المؤسسي.

النقابات

أ - النقابات المهنية

لو اعتبرنا شهور العام الماضي، ٩٢، محطات قطار، علي سبيل المجاز، فسوف نتوقف عند بعضها، لأهميتها، وننغض الطرف عن بعضها الآخر لأنها ليست من الأهمية فى شئ.

نقابة الأطباء

و لا نجد شيئا يستحق الذكر، على مستوى النقابات، خلال شهري يناير وفبراير. اما في مارس فقد دارت معركة ساخنة حول منصب نقيب الاطباء.

وتقدم للترشيح ثلاث شخصيات لها ثقلها، اولها د.ابراهيم بدران، وزير الصحة ونقيب الاطباء الاسبق، وقيل وقتها ان الدولة كانت تسانده بشكل صريح، خاصة وان د. عاطف صدقي رئيس الوزراء قد استقبله قبل موعد الانتخابات بأسابيع. ود. حمدى السيد، عضو مجلس الشعب.

ثم د. ياسين عبد الغفار ، استاذ امراض الكبد المعروف، والذى تراجع عن ترشيح نفسه ، طواعية، وقيل تحت ضغوط مختلفة. ومن المعروف أن الحزب الوطني الحاكم، قد مارس ضغوطا علي الدكتور حمدي السيد كي ينسحب ، ويترك الساحة خالية للدكتور ابراهيم بدران.إلا أن الدكتور حمدى السيد قاوم هذه الضغوط والتى كانت ممثلة فى د. محمود الشريف ، وزير الادارة المحلية، والأمين المساعد للحزب الوطني، وعضو اللجنة الحزبية المشكلة من د.راغب دويدار وزير الصحة، د. اسماعيل سلام رئيس لجنة الصحة بالحزب، ود. ممدوح جبر نقيب الاطباء حينئذ ، وهي لجنة كانت مهمتها الاشراف علي العملية الانتخابية، ومساندة مرشحي الحكومة.

وكانت دوائر الحزب الحاكم تخشى- في حالة عدم تنازل حمدي السيد - من تفتت الاصوات بينه وبين مرشحها، مايتيح الفرصة لتكتل آخر وهو التيار الديني علي وجه التحديد ، يسيطر علي النقابة كلية، حيث ان له بالفعل اغلبية في مجلس النقابة منذ منتصف الثمانينات.

وكانت كل التكهنات تشيرإلى أحد احتمالين: اما ان يفوز مرشح الحكومة، واما ان يفوز د. حمدي السيد مدعوما بمساندة التيار الديني، تقديرا لدوره في مواجهة مرشح الحكومة في انتخابات مجلس الشعب المعروفة.

وجرت الانتخابات يوم ١٨ ابريل ٩٢، وفاز د. حمدي السيد بمنصب النقيب بعد ان تفوق علي منافسه د. ابراهيم بدران بما يقرب من ٢٠٠٠ صوت .

وفاز بعضوية مجلس النقابة العامة لأكثر من ١٥ سنة الدكاترة: أسامة رسلان، أسامة عبد العزيز، شوقي الحداد. ولأقل من ١٥ سنة : الدكاترة احمد عمر، اشرف عبد الغفار ، محمد يوسف عز الدين.

واثارت معركة النقيب وفوز د. حمدي السيد، ردود فعل واسعة فى الصحف ، وكانت كلها تلوم الحكومةعلي تدخلها الصريح والمكشوف لصالح د. ابراهيم بدران، مما كان سببا في سقوطه. وسجلت النتائج انه من بين مائة الف طبيب مسجلين في النقابة، لم يأت للتصويت في الانتخابات الأخيرة اكثر من ٣٠ الف طبيب، وفاز اعضاء قائمة التيار الاسلامي بحوالى ١٦ الف صوت ، اي بما يقرب من ٥٢٪ من نسبة الاصوات.

نقابة المحامين

ومن الأطباء إلى المحامين حيث دارت أكبر معركة نقابية تحققت فيها مفاجأة ضخمة لصالح التيار الاسلامى.بدأت المعركة بحكم قضائى من محكمة النقض ، فى يوليو ٩٢، ببطلان مجلس نقابة المحامين. وأكدت في اسباب حكمها ببطلان المجلس، ان طرفي الصراع خرجا علي تقاليد مهنة المحاماه، التي هي جزء من السلطة القضائية.

وطرفا الصراع هما : احمد الخواجة ، نقيب المحامين.د. محمد عصفور رئيس اللجنة المؤقتة بالنقابة.

وقد اجتمع مجلس النقابة، مساء ١٨ يوليو، برئاسة احمد الخواجة، لمناقشة سبل تنفيذ حكم محكمة النقض.

وقد تشكلت اللجنة القضائية برئاسة المستشار فؤاد جرجس، رئيس محكمة استئناف القاهرة، وقامت بإدارة شئون نقابة المحامين من مقر النقابة، وتسلمت المبنى من المدير الاداري للنقابة.

وقرر المجلس القضائي المؤقت لإدارة النقابة ، فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النقابة ومنصب النقيب يوم ٣٠ يوليو ١٩٩٢.

جرت انتخابات المحامين يوم ١٣ سبتمبر ٩٢، واعلن المستشار فؤاد جرجس ، رئيس محكمة استئناف القاهرة والمشرف العام علي الانتخابات ، النتائج النهائية.

وقد فاز احمد الخواجة بمنصب النقيب، للمرة الرابعة.

وفاز التيار الاسلامي بالاغلبية في مجلس النقابة (١٦ مقعدا) وفاز المستقلون بـ ٦ مقاعد، والوفد بمقعد واحد، وآخر للناصريين.

قانون النقابات

في نوفمبر ٩٢، دارت مناقشات واسعة، حول مشروع قانون النقابات الموحد، الذي قيل ان الحكومة تسعى لتمريره دون اخذ رأي النقابات فيه.

من بين مواد المشروع ، التي اثارت جدلا، اشتراط حضور اكثر من ٥٠٪ من اعضاء الجمعية العمومية للنقابة لانتخابات المجلس، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل مرة ثانية و يجري بنفس الشروط، واذا لم تكتمل النسبة

يقوم رئيس الجمهورية بتعيين المجلس.

وبعد ان ثارت ضجة من النقابات وحذر النقباء من عدم الاخذ برأي النقابيين في المشروع ، قررت الحكومة تأجيل المشروع لحين مناقشة اصحاب الشأن فيه.

انعقد المؤتمر العام الثالث للنقابات المهنية ، يوم ٢٠ نوفمبر ٩٢، وشارك فيه رؤساء وأعضاء مجالس النقابات العامة والمهنية والفرعية علي مستوى الجمهورية.

وقد ناقش ثلاث قضايا : العنف في مصر، السياحة وتأثير بعض حوادث العنف عليها، الزلزال الذي ضرب مصر يوم ١٢ اكتوبر ٩٢.

ثارت خلافات داخل نقابة المحامين، عقب رفض المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، انتخاب سيف الاسلام حسن البنا، امين عام النقابة ، عضوا في المكتب، خلال اجتماعات الاتحاد بتونس في الفترة من ٩ الي ١٢ ديسمبر ٩٢.

وقد قرر مجلس النقابة، بأغلبيته التي تميل نحو التيار الديني، تجميد عضوية النقابة في الاتحاد. ولكن احمد الخواجة رفض قرار المجلس، وهدد بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد لرفض القرار.

كان الخواجة هو الذي رشح سيف الاسلام، عضوا بالمكتب الدائم للاتحاد.ولا تزال القضية ، مع عام ١٩٩٣، قائمة.

معارك أخرى

تم تشكيل مكتب نقابة اطباء الاسنان، في ابريل ٩٢، برئاسة د. مراد عبد السلام. اختير الدكاترة محمد عبد العزيز عطية وكيلا، فؤاد عبد الحميد فرج سكرتيرا عاما، د. عادل احمد شومان امين الصندوق ، سامي احمد محمد سكرتير عام مساعد ، محمد حجاج امينا مساعدا للصندوق.

تقدم اكثر من الف اذاعي ، في يناير ٩٢، بطلب انشاء نقابة تدافع عن حقوقهم. وقد تصدى للمهمة شفيع شلبي، الاذاعي المعروف، بعد ان نشرت "الاخبار" ان مجلس الشعب سيناقش مشروع قانون بانشاء نقابة المهن الاذاعية، الذي اعده مجموعة من الاذاعيين، واشرف علي اخراجه قانونيا د. محمد نور فرحات رئيس قسم الفلسفة والتشريع ووكيل حقوق الزقازيق . ولم يتم اتخاذ خطوات عملية تجاه التنفيذ.

ب - النقابات العمالية

تعد الحركة العمالية من اهم قوى المجتمع المدني سواء من حيث العدد او من حيث دورها في عملية الانتاج ، هذا فضلا عن قدرتها علي احداث اضطراب في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال اللجوء الي الاضراب و غيره من اشكال الاحتجاج الجماعي .

نشأ التنظيم النقابي بمقتضى القوانين ٩١ لعام ١٩٥٩، ٦٢ لعام ١٩٦٤، و٣٥ لعام ١٩٧٩، ١ لعام ١٩٨١. وبمقتضي هذه

القوانين، فإن التنظيم النقابي يتكون من ثلاث مستويات وذلك علي شكل بناء هرمي قاعدته اللجان النقابية في المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية وقمته الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، يتوسطهما النقابات العامة ويقوم هذا التنظيم النقابي علي اساس الواحدية بمعني ألا تتشكل اكثر من لجنة نقابية واحدة بالمنشأة ونقابة عامة واحدة للصناعة الواحدة او الصناعات المتماثلة او المترابطة او التي تشترك في انتاج واحد على المستوى القومي، وكذلك اتحاد عام واحد لنقابات عمال مصر يجمع كل النقابات العامة البالغ عددها ٢٣ نقابة. كما يقوم التنظيم النقابي علي اساس مبدأ المركزية، حيث تتركزالصلاحيات والاختصاصات في المستويات العليا مقابل الافتئات علي المستويات الدنيا في اللجان النقابية والتي فقدت استقلاليتها في ادارة ابسط شئونها.

يبلغ عدد النقابات اعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ٢٣ نقابة كالتالي: نقابة عمال الزراعة والري، نقابة الغزل والنسيج، ونقابة عمال التجارة، نقابة البنوك والتأمينات، نقابة السكك الحديدية، نقابة الاتصالات السلكية واللاسلكية، نقابة المرافق العامة، نقابة الخدمات التعليمية، نقابة الخدمات الصحية ، نقابة الصناعات الغذائية، نقابة الصناعات الهندسية، نقابة البناء والاخشاب، نقابة النقل البري، نقابة النقل البحري، نقابةالنقل الجوي، نقابة الكيماويات، نقابة المناجم والمحاجر، نقابة الصحافة والطباعة والاعلام، نقابة السياحة والفنادق،

نقابة الخدمات الادارية ، نقابة الانتاج الحربي، نقابة البريد، نقابة البترول.

اما عن قوام عضوية التنظيم النقابي، فهو لا يضم اكثر من ٣٠٪ من حجم الطبقة العاملة المصرية، وهذا علي حد تقدير احمد العماوي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في افتتاح الجمعية العمومية في الدورة النقابية ٩١ - ١١٩٥.

وجدير بالذكر ان التنظيم النقابي لا يضم عمالا فقط بل يضم مهنيين وموظفين وهذا يعود للتعريف الفضفاض للعامل والذي تم تبنيه في الستينات.

وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي النقابي العمالي، فانه يختلف عن نظام انتخابات النقابات المهنية، فهو ليس نظاما مباشرا ، بمعني ان تقوم الجمعيةالعمومية للنقابة المهنية بانتخاب أعضاء مجلس الادارة والنقيب، ولكنه نظام غير مباشر، فأعضاء اللجان النقابية ينتخبون مجالس اداراتهم ومجموع مجالس الادارات - والذي يمثل قوام الجمعيات العمومية للنقابات العامة- يقوم بانتخابات مجالس ادارات النقابات العامة وهكذا حتي يصل العمال للاتحاد العام للنقابات. كما ان مجلس الادارة في كل مستوى نقابي سواء لجنة نقابية او نقابة عامة او الاتحاد هو الذي يختار رئيسه من ضمن اعضائه وليس الجمعية العمومية مما يقلل من مسئولية الرئيس امام قواعده. ويبلغ مدى الدورة النقابية اربع سنوات.

الانتخابات النقابية

واذا القينا الضوء علي الانتخابات النقابية الاخيرة ٩١ - ١٩٩٥ فقد بلغ عدد المرشحين ٤٣٨٩٢ مرشحا وذلك لعضوية مجالس ادارة ١٩٠٠ لجنة نقابية ، فازت بالتزكية ٥٤٥ لجنة منهم، وقد تركزت اللجان الفائزة بالتزكية في القطاع الخدمي بالاساس وكذلك في اللجان المهنية الصغيرة. اما فيما يتعلق بانتخابات النقابات العامة، فقد تنافس ٧٨٥ مرشحا لعضوية مجالس ادارات٢٣ ؛نقابة عامة فازت ست نقابات بالتزكية ، وقد تميزت انتخابات النقابات العامة في هذه الدورةبارتفاع نسبة المرشحين الجدد بالمقارنة بدورات سابقة حيث كانت القيادات القديمة هي المسيطرة ولسنوات طويلة. الا ان ارتفاع نسب العناصر الجديدة ليس دليلا علي الرغبة في التغيير بقدر ما هو بسبب احالة الكثيرين من اعضاء المجالس السابقة الي المعاش خاصة بعد فتوي مجلس الدولة بعدم جواز استمرار العضوية لمجالس ادارات النقابات العامة بعد الاحالة للمعاش. ومن ناحية اخري فقد فاز مجلس ادارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالتزكية.

وفيما يتعلق بصدد الطعون في الانتخابات النقابية ٩١ - ١٩٩٥ فقد وصل الي ٥٠٠ طعن في محافظة القاهرة وحدها، وذلك بالمقارنة بـ ٢٥٠ طعنا في الدورة النقابية الماضية ٨٧ ١٩- ١٩٩١.

وعلي صعيد المطالب والبرامج العمالية المطروحة في الانتخابات النقابية ، يمكن القول ان جميع الاتجاهات سواء

من غير ذوي الانتماء السياسي او من ذوي الانتماءات السياسية المختلفة قد اشتركوا في مطالب موحدة وهي زيادة الاجور لمواجهة ارتفاع الاسعار وتحسين ظروف العمل وغيره من المطالب الفئوية الجزئية. وقد كانت الغلبة لهذه المطالبات بالمقارنة بالمطالب الخاصة بالحريات النقابية او المتعلقة بقضايا سياسية.

وجدير بالذكر ان القضايا والمطالب الفئوية مثل الاجور والاسعار كانت من اكثر الموضوعات التي اثارت اهتمام القواعد العمالية والتي قامت بسببها عديد من اعمال الاحتجاج الجماعى سواء اضرابات او مظاهرات او اعتصامات او امتناع عن صرف الاجور، ان صعود وهبوط هذه التحركات يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية السياسات الاقتصادية التي تبناها النظام السياسي في هذه الفتره وما ترتب عليها من احتدام الأزمة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بدور التنظيم النقابي في الاضطرابات، يلاحظ ان اغلب اعمال الاحتجاج الجماعى - باستثناءات قليلة- تحدث دون موافقة التنظيم النقابي ورغما عنه، وغالبا ما يتمحور دور التنظيم النقابي حول اما رفض تأييد الاضراب وادانته او مجرد القيام بالوساطة بين طرفي النزاع و لذلك فان كثيرا من الاضرابات طالبت بحل اللجنة النقابية او سحب الثقة منها، مما يدل علي ضعف التنظيمات النقابية وعدم تمتعها بالمصداقية لدي العمال واتساع الفجوة بينها وبين قواعدها العمالية، وفيما يتعلق بمشاركة التنظيم النقابي في صنع السياسة العامة

فان القانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ نص في مادته الثامنة علي حق المنظمات النقابية في المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحشد طاقات العمل من اجل تحقيق اهداف هذه الخطط والاسهام في تنفيذها. وقد غير الاتحاد العام لنقابات العمال من مواقفه في السياسات الاقتصادية المتبعة وبالتحديد في قضية بيع القطاع العام. فقد رفض مسألة البيع وقدم مقترحات لاصلاح ودعم القطاع العام، واكد ان القطاع العام يعد الركيزة الاساسية للاقتصاد القومي والضمان الاكيد لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي وان القضية ليست بيعه وانما رفع كفاءته .

كما اعترض الاتحاد علي قانون قطاع الاعمال ، الا انه عندما صدر ولم يجد الاتحاد فائدة من الاعتراض، ركز جهوده علي السعي للحفاظ علي حقوق العمال في ظل الوضع الجديد وذلك باعداده مشروع بديل للمشروع المقدم من الحكومة والذي تجاهل حقوق العمال المتعلقة بالاجور والاجازات.

وكل ما تم التوصل اليه من خلال عقد عديد من الاجتماعات بين القيادات النقابية والقيادات السياسية هو ضرورة مشاركة العمال في وضع اللوائح النوعية والاجور في شركات قطاع الاعمال وألا يتم اعتماد هذه اللوائح الا بعد مشاركة التنظيم النقابي في اعدادها.

واخيرا، فهناك عديد من الضوابط والقيود المفروضة علي ممارسة التنظيم النقابي لدوره بحرية وابرز هذه

الضوابط تدخل المدعي العام الاشتراكي في الانتخابات النقابية وذلك باستبعاد ما يراه من المرشحين، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى تدخل وزارة العمل في شئون التنظيم النقابي، فقد خولت القوانين النقابية المتعاقبة وكذلك القرارات الوزارية وزير العمل عديد من الصلاحيات في مواجهة التنظيم النقابي، فالوزير هو الذي يحدد مواعيد الترشيح للانتخابات النقابية والاشراف عليها، بل له الحق في استبعاد اي مرشح من كشوف الترشيح حتي اليوم السابق على الانتخابات. هذا فضلا عن بعض الآليات الاخرى التي تلجأ اليها وزارة العمل لاستبعاد من لا ترغبه من مرشحين مثل النقل من مقر العمل الي مقرآخر بعد الترشيح فى الانتخابات وكذلك التدخل فى التمثيل النوعي والجغرافي والتلاعب في نسبة الـ ٢٠٪ المخصصة للمهنيين.

وفي ضوء معاناة التنظيم النقابي من اختلالات بنيوية ابرزها أحادية التنظيم النقابي ومركزيته، وفي ظل المستجدات الاقتصادية الجديدة والمجتمع في تحرير الاقتصاد وبيع القطاع العام، فإن هناك اشكاليات تواجه التنظيم النقابي الرسمي، يتوقف مستقبله علي حسمها اولها مدى نجاحه في الاستقلال عن الدولة وقدرته علي لعب دور جديد اكثر التصاقا وتعبيرا عن قواعده العمالية، مما يقلل من الفجوة بينه وبين جماهير العمال وما يزيد من فاعليته في مواجهة الدولة.

وثانيها طرح قضية التعدد النقابي للنقاش. فبدلا

من التنظيم النقابي الأحادى لماذا لا تتعدد المراكز النقابية وما يترتب علي ذلك من ازدياد التنافس بين هذه المراكز علي كسب الجماهير العمالية وتعبئتها. هذا فضلا عن القضايا المتعلقة بالمفاوضة الجماعية وحق الاضراب.

ولكن تبقى ملاحظة جديرة بالذكر وهي ان تواجد الاسلاميين داخل الحركة النقابية العمالية هزيل وذلك ما يحتاج الي دراسة اخرى.

احداث العنف

شهد العام المنصرم عنفا متصاعدا، أشبه ما يكون بالمرحلة الاولي من حرب العصابات، التي تعتمد علي تكتيك "الضرب والهرب".

حيث بلغ عدد القتلي ٨٦ قتيلا، ١٥ من قوات الامن، ٣٦ من الجماعات الارهابية ٣٥ من الاهالي موزعون كالتالي:

٢٢ مواطنا مسيحيا، ١٢ مسلما بالاضافة للمفكر الشهيد د. فرج فودة، مع ملاحظة ان هناك ثمانية مواطنين ماتوا بطريق الخطأ اثناء احداث العنف المتبادل، سته منهم برصاص الأمن. اما عن الجرحي فيبلغ عددهم ١٦٤ جريحا، منهم ٣٠ من رجال الامن، ٤٥ متطرفا، ٨٩ من الاهالي، موزعون بين ١١ مسيحيا، ٨ مسلمين، ٧٠ مواطن اصيبوا في احداث ادكو، ابو حماد، ومظاهرات الزلزال.

واذا انتقلنا الي التطور الارهابي الذي نال السياحة المصرية، سنجد ان عامنا المنصرم شهد ٩ عمليات كلها في

النصف الثاني من العام، خمس عمليات لم تسفر عن اصابات للسائحين ، وأربع عمليات نتج عنها وفاة سائحة انجليزية، واصابة ١٣ سائحا بجراح.

وكان نتاج ذلك ٩٤٢٨ معتقلا، منهم ٣٤١٦ من الجماعات الاسلامية، بالاضافة الي ٦٠١٢ تم اعتقالهم خلال الحملات التي كانت قوات الامن تمشط فيها الاحياء بحثا عن المتطرفين، واغلب هؤلاء من المشتبه فيهم، او ممن صدرت ضدهم احكام بغرامات او مخالفات لا تمت للعنف بصلة ويلاحظ الاتي :

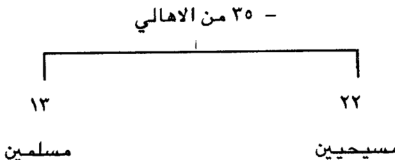
أولا : والمتأمل لتلك الاحصائيات يجد أن العنف أصبح زاداً يوميا حيث يسقط قتيل كل اربعة ايام تقريبا، وجريح كل يومين، وحوالي ٢٥ معتقلا كل يوم.

ثانيا: شكل المواطنون الابرياء ٤٠٪ من عدد الضحايا، ٥١٪ من عدد الجرحي، ٦٠٪ من عدد المعتقلين، مما ينذر بأن مثل هذه الحملات ينجح فيها المناهضون للدولة في استعداء عديد من القطاعات علي قوات الدولة. ولا عزاء لمعظم هؤلاء الابرياء أن اجهزة الدولة تهدف في النهاية إلي تأمين حياتهم والحفاظ علي النظام والقانون العام.

ثالثا: ان نسبة عدد جرحى العنف الاجتماعي في ادكو، وابو حماد، ومظاهرات الزلزال يشكل ٧٩٪ تقريبا نسبة الي جرحى الاهالي بشكل عام مما ينذر ببروز ظاهرة عنف اجتماعي مواكبة للعنف الطائفي الارهابي.

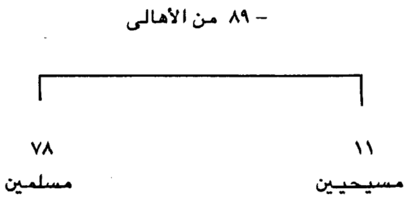
احصائية العنف في مصر خلال عام ١٩٩٢

- عدد القتلى ٨٦ قتيلا
- ١٥ من قوات الامن
- ٣٦ من الجماعات الاسلامية والمتطرفين
- ٣٥ من الاهالي



*** عدد الجرحى ١٦٤ جريحا**

- ٣٠ من قوات الامن
- ٤٥ من الجماعات الاسلامية والمتطرفين
- ٨٩ من الأهالى



*عدد المعتقلين ٩٤٢٨ معتقلا

- ٣٤١٦ من الجماعات الاسلامية والمتطرفين

- ٦.١٢ تم اعتقالهم خلال الحملات التي كانت قوات الامن تقوم بها بحثا عن المتطرفين ، وعدد كبير من هؤلاء هم من المشتبه فيهم أو عليهم احكام بغرامات ومخالفات مدنية لا تمت للعنف الطائفي بصلة.

* حوادث ارهاب السياحة

٩ عمليات في النصف الثاني من العام

٥ منها لم تسفر عن اصابات للسائحين

و الـ ٤ الاخري نتج عنها وفاة سائحة انجليزية واصابة ١٣ بجراح.

حقوق الانسان

من بين اهم قضايا حقوق الانسان، خلال عام ٩٢، ما قضت به المحكمة التأديبية بمجلس الدولة، في جلستها يوم ٢٨ ابريل ، ببراءة علاء حامد، مؤلف كتاب " مسافة في عقل رجل" من تهمة السخرية من الأديان السماوية. قالت المحكمة أنه لا معنى لحرية الفكر أو العقيدة، ما لم يكن مقتضي ذلك حرية اعلان هذا الفكر وحرية ممارسة تلك العقيدة.

وبعثت المنظمة المصرية لحقوق الانسان، بالتماس الي الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء، وبوصفه نائب

الحاكم العسكري العام، بمقتضى قانون الطوارئ الساري في مصر منذ ١٠ سنوات ، تطلب فيه منه استخدام سلطاته في عدم التصديق علي الحكم الصادر بسجن علاء حامد ومحمد مدبولي وفتحي فضل ، باعتبار أن ذلك يشكل انتهاكا لحرية الرأي والتعبير.

وأصدرت المنظمة أيضا، بيانا صحفيا تطالب فيه برفع وصاية رجال الدين عن الفكر والادب والفن، خاصة بعد قيام لجنة من مجمع البحوث الاسلامية التابع للازهر ، بمصادرة ثمانية كتب في معرض القاهرة الدولي للكتاب، الذي أقيم في نهاية يناير ٩٢.

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان، الملتقى الفكري الثالث، يومي ١ و ٢ مايو ٩٢ ، بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، وبمشاركة حوالي مائة شخصية مصرية عامة.

كان موضوع الملتقى هو حرية الفكر والاعتقاد، والتعبير وافتتحه الاساتذة كامل زهيري، نقيب الصحفيين الأسبق، ومحمد فائق امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان، ووزير الاعلام الاسبق، بهي الدين حسن أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان.

اصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، تقريرها السنوي عن حالة حقوق الانسان في مصر، خلال عام ٩١. التقرير صدر في مايو ٩٢ وفي ٤٢ صفحة، ووصف عام ٩١ بأنه من اسوأ الاعوام في سجل حقوق الانسان.

وأعدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، تقريرا عاجلا في مايو ٩٢، عن المذبحة الطائفية التي جرت في قرية منشية ناصر، ديروط، محافظة اسيوط، والتي ادت وفقا للبيانات المعلنة الي مقتل ١٤ مواطنا علي الاقل ، بينهم ١٣ مسيحيا، واصابة ٤ اخرين علي الاقل بجراح.

عقد فريق العمل الذي يضم عددا من خبراء اتحاد المحامين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الانسان، والمعهد العربي لحقوق الانسان بتونس، أول اجتماعاته بالقاهرة يوم ١٩٩٢/٧/١٣ برئاسة فاروق أبو عيسى الامين العام لاتحاد المحامين العرب. كما ناقش الاجتماع التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان.

الاقليات

اقباط ..

شهد عام ١٩٩٢، أكبر عنف طائفي موجه ضد الاقباط، بشكل لم يحدث له مثيل منذ تفجر احداث الفتنة الطائفية بحرق كنيسة الخانكة ١٩٧٢.

حيث بلغ عدد ضحايا القتلي الاقباط ٢٢ قتيلا بنسبة ٢٨٪ من عدد ضحايا القتل في احداث العنف، وربما ينفرد القتلى من الاقباط بكونهم قتلوا بشكل موجه وليس اثناء حالة حرب عصابات اولية مثل رجال الامن، او اعضاء الجماعات الارهابية.ويرقى ذلك إلى حد وصفه بالاغتيال.

كذلك كان عدد القتلى الاقباط ٢٢ قتيلا في حين بلغ عدد القتلى من الاهالي المسلمين ١٢ قتيلا أي أن القتلى الاقباط يشكلون للمرة الاولي في تاريخ" الفتنة الطائفية" ضعف القتلى المدنيين من المسلمين.

اما اذا انتقلنا لعدد الجرحى المدنيين بعيدا عن طرفي الحرب الدائرة بين الشرطة والجماعات والارهابية، فنجد ان عدد الجرحى من الاقباط ١١ جريحا في حين يبلغ عدد الجرحى من المسلمين ٨ جرحي.

وكان عام ١٩٩٢ قد شهد ٣٧ حادث اعتداء - معلن- علي الاقباط في احدي عشرة محافظة هى كل محافظات الصعيد، بالاضافة للقاهرة، والاسكندرية والبحيرة من الوجه البحري.. شملت هذه الاحداث قتل، وجرح، واعتداء علي ثلاث كنائس. واربعة عشر متجرا أو ممتلكات للاقباط.ويبقي أبرز هذه الاحداث ، وأعنفها، ما حدث في منشأة ناصر، وصنبو ، وامبابة.

وسبق للمنظمة المصرية لحقوق الانسان أن أصدرت بيانات متعددة، واوفدت بعثات لتقصى الحقائق حول مذبحة قرية منشأة ناصر بأسيوط في مايو عن العام المنصرم والتي اسفرت عن مقتل ١٤ مسيحيا واصابة اربعة بجراح وكيف كانت الجماعات المتطرفة تحظر علي الاقباط اقامة شعائرهم الدينية جهارا، وتفرض عليهم الجزية، ويتعرض من يخالف ذلك لممارسات عنيفة.

كما فرضت الجماعات المتطرفة جزية علي الاقباط في

هذه القرية.

كذلك تمت اشياء مماثلة ولو بشكل اقل حدة في صنبو باسيوط ، وامبابة بالقاهرة.

ولا زال الاقباط يطالبون بالغاء الخط الهمايوني حيث كتبوا ٢٢ مقالا في صحيفة وطني، والاهالي ، والوفد، وغيرها يعربون فيها عن ضرورة المساواة في التعامل في بناء او تجديد ، او حتى ترميم دورة مياه، والتي تستدعي صدور قرار جمهوري بذلك.

ومن ثم ، نجد ان الاشكالية القبطية طفت علي السطح ، وتجسمت هذا العام كجزء لا يتجزأ من الاشكالية الديمقراطية المجتمعية، وإن كانت قد اخذت منحي آخر وهو القتل المباشر الموجه والايذاء البدني من قبل الجماعات المتطرفة بعد ان كانت مجرد ايذاءات نفسية ومعنوية، او مجموعة مطالب محصورة في مشكلات ادارية، أو تشويه اعلامي.

النوبيون..

يبلغ عدد النوبيين وفق الاحصائيات الرسمية - المتاحة - ٤٥٠ ألف نوبي. يقطن أكثر من نصفهم في محافظة اسوان ومركز كوم امبو علي وجه الخصوص، والمتبقى منتشر في النسيج المصري في اغلب محافظات مصر.

وكانت ابرز مطالب الاقلية النوبية هذا العام هي

ضرورة ترميم مساكن المهجر في كوم امبو علي نفقة الدولة، حيث هجرها النوبيون بعد بناء السد وعوضوا عن المساكن بأخرى يصفها النائب النوبي مختار جمعة بأنها ضيقة ومتهالكة ، كذلك يؤكد أنهم عوضوا عن فدان الارض الزراعية بعشرة جنيهات، والنخلة عشرة قروش وأغلبهم لم يحصل علي التعويض . ويطالب النائب جمعة سواء في الصحف أو عبر لجان مجلس الشعب المتخصصة بضرورة تعويض الأسر بأراضي استصلاح في المدن الجديدة.

الفن والثقافة

يعد عام ١٩٩٢ منعطفا هاما في تاريخ الحياة الثقافية والفنية في مصر منذ بدايات القرن. فقد مرت بمصر عدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست اثارها علي شتى مجالات الحياة بما فيها الثقافة والفن. وشهدت الحياة الثقافية والفنية في مصر العديد من الظواهر بعضها ايجابية واكثرها سلبية وعلي اكثر من مستوى . فمن ناحية، كان هذا العام عام نشاط ثقافي وفني متزايد ممثلا في اقامة العديد من المعارض والمهرجانات الثقافية والفنية. ومن ناحية أخرى، كان هذا العام عام انتهاكات صارخة ضد حرية الفكر والرأي والابداع مما اثار مخاوف المثقفين حول مستقبل حريات الرأي والتعبير والعقيدة في مصر.كما ان رحيل ثلاثة من كبار المفكرين المصريين - واغتيال أحدهم- ساهم في تعميق الشعور بالخطر الذي يهدد الثقافة والفن في مصر.

استقبل المصريون العام الجديد بموجة ارهاب جديدة ضد حرية الفكر والابداع ، وفي شتى مجالات الثقافة والفن:

ففي مجال الكلمة :

خلال معرض القاهرة الدولي الرابع والعشرين للكتاب- الذي يعتبره المصريون مهرجانا سنويا للابداع والرأي خاصة بمناظراته وندواته التي تخلق جوا من التواصل والتفاهم بين المثقفين - تمت مصادرة العديد من الكتب. فقد تمت مصادرة خمسة كتب للمستشار محمد سعيد العشماوي، رئيس محكمة أمن الدولة العليا ورئيس محكمة جنايات القاهرة - من قبل مجمع البحوث الاسلامية بدعوى أنها تخالف العقيدة. وهذه الكتب هي : -

الاسلام السياسي/معالم الاسلام/ الخلافة الاسلامية/الربا والفائدة في الاسلام / اصول الشريعة.

ايضا ، تمت مصادرة كتاب " قنابل ومصاحف - قضية تنظيم الجهاد" للكاتب الصحفي عادل حمودة ، وكتاب " خلف الحجاب -موقف الجماعات الاسلامية من قضية المرأة" للكاتبة سناء المصري لنفس السبب . كما تم التحفظ علي رواية العراة" للصحفي والناقد الادبي ابراهيم عيسى بدعوي انها تدعو للإباحية.

وبغض النظر عن الجانب القضائي في هذه المسائل، فإنها أثارت الرأي العام والمثقفين علي وجه الخصوص . وانبرى للدفاع عن حرية الكتابة والنشر والابداع كتاب مرموقون مثل : أحمد عبد المعطي حجازي، د.غالي شكري

ولطفي الخولي، كما دافع كل من المستشار العشماوي والصحفي عادل حمودة عن نفسه علي صفحات الجرائد خاصة الاهالي.

ومن معرض الكتاب ننتقل الي قضية الكاتب علاء حامد صاحب رواية " مسافة في عقل رجل". وهي رواية خيالية ضحلة المستوى يصف كبارالنقاد كاتبها بأنه محدود الكفاءة والابداع وأبعد ما يكون عن أن يكون اديبا. والذي أثار مجمع البحوث الاسلامية ضد هذه الرواية انها تحتوي علي الحاد وكفر صريحين وتعدٍ علي جميع الانبياء والكتب السماوية. لذلك أصدرت محكمة امن الدولة طوارئ الجزئية - مصر القديمة حكمها في ١٩٩١/١٢/٢٦ بالحبس لمدة ثماني سنوات ضدالكاتب علاء حامد والطابع فتحي فضل والناشر محمد مدبولي.

الا ان المحكمة التأديبية ، بمجلس الدولة، قد قضت في جلستها يوم ٩٢/٤/٢٨ ببراءة الكاتب علاء حامد من تهمة السخرية من الاديان السماوية. وقالت المحكمة : " انه لا معني لحرية الفكر أو العقيدة ما لم يكن مقتضي ذلك حرية اعلان هذا الفكر ، وحرية ممارسة تلك العقيدة. وأهابت المحكمة بالقائمين علي أمر الدين أن يردوا الحجة بالحجة والفكر بالفكر ، وألا يكون همهم الاول هو محاكمة المؤلف وعقابه."

وجدير بالذكر أن حكم محكمة أمن الدولة ضد الكاتب علاء حامد لم ينفذ حتي الان نظرا لعدم تصديق الحاكم العسكري العام (رئيس الوزراء) عليه. فالحاكم العسكري

هو وحده الذي له سلطة التصديق او عدم التصديق علي مثل هذه الاحكام.

وخلال هذا العام، تمت مصادرة كتاب " الفرص الضائعة " للمفكر الاستراتيجي أمين هويدي والغريب ان هذا الكتاب صودر في مصر رغم توزيعه وتداوله في معظم الدول العربية. واكثر من هذا ، فإن رواية " اولاد حارتنا" لنجيب محفوظ لا تزال قيد المصادرة، رغم انها احدى اعماله التي بسببها حاز علي "جائزة نوبل ".

في مجال السينما

علي الرغم من ان مجال العمل السينمائي قد شهد نشاطا ملحوظا هذا العام، إلا أن السينما المصرية تعرضت للعديد من الزوابع الفنية التي كادت أن تعصف بها.

فمع بداية العام، أثار عرض فيلم " ناجي العلي" الذي يخلد ذكرى ناجي العلي رسام الكاريكاتير الفلسطيني - في حفل افتتاح مهرجان القاهرة السينمائي الدولي الخامس عشر في ديسمبر ١٩٩١- جدلا حادا بين المثقفين المصريين سرعان ما تحول الي قضية سياسية في مجلس الشعب المصري. ورغم انها مسألة فنية بحتة كان من الممكن ان تمر مرور الكرام، إلا أنها تحولت الي قضية سياسية شغل بها الرأي العام المصري لمدة ثلاثة شهور.

وقد بدأت الحملة ضد الفيلم منذ يوم افتتاح المهرجان ورغم الموافقة الرسمية علي عرضه، مما دفع سعد الدين وهبه - رئيس المهرجان - الي ان يوضح في مؤتمر صحفي ان هذا

الفيلم هو فيلم وطني قومي وليس فيلما سياسيا موجها ضد فرد او زعيم او منظمة. الا ان الازمة انفجرت بعد اسبوع من عرض الفيلم حينما بدأ الاستاذ ابراهيم سعدة - رئيس تحرير جريدة اخبار اليوم - حملة ضارية ضد الفيلم حيث كتب بعد ان طلب القائمون علي الفيلم ادراجه ضمن المهرجان القومي الثاني للافلام الروائية لنيل جائزة "إن قبول وزارة الثقافة لهذا الطلب معناه ان حكومة الدكتور عاطف صدقي ممثلة في شخص وزير الثقافة لا تهتم بسمعة مصر" . وتم تصعيد الامور لتصل الي حد اتهام بطل الفيلم نور الشريف ومخرجه عاطف الطيب "بالخيانة الوطنية" من اجل المال. وتطور الأمر الي معركة حامية دارت وقائعها علي صفحات الجرائد والمجلات بين المؤيدين والمعارضين للحملة علي الفيلم. وتصدى للدفاع عن حرية الرأي والتعبير احتراما للديمقراطية وقبولا للرأي الاخر كتاب عديدون مثل محمد عودة وعبد الستار الطويلة. بالاضافة الي ذلك ، فقد اصدرت لجنة حرية التعبير بجمعية نقاد السينما المصريين بيانا اعلنت فيه احتجاجها علي الحملة الصحفية ضد فيلم "ناجي العلي" واستنكارها لمثل هذه الحملة الارهابية ضد الحق في حرية التعبير، وهو من الحقوق الاساسية التي كفلها الدستور . والحقيقة انه كان لتصدي "الاهالي" و"الوفد" و"الشعب" وروزاليوسف" بدرجات متفاوتة ابلغ الاثر في وقف الحملة ضد الفيلم.

غير ان الامر انتهى بأن اصدرت لجنة التصفية فى المهرجان القومى الثاني للافلام الروائية - فبراير ١٩٩٢- في

اجتماعها استبعاد فيلم "ناجي العلي "من المسابقة ومعه ستة افلام اخرى من بين اثنين وعشرين فيلما تقديرا لنيل جوائزها. وبدا ذلك وكأنه مخرج من جانب السلطات المسئولة (وزارة الثقافة) للتخلص من الأزمة التي أثارها الفيلم.

ولم تكد أزمة فيلم " ناجي العلي " تنتهي حتي انفجرت أزمة اخري - ففي مهرجان الاسماعيلية للافلام التسجيلية الذي عقد في مايو ١٩٩٢، ثارت ضجة حول فيلم "الزواج علي الطريقة المصرية" . والفيلم قامت باعداده باحثة بالجامعة الامريكية،، اسمها ريم لوقا، وفيه تصور وقائع حياة امرأة هجرها زوجها وتعيش فى احد الاحياء الشعبية بالقاهرة.

ولفرط واقعيته ، رأي فيه البعض صدقا في التصوير بينما رأي الاخر انه يسئ لمصر، واعاد الفيلم بذلك الي الاذهان ، اصداء المعركة التي دارت حول فيلم " القاهرة منورة بأهلها" ليوسف شاهين ، قبل عام تقريبا .

كتب د. عبد العظيم رمضان في الوفد بتاريخ ١٩٩٢/٥/٤ : " في هذا الفيلم الحقير للغاية ، الذي رآه العالم كله، لا نري من مشاهد القاهرة سوى الحارة الضيقة التي تعيش فيها الكلاب مع الناس". وكتبت الناقدة ماجدة خيرالله في ذات الصحيفة بتاريخ ٩٢/٥/٧ : تنتقد القول بأن الفيلم يسيء لمصر، وتقول ان الردح ، وليس الزواج علي الطريقة المصرية هو الذي يسئ لمصر.

وفي نقابة الصحفيين، اقيمت ندوة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٩ واشتبك فيها المؤيديون والرافضون للفيلم فى حوار عنيف، حتي قالت احدى الناقدات انها "ستستخدم الحذاء في الرد علي المؤيدين للفيلم". وكتب محمد عودة في " الاهالي" بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢ : " إن ريم لم تخترع الحارة، ولم تقم ديكورا او تكتب سيناريو يقدمه ممثلون، ولكنها صورت واقعا حيا تعيشه وتعانيه الاغلبية.. سكان الحارات والازقة".

ومع اقتراب العام من نهايته، تعرضت السينما المصرية لمشكلة جديدة، تمثلت في " فضيحة" فنية ففى حفل ختام مهرجان الاسكندرية السينمائي الدولى (الذي اقيم في اكتوبر ١٩٩٢، وقعت مشادة بين ثلاثة من كبار المخرجين المصريين ولجنة التحكيم بسبب موافقة هؤلاء المخرجين علي اختيار فيلم "الفضيحة" ليكون الفيلم الفائز بالجائزة وتطورت المشادة الي معركة تبادل فيها "الفنانون" السباب وتبادل الاتهامات بتزوير النتيجة قبل فترة قصيرة من اعلانها، في سابقة لم تشهدها السينما المصرية من قبل منذ نشأتها . وتحول الامر بالفعل الي " فضيحة". وأدي ذلك إلي تنازل بطل الفيلم " فاروق الفيشاوي" ، عن جائزته وانسحابه من المهرجان . وأكثر من هذا، فقد أعلن محافظ الاسكندرية الغاء هذا المهرجان بدءا من العام القادم.

ومع نهاية عام ١٩٩٢، أقيم مهرجان القاهرة السينمائي الدولي السادس عشر في الفترة ٢ - ١٩٩٢/١٢/١٣ وقد صاحب هذا المهرجان ضجة قبيل

افتتاحه. فنتيجة لتوتر العلاقات المصرية الايرانية ، قررت ادارة المهرجان استبعاد أحد عشر فيلما ايرانيا كان مقررا عرضها في المهرجان بعد الحملة التي شنتها ضدها جريدة اخبار اليوم أيضا ، وانتهت هذه الازمة عند هذا الحد.

فيما عدا ذلك فقد شهدت أيام المهرجان عروضا لأفلام متميزة، فكان هذا المهرجان فرصة رائعة بحق، اتاحت لجموع الفنانين من مصر والعالم اللقاء وتبادل الاراء والافكار وخلق جو من التواصل بينهم.

في مجال الاذاعة والتليفزيون

شهد شهر مارس من هذا العام محاولات مستمرة من جانب الف اذاعي - بقيادة شفيع شلبي- لانشاء نقابة خاصة بهم تحميهم وتدافع عن حقوقهم وتسائلهم ايضا كما نصت المادة ٥٦ من الدستور المصري والخاصة بانشاء النقابات والاتحادات.

ورغم تقدم الاذاعيين منذ فترة ليست بالقصيرة بمشروع قانون أعدوه بأنفسهم من ٩١ مادة لتشكيل نقابة للمهن الاذاعية، ورغم تواتر الانباء منذ مارس ١٩٩١ عن قرب مناقشة مجلس الشعب لمشروع هذا القانون ، إلا أن المسألة مازالت معلقة ولم يتم حسمها حتي الان.

أما بالنسبة للتليفزيون، فقد تعرضت دراما التليفزيون لبعض محاولات لفرض قيود علي حرية الرأي والتعبير والابداع الفكري والفني. فقامت جريدة " اخبار

"اليـوم" بشن حـملة ضارية علي مـسلسل "ليـالي الحلمـيـة" ومؤلفه اسامة انور عكاشة ومخرجه اسماعيل عبد الحافظ، تتهمهما بأن المسلسل يسئ للرئيس السادات وفترة حكمه وتمجيد فترة حكم عبد الناصر.

في مجال المسرح :

لم يسلم المسرح المصري هو الاخر من صعوبات اعترضت طريقه. فخلال شهر يوليو، افتعل بعض اعضاء مجلس نقابة الممثلين أزمة بسبب قيام اثنين من مخرجي السينما بالاخراج للمسرح، وهما شريف عرفة وسمير سيف. واستمرت المعركة بين المنتجين والفنانين المشاركين في هذين العرضين من جهة وبين أعضاء نقابة الممثلين من جهة أخرى لفترة ليست بالقصيرة. ورغم اتفاق الطرفين علي الالتزام باخلاقيات المهنة في التعامل بين الفنانين وقيام الفنانين بالوفاء بالتزامهم واصدار البيان، الا ان نقابة الممثلين نقضت التزامها بعد ساعات، وأرسلت المحضرين والشرطة لإرهاب الفنانين داخل المسرح. وانتهت الزوبعة التي اثارها بعض اعضاء نقابة الممثلين بقرار لاتحاد النقابات يعطي الحق لمخرجي السينما في الاخراج للمسرح.

وطوال شهر سبتمبر، انشغل الرأي العام الثقافي بقضية هامة، كان لها طرفان، ولم تلبث حتي تعددت اطرافها، وقد بدأت وقائع القضية بمسرحية عنوانها "محاكمة ايزيس" نشرها الدكتور غالي شكري في عدد سبتمبر من مجلة "القاهرة" التي يرأس تحريرها ونسبها الي الدكتور لويس عوض. وقال د. غالي شكري ان د. لويس

عوض طلب اليه ألا ينشرها إلا بعد وفاته. وبعد مضي اسبوعين أو ثلاثة، فوجئ المثقفون والمهتمون بالمسرح بالدكتور رمسيس عوض - شقيق الكاتب الراحل - يكتب مقالا في جريدة الاهرام يطالب فيه وزير الثقافة بالتدخل لمنع د. غالي شكري من العبث بتراث اخيه ويعلن ان هذه المسرحية " الشديدة الهيافة والتفاهة" ليست من تأليف اخيه. وفي الاسبوع التالي مباشرة، رد عليه د. غالي شكري بمقال في ذات الصحيفة ينفي فيه تماما ان يكون قد انتحل شيئا ونسبه الي الدكتور لويس عوض ويؤكد فيه انه ليس هناك سبب واحد يدعوه لانتحال شئ ونسبه الي الدكتور لويس عوض. وبعد ذلك، نشرت الاهرام بتاريخ ٩٢/١٠/١١ ثلاث شهادات لكل من د. نبيل راغب وعبد الرحمن ابو عوف ومحسن عبد الخالق يشهدون جميعا ان المسرحية من تأليف د. لويس عوض وأنهم كانوا شهودا علي واقعة ايداعهاطرف د. غالي شكري. كما تصدى كل من الناقد حازم هاشم والكاتب صلاح عيسى وغيرهم للرد علي د. رمسيس عوض. ولا يزال الاتهام قائما وملف القضية مفتوحا.

ولم تقتصرموجة الارهاب التي غمرت الحياة الثقافية والفنية في مصر علي مجرد محاولة فرض مزيد من القيود والرقابة والمصادرات ، بل امتد الامر الي الرد علي الكلمة بالعنف، ومواجهة الفكر بالرصاص وسفك الدماء لا بالفكر. ففي السابع من يونيو عام ١٩٩٢، روعت مصر بنبأ مصرع الكاتب والمفكر فرج فودة علي ايدي اثنين من الارهابيين ،

بينما كان خارجا من مكتبه في مدينة نصر مع ابنه وأحد اصدقائه، وتم القبض علي احد المتهمين بينما لازال المتهم الثاني هاربا حتي اليوم. وفى التحقيقات ، اعترف المتهم الاول " عبد الشافي احمد رمضان" - بائع اسماك - انه اتفق مع شريكه علي الانتقام من الكتاب العلمانيين تنفيذا لفتوى الشيخ عمر عبد الرحمن، مفتي تنظيم الجهاد، واكد المتهم انهما استباحا دم فرج فودة لكتاباته المعادية للجماعات الاسلامية.

وقد اثار هذا الحادث البشع استنكار جميع المصريين علي اختلاف طوائفهم ومستوياتهم وارائهم. ونددد كثيرون بهذا الحادث وأجمعوا علي انه اعتداء على الحريات العامة وأنه عمل اجرامي خسيس لا علاقة له بقيم أو دين.

وبين بدايات العام ونهاياته، فقدت مصر اثنين من كبار رجال الفكر الذين أثروا الحياة الثقافية والفنية بأفكارهم. ففي الخامس من فبراير من هذا العام ، رحل عن عالمنا الكاتب الصحفي فيليب جلاب الذي كان رحيله فجيعة وطنية لكل المصريين. فقد أجمع الذين عرفوه علي حبه واحترامه، بما في ذلك اشد المخالفين له في الرأي ، فقد كان تجسيدا لأعظم ما في الشعب المصري كله من قيم نبيلة : الانسانية والرحمة والعدالة والانصاف والوطنية والتسامح والصلابة في الدفاع عن المبادئ.

وفي ديسمبر ، فقدت مصر والثقافة العربية رائدا من روادها في مجال القصة والرواية، وهو الكاتب والمفكر والروائي والناقد الكبير " يحيي حقي" وهو من مواليد

يناير ١٩٠٥ وتخرج في مدرسة الحقوق عام ١٩٢٥، وعمل في السلك الدبلوماسي وتنقل بين العديد من عواصم العالم، ثم انتقل الي مصلحة الفنون بوزارة الارشاد القومي حيث عمل مديرا في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ و ١٩٥٨ . ثم عمل رئيسا لتحرير مجلة "المجلة" في الفترة من ١٩٦٢ وحتي عام ١٩٧٠. ونال مجموعة من الجوائز تقديرا لفنه وفكره. ومن أهم أعماله : قنديل أم هاشم- البوسطجي - صح النوم - كناسة الدخان. بالاضافة الي عشرات الروايات والقصص والدراسات النقدية.

الا انه في خضم هذه الاحداث، شهدت مصر العديد من المؤتمرات والندوات الثقافية التي عقدت علي مدار العام. كما بدأت دار الاوبرا - خلال شهر رمضان لهذا العام - احياء تقليد ادبي كاد يختفي إلا في الجلسات الخاصة وبين جدران البيوت، وهو "الصالون الثقافي" الذي يجمع نخبة عقول المجتمع ليناقشوا مختلف القضايا الفكرية والسياسية في صراحة مطلقة. كما احتفلت مصر في شهر سبتمبر بمرور مائة عام علي انشاء مؤسسة دار الهلال ذلك الصرح الثقافي الذي ساهم في خلق الثقافة المصرية الحديثة وتخريج صفوة كبارها ومفكريها الذين كانوا عقل وضمير الامة الذي قادها الي التنوير. ولم تكن ندوات دار الهلال مجرد احتفال بالماضي أو مواجهة للحاضر ، وانما كانت ندوة علمية من أجل مائة عام جديدة من التنوير والتحديث.

وبين بداية العام ونهايته، مازالت الحياة الثقافية

والفنية تواجه محاولات مستمرة لفرض الوصاية علي حرية الفكر والرأي والتعبير ، وكافة صور الابداع الفني والادبي.
لقد حان الوقت لاعادة الاعتبار وتوفير الحماية لكل صاحب فكر أو رأي أو قلم في ان يكون له كل الحرية في التعبير عن نفسه دون تهديد بالمصادرة أو القتل.



المجتمع المدني
والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

القرن الافريقي

دولة السودان



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٥٦/١/١

نظام الحكم : جمهوري

اسم رئيس الدولة :عمر حسن احمد البشير

الميلاد :١٩٤٤/١/١ تاريخ التنصيب : ١٩٨٩/٦/٣٠(انقلاب)

التقسيم الاداري : ٩ اقاليم

الاحزاب السياسية : انظر الجدول ...

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٥٦

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة :١٩٥٦

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : انتلسات - البنك الاسلامي للتنمية- منظمة الوحدة الافريقية - المؤتمر الاسلامي- حركة عدم الانحياز.

العاصمة : الخرطوم

اهم المدن : ام درمان، بور سودان، عطبره ، الابيض

المساحة (كم٢) : ٢٫٥٠٥٫٨١٠

عدد السكان (مليون): ٢٥٫٥٦٢

معدل زيادة السكان : ٩ر٢٪
القوميات : ٥٢٪ افارقة سود، ٣٩٪ عرب، ٦٪ بجا، ٢٪ اجانب، ١٪ قوميات اخري
اللغات: العربية - الانجليزية
الديانات : ٧٠٪ مسلمون سنة، ٢٠٪ ديانات محلية، ٧٪ مسيحيون في الجنوب،، ١٠٪ ديانات اخري.
التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٣١٪
العملة : الجنيه السوداني

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الاتجاه	ملاحظات
١	حزب الامة	صادق المهدي	قبل الاستقلال	طائفي	
٢	الحزب الاتحاد الديمقراطي	محمدالميرغني	قبل الاستقلال	وحدوي مع مصر	انشقاق عليه بقيادة الامين العام زين العابدين الهندي
٣	الجبهة الاسلامية	حسن الترابي		اسلامي	
٤	الحزب الشيوعي	ابراهيم نقد		شيوعي	
٥	الجيش الشعبي لتحرير السودان	جون قرنق	١٩٨٣	علماني	انشقاق عليه بقيادة احد قواده لام كول
٦	التجمع الوطني المعارض		١٩٨٩		

يوميات الاحداث

يناير

١/٤ تتبادل الخرطوم وابو ظبي طرد الدبلوماسيين.

١/٩ السودان تعلن القضاء علي قوة يقودها منشق عن الجبهة الاسلامية القومية.

١/١٢ الجيش يعلن تدمير ٣١ معسكرا للمتمردين.

١/١٤ القاهرة تنفي اتهامات الخرطوم بالتدخل في شؤون السودان.

١/١٥ الخرطوم والقاهرة تتفقان علي وقف الحملات الاعلامية، وواشنطن تهدد السودان بضمه الي قائمة الدول المؤيدة للارهاب.

١/١٧ الفريق عمر البشير يزور طهران.

- والرئيس المصري يطالب بتوسيع التعاون المصري - السوداني.

١/١٨ زعيم التمرد في جنوب السودان العقيد جون جارانج يزور القاهرة.

- مجموعة حقوق الانسان السودانية الحكومية تدعو د. حسن الترابي ليتحدث عن حقوق الانسان في السودان

١/٢٦ عقد مؤتمر لندن لتجمع المعارضة السودانية.

١/٢١ مجموعة توريت بقيادة جون جارانج تتهم مجموعة ناصر بقيادة لام اكول بإبادة ٥٠٠٠ مدني في نوفمبر ١٩٩١.

١/٢٨ الرئيس الامريكي السابق كارتر يدعو الحكومة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي لمحادثات مشتركة في اتلانتا بالولايات المتحدة في فبراير ١٩٩٢.

فبراير

٢/٢ تخفيض الجنيه السوداني بنسبة ٦٠٠٪

٢/٤ بوادر ازمة حدودية بين مصر والسودان اثر اتفاق الخرطوم مع شركة كندية للتنقيب عن النفط في مثلث حلايب.

٢/٧ المعارضة السودانية تعلن خطواتها لانتزاع السلطة.

٢/٢٠ الحكومة تصدر قانون نقابات العمال الموحد لعام ١٩٩٢ والذي بموجبه اصبحت هناك نقابة واحدة فقط لكل العمال علي اختلافهم كما تقلص عدد النقابات الكلي من ١٠٧ الي٢٦. وهدف النقابات الجديد، طبقا لتصريحات الحكومة، هو العمل علي حماية الاستقرار السياسي والاجتماعي وترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية وليس تحقيق قدر من المكاسب لجماهير العاملين.

٢/٢٣ القاهرة تعد خطة لتعمير حلايب وتوطين ١٥ الف

شخص .

مارس

٣/١ الخرطوم تقرربيع ممتلكات زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد محمد عثمان الميرغي.

٣/١٠ الجيش السوداني يدخل مدينة فشالا في بداية عملية صيف العبور.

٣/١٦ اول اجتماع للجنة السودانية - المصرية لحل ازمة حلايب.

٣/١٧ الرئيس السوداني السابق جعفر نميري يبدأ في اجراء اتصالات شمالية جنوبية - استبعدت منها احزاب الامة والشيوعي - لتوفير ارضية واسعة لمحاربة النظام الحالي في السودان. واتهم نميري البشير بتدويل مشكلة الجنوب .

- الفريق عمر البشير يقرر قيادة غرفة عملياته الحربية بنفسه بينما قصفت قواته الجوية مدينة كبوتيا - ثاني اكبر المدن الجنوبية.

ابريل

٤/٤ الجيش السوداني يستعيد من المتمردين مدينة "بور"، مسقط رأس جارانج.

٤/٦ مصر تبدأ في توطين ..٤٥ اسرة في حلايب.

٤/٧ قوات جارانج تخلي مدينة كبوتيا مقر قيادتها

العسكرية في وجه هجوم الجيش السوداني.

- مصر تسحب قواتها من مثلث حلايب.

٤/١٥ الخرطوم تعتقل عسكريين خططوا لانقلاب.

٤/١٧ الجيش السوداني يستعيد مدينة منقلا ويتوجه الي توريت.

مايو

٥/١٢ التجمع الوطني الديمقراطي المعارض يكتسح انتخابات اتحاد طلاب جامعة ام درمان الاهلية بفوزه بجميع مقاعد الاتحاد لدورة ١٩٩٣/٩٢ واحرازه ١٨٩٨ صوتا مع فوزه ايضا باتحادات طلاب جامعة الخرطوم والجزيرة ومعهد الكليات التكنولوجية.

٥/١٤ عودة وفد الحكومة من زيارة لامريكا بعد شرح وجهة نظر النظام في التصعيد الاخير في الجنوب.

٥/١٥ توقعات بتغيير وزاري في السودان وتعيين حكام جدد في الولايات الشمالية.

٥/١٩ الاعلان عن اتفاق الحكومة والمتمردين في الجنوب علي جدول اعمال مباحثات ابوجا للسلام. يضم جدول الاعمال ٤ نقاط اساسية: الهوية، توزيع السلطة، توزيع الثروة والتنمية، والنظام القضائي والتشريعي.

٥/٢٠ البشير يحاول اختراق قاعدة حزب الامة عن طريق اقامة لقاءات جماهيرية في مراكز نفوذها بالولايات الوسطي وكردفان ودارفور.

٥/٢٥ د. حسن الترابي، الامين العام للجبهة الاسلامية، يتعرض للاعتداء من المعارضين السودانيين في الخارج اثناء زيارته لكندا.

٥/٢٦ بداية مباحثات السلام بين الحكومة والمتمردين في ابوجا.

٥/٢٨ امريكا تتخلي عن معارضتها اتفاقا يؤدي الي قيام دولتين في السودان.

- الاعلان عن عملة جديدة في السودان (الدينار) وتساوي ١٠ جنيهات سودانية.

- البشير يتهم السعودية بمساعدة المتمردين في الجنوب والسعودية تنفي ذلك. .

يونيو

٦/١ تنازل الجيش الشعبي عن مطلبه بحق تقرير المصير.

٦/٢ مفاوضات ابوجا تنتهي بدون تقدم.

٦/٧ الجيش الشعبي يبدأ هجوما لاستعادة جوبا من الحكومة.

٦/١٤ الحكومة السودانية تنشئ سجنا في مقر لجنة الانتخابات بوسط الخرطوم لاحتجاز المعارضين وتعذيبهم.

٦/٢٠ الترابي يغادر المستشفي في كندا وينتقل الي الخرطوم.

٦/٢٥ وفد عسكري سوداني يزور طهران.

يوليو

٧/٤ فشل مفاوضات السلام السودانية في ابوجا.

٧/١١ نجاة جارانج من مكمن نصبه الجيش.

٧/١٩ التجمع الوطني الديمقراطي المعارض (الاحزاب والنقابات وتنظيم انا السودان العسكري) يصدر بيانا بعدم التعامل أو ابرام الاتفاقيات مع حكومة البشيرالسودانية لانها ستصبح لاغية فور سقوط النظام.

٧/٢٠ صراع علي خلافة الترابي داخل الجبهة الاسلامية بين الجناح المتشدد بقيادة علي عثمان نائب الامين العام، والجناح المعتدل بقيادة احمد عبد الرحمن ومحمد يوسف وذلك بعد ان تردد ان الحالة الصحية للترابي، بعد حادث الاعتداء عليه، قد لا تؤهله لقيادة الجبهة.

- السلطات السودانية تستدعي الصادق المهدي لجهاز امن الدولة للتحقيق معه،كما قُدم سيد احمد الحسين نائب الحزب الاتحادي الديمقراطي ووزير الداخلية السابق لمحاكمة سرية في مدينة الضعين في ولاية دارفور.

٧/٢٢ الحزب الشيوعي السوداني يبدأ مرحلة جديدة من الاصلاحات الداخلية ليتمكن من استرداد نشاطه وفاعليته.

٧/٢٣ قوات البشير تزحف لاسقاط اخر معاقل جارانج بعد سقوط توريت في ايدي القوات الحكومية.

- حركة الجنوب تواجه انقسامات حادة بين جون جارانج

ولام اكول.

٧/٢٦ عناصر من قيادات الجبهة الاسلامية تشكل مجلسا تطلق عليه اسم "لجنة النصح"، والتي نصحت البشير بالتشاور مع باقي القوى السياسية لانقاذ البلاد.

٧/٣١ الخرطوم تستدعي سفيرها في الجزائر، وتونس تمنع دخول مسؤولين سودانيين.

اغسطس

٨/١ تونس تغلق سفارتها في الخرطوم وتتهمها بتدريب شبان مغاربة.

٨/٢ تصاعد الخلافات بين الحكومة وجبهة حسن الترابي.

٨/٣ القاهرة تحذر الخرطوم وتطالبها بوقف التنسيق بين الترابي وتنظيم الجهاد.

٨/٤ السلطات السودانية تطلق عسكريين اتهموا بتدبير انقلاب.

٨/٩ تكوين تنظيم سياسي معارض جديد تحت اسم "المنبر الديمقراطي".

٨/١٧ بدء مؤتمر السودانيين في كمبريدج بالمملكة المتحدة تحت عنوان "التدخل العسكري والحكم المدني".

٨/٢٠ السلطات السودانية تمنع عددا كبيرا من النقابيين والسياسيين من ترشيح انفسهم في الانتخابات النقابية في سبتمبر القادم عن طريق الضرب والتهديد.

- جارانج يهدد باسقاط طائرات الامم المتحدة للاغاثة اذا لم تنسق معه مسبقا.

٨/٢٨ نميري يعلن عن بدء الاعداد لاعمال عسكرية ضد الحكومة من المناطق الشمالية.

- مركز نميري للابحاث والدراسات السودانية يقيم ندوة بالقاهرة تحت عنوان "العنف السياسي في السودان" ويحمل مسئوليته للاسلامين.

- اعدام احد العاملين السودانيين بمكتب هيئة اللجنة الاوربية.

- اعلان حالة الطوارئ بالسودان استعدادا لمواجهة الفيضانات والسيول.

سبتمبر

٩/١ انتهاء العمليات العسكرية المعروفة بـ "صيف العبور" ضد التمرد في الجنوب.

٩/٢ الحزب الاتحادي ينفي ان تكون زيارة الميرغني لامريكا بهدف توجيه ضربة عسكرية للسودان ويؤكد انها رحلة للعلاج فقط.

٩/١٠ الحكومة السودانية تقرر حل هيئة الختمية.

٩/١٢ السلطات السودانية تعتقل ٦٠٠ موظف وعامل وطبيب لاثنائهم عن الترشيح في انتخابات النقابات.

٩/١٤ جارانج يتعهد بعدم التعرض لطائرات الاغاثة

الدولية.

٩/١٦ اعتقالات جديدة في صفوف النقابيين قبيل الانتخابات.

- قرار للحكومة السودانية باعادة الطلاب السودانيين بالخارج لتكملة دراستهم في الكليات المناظرة بالجامعات السودانية.

- اعادة فتح مطار جوبا واستكمال رحلات الاغاثة لـ ٢٠٠ الف ساكن .

٩/٢٠ وزير التربية والتعليم السوداني المحامي عبد الباسط سيدات ينكر اية انتهاكات لحقوق الانسان في السودان.

٩/٢١ البشير يصف "الجبهة الاسلامية" بـ "الصديق الجاهل" في اول انتقاد علني.

٩/٢٦ السلطات تعتقل ١٢٨ ضابطا وتعزل ٣٧٪ من ضباط القوات المسلحة منذ توليها السلطة في يونيو ١٩٨٩.

٩/٢٧ امريكا تعلن عدم معارضتها من حيث المبدأ لتقسيم السودان اذا كان طرفا الصراع في الجنوب يريدان ذلك.

اكتوبر

١٠/١ حكومة اليابان تقرر قطع معونتها الاقتصادية عن السودان بسبب انتهاكاتها لحقوق الانسان.

٥/١٠ الاعلان عن قيادة جديدة لجيش تحرير جنوب السودان تحت قيادة الكوماندور وليام نون باني بعد اتهامه لجارانج بعدم الديمقراطية.

- الحزب الاتحادي الديمقراطي ينفي في بيان له اي اتجاه للمصالحة مع النظام.

١٠/١٠ بداية الانتخابات النقابية في السودان وهي الاولي منذ ثورة الانقاذ.

١٥/١٠ الكونجرس يطلب من الادارة الامريكية عرض اوضاع حقوق الانسان في السودان علي مجلس الامن.

١٨/١٠ اصدرت المجموعة الاوربية بيانا عبرت فيه عن اسفها لاعدام احد السودانين العاملين في هيئة اللجنة الاوربية خلال شهر اغسطس الماضي.

٢٠/١٠ المهدي يرسل خطابا للبشير يحذره من حكم السودان بمعزل عن الاخرين.

- ظهور شرائط كاسيت في بعض المدن السودانية تحوي رسائل من القائد العام السابق للقوات المسلحة الفريق فتحي احمد علي تحث الشعب علي اسقاط النظام.

- العميد طيار فيصل مدني عضو مجلس قيادة الثورة يصرح بان قضية السودان لا تحلها فئة او حزب او قبيلة واحدة.

٢١/١٠ العجز في ميزانية ٩٢ - ٩٣ يصل الي ٨٣ مليار جنيه من حجم الميزانية التي تبلغ ١٥٦ مليار جنيه.

١٠/٢٣ التجمع الوطني المعارض ينفي شائعات عن وجود خلافات داخلية بين الحزب الشيوعي السوداني والاتحادي الديمقراطي.

١٠/٢٤ تمرد عسكري من الكتيبتين ١٠٣، ١٠٤ في مدينة ملكالي عاصمة ولاية بحر الغزال بسبب سياسة اسلمة القوات المسلحة عن طريق احلال عناصر الجبهة.

١٠/٢٥ النواب السودانيون المنتخبون يقررون عقد اجتماع خلال الاسبوع الاخير من اكتوبر ١٩٩٢ في لندن لبحث خطط التحرك السياسي ضد حكومة البشير.

١٠/٢٨ صدور اعلان القاهرة من لجنة التنسيق العليا في التجمع الوطني لتحديد اسس الوحدة الوطنية.

- التجمع الوطني المعارض يحتفل بعامه الثالث.

نوفمبر

١١/٤ اجتماع بين حزب الامة وممثلي جنوب السودان يناقش قضايا الجنوب .

١١/٨ المركز العربي للحقوق النقابية يدين النظام الحاكم.

- قانون جديد لتنظيم عمل منظمات الاغاثة الدولية.

- حزب الامة يستعد لارسال مشروع المهدي للسلام للامم المتحدة ، ولرئيسي منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

- الترابي يعلن عدم اقتناعه بان يتولى اتجاه واحد مسئولية الحكم بينما يحرم اخرون.

- السودان تعترض علي مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الاقليمي لافريقيا للتحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان.

١١/١٦ مسيرة شعبية مسلحة في الخرطوم (١٠٠ الف شخص) من الجيش الشعبي التابع للحكومة.

- المنظمة السودانية لحقوق الانسان برئاسة د. امين مكي مدني تعقد ورشة عمل بالقاهرة حول انتهاكات حقوق الانسان في السودان ويحضرها ممثلون عن المنظمات الدولية والعربية، وممثلوا قوى التجمع الوطني الديمقراطي.

١١/١٨ تعثر مساعي السلام في السودان بسبب رفض بعض الاطراف توسيع دائرة المشاركة لتضم اطرافا اخرى.

١١/١٩ فشل محاولة سودانية اخيرة لتآجيل مشروع القرار الامريكي بعرض قضية انتهاكات حقوق الانسان في السودان علي الجمعية العامة للامم المتحدة.

١١/٢٤ البشير يوقع لاول مرة بيانا باسم رئيس الدولة بدلا من رئيس مجلس قيادة الثورة.

- التجمع يسير موكبا ضخما صامتا في لندن احتجاجا علي انتهاكات حقوق الانسان.

- مبعوث دولي خاص من الامم المتحدة يبدأ زيارة

للسودان لبحث اوضاع حقوق الانسان واعمال الاغاثة في الجنوب.

١١/٢٦ اعلن وليم نون توليه قيادة الجيش الشعبي بدلا من جارانج.

١١/٢٧ التجمع الوطني الديمقراطي يدعو القوى السياسية للتحرك بسرعة لتطويق محاولات تدويل مشكلة الحرب الاهلية.

- جون جارانج يعلن في مؤتمر صحفي بنيروبي ان محادثات السلام المقبلة (١٥ ديسمبر) قد ارجئت بسبب وضع شروط جديدة من قبل الحكومة.

١١/٢٩ مظاهرات في مدينتي نيالا والابيض احتجاجا علي غلاء الاسعار.

- تكهنات بتغيرات قيادية واسعة لاشراك مسئولين اقباط وجنوبيين في الحكومة.

- النظام السودان يتأهب لجولة اخيرة من الحسم العسكري.

ديسمبر

١٢/١ الحكومة السودانية ترفض طلبا للامم المتحدة بتقصى اوضاع حقوق الانسان فيها.

- البشير ينفي وجود قوات ايرانية في بلاده.

- تصاعد الخلاف بين اعضاء التجمع الوطني

الديمقراطي حول مبادرة المهدي للسلام.

- السيد زين العابدين الهندي الامين العام للحزب الاتحادي يؤكد انه لا صلح مع نظام البشير.

١٢/٤ الجمعية العامة للامم المتحدة تدين انتهاكات حقوق الانسان في السودان باغلبية ١٠٢ دولة.

١٢/٧ السودان يباشر استغلال نفطه الخام.

١٢/١٠ القاهرة تنفي والخرطوم تؤكد اختراقا مصريا للحدود السودانية.

- ايران تعلن انها ستفتح مدارس في السودان لتعليم المذهب الشيعي.

١٢/١٤ انشقاق داخل مجموعة ناصر (المنشقة اصلا عن الجيش الشعبي) بقيادة غوردون كونق تؤدي الي اعتقال لام اكول رئيس مجموعة ناصر.

١٢/١٥ توقعات بتكوين تحالف جديد للمعارضة في يناير ٩٣ تحت اسم الجبهة القومية او الجبهة الديمقراطية.

١٢/١٧ الحزب الاتحادي يشن هجوما علي امينه العام ويتهمه بمحاولة ضرب المعارضة عن طريق تكوين تحالف جديد برئاسته.

١٢/١٨ لجنة خاصة برئاسة علي عثمان نائب امين عام الجبهة الاسلامية تصدر تقريرا يتضمن قيودا جديدة علي العمل النقابي.

١٢/٢٣ مظاهرات في ام درمان، الابيض، العاشر، فيالا، القضارف، وكسلا احتجاجا علي غلاء الاسعار.

– عمر البشير يتدخل بشكل شخصي لوقف تصدير ٥٠ الف طن سكر واعادة طرحها في الاسواق المحلية التي تعاني نقصا شديدا فيه.

١٢/٢٦ السلطات السودانية تقلل من تحركات المهدي بعد الادانة الدولية الاخيرة للنظام في مجال حقوق الانسان.

اضواء على الاحداث

استفادت الجبهة الاسلامية من مناخ الديمقراطية قبل ١٩٨٩ فتآمرت علي المجتمع ومناخ الديمقراطية السائدة فيه. كانت الجبهة تحتل المركز الثالث في برلمان ١٩٨٦-١٩٨٩ ولها ٥١ نائبا، كما شاركت في حكومة الوفاق الوطني من مايو ١٩٨٧ الي مارس ١٩٨٩. وفي نفس الوقت، كانت الجبهة تسيطر علي قطاع كبير من الرأي العام بسبب امتلاكها لكثير من الصحف والمجلات مما جعل الصادق المهدي رئيس الوزراء انذاك يحاول كسب ودها ولكنه فشل في ذلك.

وحينما استولت الجبهة الاسلامية علي الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ كان اول ما قامت به هو تعطيل الدستور والحكم بقرارات جمهورية ملزمة، واعطاء مجلس قيادة الثورة سلطة مطلقة في ادارة البلاد. فأعلن المجلس حالة الطوارئ والمستمرة حتي اليوم، وفرض حظر التجول علي المواطنين من الساعة الحادية عشرة ليلا وحتي الفجر. ويعطي الفصل السابع في الامر الجمهوري الاول سلطة مطلقة لاجهزة الامن باعتقال اي شخص يمكن ان يكون خطرا علي الامن السياسي والاقتصادي، وذلك بدون اذن من قاض. كما تمنح المادة التاسعة من مجلس الثورة او من يفوضه حق تشكيل محاكم خاصة تسند اليها المهام القضائية، وافتقد المواطن حق

التقاضي امام محاكم عادية عادلة. وتم حل جميع النقابات والاتحادات المنتخبة، وكونت اللجان التمهيدية دون تحديد زمن معين لها والقوانين التي تحكمها. كذلك فرضت السلطة العسكرية لجان تسيير لنقابات الموظفين والمهنيين والفنيين والمعلمين والمحامين. ومنذ الايام الاولي بدأت الاعتقالات مما اضطر السلطة العسكرية لفتح معسكرات جديدة بسبب الاعداد الكبيرة للمعتقلين مثل معسكرات ديك وشالا بالاضافة لسجون كوبر وبورسودان وسواكن ومدني والابيض.

كذلك حرم انقلاب الجبهة الاسلامية المعارضين من حق العمل وهذا حق كان يجب الا يرتبط بالمواقف والاراء السياسية كون حق المواطنة يجعل الكل شركاء في الوطن. ولكن الجبهة كحزب عقائدي قررت تحطيم جهاز الدولة وتغيير الخدمة المدنية وقصر العمل والتوظيف علي الموالين والمزيدين للجبهة. فتم فصل ما لا يقل عن الف ضابط في القوات النظامية اي الجيش والشرطة، وذلك خلال الشهر الاول لاستلام الجبهة السلطة، كما تتالت قوائم الفصل واستمرت حتي اليوم. وبالتالي فقدت القوات النظامية كفاءات كثيرة رغم أنها تخوض حربا اهلية في جنوب وغرب السودان.

وكان جهاز القضاء هو المستهدف بعد ذلك فكان القرار رقم ٨٩/٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٠ الذي احال ٥٧ قاضيا للتقاعد تحت دعوى " من اجل الصالح العام". وطالت هذه القرارات السلك الدبلوماسي بفصل ١٤ سفيرا، ثم فصل كل

النقابيين القياديين من الاطباء والمهندسين والموظفين وفي السكك الحديدية والمصانع الهامة، وكان ذلك تحسبا للاضراب السياسي. وبعد تثبيت اقدامهم وتجاوز فترة الخطر الاولي صدرت قوانين طويلة وعديدة وتم تعيين كوادر الجبهة الاسلامية والمتعاطفين معها في الوظائف العليا التي شغرت بسبب الفصل التعسفي.

الحقوق المنتهكة

ادخل النظام الحاكم في السودان التعذيب لأول مرة بأساليب وطرق لم يعرفها المجتمع السوداني خلال زمن الاستعمار البريطاني او خلال الدكتاتوريات العسكرية. ونتيجة لذلك توفي الكثيرون، واصيب البعض بعاهات مستديمة. هذا وقد ظلت تقارير لجان حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية وهيئات الاغاثة الدولية واتحاد المحامين العرب والافارقة تكشف عن انتهاكات حقوق الانسان في السودان. وركزت هذه التقارير علي اعتقال المئات من سجناء الرأي بدون تهمة او محاكمة، والاحكام السريعة علي المعارضين بالذات من العسكريين والسياسين وتلفقيق التهم "بمحاولات الانقلاب" (سبق اعدام ٢٨ ضابطا في ابريل ١٩٩٠ خلال ساعات) والاعدامات الميدانية والتعذيب وسوء المعاملة في السجون، والمحاكمات في الاسواق والجلد العلني.ولا ننسي في هذا الصدد لجان النظام العام التي لها حق تنفيذ عقوبة الجلد مباشرة خاصة ضد النساء بعد صدور قرار الحجاب في نوفمبر ١٩٩١. كذلك مثلت حكومة السودان امام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في يوليو

١٩٩٠ لتقديم دفاعها عن ممارساتها واخيرا تمت ادانتها بقرار من الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢. وتركز الاهتمام علي الغاء الدستور ومنح مجلس قيادة الثورة سلطات مطلقة، واعتقال المواطنين بدون تهمة او امر قضائي، واستغلال مهنة القضاء، منع المعارضة السياسية، ضرورة حماية حرية التعبير والحرية الاكاديمية وحرية التنظيم، والتسامح الديني والثقافي ، حرية الصحافة والاعلام وتسهيل الوصول الي معلومات حول المجاعة واثار الحرب الاهلية.وقد تم اغلاق ٤٠ صحيفة يومية واسبوعية وتشريد اكثر من الف صحفي منذ تولي الجبهة الاسلامية الحكم.

لائحة العقوبات :

تشمل لائحة العقوبات الاعتقال والتعذيب والفصل التعسفي والترحيل الاجباري تحت دعاوي تحقيق اهداف بيئية واجتماعية وامنية. وقد وصل عدد المنقولين الي المليون شخص. يتم الترحيل غالبا بالقوة كما حدث في حي " دار السلام" والتي ادت الي مقتل ٤٧ مواطنا في المواجهة مع رجال الامن. وغالبا ما يحاول المواطنون العودة لان المناطق الجديدة يستحيل العيش فيها باعتراف وزير الاسكان في مارس ١٩٩٢: "ان المنقولين كانوا يغيرون رأيهم بعد ان يكتشفوا المكان الذي نقلوا اليه". ومن الجدير بالذكر ان هذه العمليات العنصرية بدأت منذ تعاون الجبهة والنميري والتي سميت " بالكشة" وهي تنفذ حسب اللون والشكل، وتستهدف المهاجرين من جنوب وغرب السودان وبعض

اللاجئين من الاقطار المجاورة. ويتم نقل هؤلاء الي مناطق نائية لا توجد بها اي خدمات ويتعرضون لتقلبات الجو، وهي ليست مناطق انتاج كما تدعي الحكومة. ويصعب علي هولاء المهجرين العودة الي المدن او المراكز الحضرية لبعد المسافة وانعدام وسائل المواصلات. ومن ناحية اخري يتعرض حوالي اربعة ملايين سوداني لخطر الموت جوعا لان السلطات السودانية تمنع هيئات الاغاثة الدولية وتفتعل معها المعارك الكلامية وتتهمها بمساندة الجيش الشعبي لتحرير السودان. قد اصدرت الحكومة السودانية قانونا جديدا في نوفمبر ١٩٩٢ لتنظيم عمل منظمات الاغاثة الدولية ينص علي عدم ادخال اية اموال او منقولات الي السودان الا عن الطرق الرسمية، والا يتم التصرف في الالات الخاصة بهذه الهيئات بالبيع او الاستثمار، والا تغير الهيئات موقع عملها او تشترك في اخر الا بموافقة الوزير المختص.

وفي مجال الانتهاكات المستمرة تجري حملة ابادة ضد المجموعات التي قد تمثل عقبة في سبيل اكتمال الدولة الدينية الشاملة. وقد قامت السلطة الحاكمة في الخرطوم بتسليح مجموعات قبلية تحت اسم " قوات الدفاع الشعبي" واطلقت يدها ضد قبائل اخري. كذلك تشجع الخرطوم اقتتال القبائل الجنوبية بهدف اضعاف الحركة الشعبية وزرع الكراهية بين الجنوبيين انفسهم وتحويل الحرب الاهلية بين الجنوبيين والشماليين، الي حرب اهلية بين الجنوبيين، وهذا مخطط تحبذه النظم الدكتاتورية في السودان، وجربه الجنرال عبود ثم النميري. ففي محافظة اعالي النيل زودت

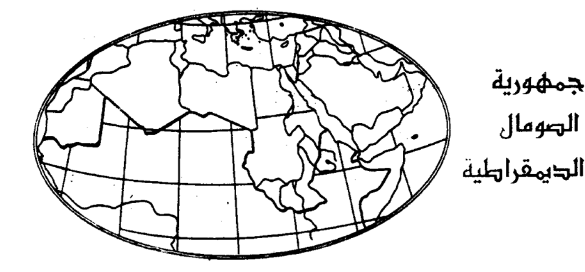
الحكومة قوات الاينانيا المعروفة بسوء سمعتها في الانضباط العسكري بالاسلحة، فقامت بمهاجمة قرى الدينكا وقتلوا كثيرا من المدنيين. كذلك تحاول الحكومة العسكرية الاستفادة من خلال قرنق ومجموعة الناصر وجعله صراعا بين قبيلتي الدينكا والنوير.

محاولة فاشلة

حاول النظام العسكري تحسين سجله الخاص بحقوق الانسان في السودان، خاصة وقد وصل الامر الي درجة ان دولة مثل الدنمارك قررت اغلاق سفارتها بالخرطوم في اكتوبر ١٩٩٢ احتجاجا علي انتهاكات حقوق الانسان. وقد تم في الفترة الاخيرة تعديل قانون الامن الوطني فيما يتعلق باجراءات الايقاف التحفظي للسياسيين حيث اصبحت هذه الاجراءات تتم تحت اشراف قضاة. .

كذلك قام البشير بتعيين مجلس وطني انتقالي (برلمان بالتعيين) لكي يعطي نظامه طابعا ديمقراطيا وشوريا، ولكن التعيين كان كاملا حتي رئيس المجلس والذي كان يمكن ان ينتخب شكليا طالما كل الاعضاء معينين، وجاء المجلس بعد ان صدرت كل القرارات السيادية والتشريعية مثل تطبيق الشريعة والنظام الفيدرالي. يدعي النظام ان جميع الاتجاهات ممثلة، وبالذات حزب الامة الذي تبقي اغلب قياداته رهن الاعتقال مثل اسماعيل بكر وزير الاسكان السابق، محمد عبد الله الدومة وزير الدولة للحكم المحلي، حسن امام نائب برلماني سابق، وتيرات تندل سلطان عضو هيئة شؤون الانصار.

جمهورية
الصومال
الديمقراطية



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال :١٩٦٠/٧/١
نظام الحكم : جمهوري
اسم رئيس الدولة : (مؤقت) علي مهدي محمد
التقسيم الاداري : ١٦ منطقة
الاحزاب السياسية : انظر الجدول . . . .
تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٧٤
تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٦٠
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : البنك الاسلامي للتنمية - انتلسات- حركة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية - منظمة المؤتمر الاسلامي
العاصمة : مقديشيو
اهم المدن: كسمايو ، بربرة
المساحة (كم٢) : ٦٣٧٫٦٦٠
عدد السكان (مليون):٨٫٢

معدل زيادة السكان : ٦ر٢٪

القوميات : ٣ر٨٩٪ صومالي، ٢ر١ ٪ عرب، ٤ر- ٪ قبائل البانتو

اللغات: الصومالية والعربية (رسميتان)، الانجليزية

الديانات :٨ر٩٩٪ مسلمون سنة، ١ر٠ ٪ مسيحيون، ١ر٠ ٪ ديانات اخرى

التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٦٠٪

العملة : الشلن الصومالي

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس
١	الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي (الحاكم)	سياد بري (سابقا)	١٩٧٦
٢	احزاب المعارضة (محظورة)		
٣	الحركة الوطنية الصومالية		١٩٨١
٤	جبهة الخلاص الديمقراطي		١٩٨١
٥	الصومال اولا		١٩٨٣
٦	الحركة الاسلامية الصومالية		١٩٨٦
٧	المؤتمر الصومالي الموحد		١٩٨٩
٨	الجبهة الوطنيةالصومالية	محمد عيديد	١٩٨٩
٩	جبهة تحرير الصومال المتحدة		
١٠	التحالف الديمقراطي الصومالي		١٩٨٩
١١	جبهة العمل الصومالي		١٩٨٩
١٢	الجهبة الوطنية المتحدة للصومال		١٩٨٩
١٣	الجيش الوطني الصومالي		١٩٨٩
١٤	جبهة قبائل عيسى		١٩٩٠

يوميات الاحداث

يناير

١/٣ وصول مبعوث الامم المتحدة جيمس جونا للتوسط بشأن اتفاقية وقف اطلاق النار.

١/٥ مجلس الجامعة العربية يعقد اجتماعا لبحث الموقف في الصومال، ويتخذ قرارا بدعوة جميع الاطراف لوقف القتال فورا.

- الجنرال محمد فرح عيديد يحذر الجامعة العربية من التدخل في الازمة الصومالية.

١/٦ عيديد يؤكد انه لن يوقف القتال قبل رحيل الرئيس المؤقت علي مهدي محمد.

١/١٨ قوات عيديد تعلن سيطرتها علي مرفأ مقديشيو.

١/٢٢ مجلس الامن يلوح بارسال قوات ويطلب وقف النار في مقديشيو.

١/٢٣ مجلس الامن يفرض حظر تصدير السلاح الي الصومال ويدعو الي وقف اطلاق النار (قرار ٧٣٣).

- الامم المتحدة تعلن ان حوالي ٧٥ر٠٠٠ صومالي قد لجأوا الي كينيا حتي الان.

١/٢٩ اقتراح لعيديد في خطاب له بمناسبة الذكري الاولي لسقوط بري بقيام حكومة موسعة تضم مختلف

الفصائل في الصومال.

- اللجنة المركزية للمؤتمر الصومالي الموحد تفصل الجنرال محمد فرح عيديد من رئاسة المؤتمر وانها ستقيم مؤتمرا عاما بعد ٣ اشهر لاختيار رئيس جديد.

فبراير

٢/٣ علي مهدي يعزل عيديد من رئاسة المؤتمر الصومالي.

٢/١٢ ١٥٠ قتيلا وجريحا في العاصمة الصومالية وتحرك لارسال قوات دولية.

٢/١٤ (٣٠٠) قتيل وجريح في مقديشيو وقوات عيديد تحاصر علي مهدي.

٢/١٥ عيديد يتعهد في نيويورك بوقف اطلاق النار ويعلن في مقديشيو طرد علي مهدي.

٢/٢٠ قوات سياد بري تحتل ميناء قسمايو في جنوب الصومال.

٢/٢٧ عيديد يرفض توقيع اتفاق مع علي مهدي لوقف النار.

- الصليب الاحمر الدولي يعلن ان حوالي ٣٠ الف شخص قد لقوا مصرعهم منذ نوفمبر ١٩٩٢.

مارس

٣/٩ مئة الف متظاهر في مقديشيو يخترقون حواجز

طرفي النزاع ويطالبون بالغاء الخط الاخضر، بين شطري المدينة.

٣/٢٦ علي مهدي يقترح حاكما دوليا لمقديشيو، و٤١ الف قتيل وجريح حصيلة القتال في العاصمة الصومالية خلال اقل من اربعة اشهر.

٣/٢٨ علي مهدي وعيديد يوقعان اتفاقان لوقف النار يرعاه ٥٠ مراقبا دوليا.

ابريل

٤/٩ معارك ضارية في "جمهورية ارض الصومال" شمال الصومال، وفشل هجوم لانصار الرئيس السابق محمد سياد بري في اتجاه مقديشيو.

٤/٢٣ الامين العام للامم التحدة يوصي مجلس الامن بأرسال قوة الي الصومال تضم ٥٥ عسكريا لمراقبة وقف النار وتسهيل الاغاثة.

٤/٢٤ مجلس الامن يقرر ارسال مراقبين الي مقديشيو، وفصائل صومالية تعترض علي اي وجود دولي مسلح.

٤/٢٦ عيديد يطرد قوات سياد بري من بيداوة.

٤/٢٩ غالي يعين ممثلا في الصومال، وانصار عيديد يواصلون زحفهم في اتجاه الجنوب، وكينيا تتهمهم بالتوغل في اراضيها.

مايو

٥/٢ الصليب الاحمر يعلن وصول اول شاحنة اغاثة الي مقديشيو.

٥/٩ موفد للامم المتحدة يجري مفاوضات في مقديشيو لارسال ٥٠٠ عسكري.

٥/١٤ قوات عيديد تسيطر علي مدينة كيسمايو.

٥/١٥ سياد بري يلجأ الي نيروبي، وموفد غالي ينتقد "بيروقراطية" الامم المتحدة.

٥/١٧ عبد الرحمن علي تور رئيس الحركة الوطنية الصومالية ينصب نفسه رئيسا لجمهورية "ارض الصومال" ويشكل حكومة في هرغيسا عاصمة الاقليم الشمالي.

٥/١٨ نيجيريا تمنح بري اللجوء السياسي مؤقتا.

يونيو

٦/٦ مجلس الامن يطلب من غالي اقتراحات لحماية الاغاثة في الصومال.

٦/٧ ممثلو ١١ حزبا صوماليا يتفقون علي وقف النار.

٦/١٦ تفريغ مساعدات سعودية في ميناء مقديشيو.

٦/٢٣ عيديد يوافق علي نشر مراقبين غير مسلحين من الامم المتحدة في مقديشيو.

- تمكنت انتفاضة اسلامية من السيطرة علي العديد من مدن الشمال، ولكنها انسحبت منها بعد قتال مع جبهة

الخلاص الديمقراطي الصومالي.

يوليو

٧/٢ بداية رحلات الاغاثة الدولية للصومال.

- بطرس غالي يتهم مجلس الامن بعدم الانتباه لمشكلة الصومال لان انظاره متجه الي "حرب الرجل الغني" في يوغسلافيا.

- مبعوث الامم المتحدة السفير محمد سحنون يقوم بزيارة للصومال ويعلن ان حوالي ٤,٥ مليون شخص علي وشك الموت جوعا.

٧/٢٧ محمد فرح عيديد يفتتح مؤتمر المصالحة الوطنية في بلدة بيداوة جنوب الصومال.

- مجلس الامن يقرر القيام بحملات اغاثة دولية لانقاذ الصومال (قرار ٧٦٧).

اغسطس

٨/١١ قادة الصومال يوافقون علي نشر قوة دولية في مقديشيو.

٨/١٣ ٣٠ قتيلا في مقديشيو ومخاوف من صدامات مع قوة الحرس.

٨/١٤ الرئيس الامريكي جورج بوش يأمر باعداد جسر جوي لنقل ٥٠٠ حارس دولي الي الصومال، وعيديد يهدد القوة الدولية.

٨/١٥ الاتحاد الاسلامي يقوم بأول اجتماعاته في مركا.

- صندوق الطفولة التابع للامم المتحدة يعلن ان ما لا يقل عن الف شخص يموتون يوميا في الصومال، بالاضافة الي مليون اخرين في غضون ٣ اشهر قادمة ان لم تصلهم مساعدات عاجلة.

٨/١٦ (٦٠٠) قتيل في معارك جنوب مقديشيو.

٨/١٧ نقل ٣٥٠ طفلا صوماليا الي اسرائيل واميركا تمد جسرا جويا.

٨/٢٩ بداية الجسر الجوي الامريكي لنقل مواد الاغاثة للصومال.

- رئيس الحكومة الصومالية المؤقتة عمر عرته غالب يطلب تدخل ايطاليا العسكري لوقف الحرب الاهلية.

-المجموعة الاوربية تطالب الامم المتحدة بالقيام باجراء فوري لوقف الحرب في الصومال.

- معارك في مقديشيو بعد تسلل انصار سياد بري.

- منظمة افريكا ووتش لحقوق الانسان تتهم الامم المتحدة بتجاهل الحرب الدائرة في الصومال.

سبتمبر

٩/٢ كندا ومصر ترسلان قوات الي الصومال.

٩/١٧ قوات "المارينز" تصل الي سواحل الصومال وواشنطن تستبعد التدخل.

٩/١٩ عيديد يعود الي مقديشيو و٣ فصائل صومالية تتفق علي وقف النار.

٩/٢٠ جسر جوي سعودي بعد البحري لاغاثة الصومال.

٩/٢١ قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة تصل الي مقديشيو.

٩/٢٤ قوات "الاتحاد الاسلامي الصومالي" تحتل مدينة لاس قري الاستراتيجية علي البحر الاحمر، ومعارك ضارية في وسط الصومال.

٩/٢٧ الاصوليون يتغلغلون في الصومال ويتلقون دعما من طهران والخرطوم .

٩/٢٨ الاتحاد الاسلامي يحذر من ارسال قوات دولية.

- بداية اشتباكات جديدة بين قوي المعارضة.

اكتوبر

١٠/٤ علي مهدي يعلن استعداده للاستقالة من اجل محادثات السلام.

١٠/١١ الامم المتحدة تستأنف عمليات القاء المؤن بالمظلات في الصومال.

١٠/١٣ قوات سياد بري تستولي علي مدينة بارديرا غرب الصومال.

١٠/٢١ الاتحاد الاسلامي الصومالي يعلن ان هدفه اقامة دولة اسلامية.

١٠/٢٥ (٤٠٠) قتيل يوميا في الصومال والولايات المتحدة توقف عمليات الاغاثة.

١٠/٢٧ استقالة الممثل الخاص للامم المتحدة السفير محمد سحنون تثير بلبلة في الامم المتحدة، وغالي يطالبه بوقف انتقاداته لعمليات المنظمة الدولية.

١٠/٣٠ السفير العراقي لدي الامم المتحدة عصمت كتاني يخلف سحنون في الصومال.

نوفمبر

١١/٢٣ مهاجمة طائرة تابعة للامم المتحدة في الصومال.

١١/٢٦ واشنطن تعرض ارسال ٣٠ الف جندي امريكي.

١١/٢٧ " المارينز" يتوجهون الي الصومال وواشنطن تري انه لا بديل عن التدخل.

- امريكا تعارض وصاية دولية علي الصومال.

- الاطراف الصومالية المتصارعة توافق علي عقد مؤتمر للحوار الوطني في ٣ ديسمبر ١٩٩٣ في اديس ابابا تحت رعاية الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية.

ديسمبر

١٢/٣ (٢٧٨٠٠) جندي اميركي يستعدون للتوجه الي الصومال.

١٢/٤ مجلس الامن يقرر بالاجماع التدخل العسكري في الصومال، وامريكا تقود القوة المتعددة الجنسية لتنفيذ

عملية "اعادة الامل".

١٢/٦ توتر في مقديشيو ومخاوف من صدامات قبل وصول طلائع "المارينز".

١٢/٧ طلعات جوية اميريكية في مقديشيو و٥٠ قتيلا في جنوب الصومال.

١٢/٨ متطرفون صوماليون يتوعدون "المارينز" بتكرار تجربة بيروت.

١٢/٩ انزال امريكي في مقديشيو والمعارك مستمرة في جنوب البلاد.

١٢/١٠اصيب صوماليان برصاص القوات الفرنسية وادي الي وفاتهم.

١٢/١١ عيديد وعلي مهدي يجتمعان في مقر مؤقت للسفارة الامريكية في مقديشيو ويطالبان بنزع سلاح الصوماليين.

١٢/٢٠ انزال امريكي - بلجيكي في ميناء كيسمايو.

١٢/٢١ عيديد يباشر سحب السلاح من مقديشيو و٣ جرحي برصاص فرنسي.

١٢/٢٢ غالي يؤكد خلافه مع واشنطن ويحذرها من سحب قواتها، وقافلة امريكية - فرنسية تغادر مقديشيو في اوسع انتشار لها خارج المدينة.

١٢/٢٣ مقتل امريكي في بارديرا وواشنطن تستعجل

خطة الامم المتحدة لاستبدال القوات المتعددة بقوات حفظ سلام.

١٢/٢٤ قوات امريكية وفرنسية تنتشر في مدينتي بارديرا وهودر، وعيديد يؤكد ان المؤتمر الدولي للسلام سيعلن في اديس ابابا في يناير ١٩٩٣ ادارة انتقالية تمهد لحكومة صومالية.

- وجه السيد عمر عرته غالب رئيس الحكومة الانتقالية رسالة الي بطرس غالي دعاه فيها الي تنفيذ بنود اتفاقية جيبوتي الموقعة عام ١٩٩١ في مختلف الفصائل الصومالية.

- مجلس الامن يصدر القرار رقم ٧٩٤ بالاجماع يوم ٤ ديسمبر ويدعو فيه الي استخدام كل الوسائل الممكنة لتسهيل عملية الاغاثة.

- الولايات المتحدة تعلن ارسال قوة عسكرية طبقا لقرار مجلس الامن قوامها ٢٨ الف جندي.

- ٣٠٠ الف شخص يلقون مصرعهم جوعا هذا العام في الصومال.

اضواء علي الاحداث

لم يكن عام ١٩٩٢ في الصومال اسعد حالا من عام ١٩٩١. فسقوط نظام سياد بري علي ايدي قوات المعارضة الصومالية في يناير/ فبراير ١٩٩١ انهي ٢٢ عاما من الحكم الديكتاتوري الشمولي، ولكنه كان بداية حرب اهلية قاسية استمرت لمدة سنتين، منذ سقوط بري وحتى وصول القوات الدولية في ديسمبر ١٩٩٢.

ورغم تأكيدات المعارضة المتتالية بأن النظام الجديد سيعمل علي توفير الامن والسلم والاستقرار الذي يطالب به الشعب، الا ان الشكل العام للصومال بعد السقوط السريع لنظام سياد بري هو حالة من الفوضى والاضطراب والتمزق. وقد تفككت الصومال الي مناطق نفوذ لكل واحدة من فصائل المعارضة هي:

١- **المؤتمر الصومالي الموحد**: يتشكل اساسا من قبائل "الهوابية" ويسيطر علي العاصمة والمنطقة الوسطى. وقد تمكن من دخول العاصمة بمساعدة رجال الاعمال والاداريين داخل جهاز الدولة بعد ان استمالهم اليه، بالاضافة الي انتشار افراد قبيلته حول العاصمة. وبناء علي مؤتمر المصالحة الذي عقد في جيبوتي بين فصائل المعارضة الثلاث في يوليو ١٩٩١، تم تعيين علي مهدي محمد رئيسا مؤقتا، والذي كلف بدوره عمر غالب بتشكيل حكومة

مؤقتة وتهيئة البلاد لنظام ديمقراطي واصدار دستور جديد. الا ان الحركة منقسمة علي نفسها بين ٣ قواد وهم "مؤيد الدين عثمان بدر"، جنرال "محمد فرح عيديد"، والعقيد "محمود محمد حاشي". وقد نشب الخلاف بين الرئيس المؤقت والجنرال محمد فرح عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحد فيما بعد وتطور الامر الي قتال مكشوف وسط العاصمة مقديشيو حيث قدر عدد الضحايا بـ ٤٠ الف قتيل و ٦٠ الف جريح في بداية ابريل ١٩٩٢.

وقد استطاعت القوات المؤيدة للجنرال عيديد طرد قوات علي مهدي من بعض مناطق العاصمة والتي دمرت منها احياء تدميرا كاملا، مما ادي الي وقوع مقديشيو تحت حكم سلطتين متعارضتين. ويتناقض هذا القتال الدائر مع قرارات مؤتمر جيبوتي للمصالحة الوطنية في يوليو ١٩٩١ والذي اكد علي استمرار العمل مؤقتا بدستور ١٩٦١، وتكوين مجلس تشريعي من ١٢٣ نائبا وفقا لعدد محافظات الجمهورية قبل ١٩٦٩، وان يكون علي مهدي محمد رئيسا مؤقتا علي ان يكون رئيس الوزراء من الشمال (الحركة الوطنية الصومالية).

٢ - الحركة الوطنية الصومالية: وتتشكل اساسا من قبائل الاسحق وتتركز في مدينة هرغسيا عاصمة الشمال. وقد انتهزت الحركة الوطنية انشغال العاصمة بالقتال الدائر فيها واعلنت انفصال شمال الصومال تحت اسم "ارض الصومال" برئاسة عبد الرحمن احمد علي. وقد اعقب ذلك هدوء نسبي في الشمال لم يدم طويلا بسبب

استنشار قبائل الاسحق بالسلطة، ووقعت عدة اشتباكات بين القبائل بسبب الخلاف حول ايرادات ميناء بربرة في ابريل ١٩٩٢.

واتخذت الدولة الجديدة في الشمال علما مختلفا عن علم الصومال التقليدي، وشكلت حكومة وبرلمانا ومؤسسات جديدة قطعت الصلة نهائيا بجنوب الصومال. وهذه الجمهورية الجديدة هي ما كان يعرف بالصومال البريطاني والذي كان محتلا من بريطانيا حتي عام ١٩٦٠ ثم اعلن وحدته مع بقية الصومال ١٩٦١. يقول الرئيس عبد الرحمن احمد: " كانت تجربة الوحدة مع الصومال قاسية جدا علينا، مشاريع التنمية كلها تركزت في الجنوب بينما كان سياد بري يقود حملة تدمير شاملة في الشمال، وخاصة هرغيسا. لقد خسرنا اكثر من مائة الف شهيد اثناء حرب الاستقلال الذي انتزعناه اخيرا بدماء هؤلاء الشهداء".

٣ - الجبهة القومية لتحرير الصومال: وتتشكل اساسا من قبائل الدارود وهي تسيطر اساسا علي جنوب الصومال وخاصة في كسمايو عاصمة الجنوب. وقد نشب ايضا فيها خلاف بين العشائر المتعارضة مما دفع سياد بري الي استغلاله للدخول بقواته من الجنوب، وتمكن بالفعل من احتلال ميناء قسمايو في فبراير ١٩٩٢ قبل ان يطرده عيديد في ابريل من نفس العام ويدفع به الي الهروب الي نيجيريا.

بالنظر للوضع الحالي في الصومال نجد انه فعليا قد اصبح مقسما بين قوى ثلاث في الشمال والوسط والجنوب

تبعا للعلاقات القبائلية والعشائرية. وحتى ضمن كل منطقة هناك مناطق نفوذ مختلفة، فنجد ان قبيلة حوادلي تسيطر علي المطار، في حين تحكم قبيلة اشامود قبضتها علي الميناء. وبسبب استمرار التناحر والحرب بين هذه القوى كلها بفصائلها الداخلية المختلفة يتعرض الشعب الصومالي لمجاعة رهيبة لم تستطع عمليات الاغاثة القليلة ان تفعل حيالها شيئا. فالصحف ووكالات الانباء مازالت تطالعنا كل يوم بارقام الوفيات من الاطفال والنساء الذين يموتون من الجوع والمرض. وفي كثير من الاحيان تسطو فصائل المعارضة علي مواد الاغاثة لتطعم جنودها. فمعظم القتال الدائر لا يحمل اي خلفيات فكرية او سياسية او ايديولوجية، بقدر ما هو صراع من اجل البقاء والحق في الحياة. لذلك طالبت فصائل المعارضة جميعا، باستثناء الجنرال عيديد، بالتدخل الخارجي لانقاذ الصومال.

تطور جهود المصالحة

(١) الجامعة العربية

عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا في ١٩٩٢/١/٥ لبحث الموقف في الصومال، واتخذ قرارا بدعوة جميع الاطراف لوقف القتال فورا. وتنفيذا لهذا القرار، قامت الامانة العامة بالاتصال بالاطراف الصومالية المعنية بغية ترتيب زيارة وفد من الجامعة للصومال تمهيدا لاجراء المصالحة المنشودة. ولكن جرى تأجيل القيام بهذه المهمة عقب صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم ٧٣٧ في ٢٣ يناير

والذي رحبت به الامانة العامة للجامعة العربية في بيانها الصادر في ٢٤ يناير. وقد رفض الجنرال عيديد قرار الجامعة العربية وحذرها من التدخل في الازمة الصومالية.

وفي ١٠ فبراير اوفد الامين العام للجامعة العربية مساعده للشئون الاجتماعية والمسئول عن الملف الصومالي الي نيويورك للمشاركة في اجتماع دعت اليه الامم المتحدة حول كيفية تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي. حضر الاجتماع طرفا الصراع في الصومال، بالاضافة الي ممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي. اكد وفد الجامعة العربية علي النقاط التالية كاساس لحل الازمة الصومالية:

١ - ضرورة ان تتسم المعالجة بالنفس الطويل وان يتم استنفار كل الوسائل الممكنة من اجل الوصول لحل سلمي للمشكلة.

٢ - عدم الاعتراف بطرف علي حساب طرف اخر والعمل علي الوصول لاتفاق شامل لوقف اطلاق النار.

٣ - تقديم الاغاثة العاجلة والاعداد لتسوية نهائية.

وقد تعهد ممثلا علي مهدي وفرح عيديد بوقف اطلاق النار. وتوجه علي ذلك مساعد الامين العام للجامعة العربية، مع المنظمات الاخرى المشاركة في اجتماع نيويورك، الي مقديشيو لتنفيذ اتفاقية وقف اطلاق النار الا ان عيديد تراجع في ٢٧ فبراير عن التوقيع النهائي للاتفاقية. وتوالت عقب ذلك نداءات ومحاولات الجامعة

العربية لاجراء المصالحة الوطنية في الصومال كارسال مبعوثها الخاص سمير حسني، وتقديم مصر وبعض الدول العربية المساعدات الطبية والغذائية لضحايا الحرب والمجاعة. وازدادت تلك الجهود تمشيا مع قرار مجلس الامن رقم ٧٩٤ الصادر في ٤ ديسمبر ١٩٩٢ بالتدخل العسكري لفرض وقف اطلاق النار وتأمين عمليات الاغاثة. وقد ارسلت دولا عربية (مصر - السعودية) قوات لمشاركة القوات الدولية في تنفيذ "اعادة الامل".

بدأت الامم المتحدة جهودها لانقاذ الصومال في هذه العام بارسال مبعوثها الخاص جيمس جوناح في يناير ١٩٩٢ للتوسط علي اتفاق وقف اطلاق النار. واصدر مجلس الامن الدولي قراره رقم ٧٣٣ في ٢٣ يناير بحظر تصدير السلاح الي الصومال، والدعوة الي الوقف الفوري لاطلاق النار. كذلك دعا الامين العام للامم المتحدة اطراف النزاع في الصومال الي اجتماع في نيويورك بمقر المنظمة الدولية لتسوية النزاع والاتفاق علي سبل المصالحة الوطنية. وقد حضر الاجتماع ممثلو الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وانفض عن اتفاق مبدئي لوقف اطلاق النار (وقع في ٤ مارس)، وارسال فريق دولي من (٥٠) عضوا لمراقبة تنفيذ الاتفاقية. كما تم اعداد خطة واسعة لنقل الامدادات ومواد الاغاثة الي المناطق المنكوبة في الصومال، وسط تحذيرات دولية واسعة من مجاعة شاملة، والاعلان عن مصرع ١٤ الف شخص في الحرب الاهلية حتي مارس ١٩٩٢. ولمتابعة الموقف عن قرب ،قام د. بطرس غالي بتعيين

السفير الجزائري محمد سحنون كمبعوث خاص للامم المتحدة في الصومال في ٢٩ ابريل وظل المبعوث الخاص ينادي بضرورة الاهتمام بقضية الصومال، وايصال المساعدات والتدخل الدولي الفعال حتي استقالته في ٢٧ اكتوبر احتجاجا علي ضعف دور الامم المتحدة في حل الازمة الصومالية وبين تعيين السفير سحنون واستقالته، بدأت سفن الاغاثة في الوصول الي مقديشيو، الا انها تعرضت للنهب اثناء رسوها في الميناء، كما لم تسلم قوافل الامم المتحدة من نفس المصير. وازاء تدهور الموقف واشتعال القتال واستمرار نهب قوافل الاغاثة، طلب مجلس الامن من د.غالي في ٦ يونيو التقدم باقترحات محددة لحماية قوافل الاغاثة وايصال الامدادات لانقاذ ٤ ملايين صومالي من الموت جوعا.

في منتصف اغسطس قامت قوة من الامم المتحدة (٥٠٠) بالتوجه الي مقديشيو بعد موافقة قادة الجماعات المتحاربة، الا ان عمر عرته رئيس الوزراء الصومالي طالب الامم المتحدة بارسال ١٠ الاف جندي لحفظ السلام. فوافق مجلس الامن علي ارسال ٣ الاف جندي في ٢٩ اغسطس لتأمين وصول الامدادات الغذائية، في حين رفض عيديد هذا القرار وحذر من عواقبه الوخيمة. وقامت مصر وكندا بارسال قوات للاشتراك مع قوات الامم المتحدة، مع استمرار تقديم المعونات الغذائية والطبية من مصر والسعودية والولايات المتحدة. ولكن تعرضت جهود الاغاثة لضربة قوية بعد ان اكتشفت الامم المتحدة ان الشركات

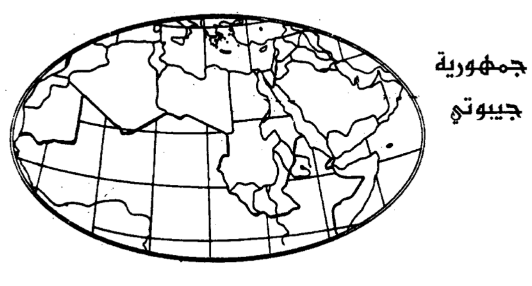
الايطالية تقوم بدفن المواد السامة في الصومال، وبدأت التحقيق في ذلك في سبتمبر ١٩٩٢.

اعلنت الامم المتحدة في ذات الشهر عن خطة لاسقاط مواد الاغاثة جوا تجنبا لعمليات السلب والاعتداء علي موظفي الاغاثة الدولين، كما اعلنت اوربا مساهمتها في توفير غطاء عسكري لعمليات الاغاثة. ورغم تمركز قوات المارينز الامريكية قبالة ساحل الصومال، ووصول قوات الامم المتحدة الي مقديشيو، الا ان القتال بين الفصائل المتصارعة تجدد ثانية مما اوقف عمليات الاغاثة، ودفع محمد سحنون مبعوث الامم المتحدة الي الاستقالة من منصبه احتجاجا علي دور الامم المتحدة الضعيف في معالجة الازمة الصومالية.وخلف سحنون السفير العراقي عصمت كتاني في ٣٠ اكتوبر. وامام اشتعال القتال والهجوم علي طائرات الامم المتحدة للاغاثة، بات لا مفر من التدخل العسكري. فاعلنت امريكا انها مستعدة لارسال ٣٠ الف جندي للصومال، الا انها عارضت قيام وصاية دولية عليه، وهو نفس الامر الذي رفضه علي عرته رئيس الوزراء الصومالي. وقام مجلس الامن في ٤ ديسمبر باصدار قرار بالاجماع يسمح بالتدخل العسكري لوضع حد للازمة الصومالية. وتنفيذا لهذا القرار، ارسلت امريكا ٢٨ الف جندي لتنفيذ عملية "استعادة الامل". بدأت عملية الانزال في ٩ ديسمبر في مقديشيو والتي دخلتها القوات الامريكية بلا مقاومة، كما ارسلت كل من مصر والسعودية وفرنسا وبلجيكا ودول اخرى قوات للمشاركة في تنفيذ عملية الاغاثة. واستطاعت

تلك القوات الانتشار في مقديشيو ، وتمكين مواد الاغاثة من الوصول للمناطق النائية. وانتهي العام بزيارة الرئيس الامريكي بوش للصومال وتأكيده علي ان القوات الامريكية ستنسحب من الصومال في يناير ١٩٩٣ لتحل محلها قوات الامم المتحدة.

ان ملف الصومال قد يكون الاسوأ لعام ١٩٩٢ في مجال حقوق الانسان. فبدون حكومة مركزية، واستمرار الحرب الاهلية، وتفشي المجاعة والاوبئة، يصبح الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان ترفا فكريا لا ضرورة له. ان الفرصة الوحيدة للصومال للخروج من مأزقها تكمن في قدرة اطراف الصراع علي الخروج بنتيجة ايجابية من مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في يناير ١٩٩٣ في اديس ابابا. وحتي حدوث ذلك فان الصومال سيعاني مما هو اصعب من اضمحلال دولة الا وهو اضمحلال مجتمع.

جمهورية جيبوتي



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٧٧/٦/٢٧
نظام الحكم: جمهوري
اسم رئيس الدولة : حسن جوليد ابتيدون
الميلاد : ١٩١٦ تاريخ التنصيب :يونيو ١٩٧٧
التقسيم الاداري :٥ مناطق
الاحزاب السياسية: انظر الجدول ....
تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية :١٩٧٧
تاريخ الانضمام للأمم المتحدة :١٩٧٧
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : البنك الاسلامي للتنمية - حركة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية - المؤتمر السلامي - انتلسات.
العاصمة : جيبوتي
اهم المدن:جيبوتي
المساحة (كم٢): ٢٢٫٠٠٠

عدد السكان (الف): ٤٧٠ ألف
معدل زيادة السكان : ٣ر٠٪
القوميات : ٦٠٪ صوماليون، ٣٥٪ قبائل العفر، ٥٪ فرنسيون، عرب، اثيوبيون.
اللغات: العربية والفرنسية (رسمية) ، لغة الحضر واسعة الانتشار.
الديانات : ٩٤٪ مسلمون، ٦ ٪ مسيحيون
التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٢٠٪
العملة : الفرنك الجيبوتي

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاه
١	حزب التجمع الشعبي للتقدم	حسن جوليد	الحزب الحاكم
٢	جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية	احمد ديني	معارضة ليبرالي
٣	حزب التجديد والديمقراطية	محمد عيلابي	معارضة تقدمي
٤	الحزب الوطني الديمقراطي	روبليه عوالية	معارضة يساري
٥	حركة الوحدة والديمقراطية	موسى كافي	معارضة وطني
٦	جبهة القوى الديمقراطية	علي امركال	معارضة وطني

يوميات الاحداث

يناير

١/١ الحكومة الجيبوتية تدعو المعارضة الي الحوار.

١/١٨ اربعة عشر نائبا عفريا يقدمون استقالتهم من عضوية حزب التجمع الشعبي من اجل التقدم وهو الحزب الحاكم.

١/١٩ مقتل ١٥٠ من قوات المعارضة الجيبوتية.

١/٢١ تأليف لجنة لوضع دستور جديد.

١/٢٣ احباط محاولة انقلاب عسكري واعتقال الجنود المتمردين عقب استيلائهم علي الاذاعة.

١/٢٦ قوات المعارضة تنسحب من تاجوراء بعد قتال.

فبراير

٢/٦ وقوع مدينة يوبوكي الواقعة في شمال غرب البلاد في ايدي المعارضة.

٢/٢٠ استعادت القوات الحكومية مدينة يوبوكي.

- اتهم جوليد فرنسا بعدم وفائها بالمعاهدة التي ابرمتها مع جيبوتي عام ١٩٧٧ والتي تنص علي التزام فرنسا بصد أى عدوان علي جيبوتي.

٢/٢٥ اقترحت فرنسا وقف اطلاق النار بين الحكومة والمعارضة.

٢/٢٦ المعارضة تعلن قتل ١٥٠ عسكريا حكوميا.

٢/٢٩ اتفاق لوقف اطلاق النار بين القوات الحكومية والمعارضة.

مارس

٣/١٨ فرنسا تستبعد نشر قواتها في جيبوتي بعد وقف اطلاق النار بين الجيش والمعارضين

٣/٢٨ المعارضة تتخلي عن وقف اطلاق النار، وفرنسا ترسل قوات لتثبيته.

٣/٢٩ " جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية" تطالب بتشكيل حكومة انتقالية تمهيدا لاجراء انتخابات تعددية حرة.

- جددت الحكومة الجيبوتية مطالبة المعارضة بالانسحاب من المدن الشمالية.

ابريل

٤/١ باريس تتهم اطرافا بعرقلة جهودها لتسوية الازمة في جيبوتي.

٤/١٩ حققت جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية نجاحا ملموسا في اعادة تنظيمها بحيث اضفت علي نفسها البعد الوطني بعدما عينت "علمي خيري" نائبا لرئيسها.

- انسحبت القوات الفرنسية من جنوب غربي جيبوتي في اتجاه ضواحي جيبوتي بطلب من الحكومة.

يونيو

٦/٧ المعارضة البرلمانية تطالب بتشكيل حكومة انتقالية.

٦/٢٥ المعارضة تعلن شروطها للحوار مع الحكومة ولا تستبعد الخيار العسكري.

٦/٢٧ جوليد يلقي خطابا بمناسبة مرور خمسة عشر عاما علي الاستقلال ويصدر عفوا عاما كما اعلن عن الاستفتاء علي الدستور والانتخابات البرلمانية والرئاسية.

٦/٢٨ اكد " علي دحان" الناطق باسم المعارضة علي أهمية اللغة العربية كهمزة وصل في التعامل بين الاثنيات الجيبوتية.

- في الاسبوع الاخير من هذا الشهر ابرمت ثمانية فصائل جيبوتية معارضة اتفاق فيما بينها.

يوليو

٧/٢ السلطات الجيبوتية تفرج عن الناطق الرسمي باسم المعارضة "اباتي ادو"، كما افرجت عن خمسة عشر رجلا من قوات الجبهة اسروا خلال المعارك التي اندلعت منذ منتصف نوفمبر ١٩٩١.

٧/٢١ استقالة عدد من الوزراء من حكومة الرئيس جوليد ابرزهم " محمد جامع عيلابي" وزير الصحة.

-بعض النواب يسحبون تأييدهم للحكومة ويهددون بالانسحاب من البرلمان.

اغسطس

٨/٤ المعارضة البرلمانية والحزبية والعسكرية تصدر في باريس بيانات مشتركة تحض فيه الرأي العام العالمي والعربي علي القيام بمبادرة انسانية لانقاذ ما يمكن انقاذه قبل فوات الاوان.

- الحزب الحاكم برئاسة جوليد يرفض طلبات من منظمات انسانية دولية للوقوف علي حقيقة وضع السكان المقيمين في المناطق الخاضعة لقوات المعارضة .

٨/١٥ انفجار في منطقة الحارة السابعة التي يسكنها الكثير من العيسي والقليل من العرب والعفريين.

٨/٢٩ انفجار رابع في العاصمة منذ اشتداد وطيس المعركة الخاصة بالاستفتاء علي الدستور.

- انفجار قنبلة في مقر التجمع الشعبي من اجل التقدم.

- الحكومة تشن حملة اعتقالات واسعة بين أبناء قومية العفر في منطقة ارحيبا.

سبتمبر

٩/١ المعارضة في باريس تصدر بيانا تحض فيه الشعب الجيبوتي علي مقاطعة الاستفتاء.

٩/٢ السيد " داباليه قاسم " الناطق باسم المعارضة البرلمانية يؤكد ان القوات الحكومية المحاصرة في تاجوراء قد اطلقت نيران مدفعيتها علي مواقع جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية.

- ناطق باسم المعارضة يكشف ان الحكومة مارست عمليات تعذيب اثناء التحقيق مع ستة متهمين في جريمة لم يرتكبوها اصلا.

- رئيس الوزراء يحذر السكان العفر من مقاطعة الاستفتاء.

٩/٣ المعارضة تعلن انتهاء وقف اطلاق النار عشية اول استفتاء علي الدستور

- تصريح لوزير الشباب والرياضة والناطق الرسمي باسم الحكومة الجيبوتية بأن عدد الاحزاب في المرحلة الاولي سيكون مقتصرا علي اربعة فقط.

٩/٤ بداية الاستفتاء علي الدستور.

- اكدت المعارضة مقاطعة الغالبية للاستفتاء.

٩/٧ نتائج الاستفتاء علي الدستور تظهر ان ٩٤٪ وافقوا علي الدستور وشارك في الاستفتاء حوالي ٧٥٪ من اصحاب حق التصويت.

٩/١٠ تجدد القتال بين المعارضة والحكومة، ومقتل اثنين من رجال الشرطة وجندي.

- جوليد يدعو المعارضة للتجمع والتعبير عن ارائها

في اطار الشرعية الدستورية.

٩/١١ الرئيس حسن جوليد يهدد باستخدام القوة اذا رفضت المعارضة الحوار.

٩/١٢ قوات الحكومة تقتل ٣٩ شخصا من المعارضة المسلحة، وفي المقابل قتل ثلاثة من جنود القوات الحكومية وجرح ستة اخرين في القتال.

- مؤمن بهدون وزير الخارجية والامين العام لحزب التجمع الشعبي الحاكم يتقدم بطلب الي وزارة الداخلية لانشاء هذا الحزب علي نهج قومي.

٩/٢٣ رئيس جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية السيد " احمد ديني احمد" اكد ان المعارضة ستعلن قريبا ادارة ذاتية في المناطق المحررة في الشمال.

- حذر " داباليه احمد قاسم" الناطق باسم المعارضة من سحب قوات الفصل الفرنسية.

٩/٢٩ الحكومة تعترف بحزب واحد معارض هو حركة التجديد والديمقراطية وترفض تسجيل ثلاثة احزاب اخرى لعدم استيفائها الشروط المطلوبة.

اكتوبر

١٠/٣ قبول جوليد للوساطة المصرية في حل المشاكل الخاصة بالمعارضة .

١٠/٤ الرئيس جوليد يدعو المعارضة للمشاركة في العمل السياسي في ظل الدستور الجديد.

١٠/١٣ وفد من اللجنة الدولية للصليب الاحمر يزور المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لتفقد الجنود الحكوميين الاسرى لديها.

١٠/١٣ رئيس المعارضة الجيبوتي " احمد ديني احمد" يؤكد تفاقم حالة التمرد في صفوف القوات النظامية مما ادي الي اعتقال ما لا يقل عن اربعين ضابطا وجنديا، ووضعهم في سجن غابود المركزي الواقع في قلب العاصمة.

١٠/١٥وزيرالداخلية يعلن الترخيص للحزب الوطني الديمقراطي

١٠/١٨ جوليد يقرر تأجيل الانتخابات شهرا.

نوفمبر

١١/٣ جوليد يشير الي ان الانتخابات النيابية المقرر ان تجري في ديسمبر ستتم سواء وافقت المعارضة ام رفضت المشاركة فيها.

١١/١٢ الحكومة تعرب عن استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية دون شروط.

١١/١٤ المعارضة تطلق سراح ٢٥ عسكريا حكوميا.

١١/١٧ المعارضة البرلمانية تطالب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

- الغاء المفاوضات التي كان من المقرر عقدها بين الحكومة والمعارضة يوم ١٩٩٢/١١/٢٠.

١١/٢٧ القوات الفرنسية تنسحب من شمال جيبوتي.

ديسمبر

١٢/١٨ اجراء الانتخابات النيابية بين حزب التجمع الشعبي للتقدم وحزب التجديد والديمقراطية.

- مقاطعة العفر لانتخابات جيبوتي وسط معلومات عن تلاعب في التصويت لاختيار اعضاء البرلمان.

١٢/١٩ الحزب الحاكم يفوز بكل مقاعد البرلمان (٦٥ مقعدا)

- جماعة الفرود المعارضة تحرك مؤيديها في حي ارحيبا للتظاهر ضد العملية الانتخابية و اطلقت الرصاص من القرى والجبال المجاورة لمنطقة تاجوراء علي القوات الحكومية.

١٢/٢١ المعارضة الجيبوتية تطالب بالتحقيق في اطلاق النار علي المتظاهرين.

- اتهام الحكومة بالتزوير في الانتخابات.

اضواء علي الاحداث

ان جيبوتي منذ استقلالها في عام ١٩٧٧ يحكمها نظام الحزب الواحد، الذي انتشر في معظم الدول الافريقية لاسباب عديدة لا داعي للخوض فيها الان. تتكون جيبوتي من اثنيات مختلفة وهي العيسي والعفر والعرب. وقد سيطرت قبائل العيسى علي الحكم وعلي رأسها الرئيس الجيبوتي حسن جوليد. ومنذ العام الماضي وحتي الان طالبت المعارضة بالديمقراطية وتعدد الاحزاب. وعندما لم تستجب الحكومة، حدثت مواجهات بين المعارضة والحكومة وتدخلت القوات الفرنسية وسيطرت المعارضة علي شمال جيبوتي واسرت عددا من افراد القوات الحكومية. وقامت الحركات المعارضة في باريس، بناءعلي اتفاقية بينها، بالمطالبة بالديمقراطية وانتخابات حرة وتأييد ما تقوم به المعارضة الجيبوتية في الداخل. وقد وصلت وجاهة حجة المعارضة الي ان بعض الاصوات الداخلية حتي من اولئك الذين مع جوليد داخل السلطة، بدأت تتحدث مؤيدة او ملوحة بالتأييد لما حدث باعتبار ان هناك مبررات لحمل السلاح. وقد استقال عدد من الوزراء وانضموا للمعارضة وكونوا احزابا وحركات معارضة لنظام جوليد.

اذا كانت المعارضة قامت بهذه الاعمال العنيفة في الداخل لتحقيق مطالبها، فقد استجاب الرئيس جوليد للمعارضة. فأجرى استفتاء يوم ١٩٩٢/٩/٤م علي الدستور الجديد. ومع ذلك فقد قاطع العفر هذا الاستفتاء وذلك لان

لجنة اعداد الدستور ما هي الا لجنة لتمرير الدستور الذي وضعه جوليد. ثم ان الدستور الجديد يركز السلطات في يد جوليد، وتطابقه مع الدستور الفرنسي لا يراعي الفارق الحضاري بين البلدين. تتمثل صلاحيات رئيس الدولة المدرجة في الفصل الثالث من الدستور الجديد في ٢٠ مادة من اصل ٩٣ مادة في الدستور مما يدل علي مدى هيمنة الرئيس علي مقاليد السلطة الحيوية في كل اجهزة الدولة. فكل اعضاء الحكومة مسئولون امام رئيس الجمهورية، وهو الضامن لاستقلال الهيئة القضائية. يرى البعض ان الاسباب التي دفعت رئيس الدولة الي مضاعفة سلطات هذا المنصب هو ان الرئيس يخشي انفلات امور الدولة مع بداية سريان التعددية السياسية في جيبوتي. وقد عبر احد المعارضين عن رأيه في الدستور بقوله أنه "غير صالح لتعدد الاحزاب"، ناهيك عن تحقيق المساواة والعدل والسلام الاجتماعي. ومثال علي ذلك، هناك موضوع الاغلبية البرلمانية التي لا تستطيع ان تحكم بالرغم من أنها اغلبية. فالدستور يخلق تضاربا خطيرا بين البرلمان والرئاسة. والنظام الذي اجيز دستوريا هو نظام رئاسي وليس برلمانيا. ويبرز التساؤل هنا فيما لو اراد البرلمان اسقاط الحكومة فهل يصوت باسقاط الرئيس؟ لا يمكن لهذا ان يحدث لأن الرئيس لم ينتخبه البرلمان حتي يسقطه بل انتخبه الشعب تماما مثل البرلمان. ان الدكتاتورية ستأتي من تداخل السلطات.

وقد احدثت الاستجابة الحكومية لمطالب المعارضة

انقساما في صفوفها حيث وافق حزبان علي الاستفتاء علي الدستور الجديد، وتم تسجيلهما كحزبين رسميين وهما حزب التجديد والديمقراطية بزعامة عيلابي والثاني الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة روبليه. ولكن هذه الاستجابة الحكومية لم تحظ بالقبول العام مما يشير الي امكانية استمرار القتال. فقد رفضت المعارضة القاء سلاحها قبل اقالة وزارة برخت برد الحالية، وتشكيل حكومة جديدة لديها صلاحيات واسعة لادارة الفترة الانتقالية والاشراف علي الانتخابات الرئاسية في منتصف عام ١٩٩٣م.

وقد جرت انتخابات برلمانية في ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ واشترك فيها حزبان هما الحزب الحاكم (التجمع الشعبي للتقدم) وحزب التجديد والديمقراطية بزعامة عيلابي. اما الحزب الثالث المعتمد رسميا في البلاد "الحزب الوطني الديمقراطي" بقيادة روبليه فقد اعلن مقاطعة المعركة الانتخابية، وهو نفس الموقف الذي اتخذته قبائل العفر. فاز الحزب الحاكم بكل مقاعد البرلمان (٦٥ مقعدا) وجرت الانتخابات وفقا لنظام القوائم.

هناك عدة احتمالات تتعلق بمستقبل جيبوتي وهي :

(١) ان يستمر القتال الدائر بين الحكومة والمعارضة، وهذا من شأنه استنزاف قوة الطرفين ودخول اطراف خارجية في الوضع الداخلي الجيبوتي مما قد يؤدي الي وضع قريب من الوضع الذي كان في الصومال قبل وصول القوات الدولية اليها.

(٢) ان يحدث تصالح بين الطرفين ويقدم الرئيس جوليد تنازلات اكبر تسمح للمعارضة للدخول في حلبة الصراع علي السلطة بأسلوب سلمي، وتعاد هذه الانتخابات البرلمانية لتشترك فيها كافة القوى السياسية في جيبوتي، ومحتكمة الي اصوات الناخبين لتشغل مساحة من الارضية السياسية في البلاد تتناسب مع حجم القبول الجماهيري لها مما سيؤدي الي استقرار الاوضاع داخل جيبوتي.

المجتمع المدني
والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

شبة الجزيرة العربية



مقدمة

لأول مرة في تاريخ العالم المعاصر زاد عدد الدول الديمقراطية عن الدول غير الديمقراطية، فالدول الديمقراطية هي الدول ذات السيادة والأستقلال التي تتمتع بمؤسسات دستورية وتجرى فيها أنتخابات دورية وعادلة ونزيهة وتتوافر فيها فرص عادلة للفوز للجميع وقد تكون المعارضة هادفة وتسعى للإصلاح من الداخل وتحترم القوانين التي تطبق علي الجميع ، تحترم الحقوق وخاصة للأقليات وتعرف الواجبات. وهناك اليوم أكثر من ٨٠ دولة تصنف بأنها ديمقراطية مقابل ٥٠ دولة غير ديموقراطية حسب الاحصائيات العالمية.

ومع أن هناك ضموراً وقصوراً واضحين في العالم العربي للديمقراطيات حيث لا توجد عراقة أو تاريخ حافل في هذا المجال ومع أنه ظهرت في التسعينات بعض بوادر التطور أو الاتجاه نحو الديمقراطية خاصة في مصر والكويت وعمان وتونس والاردن والجزائر ، فإن الغاء نتائج الانتخابات في الجزائر وبقاء الدول العربية معزولة عن التطور نحو الديمقراطية أثار تساؤلات عديدة مثل : لماذا لا تترسخ أو تنتشر الديمقراطية في العالم العربي؟

وما هي معوقات ذلك ؟

ويتعين علي المفكرين وعلماء السياسة النظر الي الدول المختلفة في ضوء ظروفها الخاصة والوقوف علي تجربتها وتقييمها حسب المعايير والأسس العادلة واخذ الابعاد الاجتماعية والحضارية والسياسية والدينية لكل دولة ولكل مجتمع بعين الأعتبار حتي يأتي التحليل موضوعياً ومنطقيا ويأتي الحكم في النهاية عادلاً ومنصفاً.

ولا نستطيع أن نستخدم المعيار الغربي والأسس الغربية علي أنها المعيار الوحيد للحكم علي التجارب الديمقراطية في منطقة شبه الجزيرة. لأننا لو فعلنا ذلك لكانت النتيجة أن أكثر من ٩٠ في المائة من التجارب الديمقراطية في دول المنطقة غير ديموقراطية وهذا ليس توجهاً خاطئا فقط ولكنه لا يعطي ايضاً الابعاد الحقيقية ولا يعطي هذه الدول أي تقدير لتجاربها الهامة كما أنه لا يقيم التجربة الواقعية لتلك الدول في ضوء تجربتها الخاصة أخذاً في الأعتبار الأبعاد الاجتماعية والتاريخية والحضارية والدينية فهذه العوامل يجب أن تدخل في التقييم للوصول الي حكم عادل لتلك التجربة ويجب التنبه لها.



دولة الكويت

حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال :١٩٦١/٦/١٩

نظام الحكم : ملكي دستوري

اسم رئيس الدولة : الامير جابر الأحمد الجابر آل صباح

الميلاد : ١٩٢٨ تاريخ التنصيب :١٩٧٨/٢/٨

التقسيم الاداري : ٤ محافظات

الاحزاب السياسية: انظر الجدول . . .

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٦١

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٦٣

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : انتلسات - حركة عدم الانحياز - مجلس التعاون الخليجي - البنك الاسلامي للتنمية - الأوبك - المؤتمر الاسلامي.

العاصمة : الكويت

اهم المدن: حولي ، السالمية

المساحة (كم٢) : ١٧٫٨٢٠

م	اسم الحزب	التأسيس	الاتجاه	ملاحظات
	التكتلات المعارضة*			
١	الائتلاف الاسلامي الوطني	بعد الغزو	اسلامي شيعي	
٢	التجمع الاسلامي الشعبي (السلفي)	بعد الغزو	اسلامي	
٣	الحركة الدستورية الاسلامية	قبل الغزو	اخوان مسلمين	
٤	التجمع الدستوري	بعد الغزو	ليبرالي	(تكتل رجال الاعمال)
٥	المنبر الديمقراطي الكويتي	قبل الغزو	يساري قومي	مجلة الطليعة
٦	تكتل النواب	بعد الغزو	اتجاهات مختلفة	نواب ٨٥
٧	المستقلون	بعد الغزو	اتجاهات مختلفة	

* تمحورت المعارضة الكويتية واندرجت تحت مظلة واحدة لأول مرة في اطار سبع تجمعات .

عدد السكان (مليون): ٢٫١٤٢٫٦

معدل زيادة السكان :٢٫٦٪

القوميات : ٣٩٪ كويتيون، ٣٩٪ عرب اخرون، ٩٪ من جنوب اسيا، ٤٪ ايرانيون ، ٩٪ اخرون.

اللغات: العربية

الديانات : ٨٥٪ مسلمون، ١٥٪ مسيحيون وآخرون.

التعليم (نسبة القراءة والكتابة): ٧١٪

العملة : الدينار الكويتي .

يوميات الاحداث

يناير

١/١٢ المعارضة تدعو الي مؤتمر شعبي عام تحضره فاعليات سياسية ومؤسسات دولية لمناصرة الديمقراطية والمطالبة باعادة العمل بالدستور واعطاء المزيد من الحريات السياسية. تعتبر هذه هي المرة الاولي التي تتحد فيها التيارات السياسية القومية واليسارية والمعتدلة والليبرالية والاسلامية في الكويت تحت شعار واحد ووثيقة واحدة اطلق عليها اسم "وثيقة الرؤية المستقبلية" يدخلون بها واحدة من اهم المعارك الانتخابية في تاريخ الكويت.

١/١٢ رفع الرقابة عن الصحافة الكويتية بعد ان استمرت اكثر من خمسة اعوام.

فبراير

٢/١ فتح باب القيد لانتخابات مجلس الأمة.

٢/١٦ الداخلية الكويتية تبدأ عمليات استبدال الجنسية ضمن استعداداتها لانتخابات مجلس الامة الكويتي في اكتوبر القادم.

٢/٢٥ العيد الوطني لاستقلال الكويت وعيد النصر والتحرير ايضا حيث يمثل الذكري الاولي لتحرير الكويت من العدوان العراقي.

٢/٢٨ خطاب امير دولة الكويت.

٢/٢٩ اخر ميعاد للتسجيل في جميع الدوائر الانتخابية والتي تمثلت في ٤٤ لجنة قيد لتغطية ٦٦ جدولا انتخابيا.

مارس

٣/١٥ اتهام وزير الاعلام بمحاولة الهيمنة علي الصحف المستقلة ودفع اموال لصحفيين عرب.

٣/١٦ ولي العهد الكويتي يحذر الصحفيين ويطالبهم بالتزام ميثاق الشرف ملمحا الي انه قد يتخذ اجراءات تحد من حرية الصحافة.

٣/٢٠ سبع مجموعات سياسية معارضة في الكويت تصدر بيانا انتقدت فيه تصريحات ولي العهد في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية، واخذت علي الحكومة ضيقها بالرأي الاخر، وعدم قدرتها علي الرد الموضوعي علي ما يوجه اليها من انتقادات. ونددد ولي العهد بلجوء المعارضة الي لهجة التهديد التي لم يألفها الشعب الكويتي. وقعت البيان، الذي يمثل اكثر المواجهات حدة مع الحكومة منذ التحرير، المجموعات السياسية السبع المتحالفة وهي: الائتلاف الاسلامي الوطني والتجمع الاسلامي الشعبي والتجمع الدستوري والحركة الدستورية الاسلامية والمنبر الديمقراطي الكويتي وتكتل النواب ومجموعة المستقلين.

٣/٢٨ خطاب شامل لأمير الكويت جابر الأحمد بمناسبة العشر الاواخر من شهر رمضان المبارك.

ابريل

٤/٢ الطلبة الكويتيون بالمملكة المتحدة وايرلندا يرون ضرورة تعزيز الديمقراطية ومنح حملة الجنسية الثانية والنساء حق الانتخاب، ويؤكدون علي انه لا بديل لمجلس الامة، ولا تفريط في الدور التشريعي، كما طالبوا بمعالجة كل حالة من المديونيات الصعبة علي حدة.

مايو

٥/٢ بدء الانتخابات الفرعية في بعض القبائل الكويتية وهي تعتبر احدي الاساليب التي تلجأ اليها القبائل لتصفية مرشحيها في وقت سابق لعملية طرح اسماء المرشحين.

٥/١٩ لقاء ولي العهد مع مجموعة من المثقفين والاعلاميين الكويتيين من بينهم عدد من قادة المعارضة. وقد اتسم هذا اللقاء بالصراحة ووجه فيه عدد من الحضور انتقادات حادة للسياسة الداخلية وشئون الامن والاقتصاد.

٥/٢٠ وزير الداخلية يحظر اقامة ندوة عن الانتخابات بسبب اشتراك اجانب فيها، متعللا بأن توجيه الدعوة الي محاضرين اميركيين لإلقاء كلمات امام الندوة "يتعارض مع قوانين البلاد "حيث لا ينبغي السماح لأحد بالتدخل في الشئون الداخليةللبلاد".

يونيو

٦/٥ استكمال المحكمة الكلية لاجراءات التحقيق في

الطعون الانتخابية.

٦/٢٢ الداخلية تناقش برنامجا امنيا لحماية دور الصحف.

أغسطس

٨/٤ انعقاد اخر جلسات المجلس الوطني والذي تشكل في يونيو ١٩٩٠ من ٧٥ عضوا ثلثهم معينون. وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة ومنذ مطلعها ٥٩ جلسة كما عقدت لجانه المختلفة اجتماعات بلغ عددها ٣٠٧ انتهت فيها من دراسة ٤٨٨ موضوعاً أعدت فيها ٤٢٨ تقريراً وبلغ عدد الأعضاء ابان هذا الدور ٢٦ اقتراحاً انجزت اللجان المختصة دراسة ١٥ اقتراحاً منها ، كما بلغت الاقتراحات برغبات او بقرارات المقدمة من الأعضاء ٤٨٩ أقر المجلس ٢١٣ أقتراحاً منها وأحال توصياته بشأنها إلى الحكومة وبلغ عدد العرائض والشكاوي الواردة ٨١ عريضة وشكوى بينما بلغ عدد الاستيضحات الموجهة من الأعضاء للوزراء ٣٧٩ استيضاحا منها ونظر المجلس ١٢ موضوعا طرحت عليه المناقشة واقر ٢٦ مشروع قانون وارد من الحكومة في شأن الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة ٢٢.

٨/٥ امير الكويت يصدر مرسوما بحل المجلس الوطني.

- ولي العهد يلقي كلمة عن الديمقراطية والحرية والحياة النيابية بمناسبة حل المجلس الوطني.

٨/٣١ فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة

الكويتي التي يحق لنحو ٣٠ الف شخص الترشيح لها وفقا لشروط الجنسية التي تحددها القوانين الكويتية.

سبتمبر

٩/٢ تجمع المنبر الديمقراطي يستبدل ترشيح الدكتور احمد الربعي بالكاتب احمد علي الدين .

٩/٩ اغلاق باب الترشيح للانتخابات حيث تضمنت القوائم (٣٠٣) مرشحا يشكلون مزيجا متجانسا من التوجهات والقوى التي تزدحم بها الحركة السياسية في الكويت.

٩/١٣ القوى السياسية تصدر اول بيان لها حول انتخابات مجلس الامة تشير فيه الي ان ما يثير قلقها وارتيابها هو الخروج عن الترتيبات المتبعة والمساعي والخدمات والاموال التي تبذل في محاولات مؤسفة وصور متعددة لتفريغ المشاركة الشعبية من محتواها.

٩/١٦ لأول مرة في تاريخ الكويت تخوض الجامعة غمار الانتخابات وتدعو المرشحين الي مناظرات عامة.

٩/١٩ تصريح لولي العهد بحرص الحكومة على التعاون مع المؤسسات الدستورية والامن والتطوير الاقتصادي كأهم حلقات النهوض بالكويت، وان كل ما يتعارض مع الاستقرار والامن هو عمل ضد الدولة.

٩/٢١ جمعية الخريجين الكويتية تطالب في ندوة بمزيد من التنسيق بين دول التعاون الخليجي والاعتماد علي

القدرات الذاتية لحماية الكويت.

٩/٢٣ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت يقيم ندوة تحت عنوان "من انتم وماذا تريدون؟" وذلك من اجل معرفة البرامج الانتخابية للمرشحين وماذا يريدون للكويت.

اكتوبر

١٠/١ اغلاق باب الانسحاب امام المرشحين.

١٠/٣ انشقاق في صفوف الجماعات الاسلامية بالكويت قبل ٤٨ ساعة من الانتخابات.

١٠/٥ بداية انتخابات مجلس الامة الجديد حيث من المفترض ان يتوجه ٨١ الف ناخب الي صناديق الاقتراع لانتخاب ٥٠ عضوا بالمجلس الجديد من بين ٢٧٨ مرشحا.

١٠/٦ نتائج انتخابات مجلس الامة تسفر عن تحقيق المعارضة الكويتية لنجاح ساحق حيث حصلت علي ٢١ مقعدا من بين مقاعد مجلس الامة الـ ٥٠ ، وفاز المستقلون بعشر مقاعد، وبذلك يبلغ عدد المقاعد التي حصل عليها المستقلون والمعارضة معا ٣١ مقعدا، بينما فاز مرشحو الحكومة بـ ١٩ مقعدا.

١٠/٧ استقالة الحكومة الكويتية تمهيدا لتشكيل الحكومة الجديدة.

١٠/١٢ امير دولة الكويت يصدر امرا اميريا بتعيين ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بترشيح اعضاء الوزارة الجديدة.

١٠/٢٠ مجلس الامة الجديد يعقد اولي جلساته في الدورة البرلمانية الجديدة ، القي فيه الامير بيانا امام المجلس وتلاه الشيخ سعد ولي العهد بشرح لسياسة الحكومة وتوجهاتها في المرحلة المقبلة.

١٠/٢١ انتخاب احمد السعدون رئيسا لمجلس الامة الكويتي الجديد بأغلبية ٤٦ صوتا مقابل ١٣ صوتا للسيد عبد العزيز العدساني ، كما تم انتخاب صالح الفضالة نائبا لرئيس المجلس.

١٠/٢٧ اعلان تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة بناء علي اصدار الامير لمرسوم يتضمن اسماء ١٥ وزيرا في الحكومة الجديدة التي يرأسها ولي العهد. وقد تضمن هذا التشكيل ستة من نواب مجلس الامة وهم د. احمد الربعي وزيرا للتربية والتعليم العالي ، وجاسم محمد العون لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وجمعان فالح العازمي لوزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ، ود. عبد الله راشد الهاجري لوزارة التجارة والصناعة، وعلي احمد البقلي لوزارة النفط ومشاري جاسم العنجري لوزارة العدل والشئون الادارية.

نوفمبر

١١/٨ امين سر لجنة شئون البلدية بدر العدساني يعلن ان الاستعدادات تجري في بلدية الكويت للاعداد لانتخابات المجلس البلدي الجديد التي من المتوقع ان تجري يوم ١٨ يناير المقبل.

١١/١١ ٤٦ استجوابا من اعضاء مجلس الامة الكويتي للحكومة من بداية انعقاده حتي هذا التاريخ.

١١/١٤ ٣٠٠ امرأة كويتية تتقدم بعريضة موقعة الي رئيس مجلس الامة تستنكر فيها ما قامت به بعض النساء، زاعمات التكلم نيابة عن نساء المجتمع كلهن بتقديم مشروع لإعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح. جاء في العريضة التي سلمتها مجموعة من لجنة الطالبات بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية انهن يرين ان هذا المشروع مخالف لشريعة الاسلام.

١١/١٨ طعون في قانونية انتخاب ٣ نواب كويتيين مرفوعة من كل من عبد السلام العصيمي ضد النائبين حمود الجبري وعلي ابو حديدة ومن مسلم محمد البراك ضد النائب مبارك الخرينج. وكان العصيمي والبراك قد تقدما بطعنيهما خلال المهلة القانونية الممنوحة بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس الامة، حيث استند العصيمي الي مشاركة ١١ عسكريا في العملية الانتخابية، بينما طعن البراك في ١٨ عسكريا ثبت انهم صوتوا في الانتخابات، الامر الذي يعد اخلالا صريحا بالدستور وقانون الانتخابات الكويتي ويستوجب الطعن في نتائج الانتخابات.

١١/١٨ قاطع جمهور غاضب من المواطنين جلسة مجلس الأمة واتهموا المجلس والحكومة بعدم إتخاذ اجراءات فاعلة لإطلاق سراح مئات من الكويتين الأسرى لدى العراق، وقد اعتصم ذوو الأسرى داخل مبنى البرلمان مطالبين النواب بتحرك فاعل لإطلاق سراح ابنائهم وشارك بعض

النواب في تدعيم هذه المطالبات وتحريض الجمهور الغاضب ودعا عضو المجلس الدكتور احمد الخطيب امهات وزوجات الأسرى الى انتزاع القضية من يد الحكومة وتقديمها الي البرلمان ليتولاها منذ الآن. واقترح رئيس لجنة " الأسرى والمرتهنين الكويتيين في العراق" البرلمانية السيد مبارك الدويلة علي ذوى الأسرى تقديم ممثلين عنهم للإجتماع مع مسئولين في الحكومة من خلال البرلمان للبحث في جوانب التقصير واعادة النظر في " اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين" وهي لجنة حكومية تعرضت لانتقاد لاذع خلال الجلسة.

١١/٢٣ وزير الاعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح يصدر قرارا باغلاق صحيفتي الحكومة "صوت الكويت" و"الفجر الجديد" مما سبب ارتياحا شبه عام بين اعضاء مجلس الامة، كما انبرت اقلام بعض الكتاب في الصحف الكويتية تشيد بقرار ايقاف صحيفتي الحكومة ووصفته بقرار شجاع وخطوة ايجابية نحو وضع حد لهدر المال العام.

ديسمبر

١٢/١ مجلس الامة يوافق علي تشكيل لجنة تقصى للحقائق من ٩ اعضاء بشأن كارثة الاحتلال العراقي يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠. المعروف بإسم "الخميس الاسود".

١٢/٢ ظهور بعض الحقائق والوقائع بشأن الطعون الانتخابية المقدمة ضد ثلاثة نواب في مجلس الامة الكويتي،

واكدت قوائم الانتخابات مشاركة العسكريين.

١٢/٨ مجلس الامة الكويتي يختار ٩ اعضاء لعضوية لجنة تقصي الحقائق كان للتيار الاسلامي الوجود الاكبر بها.

١٢/١٠ اعتصام العاملين في جريدة صوت الكويت مطالبين بتعويضات لما لحق بهم من اضرار نتيجة القرار باغلاق الجريدة.

١٢/١٥ مطالب برلمانية كويتية بحل لجنة الاسرى.

١٢/٢٠ البرلمان الكويتي يشترط تغيير قيادات الجيش للمصادقة علي برنامج التسلح.

اضواء علي الاحداث

اتي حكم ال الصباح الي الكويت عام ١٧٥٦عن طريق ما عرف بالاجماع والشوري وموافقة المجتمع التقليدي في تلك الفترة علي تنصيب آل الصباح، ولم يأت عن طريق العنف او الفتوحات او السيف. فقد وافقت الاغلبية الساحقة من سكان الكويت، بطريقة ديمقراطية تشبه ما يعرف اليوم بالانتخابات، علي من سيحكم ذلك المجتمع البسيط الصغير، بدون فرض حكم او عائلة معينة، وهذا يعتبر تجسيدا واضحا لمبدأ الحكم بموافقة الرعية علي الحاكم (المبايعة). كان هذا هو البناء الاول في مسيرة تأهيل الديمقراطية في المجتمع الكويتي الصغير.

ومن هنا يجب ان نفهم ان التجربة الديمقراطية الكويتية تجربة نابعة من بيئتها ومجتمعها وحضارتها وتاريخها الخاص بها. فالكويت لها تاريخ عريق وقديم في المشاركة السياسية حيث كانت اول دولة في المنطقة تنشئ مجلسا للشوري في عام ١٩٢١ للمشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة مع الامير، وكان ذلك نوعا من المشاركة السياسية المبسطة للكويتيين. ثم أعقب ذلك تجربة رائدة اخري في عام ١٩٣٨ حيث شارك الكويتيون في الانتخابات لاختيار مجلس تشريعي من ١٤ عضوا لتمثيل شعب الكويت، وصدر اول دستور حصل فيه ذلك المجلس علي صلاحيات تشريعية

وتنفيذية وقضائية. لذلك كان هذا المجلس من اقوي المجالس التشريعيةالكويتية، وكانت الاصلاحات السريعة والعديدة التي احدثها سببا رئيسيا لحله بعد ٦ اشهر فقط من انشائه.

وفي الستينيات عقب استقلال الكويت عام ١٩٦١ سارعت الحكومة بإرساء قواعد السلطة وتحويل الكويت من مجتمع تقليدي بسيط الي مجتمع الدولة ذات النظام السياسي المتكامل بسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية ومؤسساته الدستورية والسياسية. فتم اعتماد اول دستور في الجزيرة العربية وانشاء اهم صرح ديمقراطي رائد وهو مجلس الامة الكويتي في عام ١٩٦٢. وقد وضع هذا المجلس دولة الكويت علي خارطة الدول الديمقراطية لمدة ٦ سنوات ولكنه مر بمراحل مختلفة من الانحناءات صعودا وهبوطا. ففي المرحلة الاولي (١٩٦٣ - ١٩٧٩)، تعاقب علي الكويت ٤ مجالس اخرها كان مجلس ١٩٧٥ - ١٩٧٦ الذي انتهي بالحل بسبب خلافات داخل المجلس من ناحية، وضغوط خارجية من ناحية اخري. اما المرحلة الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٦) فقد انتهت ايضا بالحل عام ١٩٨٦ بسبب عوامل عدة. كان القاسم المشترك بين الحلين هو ضعف الكويت وموقعها الذي يحتم علي الدول الصغيرة في العالم ان تكون حذرة وان تعلم ان قراراتها السياسية ليست مستقلة تماما بل عليها ان تكون علي دراية برد فعل علي هذه القرارات على الدول الكبيرة.

وتجربة الكويت مع العراق اثناء الحرب العراقية - الايرانية تبقي ناقوسا يذكر الكويت والكويتيين بضعفهم

النسبي وضآلة امكانياتهم وموقعهم الخطير وحاجتهم للتكاتف والتعاون لتوحيد الجبهة الداخلية لأن الجبهة الخارجية ستكون دائما محفوفة بالمخاطر.

ومن هذا المنطلق تأتي انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع لعام ١٩٩٢ كأهم انتخابات في تاريخ الكويت المعاصر منذ انشاء هذا المجتمع الصغير. والسبب في ذلك يرجع لكونها تمثل تحديا للكويتيين انفسهم للتأكيد علي أنهم شعب ديمقراطي ذو تاريخ ديمقراطي حافل، وأملا في ان تكون التجربة البرلمانية الكويتية تجربة خليجية رائدة ذات اصالة وتاريخ قد تستفيد منها دول المنطقة في المستقبل لتبني عليها وتتبناها.

المعارضة الكويتية

كانت المعارضة الكويتية تاريخيا معارضة تقليدية محدودة، ليست راديكالية النزعة او متطرفة الغايات. فحتي في احلك ايام الاحتلال العراقي لم يطالب احد من اركان المعارضة بتغيير نظام الحكم او انهاء النظام الوراثي وهذا ترسيخ واضح لشرعية حكم آل الصباح.

ولكن بعد التحرير اصيبت المعارضة بنوع من خيبة الامل لأسباب عديدة.

أولاً: لم تنفذ الحكومة ما وعدت به بالسرعة التي توقعتها المعارضة حيث ترددت في اعلان موعد الانتخابات، ثم اعلنت انها ستجري في اكتوبر اي بعد ١٩ شهرا من عودة الحكومة للكويت. بالنسبة للمعارضة، كانت هذه المدة

الطويلة تؤجل مناقشة موضوعات مهمة معلقة، خاصة الاوضاع الامنية والترتيبات الاستراتيجية والعسكرية واعادة البناء والاوضاع الاقتصادية ومحاسبة المخطئين. بالنسبة للحكومة، فقد آثرت الترتيب بهدوء لأنها كانت لا تريد تفكيك الجبهة الداخلية الكويتية علي اختلاف طوائفها وتكوينها الاجتماعي التي توحدت علي مقاومة الغزو والاحتلال والتدمير العراقي للكويت.

ثانيا : اعادت الحكومة الكويتية تشكيل الوزارة الجديدة من معظم الوزراءالسابقين، مما فسرته المعارضة علي انه عدم اكتراث بها من جانب الحكومة.

اصدرت المعارضة بيانا في ١٩٩١/٤/٢١ لخصت فيها مطالبها التي تضمنها بيانها السابق الصادر في ١٩٩١/٣/٣١ بعنوان " الرؤية المستقبلية لبناء الكويت". ويمكن ايجاز تلك المطالب في النقاط التالية :

١ - ايقاف الانتهاكات الدستورية وانهاء تعليق مواد الدستور وعودة الحريات السياسية والصحفية.

٢ - اعلان موعد انتخابات مجلس الأمة المقبل.

٣ - تمثيل القوى السياسية تمثيلا حقيقيا في مجلس الأمة تجاوبا مع متطلبات المرحلة.

٤ - محاسبة المسئولين عن كارثة الغزو وعدم اعفائهم من مسئولياتهم امام الشعب وعن ادوارهم قبل وبعد الكارثة.

ولكن المعارضة لم تفلح في اقناع الحكومة بتلك المطالب.

ثالثا : دعوة الحكومة لعودة المجلس الوطني مثل اخر نكسة للمعارضة التي كانت تأمل في الغاء المجلس واختيار بعض من عناصرها التقليدية لشغل مناصب وزارية في حكومة وطنية جديدة والمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة بعد التحرير.

رابعا : رفضت وزارة الداخلية في مايو ١٩٩٢ السماح للمعارضة بتنظيم مؤتمر شعبي عام لمناقشة مختلف الموضوعات المهمة والتعليق على اخرالاوضاع السياسية والاقتصاديةوالامنيةالمرتبطة بالانتخابات . فردت المعارضة بتوحيد صفوفها بعد التحرير، واندرجت تحت مظلة واحدة لأول مرة في اطار سبع تجمعات مختلفة تحت مسميات جديدة وهي :

(١) الائتلاف الاسلامي الوطني

وهو احد التجمعات السبع ويتألف من ائتلاف لثلاث تجمعات توحدت تحت اسم "الائتلاف الاسلامي الوطني" يجمع بينها تقارب الفكر والاهداف والغاية ويتكون هذا الائتلاف من :

* الجمعية الثقافية : وهي تجمع تم ترشيح اعضائه لمجلس الامة الكويتي في انتخابات مجلسي ١٩٨١ و ١٩٨٥، وهو الجزء الوحيد من الائتلاف الذي لديه خبرة برلمانية سابقة، وتم حله من قبل وزارة الشئون الاجتماعية.

*شباب مسجد النقي : وهي مجموعة شباب اغلبه من الوجوه الجديدة الشابة المتحمسة التي تريد الاصلاح وتحقيق التوازن في المجتمع الكويتي.

* اعضاء سياسيون : مستقلون من التكنوقراطيين والمثقفين الليبراليين المتفهمين.

(٢) التجمع الاسلامي الشعبي

اهم مبادئ هذا التجمع هو التمسك بالكتاب والسنة وتغليب الشريعة الاسلامية في قوانين البلاد. ويعرف هذا التجمع في الكويت باسم "التجمع السلفي" وظهر الي الوجود السياسي لأول مرة في انتخابات مجلس الامة الخامس عام ١٩٨١ وفاز بمقعدين اثنين في كل من انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٥.

(٣) الحركة الدستورية الاسلامية

وهي جمعية الاصلاح "الاخوان المسلمين" ومعروفة بمواقفها المرنة وتبني الاصلاح من الداخل وتتعاون مع الحكومة لتحقيقه،وكانت قد فازت بثلاثة مقاعد في مجلسي ١٩٨١ و١٩٨٥.

(٤) التجمع الدستوري

هو تجمع للتجار الكويتيين اصحاب العقارات والاملاك والشركات ومن كبار العائلات الكويتية المعروفة. عمل هذا التجمع تاريخيا مع الحكومة واطروحاته معتدلة واضحة تعتمد علي الاصلاح السياسي والاقتصادي ، وهو حاليا

ينتقد الحكومة لعدم اهتمامها بإعادة الحياة والنشاط للقطاع الخاص المشلول.

(٥) المستقلون

وهو تجمع غير واضح المعالم معروف باتجاهه الليبرالي المنفتح ويهدف الي طرح قضية تطوير التجربة البرلمانية الكويتية . معظم اعضاء هذا التجمع من المثقفين والشخصيات الاكاديمية او من المحامين ، ويجدون تحالفا قويا من جانب المنبر الديمقراطي ، وإن كان لا يوجد في برنامج المستقلين تأييد واضح للوحدة العربية والافكار القومية.

(٦) المنبر الديمقراطي

هو التجمع الوحيد علي الساحة الكويتية الذي له خصائص الحزب السياسي بدون معارضة الحكومة، وهذا تطور مهم جدا في تشريع الاحزاب السياسية الكويتية في المستقبل حيث انه قد يكون فتح الباب لإنشاء احزاب سياسية كويتية في القريب. يتكون المنبر الديمقراطي من خليط من التجمع الوطني والتجمع الديمقراطي، كما أنه خليط من التقدميين والوطنيين الذين مثلوا المعارضة التقليدية في الكويت عند تأسيس المجلس الوطني، ولعبوا دورا مهما في المجالس الكويتية المتعاقبة خلال الستينات والسبعينات والثمانينات ، ولهم مواقف واضحة وصريحة من التطوير السياسي والمراقبة الحكومية والعلاقات الخارجية والقضايا الاقتصادية والاستثمارية، وكان لهم

تمثيل حجمه ٧ اعضاء في معظم المجالس السابقة.

ويشكو المنبر من حدة الخلافات داخله بسبب تضارب الاراء والتوجهات داخل صفوفه. فهناك نقاش حاد حول توجهين. الاول يناقش موقف المجلس من المهادنة واللين، والثاني يطالب بالتشدد واتخاذ الاسلوب الهجومي علي الحكومة من حيث محاسبتها علي الاخطاء وفتح ملف ٢ اغسطس للمحاسبة، وهذا يمثل المشكلة والقضية الاولي امام المنبر الديمقراطي في الانتخابات.

(٧) تكتل النواب

وهو تجمع من النواب السابقين لمجلس ١٩٨٥ يبلغ عدد اعضائه حوالي ٢٠ عضوا لهم تجارب نيابية سابقة ويهدفون الي السعي لإعادة انتخابهم في مجلس الامة الجديد.

قبل الانتخابات : الحكومة والمعارضة وجها لوجه

من الواضح ان التحالف السباعي بين تكتلات المعارضة هو تحالف هش وضعيف حيث تم عقد ثلاث تجمعات في ثلاثة دواوين مختلفة كان اخرها في فبراير ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين ونشاط المعارضة شبه مشلول وذلك لسببين. الاول يبدو واضحا ان شهر العسل والتوافق فيما بينهم قد انتهى. اما السبب الاخر فهو انشغال الكويتيين بأمور عديدة تلهيهم عن الاهتمام بالخطابات السياسية خاصة وأن الاستعداد للانتخابات كان يجري علي قدم وساق.

كذلك كانت المعارضة الكويتية معتدلة وذات افكار وآراء مختلفة لا يجمع بينها سوي هدفين هما: التمسك

بدستور ١٩٦٢ واجراء الانتخابات. فكان تركيزها ينحصر في العموميات بينما تبرز مظاهر التناقض والتخبط والخلاف واضحة عندما يزداد التركيز علي الخصوصيات. بالاضافة الي ذلك ، فقد انتهجت الحكومة عدة خطوات جعلت موقف المعارضة ضعيفا ومفككا وزادت من فرص تشققها وتفسخها ومن الخطوات التي قامت بها الحكومة :

(١) تحديد موعد الانتخابات في ٥ اكتوبر ١٩٩٢ وبذلك تم سحب البساط من تحت اقدام المعارضة حيث كان هذا الطلب من اهم مطالبها.

(٢) التزام الحكومة بشكل واضح بعدم المساس بالدوائر الانتخابية علي النحو الذي اوضحته وزارة الداخلية.

(٣) رفع الرقابة عن الصحف مع ابقاء العمل بقانون الرقابة منذ يناير ١٩٩٢.

(٤) قيام الحكومة بضخ السيولة النقدية في جيوب الناخبيين ابتداء من زيادة المعاشات بنسبة ٢٥٪ الي زيادة العلاوة الاجتماعية، وكذلك اسقاط الديون الاستهلاكية، وديون بنك التسليف والاسكان، الي زيادة المساعدات للأرامل ،واعادة الاموال المستقطعة، للمتقاعدين ،وتمليك المنازل للكويتيين الذين مرت عليهم ١٠ سنوات في السكن الحكومي، بالاضافة الي اسقاط تكاليف الكهرباء والماء عن فترة الغزو، واجور استعمال الهاتف حتي يونيو ١٩٩١، والتفكير جديا في اعطاء كل اسرة كويتية مبلغ ٥٠٠ دينار عملا بالمادة ٢٥ من الدستور التي تنص علي ان تتحمل

الدولة اعباء الكوارث والحروب.

(٥) انشاء لجنة لمتابعة تطبيق الشريعة الاسلامية في الكويت حسب توصيات الامير.

(٦) عجز المعارضة عن تقديم اي من هذه الحوافز المادية في زمن غلبت فيه المادة علي كل شئ اخر. فالجميع يتابعون احوال المعارضة المتشرذمة التي لم تتفق علي نقاط واضحة بعد فيما عدا العموميات والشعارات مثل:

* عودة الحياة البرلمانية وفقا للدستور.

* التمسك بمبادئ ومواد الدستور وعدم المساس به.

* العمل علي ممارسة المواطنين لكل حقوقهم الدستورية وعلي الأخص الحريات السياسية وحرية الرأي والتعبير والنشر.

نتائج الانتخابات

ولكن أتت نتائج الانتخابات الكويتية والتي جرت في الخامس من اكتوبر، والتي تعد الأهم في تاريخ الكويت، مفاجئة للحكومة. فقد حققت المعارضة نجاحا ساحقا حيث فازت بغالبية مقاعد مجلس الامة بحصولها علي نحو ٣١ مقعدا (٢١ للمعارضة و١٠ للمستقلين) بينما فاز مؤيدو الحكومة بنحو ١٩ مقعدا في الانتخابات البرلمانية. تنافس في هذه الانتخابات ٢٧٨ ناخبا علي ٥٠ مقعدا هي جملة مقاعد مجلس الامة الكويتي. وبذلك تخطت النتائج كل التوقعات والتي كانت لا ترجح فوز المعارضة بأكثر من

عشرة مقاعد.

وقد كانت هذه الانتخابات صدمة للحكومة الكويتية، خاصة انها كانت تضمن اغلبية مطلقة لمقاعد الدوائر القبلية، الا ان عددا غير قليل من اعضاء التكتلات الاسلامية وتكتل النواب استطاع اختراق هذه الدوائر واحتلال بعضها. وقد اسفرت الانتخابات عن مجلس قوى يتحتم علي الحكومة ان تحسب له الف حساب لأنه لن يكون مجلسا متساهلا ولن تتمكن الحكومة من "تسييره" كما تشاء او عدم الاكتراث به.

- ويمكن تلخيص نتائج الانتخابات كالاتي:

١ - نجحت المعارضة في الوصول الي المجلس باعداد جيدة ومؤثرة.

٢ - حقق التيار الديني بعض المكاسب بزيادة عدد اعضائه عما كانوا عليه في المجلس السابق (١٩٨٥).

٣ - احتفظ التيار الديموقراطي بتواجده وقوته بوصول قياداته ورموزه الي المجلس.

٤ - معظم المستقلين في المجلس يميلون في توجهاتهم الي الاعتدال او المعارضة اكثر من تاييد الحكومة وقد حصلوا علي عشرة مقاعد.

٥ - نواب القبائل الفائزون يتوزعون بين التيار الديني والمستقل ومؤيدي الحكومة وقد حصلوا علي ١١ مقعدا.

٦ - استطاع الناخبون اسقاط وافشال الغالبية العظمى من اعضاء المجلس الوطني واعتبروهم غير دستوريين وغير جديرين بتمثيل الشعب والمشاركة في مجلس الامة الجديد وقد حصلوا علي ٨ مقاعد فقط.

٧ - وصول عشرة من احد عشر مرشحا من تكتل النواب الي مجلس الامة مرة اخرى يعني بوضوح رغبة الشعب الكويتي في استمرار منهج واسلوب المعارضة القوي الذي كان عليه مجلس ١٩٨٥، والذي اضطر امير الكويت الي حله بعد ١٣ شهرا فقط من تشكيله لمعارضته الشرسة للحكومة وعدم قدرتها علي التعامل معه وبادعائها ان المجلس يعرقل عملها.

٨ - احتلت التكتلات الاسلامية الثلاث "الاخوان والسلفيون والشيعة" ٨ مقاعد، وهذه اعلى نسبة تصل اليها حيث لم يزد عدد المقاعد التي كانت تشغلها من قبل في اي برلمان سابق علي ثلاثة او اربعة مقاعد فقط.

٩ - دخل المجلس ٢٤ عضوا جديدا لم تسبق لهم التجربة البرلمانية ومعظمهم من الشباب المؤهل المتحمس للعمل السياسي والاصلاحي.

- بلغت نسبة المشاركين في الادلاء بأصواتهم اكثر من ٨٥٪.

عبرت هذه النتائج عن ارتفاع الوعي السياسي لدي الشعب الكويتي لتبدأ الديمقراطية في الكويت مرحلة جديدة يتوقف مسارها علي المدي الذي تتيحه لها الاسرة الحاكمة

في الكويت، ومدى تجاوبها مع متطلبات الديمقراطية الشاملة.

وزراء برلمانيون

وكانت نتيجة هذا المجلس الذي يتوقع ان يكون من اقوى المجالس في تاريخ البرلمانات الكويتية ان تكون هناك حكومة قوية تستطيع التعامل والتفاعل معه بصورة ايجابية وجادة. فنجد ان التشكيل الوزاري الجديد، وهو في ترتيبه السادس عشر، يشارك به اكبر عدد من اعضاء مجلس الامة في تاريخ الوزارة الكويتيةمنذ تأسيسها والذي بلغ ستة اعضاء وهم د. احمد الربعي وزيرا للتربية والتعليم العالي، وجاسم محمد العون لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وجمعان فالح العازمي لوزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ود. عبد الله راشد الهاجري لوزارة التجارة والصناعة، وعلي احمد البقلي لوزارة النفط، ومشاري جاسم العنجري لوزارة العدل والشئون الادارية. وقد لاقى التشكيل الوزاري استحسان الكثير من اعضاء المجلس نظرا لأن تخصيص المقاعد الستة في الوزارة الجديدة هو بلاشك ثقل كبير للتمثيل البرلماني في مجلس الوزراء.

مطالب المعارضة في المجلس الجديد

من الممكن ان نلخص مطالب المعارضة فيما يلي :

١ – ان يكون مجلس الامة الجديد مجلس امة حقيقيا وفعالا، يراقب الحكومة ويحاسبها وليس مجرد ديكور امام

الناس.

٢ - ان تكون هناك حكومة كويتية جديدة تتمتع بسلطات حقيقية تمثل الشعب وتعكس نتائج هذه الانتخابات وتكون منسجمة معها.

٣ - ترغب المعارضة في اخضاع الحكومة ونشاطها لرقابة صارمة وشديدة وينسجم هذا تماما مع الدستور الكويتي غير انه لا يطبق دائما. فالدستور ينص علي وجود ديوان للمحاسبة يختار المجلس رئيسه وتوافق عليه الحكومة. هذا الديوان يعمل بشكل مستقل، ويراقب كل الوزارات، ويراجع حسابات الحكومة، ويقدم تقريرا سنويا لرئيس مجلس الامة خلال مناقشة الموازنة، كما يقدم تقريرا مماثلا الي النواب. غير ان المعارضة تري ان ديوان المحاسبة لا يقوم بمهمته بشكل كامل معتبرة ذلك تقصيرا لابد من معالجته.

٤ - تطالب المعارضة ايضا بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء.

٥ - تطالب المعارضة بفتح ملف "الغزو العراقي للكويت" ومحاسبة الحكومة والمسئولين علي ما جرى قبل الغزو وخلاله وحتي تحرير الكويت.

٦- تطالب بعض القوى الاسلامية المعارضة بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تعتبر ان الاسلام "مصدر رئيسي للتشريع" بحيث تصبح العبارة " الاسلام المصدر الرئيسي للتشريع" لكن عدة قوي ليبرالية معارضة

ومستقلة لا تؤيد هذا المطلب.

٧ - بعض القيادات والشخصيات المعارضة تنوي اثارة موضوع الاستثمارات الكويتية في الخارج وفتح تحقيق حول ما جرى وما يجري علي هذا الصعيد.

٨ - توحيد الجنسية الكويتية بعد ان اتفقت جميع التيارات سواء الاسلامية او التقدمية علي ضرورة تعديل النظام الحالي الذي يفرق بين حاملي الجنسية الاولي والثانية في الحقوق السياسية حيث تثير هذه المسألة الكثيرمن المشكلات، وتعطي صورة غير مرغوبة عن الديمقراطية الكويتية. وترجع مشكلة الجنسية الي التفرقة بين الكويتي الذي عاش في الكويت قبل عام ١٩٢٠، فهو لذلك كويتي بالتأصيل، اما من جاء بعد ذلك فيعتبر كويتيا بالتجنيس ولا يحق له الانتخاب.

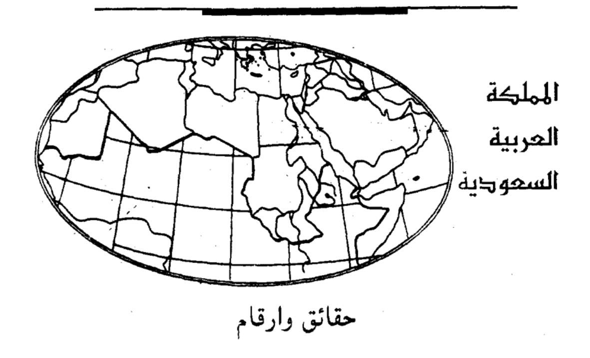
٩ - منح المرأة حقوقها السياسية ومنها حق الترشيح لعضوية مجلس الامة. وكانت هناك محاولات للضغط لتغيير قانون الانتخابات قبل فتح باب الترشيح وبداية الانتخابات بما يتيح للمرأة هذين الحقين الا انها لم تنجح. وتوافق جميع التيارات السياسية علي منح المرأة هذه الحقوق.

هذه معظم المطالب الرئيسية التي تنادي بها المعارضة، ولكن ليس واضحا او اكيدا بالطبع ان تتمكن المعارضة من تنفيذ كل هذه المطالب او معظمها.

خاتمة

بعد ان ابتعدت رياح التغيير والديمقراطية لسنوات عن المنطقة يبدو انها عادت تهب بصورة واضحة علي منطقة الخليج، خاصة عقب كارثة الكويت. فظهرت تغييرات واضحة ابتداء من الدعوة لعقد انتخابات تشريعية في الكويت الي رفع الرقابة عن الصحافة الكويتية في مطلع عام ١٩٩٢ وكذلك تبادل الاراء والحوار والافكار. ويأتي كل ذلك في وقت تقف فيه الكويت علي مفترق طرق، وبقاؤها علي قيد الحياة حرة مستقلة هو الهدف الاول والاخير للكويتيين. ومن ثم يجب علي الكويت ان تعيد الثقة لشعبها ولنفسها واول تلك الخطوات تكون في المشاركة الشعبية، وعودة ترسيخ الديمقراطية، وتوسيع القاعدة الشعبية، وتلاحم الجبهة الداخلية، وتحسين العلاقات مع الدول العربية والمجتمع الدولي. قد يكون ذلك هو الخطوة التي تساعد علي بقاء الكويت مثالا وقدوة للدول الاخري في المنطقة لكي تستفيد من التجربة وتأخذ منها ما يلائمها.

وعلي ذلك نجد في نهاية هذا الصراع ان الديمقراطية هي المنتصرة الاولي والاخيرة في معركة اتسمت بطابع حضاري لم تألفه من قبل بلاد كثيرة في العالم.



المملكة العربية السعودية

حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : توحدت في ١٩٣٢/٩/٢٤

نظام الحكم: ملكي

اسم رئيس الدولة : فهد بن عبد العزيز آل سعود

الميلاد : ١٩٢٢ تاريخ التنصيب : ١٩٨٢

التقسيم الاداري : ١٤ إمارة

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٤٥

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٤٥

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : انتلسات - البنك الاسلامي للتنمية - حركة عدم الانحياز - المؤتمر السلامي - الاوبك - مجلس التعاون الخليجي

العاصمة : الرياض

اهم المدن: مكة المكرمة

المساحة (كم٢) : ٢٫١٤٩٫٦٩٠

عدد السكان (مليون): ١٤٫٨٧٠

معدل زيادة السكان : ٣٫٩٪

القوميات : ٩٠٪ عرب، ١٠٪ افارقة واسيويين

اللغات : العربية

الديانات : ١٠٠٪ مسلمون

التعليم (نسبة القراءة والكتابة) :٥٢٪

العملة : الريال السعودي

يوميات الاحداث

فبراير

٢/١٤ الذكري العاشرة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز قيادة المملكة العربية السعودية فقد تولي الحكم منذ ١٢ يونيو ١٩٨٢.

٢/١٤ المهرجان الوطني للتراث والثقافة الذي ينظمه الحرس الوطني في منطقة الجنادرية القريبة من الرياض ويشارك في هذا المهرجان المهتمون بالتراث والثقافة واصحاب الحرف اليدوية القديمة في مختلف مناطق المملكة.

٢/١٤ اعلان اسماء الفائزين بجائزة الملك فيصل العالمية والتي تتبناها مؤسسة الملك فيصل الخيرية برئاسة الامير الشاعر خالد الفيصل فقد اصبحت بمثابة جوائز نوبل العربية نظرا لقيمتها المادية والمعنوية ولاهتمامها بشتى الوان المعرفة من أدب وعلم وطب ودراسات اسلامية.

مارس

٣/١ اصدر الملك فهد ثلاثة مراسيم ملكية عن النظام الاساسي للحكم ومجلس الشورى ونظام المناطق. وارفق الملك هذه الانظمة بكلمة وجهها للشعب تحدث فيها عن اهمية هذه الانظمة مؤكدا حرصه علي الشورى واعتبارها

اساسا في الحكم السعودي.

سبتمبر

٩/١٧ تعيين الشيخ محمد ابن ابراهيم بن جبير (وزير العدل) رئيسا لمجلس الشورى السعودي.

اضواء على الأحداث

رياح الديمقراطية تهب علي الخليج ..- هذه احدى العبارات التي تعودنا طوال العام علي سماعها عن الخليج وهذا يعني بالفعل ان تجري الاحداث هناك أسرع من الوقت ذاته، فالتحول الديمقراطي الشامل في الخليج اصبح وشيكا. ومن ضمن اهم الاحداث التي جرت للتحول الديمقراطي ، التجربة السعودية، ففي الاول من مارس اعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد برنامجا لإصلاح النظام الحكومي في المملكة العربية السعودية حدد بموجبه النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشوري ونظام المناطق.

ويأتي النظام الاساسي الجديد للحكم ليؤكد مبدأ مبايعة الاصلح من ابناء الملك عبد العزيز وابناء ابنائه ليضع معايير الكفاءة في ادارة شئون البلاد وحكمها قبل اي معايير اخرى ويقع النظام الاساسي للحكم في ٨٣ مادة تنظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

مجلس الشورى :

واذا توقفنا عند التأريخ للشورى في المملكة العربية السعودية نجد انه بعد دخول الملك عبد العزيز مكة عام١٣٤٣ هـ (١٩٢٤م) امر بانشاء مجلس للشورى وبهذا فقد نشأ اول مجلس للشورى في عهد الملك عبد العزيز حيث اصدر بلاغا رسميا نص علي ان يتم تاليف مجالس استشارية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة وينبع والطائف

للنظر في المسائل المحلية. كما اصدر الملك عبد العزيز مرسوما ملكيا يوم ١٣٤٥/٢/٢١ هـ بأنشاء مجلس للشوري ضمن التعليمات الاساسية للمملكة العربية وقد جاء النص علي انشاء المجلس في المادة ٢٨ من " المواد والتعليمات الاساسية لنظام الحكم والادارة واختصاصاته التي نصت عليها هذه التعليمات النظر في الانظمة والنظر في الموازنة العامة ونزع الملكية الخاصة للمصلحة العامة. وفي عهد الملك سعود اصدر الملك فيصل (الامير آنذاك وكان رئيسا لمجلس الوزراء) بيانه الوزاري عام ١٣٨٢ هـ الذي تضمن شرحا مستفيضا عن النظام الجديد لمجلس الشورى ومجلس القضاء ومجلس الوزراء. كما اكد الملك خالد علي مبدأ الشورى حيث اصدر امرا ملكيا في عام ١٤٠٠ هـ بتشكيل لجنة من العلماء وقد كلفت بالإسراع في انجاز مشروع النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات في صيغتها النهائية تمهيدا لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ.

ومنذ انشاء مجلس الشورى عام ١٣٤٣ هـ قام بصياغة العديد من الانظمة والتعليمات والقرارات في مجالات منها القضاء والصحة العامة والبرق والبريد والموازنة العامة للدولة ونظام هيئة الحج ونظام الجنسية السعودية والاقامة والنظام الاسسي ونظام الامراء والمجالس الاداريةوغيرها من الانظمة والتشريعات العديدة.

وقد تضاءل دور مجلس الشورى بعد ان نشأ مجلس الوزراء عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢م) حيث اصبحت القوانين

والتشريعات التي تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية من الصلاحيات الاساسية لمجلس الوزراء.

ويأتي النظام الجديد لمجلس الشورى من اجل توسيع قاعدة اتخاذ القرار. ويتوسع النظام الجديد في الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى الذي من المقرر ان تكون له صلاحيات رقابية علي جميع ايرادات الدولة ومصروفاتها والرقابة علي كافة اموال الدولة المنقولة والثابتة والتأكيد علي حسن استعمال هذه الاموال والمحافظة عليها ورفع تقرير سنوي عن ذلك الي رئيس مجلس الوزراء . وتشكيل جهاز رقابي تكون مهمته الرقابة علي الاجهزة الحكومية والتأكد من حسن الاداء وتطبيق الانظمة والتحقيق في المخالفات المالية والادارية. وتتفق هذه الاصلاحات مع المطالب المتزايدة من اجل زيادة فعالية الدولة وترشيد انفاقها . كما ان النظام الجديد لمجلس الشورى يقوم بالمهام المماثلة للمهام التي تقوم بها السلطة التشريعية والتي اصطلح علي ان تكون سلطة تنظيمية وذلك ان التشريع مستمد من القرآن والسنة. ومن ثم فإن مجلس الشورى سيكون له علي وجه الخصوص ما يلي :

١ - ابداء الرأي في السياسات العامة للدولة.

٢- مناقشة خطط التنمية.

٣ - دراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتفسير الانظمة.

٤ - مناقشة التقارير السنوية التي ترد من الوزراء.

وقد نص النظام علي ان المجلس سيشكل من ٦٠ عضوا يختارهم الملك من اهل العلم والخبرة والاختصاص ، وألا يقل عمره عن ٣٠ عاما وألا يجمع بين عضوية المجلس ووظيفة حكومية او ادارية خاصة، الامر الذي يعني ان عضوية المجلس ستكون مفتوحة امام جميع مواطني المملكة، وستكون مدة المجلس اربعة اعوام قابلة للتجديد.

نظام المناطق :

اما نظام المناطق فيمنح امراؤها صلاحيات اوسع ويسمح بمشاركة منظمة لاهالي المناطق من خلال مجالس محلية في مناقشة قضاياهم وخطط التنمية الخاصة بمنطقتهم ويتضمن نظام المناطق ٤٠ مادة.

نظام وليس دستور :

من الملاحظ ان كلمة " دستور" لم ترد في تصريحات اي مسئول سعودي وكان يستعاض عنها بمصطلح " نظام" فمن المعروف انه ليس هناك دستور مكتوب في السعودية يحدد السلطات وادارة الدولة وانما يعتمد نظام الحكم علي العرف والقانون القبلي غير المكتوب فضلا عن ان القرآن والسنةالنبوية يعدان عنصرين اساسيين في صياغة القرارات باعتبارهما المصدر الاساسي للشريعة الاسلامية التي تمثل بدورها الاطار الفكري العام الذي تعمل من خلاله الدولة وقد جرت محاولات كثيرة لوضع دستور مكتوب للدولة ولكنها كانت تقاوم دائما من رجال القبائل والشريعة ولم يكن المناخ العام داخل العائلة الملكية يسمح

بها والاتجاه العام هو ان الحاجة لدستور مكتوب غير وارد لأن الدولة تدار وفق مبادئ عامة وضعها الملك عبد العزيز وقادت البلاد الي الاستقرار والنمو وبصدور هذه الانظمة الثلاثة يكون الحكم قد خطا خطوة هامة لاضفاء الطابع الدستوري علي ممارساته من خلال وثائق مكتوبة فالنظام الاساسي يفصل الجوانب الدستورية ومجلس الشوري يحقق توسيع قاعدة اتخاذ القرار، ونظام المناطق يعطي صلاحيات اوسع نحو اللامركزية وفي هذا الصدد تفسر كلمة الملك فهد جوانب الغموض الذي احاط بهذا الموضوع وتزيله وهي ان " مفهوم الفراغ الدستوري من حيث النص هو انها تكون لدي الدولة مبادئ موجهة ولها قواعد ملزمة ولها اصول مرجعية في مجال التشريع وتنظيم العلاقات، والمملكة لم تشهد هذه الظاهرة في تاريخها كله لأنها طوال مسيرتها تحكم بموجب مبادئ موجهة وقواعد ملزمة وأصول واضحة يرجع اليها الحكام والقضاة والعلماء وسائر العاملين في الدولة وكافة اجهزة الدولة تسير في الوقت الراهن وفق انظمة منبثقة من شريعة الاسلام ومضبوطة بضوابطها".

مطالب المعارضة :

من الطبيعي ان يكون للمعارضة آراء حول هذه التغييرات والتصريحات، فالملك فهد يري ان نظام الديمقراطيات السائد في العالم لا يصلح للمملكة السعودية لأن تكوين الشعب وعاداته وتقاليده الاسلامية لا تتناسب مع الاساليب المستوردة من الغرب.

ولكن هذه التصريحات لا تحوز علي رضا المعارضة

السعودية والتي تتمثل مطالبها في العناصر التالية:

١ - الامة مصدر السلطات.

٢ - الفصل بين السلطات

٣ - الامة تختار ممثليها ورئيسها

٤ - نظام التعدد الحزبي .

٥ - حرية الصحافة.

٦- حقوق المرأة .

ويبقي في النهاية المستقبل مفتوحا امام التجربة الجديدة في السعودية ، فالممارسة ذاتها هي التي يمكن ان تعزز التطوير نحو خطوات اخرى في اطار التوجه العام للتجديد في سياق الحفاظ علي الاستمرارية.

نصوص الانظمة الجديدة

لـ " الحكم" و"الشورى" و "المناطق" في السعودية

النظام الاساسي للحكم

الباب الأول : المبادئ العامة

اساس الدولة

المادة (١): تنص علي أن " المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ، ذات سيادة تامة ، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله - تعالى - و سنة رسوله صلي الله عليه

وسلم - و لغتها هي اللغة العربية، و عاصمتها مدينة الرياض" .

المادة (٢) : عيدا الدولة هما ، عيد الفطر والاضحى، وتقويمها هو التقويم الهجري.

علم الدولة

المادة (٣) : يكون علم الدولة كما يلي :

أ - لونه اخضر .

ب - عرضه يساوي ثلثي طوله.

ج - تتوسطه كلمة " لا اله الا الله محمد رسول الله" تحتها السيف المسلول، ولا ينكس العلم ابدا، ويبين النظام الاحكام المتعلقة به.

شعار الدولة

مادة (٤) : شعار الدولة سيفان متقاطعان ، ونخلة وسط فراغهما الاعلي، ويحدد النظام نشيد الدولة واوسمتها.

الباب الثاني : نظام الحكم .

المادة (٥) :

أ - نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي .

ب - يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ال سعود ، وأبناء الأبناء ، و يبايع الأصلح منهم للحكم علي كتاب الله تعالي و سنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)

ج -يختار الملك ولي العهد و يعفيه بأمرملكي .

د - يكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد و ما يكلفه به الملك من أعمال "

هـ- يتولي ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتي تتم البيعة.

المادة (٦) :

أ - " يبايع المواطنون الملك علي كتاب الله تعالي وسنة رسوله وعلي السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره "

المادة (٨) :"يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية علي أساس العدل والشوري والمساواة وفق الشريعة الاسلامية " .

الباب الثالث

مقومات المجتمع السعودي

مادة (٩) : الاسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربي افرادها علي اساس العقيدة الاسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولولي الامر، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

مادة (١٠) : تحرص الدولة علي توثيق اواصر الاسرة والحفاظ علي قيمها العربية والاسلامية ورعاية جميع افرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

اساس المجتمع

مادة (١١) : يقوم المجتمع السعودي علي اساس من اعتصام افراده بحبل الله وتعاونهم علي البر والتقوى والتكافل في ما بينهم وعدم تفرقهم.

الوحدة الوطنية

مادة (١٢) : تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.

هدف التعليم

مادة (١٣): يهدف التعليم الي غرس العقيدة الاسلامية في نفوس النشء واكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا اعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.

الباب الرابع

المبادئ الإقتصادية

تسع مواد تنص علي ملكية الدولة لجميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض و ظاهرها و مياهها الإقليمية ، وعلي حرمة الأموال العامة، وكفالة الدولة للملكية الخاصة وحمايتها وحظر مصادرتها إلا بنظام (قانون) للمنفعة العامة فقط، وجباية الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية ، و علي تحقيق التنمية الإقتصادية ـ والإجتماعية وفق خطة علمية عادلة .

الباب الخامس

الحقوق والواجبات

وهو من أطول أبواب النظام الأساسي ، حيث يحتوي علي إحدي وعشرين مادة (من ٢٣ إلي ٤٣) ، وأهمها المادة (٢٦) التي تنص علي أن " تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية"، و تتعلق باقي مواد هذا الباب بحقوق المواطنين في العدالة و الضمان الإجتماعي و التعليم و الصحة و العمل و المحافظة علي البيئة ، وواجب الدولة توفير و صيانة هذه الحقوق .

الباب السادس

سلطات الدولة

وهو أطول أبواب النظام الأساسي ، حيث يحتوي علي ثماني وعشرين مادة (من ٤٤ إلي ٧١) ، وأهمها :

المادة (٤٤) : التي تنص صراحة علي تأسيس ثلاث سلطات متميزة و إن كانت متعاونة ، و إن كان الملك هو مرجعها جميعا ، حيث جاء فيها " تتكون السلطات في الدولة من :السلطات القضائية والسلطات التنفيذية والسلطات التنظيمية " .

المادة(٤٦) : تنص علي أن " القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان علي القضاة في قضائهم إلا سلطان الشريعة الإسلامية . "

المادة (٦٨) : تنص علي أن " ينشأ مجلس للشوري و

يبين نظامه وطريقة تكوينه و كيفية ممارسته لاختصاصاته و إختيار أعضائه. وللملك حق حل مجلس الشورى و إعادة تكوينه . " ، وهو ما نفصله في جزء خاص من هذا الملف .

الباب السابع

الشئون المالية

سبع مواد (٧٢ الي ٧٨) ، تتعلق بتنظيم إيرادات الدولة وطرق إنفاقها وإعداد الميزانية ، و الحسابات الختامية .

الباب الثامن

أجهزة الرقابة

ويتكون من مادتين (٧٩ و ٨٠) تنظمان الرقابة علي المال العام وأجهزة الإدارة ، بما يضمن الأمانة و حسن التدبير و كفاءة الأداء .

الباب التاسع

أحكام عامة

يشتمل على ثلاث مواد (٨١ ـــ٨٣) أهمها ما ورد في :

المادة (٨٢) :التي تنص علي أنه " لايجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام إلا أن يكون مؤقتا في زمن الحرب ، أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ ، و علي الوجه المبين بالنظام " .

المادة (٨٣) : التي تنص علي أن " لا يجري تعديل هذا

النظام إلا بنفس الطريقة التي صدر بها " .

ويعتبر هذا النظام الأساسي في مجمله أول تقنين صريح ومفصل لنظام الدولة و المجتمع في المملكة العربية السعودية .

نظام مجلس الشوري

٦٠ عضوا يختارهم الملك من أهل العلم و الخبرة

لأهمية استحداث مجلس للشوري في المملكة العربية السعودية ، بعد غياب يزيد على الستين عاماً (حيث كان مؤسس المملكة الملك عبد العزيز آل سعود ، قد بدأ تجربة رائدة في هذا الصدد عام ١٩٢٩ إستمرت لعدة سنوات ، إنظر فقرة تالية في الملف) فإننا ننشر نص الأمر الملكي بإنشاء المجلس .

بسم الله الرحمن الرحيم"

التاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ

بعون الله تعالي ، نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، عملا بقول الله تعالي "وشاورهم في الأمر " وقوله تعالي "و أمرهم شورى بينهم" واقتداء برسول الله صلي الله عليه وسلم في مشاورة أصحابه وبناء علي ما تقتضيه المصلحة العامة . وبعد الإطلاع علي نظام مجلس الشوري الصادر بالأمر الملكي في عام ١٣٤٧ هـ أمرنا بما هو آت :

أولا : إصدار نظام مجلس الشوري بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانيا : يحل هذا النظام محل نظام مجلس الشوري الصادر في عام ١٣٤٧هـ و يتم ترتيب أوضاع هذا المجلس بأمر ملكي .

ثالثا : يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاد هذا النظام حتي تعدل بما يتفق معه .

رابعا : يتم العمل بهذا النظام في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نشره .

خامسا : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية.

" بسم الله الرحمن الرحيم "

نظام مجلس الشوري

المادة الأولي : عملا بقول الله تعالى " فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر فإذا عزمت فتوكل علي الله إن الله يحب المتوكلين " . . . " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " اقتداء برسول الله صلي الله عليه سلم في مشاورة أصحابه وحث الأمة علي التشاور ، ينشأ مجلس الشوري ويمارس المهام المنوطة به وفقا لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم ملتزما بكتاب الله وسنة رسوله محافظا

علي روابط الأخوة والتعاون علي البر والتقوي .

المادة الثانية : يقوم مجلس الشوري علي الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الاسلامي ويحرص أعضاء المجلس علي خدمة الصالح العام والحفاظ علي وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة.

المادة الثالثة : يتكون مجلس الشوري من رئيس وستين عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة و الاختصاص وتحدد حقوق الاعضاء وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي.

المادة الرابعة : يشترط في عضو مجلس الشورى ما يلي :

١- ان يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

٢ - ان يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية .

٣ - ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة .

المادة الخامسة : لعضو مجلس الشورى ان يقدم طلب اعفائه من عضوية المجلس الي رئيس المجلس وعلى الرئيس ان يعرض ذلك علي الملك .

المادة السادسة : اذا اخل عضو مجلس بواجبات عمله يتم التحقيق معه ومحاكمته وفق قواعد واجراءات تصدر بأمر ملكي .

المادة السابعة : اذا خلا محل احد اعضاء مجلس الشورى لاي سبب يختار الملك من يحل محله ويصدر

بذلك امر ملكي .

المادة الثامنة : لا يجوز لعضو مجلس الشورى ان يستغل هذه العضوية لمصلحته .

المادة التاسعة: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى واي وظيفة حكومية او ادارة اي شركة الا اذا رأى الملك ان هناك حاجة الي ذلك.

المادة العاشرة : يؤدي رئيس مجلس الشورى واعضاء المجلس والامين العام قبل ان يباشروا اعمالهم في المجلس امام الملك القسم التالي :

(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي وان لا ابوح بسر من اسرار الدولة وان احافظ على مصالحها وانظمتها وان اؤدي اعمالي بالصدق والامانة والاخلاص والعدل).

المادة الثانية عشرة : مقر مجلس الشورى هو مدينة الرياض ويجوز اجتماع المجلس في جهة اخرى داخل المملكة العربية السعودية اذا رأى الملك ذلك .

المادة الثالثة عشرة :مدة مجلس الشورى اربع سنوات هجرية تبدأ من التاريخ المحدد في الامر الملكي الصادر بتكوينه ، ويتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين علي الاقل وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في اداء عمله حتي يتم تكوين المجلس الجديد ويراعي عند تكوين المجلس الجديد اختيار اعضاء لا يقل عددهم عن نصف عدد اعضاء المجلس.

المادة الرابعة عشرة : يلقي الملك او من ينيبه في مجلس الشورى كل سنة خطابا ملكيا يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

المادة الخامسة عشرة : يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال عليه من رئيس مجلس الوزراء وله علي وجه الخصوص ما يلي :

١ - مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وابداء الرأي نحوها .

٢ - دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.

٣ - تفسير الانظمة .

٤ - مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى واقتراح ما يراه حيالها .

المادة السادسة عشرة : لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظاميا الا اذا حضر الاجتماع ثلثا اعضائه علي الاقل بمن فيهم الرئيس او من ينوب عنه ولا تكون القرارات نظامية الا اذا وافقت عليها اغلبية المجلس .

المادة السابعة عشرة : ترفع قرارات مجلس الشورى الي رئيس مجلس الوزراء للنظر فيها فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها وان تباينت وجهات النظر فللملك اقرار ما يراه .

المادة الثامنة عشرة : تصدر الانظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعدل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشوري .

المادة التاسعة عشرة : يكون مجلس الشورى من بين اعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصاته وله ان يؤلف لجانا خاصة من اعضائه لبحث اي مسألة مدرجة بجدول اعماله .

المادة العشرون : للجان مجلس الشورى ان تستعين بمن تراه من غير اعضاء المجلس بعد موافقة رئيس المجلس .

المادة الحادية والعشرون : يكون لمجلس الشورى هيئة عامة تتكون من رئيس المجلس ونائبه ورؤساء لجان المجلس المتخصصة .

المادة الثانية والعشرون : علي رئيس مجلس الشورى ان يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور الي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى اذا كان المجلس يناقش امورا تتعلق باختصاصاته وله الحق في النقاش دون ان يكون له حق التصويت .

المادة الثالثة والعشرون : لكل عشرة اعضاء في مجلس الشورى حق اقتراح مشروع نظام جديد او تعديل نظام نافذ وعرضه علي رئيس مجلس الشورى وعلي رئيس المجلس رفع الاقتراح الي الملك.

المادة الرابعة والعشرون : علي رئيس مجلس

الشورى ان يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الاجهزة الحكومية من وثائق يرى المجلس انها ضرورية لتسهيل سير اعماله .

المادة الخامسة والعشرون : يرفع رئيس مجلس الشورى تقريرا سنويا الي الملك عما قام به المجلس من اعمال وفقا لما تبينه اللوائح الداخلية للمجلس .

المادة السادسة والعشرون: تسري انظمة الخدمة المدنية على موظفي اجهزة المجالس ما لم تقض اللائحة بغير ذلك .

المادة السابعة والعشرون : يكون لمجلس الشورى ميزانية خاصة تعتمد من الملك ويتم الصرف منها وفق قواعد تصدر بأمر ملكي .

المادة الثامنة والعشرون : يتم تنظيم الشئون المالية بمجلس الشورى والرقابة المالية والحساب الختامي وفق قواعد خاصة تصدر بأمر ملكي .

المادة التاسعة والعشرون : تنظم اللائحة الداخلية لمجلس الشورى اختصاصات رئيس مجلس الشورى ونائبه والامين العام للمجلس واجهزة المجلس وكيفية ادارة جلساته وسير اعماله واعمال لجانه واسلوب التصويت كما تنظم قواعد المناقشة واصول الرد وغير ذلك من الامور التي من شأنها توفير الضبط والانضباط داخل المجلس بحيث يمارس اختصاصاته لما فيه خير المملكة وصلاح شعبها وتصدر هذه اللائحة بأمر ملكي .

المادة الثلاثون : لا يجري تعديل هذا النظام الا بالطريقة التي تم بها اصداره .

نظام المناطق

حقوق المواطنين وحرياتهم

مادة ١: يهدف هذا النظام الي رفع مستوي العمل الاداري والتنمية في مناطق المملكة، كما يهدف الي المحافظة علي الامن والنظام وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم في اطار الشريعة الاسلامية.

تنظيم المناطق والامارات

مادة (٢) : تنظم مناطق المملكة ومقر امارة كل منطقة بأمر ملكي بناء علي توصية من وزير الداخلية.

محافظات ونواح ومراكز

مادة (٣) : تتكون كل منطقة اداريا من عدد من المحافظات والنواحي والمراكز ويراعي في ذلك الاعتبارات السكانية والجغرافية والامنية وظروف البيئة وطرق المواصلات ويتم تنظيم المحافظة بأمر ملكي بناء علي توصية من وزير الداخلية، اما النواحي والمراكز فيصدر بإنشائها وارتباطها قرار من وزير الداخلية بناء علي اقتراح من امير المنطقة.

امراء المناطق

مادة (٤) : يكون لكل منطقة امير بمرتبة وزير كما

يكون له نائب بالمرتبة الممتازة يساعده في اعماله ويقوم مقامه عند غيابه ويتم تعيين الامير ونائبه واعفاؤهما بأمر ملكي بناء علي توصية من وزير الداخلية.

مرجع الامير

مادة (٥) : يكون امير المنطقة مسئولا امام وزير الداخلية.

قسم امام الملك

مادة (٦) : يؤدي الامير ونائبه قبل مباشرة العمل القسم التالي امام الملك، اقسم "بالله العظيم ان اكون مخلصا لديني ثم لمليكي وبلادي وان لا ابوح بسر من اسرار الدولة وان احافظ علي مصالحها وانظمتها وان اؤدي اعمالي بالصدق والامانة والاخلاص والعدل.

مسؤوليات الامير

مادة(٧) : يتولى امير كل منطقة ادارتها وفقا للسياسة العامة للدولة ووفقا لاحكام هذا النظام وغيره من الانظمة واللوائح وعليه بصفة خاصة:

أ - المحافظة علي الامن والنظام والاستقرار واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك وفقا للانظة واللوائح.

ب - تنفيذ الاحكام القضائية بعد اكتسابها صفتها النهائية.

ج - كفالة حقوق الافراد وحرياتهم وعدم اتخاذ اي اجراء يمس تلك الحقوق والحريات الا في الحدود المقررة شرعا.

د- العمل عي تطوير المنطقة اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا.

هـ - العمل علي تنمية الخدمات العامة في المنطقة ورفع كفايتها.

و - ادارة المحافظات والنواحي والمراكز ومراقبة اعمال محافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز والتأكد من كفايتهم في القيام بواجباتهم.

ز - المحافظة علي اموال الدولة واملاكها ومنع التعدي عليها.

ح - الاشراف علي اجهزة الحكومة وموظفيها في المنطقة للتأكد من حسن ادائهم لواجباتهم بكل امانة واخلاص وذلك مع مراعاة ارتباط موظفي الوزارات والمصالح المختلفة في المنطقة بمراجعتهم.

ط - الاتصال مباشرة بالوزراء ورؤساء المصالح وبحث امور المنطقة معهم بهدف رفع كفاية اداء الاجهزة المرتبطة بهم مع احاطة وزير الداخلية بذلك.

ي - تقديم تقارير سنوية لوزير الداخلية عن كفاية اداء الخدمات العامة في المنطقة وغير ذلك من شئون المنطقة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

اجتماع سنوي

مادة (٨) : يعد اجتماع سنوي برئاسة وزير الداخلية لأمراء المناطق لبحث الامور المتعلقة بالمناطق ويرفع وزير

الداخلية تقريراً بذلك لرئيس مجلس الوزراء.

اجتماعان في العام

مادة (٩) : يعقد اجتماع برئاسة امير المنطقة مرتين في السنة علي الاقل لمحافظي المحافظات ومديري النواحي لبحث شئون المنطقة. ويرفع الامير تقريرا بذلك لوزير الداخلية.

محافظون ومديرون

مادة (١):

أ - يعين لكل منطقة وكيل او اكثر بمرتبة لا تقل عن المرتبة الرابعة عشرة بقرار من مجلس الوزراء بناء علي توصية من وزير الداخلية.

ب - يكون لكل محافظة محافظ لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة يعين بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء علي توصية من وزير الداخلية ويكون لها وكيل لا تقل مرتبته عن الثانية عشرة يعين بقرار من وزير الداخلية بناء علي توصية من امير المنطقة.

ج - يكون لكل ناحية مدير لا تقل مرتبته عن الثامنة يعين بقرار من وزير الداخلية بناء علي توصية من امير المنطقة.

د - يكون لكل مركز رئيس لا تقل مرتبته عن الخامسة يعين بقرار من وزير الداخلية بناء علي توصية من محافظ المحافظة.

اقامة الامراء والمحافظين

مادة (١١): علي امراء المناطق ومحافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز الاقامة حيث مقر عملهم وعدم مغادرة نطاق عملهم الا بإذن من الرئيس المباشر.

اقامة في حدود النظام

مادة (١٢): يباشر محافظو المحافظات ومديرو النواحي ورؤساء المراكز مهامهم في النطاق الاداري لجهاتهم وفي حدود الصلاحيات الممنوحة لهم.

مراقبة الاداء

مادة (١٣) : علي محافظي المحافظات ادارة محافظاتهم في نطاق الاختصاصات المنصوص عليها في المادة السابعة باستثناء ما ورد في الفقرات "و" ، "ط" ، "ي" من تلك المادة وعليهم مراقبة اعمال مديري النواحي ورؤساء المراكز التابعين لهم والتأكد من كفايتهم بالقيام بواجباتهم وتقديم تقارير دورية لأمير المنطقة عن كفاية اداء الخدمات العامة وغير ذلك من شئون المحافظة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

ممثلون للوزارات في المناطق

مادة (١٤): علي كل وزارة او مصلحة حكومية لها خدمات في المنطقة تعيين رئيس لاجهزتها في المنطقة لا تقل مرتبته عن الثانية عشرة يرتبط بالجهاز المركزي مباشرة وعليه التنسيق مع امير المنطقة في مجال عمله.

مجلس في كل منطقة

مادة (١٥): ينشأ في كل منطقة مجلس المنطقة يكون مقره مقر امارة المنطقة.

اعضاء المجالس

مادة (١٦) : يتكون مجلس المنطقة من :

أ - امير المنطقة رئيسا للمجلس.

ب - نائب امير المنطقة نائبا لرئيس المجلس.

ج - وكيل الامارة ومحافظي المحافظات.

د - رؤساء الاجهزة الحكومية في المنطقة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء علي توصية من وزير الداخلية.

هـ - عدد من الاهالي لا يقل عن عشرة اشخاص من اهل العلم والخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء علي ترشيح امير المنطقة وموافقة وزير الداخلية وتكون مدة عضويتهم اربع سنوات قابلة للتجديد.

شروط العضوية

مادة (١٧) : يشترط في عضو المجلس ما يلي :

أ - ان يكون سعودي الجنسية بالاصل والمنشأ.

ب - ان يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

ج - ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

د - ان تكون اقامته في المنطقة.

اقتراحات الاعضاء

للعضو ان يقدم اقتراحات الي رئيس مجلس المنطقة كتابة وذلك في الامور الداخلة في اختصاص المجلس ويدرج الرئيس كل اقتراح في جدول اعمال المجلس لعرضه ودراسته.

المصلحة الشخصية

مادة (١٨) : لا يجوز لعضو مجلس المنطقة ان يحضر مداولات المجلس او لجانه اذا كان الموضوع يتعلق بمصلحة شخصية له او مصلحة من لا تقبل شهادته له او كان وصيا او قيما او كيلا لمن له مصلحة فيه.

الاستقالة

مادة (٢٠) : اذا رغب العضو المعين في الاستقالة قدم طلبا بذلك الي وزير الداخلية عن طريق امير المنطقة ولا تعتبر الاستقالة نافذة الا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء بناء علي اقتراح وزير الداخلية.

عزل العضو

مادة (٢١) : في غير الاحوال المنصوص عليها في هذا النظام لا يجوز عزل العضو المعين خلال مدة عضويته الا بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء علي اقتراح وزير الداخلية.

تعيين البديل

مادة (٢٢) : في حالة خلو مكان اي عضو معين لأي سبب من الاسباب يعين بديله خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ الخلو وتكون مدة العضو الجديد هي المدة الباقية من مدة سلفه.وذلك وفقا لما ورد في فقرة "هـ" من المادة السادسة عشرة من هذا النظام.

اختصاصات المجالس

مادة (٢٣) : يختص مجلس المنطقة بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة وله علي وجه الخصوص ما يلي :

أ - تحديد احتياجات المنطقة واقتراح ادراجها في خطة التنمية للدولة.

ب - تحديد المشاريع النافعة حسب اولويتها واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية.

ج - دراسة المخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.

د - متابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية والموازنة والتنسيق في ذلك.

اقتراحات المجلس

مادة (٢٤) : يقوم مجلس المنطقة باقتراح اي عمل من اعمال النفع العام لمواطني المنطقة وتشجيع اسهام المواطنين في ذلك ورفعه الي وزير الداخلية.

ضمن الاختصاص

مادة (٢٥) : يحظر علي مجلس المنطقة النظر في اي موضوع يخرج عن الاختصاصات المقررة له حسب هذا النظام وتكون قراراته باطلة اذا تجاوز ذلك ويصدر وزير الداخلية قرارا بذلك.

دورات المجالس

مادة (٢٦) : يعقد مجلس المنطقة دورة عادية كل ثلاثة اشهر بدعوة من رئيسه وللرئيس ان يدعو المجلس لاجتماع غير عادي اذا رأي حاجة لذلك.

وتشمل الدورة الجلسة او الجلسات التي تعقد بناء علي دعوة واحدة ولا يجوز فض الدورة الا بعد النظر في جميع المسائل الواردة في جدول الاعمال ومناقشتها.

واجب وظيفي

مادة (٢٧) : يعتبر حضور اجتماعات مجلس المنطقة واجبا وظيفيا بالنسبة للاعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين "ج" ،"د" من المادة السادسة عشرة من هذا النظام ويتعين عليهم الحضور بأنفسهم او من يقوم مقامهم في حالة غيابهم من عملهم، وبالنسبة للأعضاء المنصوص عليهم في الفقرة " هـ" من المادة المذكورة يعتبر تخلف العضو عن حضور دورتي انعقاد متتاليين بدون عذر مقبول موجبا لاقالتة من المجلس وفي هذه الحالة لا يجوز تعيين هذا العضو لعضوية المجلس مرة اخرى الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور قرار اقالته.

نصاب المجالس

مادة (٢٨): لا تكون اجتماعات مجلس المنطقة نظامية الا اذا حضرها ثلثا عدد اعضائه علي الاقل وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة لأصوات اعضاء المجلس فإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

اللجان الخاصة في المجالس

مادة (٢٩) : لمجلس المنطقة ان يكون عند الحاجة لجانا خاصة لدراسة اي امر يدخل في اختصاصه وله ان يستعين بمن يراه من ذوي الخبرة والاختصاص وله ان يستدعى من يشاء لحضور اجتماعات المجلس والاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت.

رئاسة استثنائية

مادة (٣٠) : لوزير الداخلية ان يدعو المجلس للاجتماع برئاسته في اي مكان يراه كما ان له رئاسة اي اجتماع يحضره.

مادة (٣١) : لا يجوز انعقاد مجلس المنطقة الا بدعوة من رئيسه او نائبه او بأمر من وزير الداخلية .

رفع القرارات

مادة (٣٢) : علي رئيس المجلس رفع نسخة من القرارات الي وزير الداخلية.

المجالس واجهزة الدولة

مـــادة (٣٣) : علي رئيس مـــجلس المنطقـــة ابلاغ الوزارات والمصـالح الحكومـيـة بما يـخـصـهـا من قـرارات المجلس .

الاخذ بقرارات المجالس

مادة (٣٤): علي الوزارات والمصالح الحكومية ان تراعي قرارات مجلس المنطقة بالنسبة لما ورد في الفقرتين "أ" ، "ب" من المادة الثالثة والعشرين من هذا النظام . واذا رأت الوزارة او المصلحة الحكومية عدم الاخذ بقرار مجلس المنطقة في ما ذكر فعليها ان توضح اسباب ذلك لمجلس المنطقة واذا لم يقتنع مجلس المنطقة بملاءمة الاسباب التي اوضحتها الوزارة او المصلحة فيرفع عن ذلك تقريراً الي وزير الداخلية للعرض عنه لرئيس مجلس الوزراء.

مـادة (٣٥) : تحيط كل وزارة ومصلحة لها خدمات في المنطقة مجلس المنطقة بما تقرر للمنطقة من مشاريع في الميزانية فور صدورها كما تحيطه بما تقرر للمنطقة في خطة التنمية.

الوزراء واستطلاع اراء المجالس

مـــادة (٣٦) : لكل وزير ورئيس شـئـون مـصـلحـة ان يستطلع رأي مجلس المنطقة حول اي موضوع يتعلق باختصاصه في المنطقة وعلي المجلس ابداء رأيه في ذلك.

مكافآت الرئيس والاعضاء

مادة (٣٧) : يحدد مجلس الوزراء بناء علي اقتراح وزير الداخلية مكافآت لرئيس مجلس المنطقة واعضائه ويراعي في تقديرها تكاليف المواصلات والاقامة.

حل المجلس

مادة (٣٨) : لا يحل مجلس المنطقة الا بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء علي اقتراح وزير الداخلية علي ان يتم تعيين اعضائه مجددا خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الحل، وفي اثناء فترة الحل يمارس الاعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين "ج" و "د" من المادة السادسة عشرة من هذا النظام برئاسة امير المنطقة اختصاصات المجلس.

أمانة المجلس

مادة (٣٩) : يكون لمجلس المنطقة امانة في امارة المنطقة تتولي اعداد جدول اعماله وتوجيه الدعوات في مواعيدها وتسجيل المناقشات التي تجري في اثناء الجلسات وفرز الاصوات واعداد محاضر الجلسات وتحرير القرارات والقيام بالأعمال اللازمة لضبط جلسات المجلس وتدوين قراراته.

مادة (٤٠) : يصدر وزير الداخلية اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

دولة البحرين



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٧١/٨/١٥

نظام الحكم : ملكي

اسم رئيس الدولة : عيسى بن سلمان آل خليفة

الميلاد : ١٩٣٣/٧/٣ تاريخ التنصيب : ١٩٦١/١١/٢

التقسيم الاداري : ١١ بلدية

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٧١

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٧١

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : منظمة الصحة العالمية - انتلسات - المؤتمر الاسلامي - حركة عدم الانحياز - مجلس التعاون الخليجي - البنك الاسلامي للتنمية.

العاصمة : المنامة

اهم المدن: المنامة ، سترا

المساحة (كم٢) : ٦٢٠

عدد السكان (الف):٥٠٣ ر ٢٢٠

معدل زيادة السكان : ٨ر٢٪

القوميات : ٦٣٪ بحرينيون ، ١٣٪ اسيويون، ١٠٪ عرب اخرون، ٨٪ ايرانيون، ٦ ٪ اخرون

اللغات: العربية (الرسمية) الانجليزية ، الفارسية ، الاردو

الديانات : ١٠٠ ٪ مسلمون (٣٠٪ سنة ، ٧٠٪ شيعة)

التعليم (نسبة القراءة والكتابة) : ٤٠٪

العملة : دينار بحريني

يوميات الأحداث

ابريل

٤/١٧ البحرين ترفض عرض قطر تحديد البحر الاقليمي بـ ١٢ ميلا.

٤/٢٢ البحرين تعتبر حل الخلاف مع قطر في شأن جزر حوار يجب ان يكون بطلب مشترك الي محكمة العدل الدولية.

٤/٢٨ البحرين تدعو قطر مجددا للعمل معا لتسوية خلافهما علي الحدود.

يوليو

٧/٢١ البحرين تجدد عرضها بابرام اتفاق خاص مع قطر.

٧/٢٨ اتفاق للتعاون العسكري بين البحرين وبريطانيا.

٧/٣٠ البحرين تتعرض لضغوط من قطر للتخلي عن اعتراضاتها في محكمة العدل.

سبتمبر

٩/٢٨ قطر تقدم مذكرة الي محكمة العدل والبحرين تصر علي عرض مشترك.

ديسمبر

١٢/١٥ امير دولة البحرين الشيخ عيسي بن سلمان ال خليفة يعلن عزمه علي انشاء مجلس للشورى

١٢/٢١ امير البحرين يعلن تشكيل المجلس من ٣٠ عضوا.

١٢/٢٧ امير البحرين يعين اعضاء مجلس الشورى.

اضواء علي الاحداث

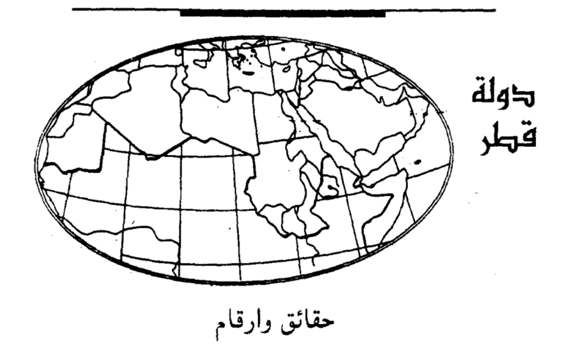
منذ استقلال البحرين في ١٤ اغسطس ١٩٧١ نجد انها قد مرت بتجربة برلمانية حين انشأ المجلس الوطني البحريني (البرلمان) في ديسمبر ١٩٧٣ ليكمل مسيرة المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور. وينص الدستور في مادته الاولي علي ان " نظام الحكم في البحرين ديمقراطي"، كما ينص في مادته الثانية والثلاثين بأن " يقوم نظام الحكم علي اساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، ولا يحق لأي من السلطات التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليه في الدستور"، وان السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطني وفقا للدستور.

ورغم ان الدستور يعطي للأمير حق حل المجلس بمرسوم يبين فيه اسباب الحل، الا انه قيد هذه الصلاحية بأنه لا يجوز له حل المجلس لذات الاسباب مرة اخري، وانه يتعين عليه بعد حل المجلس اجراء انتخابات لمجلس جديد في موعد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل، والا يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية تلقائيا ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ويستمر في اعماله الي ان ينتخب المجلس الجديد. وكان امير البحرين قد اصدر مرسوما في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ يقضي بحل المجلس الوطني، واخر يعلق مواد

الدستور المتعلقة بالسلطة التشريعية، اثر ازمة وقعت بين المجلس ورئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان في عام ١٩٧٥، حمّل خلالها المجلس مسئولية عرقلة اعمال الحكومة. وقد اخفقت المطالب الشعبية منذ ذلك الوقت بتفعيل الدستور واستئناف الحياة النيابية عن زحزحة الحكومة عن موقفها. لكن منذ نشوب ازمة الخليج وفي اعقابها تعددت تصريحات المسئولين عن تأييد الحكومة لإعادة الديمقراطية للحياة السياسية وادخال اصلاحات تضمن حرية الرأي والاعتقاد. وقد اصدر مؤخرا امير البحرين في ١٩٩٢/١٢/٢٠ مرسوما يقضي بإنشاء مجلس للشورى يضم ٣٠ عضوا بالتعيين، وحدد صلاحياته بابداء المشورة في مشاريع القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والادارية.. الخ. وكان الاعلان عن هذه الخطوة قد اثار مناقشات مهمة حول مدى كفالتها لحق المشاركة واستجابتها لتطلعات الرأي العام بعد اكثر من سبعة عشر عاما من حل المجلس الوطني، وكذلك مدى اتساقها مع التطور العام الذي تشهده دول مجلس التعاون الخليجي منذ ازمة الخليج.

وفي ضوء هذه الاحداث هل تكون خطوة تأسيس مجلس استشاري معين هي مدى استعداد حكومة البحرين للاستجابة للمطالب الشعبية المتصاعدة بتفعيل الدستور واستئناف الحياة النيابية؟

دولة قطر



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ٣/٩/ ١٩٧١

نظام الحكم : ملكي

اسم رئيس الدولة :الأمير خليفة بن حمد آل ثان

الميلاد : فبراير ١٩٣٢ تاريخ التنصيب : فبراير ١٩٧٢

التقسيم الاداري : -

الاحزاب السياسية: -

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٧١

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٧١

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : مجلس التعاون الخليجي - البنك الاسلامي للتنمية - انتلسات - حركة عدم الانحياز - منظمة المؤتمر الاسلامي - الاويك

العاصمة : الدوحة

اهم المدن: الدوحة

المساحة(كم٢) : ۰۰۰ر۱۱

عدد السكان (الف): ٤٨٦

معدل زيادة السكان : ١ر٣ ٪

القوميات : ٤٠ ٪ عرب، ١٨ ٪ باكستانيون، ١٨ ٪ هنود، ١٠ ٪ ايرانيون، ١٤ ٪ قوميات اخرى

اللغات : العربية

الديانات : ٩٥ ٪ مسلمون ، ٥ ٪ مسيحيين

التعليم (نسبة القراءة والكتابة) : ٤٠ ٪

العملة : الريال القطري

يوميات الأحداث

ابريل

٤/٢٢ الرئيس السوري حافظ الاسد يزور قطر .

مايو

٥/٥ نائب الرئيس الايراني يزور قطر.

يونيو

٦/٣ مجلس الوزراء القطري يوافق علي اتفاق دفاعي مع امريكا.

٦/٢٣ قطر توقع الاتفاق.

سبتمبر

٩/١ حكومة جديدة في قطر : دمج وزارات وانشاء اثنتين.

ديسمبر

١٢/١٤ امير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني يقيل وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مبارك علي الخاطر من منصبه.

اضواء علي الاحداث

يخيل للبعض أن لا توجد معارضة سياسية في قطر، لكن لا يوجد بلد ليس به معارضة ولكن تتفاوت النسب والمعايير من بلد إلى آخر، ويمكن القول بأن المعارضة قد ولدت منذ بداية ظهور النفط وبروز مراكز صناعية-نفطية وانتشار التعليم في المجتمع وما صاحبه من الوعي الاجتماعي والسياسي.

وبالرغم من إقرار الدستور المؤقت عام ١٩٧٠ لبعض الحقوق والحريات إلا أن القوانين الأخرى المنظمة لممارسة تلك الحقوق قد جاءت علي نحو مقيد لما أباحه الدستور بصورة إجمالية. ففي الوقت الذي أقر فيه الدستور مبدأ حرية الصحافة والنشر تضمن قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٧٩ قيوداً على ممارسة هذا الحق. وفيما كفل الدستور ضمانات للمحتجزين أهدرت تلك الضمانات في مجال الممارسة الفعلية. وهذا وفيما يتضمن الدستور المؤقت إقراراً بحق جميع السكان من وطنيين وأجانب في ممارسة حرياتهم الأساسية، دونما تمييز أو تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو النسب أو الأصل القومي أو الدين أو اللغة أو العقيدة ، لا تزال العمالة الوافدة تعاني من بعض مظاهر التمييز ومن بعض القيود المرتبطة بنظام الكفيل. كما أن التقدم في مجال المساواة بين

الجنسين لا يزال محدوداً حيث تعاني وضعية المرأة من قيود بعضها لها صفة قانونية وبعضها الآخر يتصل بطبيعة التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة.

مطالب المعارضة :

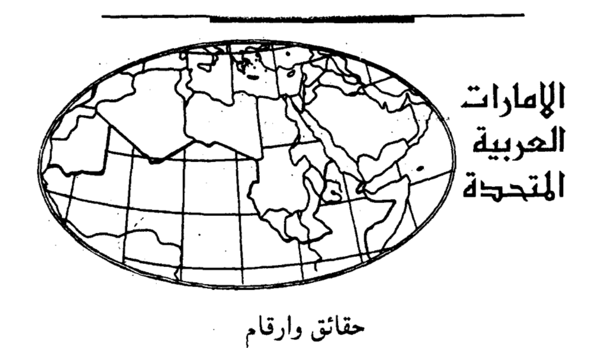
وقد وجهت نحو ٥٠ شخصية قطرية في ١٧ يناير ١٩٩٢ عريضة الى امير قطر بإرساء الديمقراطية وعبر موقعو العريضة عن القلق والهواجس الناجمة عن معوقات باتت من الضخامة بما يهدد الإنجازات والمكاسب وأشارت العريضة إلى عدد من المعوقات والخلل في الإرادة الأقتصادية وغياب الحرية وعدم إرتباط السياسة الأعلامية بمصالح المجتمع وذلك في ظل الإرتفاع المستمر للإسعار والثبات الطويل للأجور ومشكلات الأسكان والجنسية، وأعتبر الأعيان القطريون أن السبيل الوحيد لتجاوز السلبيات يتمثل في قيام مجلس منتخب للشورى ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة يحقق المشاركة السياسية إقراراً لحق المواطنين في إدارة شئون بلادهم تماشياً مع ما يقره الشرع الاسلامي واقترحوا أيضاً ان تكون مهمة المجلس وضع دستور دائم يكفل قيام الديمقراطية ويحدد أسس الحكم والنظام السياسي والاجتماعي والحضاري.

والمعروف أن هناك مجلساً أستشارياً يتكون من ٤٠ عضواً في قطر منذ استقلال الامارة عام ١٩٧٢ يمارس صلاحيات محدودة تقتصر علي إبداء الرأي وإصدار توصيات غير ملزمة، ويعتمد في تشكيله علي تعيين أعضائه بأمر أميري، علماً بأن الدستور يجيز للأميرْ حل

المجلس إذا اقتضت المصالح العليا ذلك.

بيد أن ما يطرأ على الخليج الآن من تغييرات في مسيرة الديمقراطية بعد أزمة الخليج قد ينال أيضاً قطر نظراً لرغبة جميع دول مجلس التعاون في التغيير تجاوباً مع النظام العالمي الجديد.

الإمارات العربية المتحدة



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٧١/١٢/٢

نظام الحكم : اتحادي

اسم رئيس الدولة : زايد بن سلطان آل نهيان

الميلاد : ١٩٢٣ تاريخ التنصيب : ١٩٩٠

التقسيم الاداري : ٧ إمارات

الاحزاب السياسية: -

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٧١

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة :١٩٧١

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : انتلسات ، المؤتمر الاسلامي، حركة عدم الانحياز، مجلس التعاون الخليجي، الأوبك.

العاصمة : أبو ظبي

اهم المدن : دبي، الشارقة

المساحة(كم٢) : ٨٣٫٦٠٠

عدد السكان (مليون): ١٫٩٠٩

معدل زيادة السكان : ٢٫١٪

القـوميـات : ١٩٪ اماراتيـون، ٢٣ ٪ عـرب اخـرون، ٥٠٪ جنوب اسيا، ٨٪ مهاجرون اخرون.

اللغات : العربية (رسمية)، الانجليزية

الديانات : ٩٦٪ مسلمون ، ٤٪ مسيحيون وهندوس واخرون.

التعليم (نسبة القراءة والكتابة) :٦٨٪

العملة : درهم الامارات

يوميات الاحداث

فبراير

٢/٢٣ دولة الامارات وفرنسا تجريان مناورات عسكرية مشتركة.

مارس

٣/٢٣ الامارات وعمان تتفقان علي اعتماد مواطنيها بطاقات الهوية لعبور الحدود.

ابريل

٤/٨ ايران تستكمل احتلال جزيرة ابو موسى.

٤/١٥ الامارات تبلغ جيرانها ان ايران طردت مواطنيها من الجزيرة.

٤/١٩ طهران تؤكد لا تغيير في جزيرة ابو موسى وان الاتفاق مع الشارقة قائم.

٤/٢٠ وساطة عمانية بين الامارات وايران في شأن ابو موسي.

٤/٢٣ طهران تنفي طرد السكان العرب من جزيرة ابو موسي.

يونيو

٢٨ /٦ روسيا ترد ايجابيا علي طلب الامارات شراء

اسلحة.

سبتمبر

٩/٩ دول الخليج ترفض استمرار الاحتلال الايراني للجزر الثلاث التابعة للامارات : ابو موسي وطنب الصغري وطنب الكبرى.

٩/١٠ ايران تؤكد تمسكها بالجزر الثلاث.

٩/١٣ المجلس الوزاري للجامعة العربية يقرر تدويل احتلال جزر الامارات.

٩/١٦ الامارات تؤكد تصميمها علي استعادة سيادتها علي الجزر وايران تلوح بـ" رد متصلب".

٩/١٧ طهران تتحدث عن اعتقال "غرباء مسلحين" في ابو موسى، ورافسنجاني يأمر " الحرس الثوري" بالاستعداد شعبيا وعسكريا.

٩/٢٧ مفاوضات مباشرة بين ايران والامارات في ابو ظبي في شأن الخلاف علي الجزر .

٩/٢٨ فشل المفاوضات ، والامارات تدول قضية الجزر .

اكتوبر

١٠/١٠ ايران ترفض التحكيم الدولي في النزاع علي الجزر الثلاث.

ديسمبر

١٢/٢٣ قمة قادة مجلس التعاون الخليجي تدين

الاحتلال الايراني للجزر.

١٢/٢٦ رافسنجاني يهدد بـ " بحر من الدماء" والامارات تحدد ٣ خيارات مع ايران.

اضواء علي الاحداث

تتمثل البداية الحقيقية لقيام دولة الامارات في ١٨ فبراير ١٩٦٨ عندما أبدت بريطانيا رغبتها في اجلاء جيوشها عن الخليج قبل انتهاء عام ١٩٧١. وقد ابدي الشيخ زايد بن سلطان حاكم (ابي ظبي) في ذلك الوقت رغبته في الاتحاد بين الامارات الاخرى. وفي ١٨ يوليو ١٩٧١ عقد اجتماع في دبي ضم حكام الامارات السبع، واقروا فيه مشروع اقامة دولة اتحادية يطلق عليها اسم "دولة الامارات العربية المتحدة"، واقر ايضا في ذلك الاجتماع الدستور المؤقت لتنظيم شئون الدولة. الا ان امارة رأس الخيمة لم تعلن انضمامها الي الاتحاد في هذا الاجتماع، فولد مشروع الدولة مكونا من ست امارات. وفي ٢ ديسمبر ١٩٧١ عقد حكام الامارات الست اجتماعا اعلنوا فيه الموافقة علي دستور الدولة. وفي ١٠ فبراير عام ١٩٧٢ انضمت امارة رأس الخيمة الي الاتحاد ليكتمل الي سبع امارات.

ومن المعروف ان الدستور المؤقت والصادر عام ١٩٧١ يتيح عددا من الحقوق الاساسية للمواطنين. فهو يقر حرية التعبير ويحظر الاعتقال او الاحتجاز دون اسباب واضحة، كما يفرض علي الاجهزة الامنية ضرورة اخطار الجهات القضائية المختصة بأية اعتقالات، فضلا عن أنه يحظر التعذيب. ومن المعروف ان القوانين المعمول بها في دولة

الامارات تحظر تشكيل احزاب سياسية، كما تحظر تشكيل النقابات العمالية، او تنظيم الاضرابات، كما يفرض نظام الكفيل قيودا علي حقوق العمالة الوافدة. ولا يسمح الدستور المؤقت في الامارات بتشكيل مجالس منتخبة. ويظل المجلس الوطني الاتحادي، وهو المؤسسة التمثيلية الوحيدة في البلاد، قائما علي اساس التعيين حيث يتم اختيار اعضائه الاربعين من جانب حكام الامارات السبع التي تتشكل منها الدولة، كما تنحصر صلاحياته في تقديم المشورة الي الحكومة.

ويتوقع ان يصدر مرسوما بتشكيل المجلس الوطني الاتحادي الجديد. وهذا يعطي تأكيدات عملية بتمسك دولة الامارات بالمجلس بعد ان ترك عدم انعقاده لاكثر من عام تساؤلات حول تجميده بسبب الظروف التي تلت حرب الخليج او تطويره ليتناسب والتطورات التي شهدتها المنطقة

سلطنة عُمان



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال :

نظام الحكم : ملكي

اسم رئيس الدولة : السلطان قابوس بن سعيد

الميلاد : ١٩٤٢/١١/١٨ تاريخ التنصيب : يوليو ١٩٧٠

التقسيم الاداري : -

الاحزاب السياسية: -

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٧١

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٧١

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : مجلس التعاون الخليجي - البنك الاسلامي للتنمية - انتلسات - حركة عدم الانحياز - منظمة المؤتمر الاسلامي

العاصمة : مسقط

اهم المدن: مسقط

المساحة(كم٢) : ٢١٢٫٤٦٠

عدد السكان (مليون): ١٫٥٠٢

معدل زيادة السكان :٣٫٨٪

القوميات : الاغلبية عرب، مع بعض الاقليات من البلوش والهنود والزنجباريين.

اللغات : العربية (الرسمية)، انجليزي ، بلوشي ، اوردو ، لهجات هندية

الديانات : ٩٥٪ الاسلام

التعليم (نسبة القراءة والكتابة) : ٢٠٪

العملة : ريال عماني

يوميات الأحداث

يناير

١/٤ مجلس الشورى العماني يباشر اعماله.

١/٢٩ السلطان قابوس بن سعيد والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران يناقشان تصاعد الموجة الاصولية.

مايو

٥/٤ سلطنة عمان واليمن يعاودان حوار ترسيم الحدود.

٥/٦ اول تبادل للسفراء بين عمان والامارات.

٥/١٦ عمان واليمن يتفقان علي اسس ترسيم الحدود .

٥/٢٨ مجلس الشورى يستجوب ثلاثة وزراء.

٥/٣٠ ممثلو قبائل المهرة اليمنية يوافقون علي ترسيم الحدود مع عمان.

يونيو

٦/١٠ سلطنة عمان وفيتنام تقيمان علاقات دبلوماسية.

سبتمبر

٩/١٨ اتفاق اليمن وعمان علي صيغة نهائية لترسيم الحدود بينهما.

أكتوبر

١/١٠ اليمن وعمان يوقعان اتفاق الحدود.

١٣/١٠ مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاق الحدود مع عمان.

٢٩/١٠ مجلس الشورى العماني يختتم دورته الرابعة والأخيرة في عامه الاول ويكرس استجواب الوزراء.

ديسمبر

٢٧/١٢ اليمن وعمان يتبادلان وثائق المصادقة على معاهدة الحدود.

اضواء علي الاحداث

يبدو ان تقدم الديمقراطية يعيش اعلي درجاته في شبه الجزيرة العربية. ففي عمان بدأت الديمقراطية تمد جذورها عندما تأسس المجلس الاستشاري للدولة في نوفمبر ١٩٨١. وقد اتاح ذلك للمواطن العماني قدرا اكبر من المشاركة في الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية، كما لعب دورا ايجابيا في العديد من القرارات التي تبنتها السلطنة في الكثير من المجالات من خلال الدراسات الميدانية التي قامت بها اللجان النوعية للمجلس في مختلف المناطق.

مجلس الشورى

وبعد نجاح هذه التجربة التي كانت بمثابة خطوة علي طريق الديمقراطية، جاء القرار بانشاء مجلس للشورى في نوفمبر ١٩٩١ ومن صلاحياته :

- مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تعدها الوزارات المختصة قبل اجراءات استصدارها، وتقديم ما يراه مناسبا في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة، وابداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسات عامة، وتقديم المقترحات المناسبة في شأنها، والمشاركة في الاعداد للخطط التنموية ومتابعة تنفيذها في اطار الاستراتيجية العامة

ووفق الامكانات المتاحة، والمشاركة في ترسيخ وعي المواطنين العمانيين بأهداف التنمية ومهامها واولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها، وذلك لمعرفة طبيعة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمناطق، وتعميق الترابط بين المواطنين والحكومة في سلطنة عمان، والمشاركة في الجهود الرامية الي المحافظة علي البيئة وحمايتها من اضرار التلوث، وكذلك النظر في الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة، واقتراح سبل تطويرها وتحسين ادائها، وكذلك ما يتعلق بدعم القطاع الاقتصادي ،وابداء الرأي في الموضوعات الاخرى التي يرى السلطان قابوس عرضها علي المجلس.

ومعني هذا ان مجلس الشورى جاء ليمثل مرحلة جديدة ذات مهام تنموية كبيرة، ولهذا فإن اختصاصاته اوسع، ومهامه اكبر، حيث تزيد مشاركة المواطنين في عملية التنمية.

ومن النقاط التي تحسب لهذا المجلس أن تكوينه يتم عن طريق الاختيار والترشيح من قبل المواطنين وليس بالتعيين عن طريق الحكومة كما كان الوضع في المجلس الاستشاري للدولة. وكذلك فإن من صلاحياته استدعاء الوزراء لسؤالهم وطلب بيانات منهم. وفي اطار صلاحياته التشريعية فإن كل القوانين المرتبطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية تعرض عليه قبل اتخاذ اجراءات اصدارها، بل ان لمجلس الشورى الحق في مراجعة التشريعات القائمة.

وبالفعل بدأ المجلس اعماله في شهر ديسمبر ١٩٩١

موضحا المهام الرئيسية التي انشئ من اجلها وهي :

- الحفاظ علي مكاسب النهضة العمانية وترسيخها.

- تطوير المواطن العماني وصولا الي تطور المجتمع ككل.

- الاهتمام بالمجتمع المحلي او الولاية التي يمثلها العضو بالاضافة الي اهتمامه بالصالح الوطني العام.

- تأكيد الاهتمام بالبيئة باعتبارها مدخلا اساسيا من مداخل النهضة التنموية.

- وقد عقد المجلس اربع دورات هذا العام ولقد اثبت ما دار من حوار ومناقشات في المجلس ان تجربة الشورى في عمان تجربة فريدة ومتطورة، وان مجلس الشورى جاء ليساهم مساهمة فعالة ومؤثرة في مسيرة التنمية والديمقراطية.

وتستمر مدة كل فترة في المجلس ثلاث سنوات، ويجوز تجديد العضوية فيه لمدة تالية او اكثر وفقا للاجراءات المقررة. اما دورات انعقاده فهي اربع دورات عادية ويمكن للمجلس عقد دورات استثنائية اذا اقتضت الضرورة. يضم المجلس ٥٩ عضوا بالاضافة الي رئيس المجلس الذي يكتمل به العدد الي ستين فرد.

وقد اقر المجلس في دورته الثانية برامج لجانه وهي :

اللجنة القانونية : وتتولى دراسة تحديث وتطوير قانون الجزاء العماني وتنظيم القضاء، والنظر في القوانين

الاخرى التي يتم بموجبها تنظيم الاجراءات. ودراسة تحديث وتطوير نظام الدعاوي وطلبات التحكيم امام هيئة حسم المنازعات التجارية وتبسيط الاجراءات والنظر في استكمال القوانين الاجرائية الاخرى.

اللجنة الاقتصادية : وتهتم بمجالات وانشطة التنمية الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية بين عمان ودول مجلس التعاون، ودراسة الاستثمارت الاجنبية، وتتولى ايضا الدور الذي يسهم به القطاع الخاص في تنمية وتنويع مصادر الدخل.

لجنة الشئون الصحية والاجتماعية : وتقوم بدراسة جميع الجوانب المرتبطة بالحفاظ علي البيئة، والخدمات الصحية وسائر الانشطة الثقافية والاجتماعية.

لجنة التربية والتعليم : تقوم بدراسة الابعاد التربوية والثقافية في تنشئة الطفل وابعاد العملية التعليمية.

لجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية: وتتولى دراسة تطوير الدفاع المدني والوقوف علي خططه المستقبلية وكذلك تقسيم سدود التغذية الجوفية للمياه.

وهكذا، فإن مجلس الشورى في سلطنة عمان ،رغم مرور فترة قصيرة منذ ان بدأ عمله، الا ان الحقيقة المؤكدة انه لم ينشأ من فراغ، وانما سبقته ممارسة عمانية عميقة في اطار الشوري والمشاركة كما مهدت لقيامه دراسات مستفيضة استغرقت سنوات قبل انشائه. وجاء المجلس في النهاية مكملا لكل ذلك في سياق تطور تدريجي متوجا

للديمقــراطيــة في الخليج والجـزيرة العــربيــة ويواكب التغييرات المحلية والاقليمية والدولية بمؤسسات وقيادة جديدة.

الجمهورية اليمنية



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : توحد الشطرين الشمالي والجنوبي في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

نظام الحكم : جمهوري

اسم رئيس الدولة : علي عبد الله صالح

الميلاد :١٩٤٢ تاريخ التنصيب : ١٩٩٠

التقسيم الاداري : ١٧ محافظة

الاحزاب السياسية : انظر الجدول ..

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : الجنوبية ١٩٦٨، الشمالية ١٩٤٥.

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٤٧
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : البنك الاسلامي للتنمية - انتلسات - حركة عدم الانحياز - منظمة المؤتمر الاسلامي.

العاصمة : صنعاء

اهم المدن : صنعاء ، عدن

المساحة (كم٢) : ٩٧٠ر ٥٢٧

عدد السكان (مليون): ٢٨٢ ر ١١

معدل زيادة السكان : ٦ر٣ ٪

القوميات : ٩٠٪ عرب، ١٠٪ عرب ، افارقة ، اقليات هندية وصومالية وأوربية.

اللغات : العربية

الديانات : ١٠٠٪ الاسلام

التعليم (نسبة القراءة والكتابة) : ٢٠٪

العملة :الريال اليمني

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	الصحيفة
١	المؤتمر الشعبي العام	علي عبد الله صالح	ليبرالي	قبل الوحدة	الميثاق/٢٢ مايو
٢	الحزب الاشتراكي اليمني	علي سالم البيض	ماركس	,,	الثوري/عدن
٣	التجمع اليمني للاصلاح	عبد الله الاحمر	اخوان	بعد الوحدة	الصحوة/الاصلاح
٤	حزب البعث العربي الاشتراكي	قاسم سلام	بعثي	قبل الوحدة	الجماهير
٥	رابطة أبناء اليمن - راي	عبدالرحمن الجفري	ليبرالي	,,	راي- الحق
٦	التنظيم الشعبي الناصري	عبد الغني ثابت	ناصري	بعد الوحدة	الوحدة
٧	التصحيح الشعبي الناصري	ع. مجاهد القهالي	,,	,,	التصحيح
٨	الحزب الناصري الديمقراطي	عبده محمد الجندي	,,	,,	العروبة
٩	التجمع الوحدي اليمني	عمر الجاوي	تقدمي	,,	التجمع
١٠	اتحاد القوى الشعبية	ابراهيم الوزير	اسلامي متنور	قبل الوحدة	الشوري
١١	حزب الحق	احمد الشامي	,,	بعد الوحدة	الامة
١٢	حركة التوحيد الاسلامية	ابراهيم الوزير	,,	,,	البيان
١٣	حزب الاحرار الدستوري	عبدالرحمن نعمان	تقليدي	,,	صوت اليمن
١٤	الحزب الجمهوري	محمد ابو لحوم	,,	,,	السبعين

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	الصحيفة
١٥	حزب المنبر الحر	عمر طرموم	ليبرالي	بعد الوحدة	المنبر
١٦	حزب البعث العربي الاشتراكي	عبد الحافظ نعمان	بعثي سوري	قبل الوحدة	بدون
١٧	الجبهة الوطنية الديمقراطية	عبد الله السلامي	قوي سياسية	"	صوت الوحدة
١٨	الجبهة الوطنية الديمقراطية	احمد عبد الكريم	"	"	١١ فبراير
١٩	مؤتمر التلاحم الوطني	عبدالوهاب سنان	مؤتمر قبلي	بعد الوحدة	بدون
٢٠	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	احمد قرحش	ثوري	"	صوت الوحدة
٢١	الحزب القومي الاجتماعي	عبدالعزيز البكير	ليبرالي	"	١١ فبراير
٢٢	التجمع الوطني اليمني	عبدالقوى مكاوي	معارضة	قبل الوحدة	بدون
٢٣	حزب الله	عبدالله عجينة	اسلامي	بعد الوحدة	السبتمبري
٢٤	الجبهة الاسلامية للقوة الثورية	عبدالله الزائدي	اسلامي متغير	قبل الوحدة	بدون
٢٥	مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية	محمود ابو رأس	مؤتمر قبلي	بعد الوحدة	التجمع
٢٦	جبهة قوى الوحدة اليمنية	عبد القادر امين	وحدي	"	بدون
٢٧	حزب جبهة التحرير	حسين عبد الله	عسكري	"	"
٢٨	حزب جبهة التحرير	-	"	"	"

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	الصحيفة
٢٩	الجبهة الوطنية الديمقراطية	محمد الجرموزي		"	
٣٠	الجبهة الشعبية للإنقاذ	ناصر علي ناصر	ليبرالي	بعد الوحدة	"
٣١	حزب الشوري اليمني	عبد الله بشر	اسلامي	"	بدون
٣٢	اتحاد القوى الاسلامية المتحدة	يحي السقاف	"	"	"
٣٣	المؤتمر العام للجان الشعبية	يحي احمد ثابت	"	"	"
٣٤	تنظيم الطلائع الوحدي الناصري	سلطان الصبري		"	"
٣٥	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	عبدالله محفوظ	ناصري	"	"
٣٦	التنظيم التقدمي الشعبي اليمني	محمد الشرماني	غير واضح	"	"
٣٧	التنظيم الوحدوي لألوية السلام	عبدالسلام الشعبي	تقدمي يساري	"	"
٣٨	تنظيم طلائع فتية اليمن	محمد ماوي	غير واضح	"	"
٣٩	الحركة الإسلامية الثورية العالمية	عبدالله الناصري	اسلامي	"	"
٤٠	التكفير والهجرة	-	اخوان	"	"

ملحوظة: ١٠ احزاب أسست قبل الوحدة - ٣٠ حزب اسسوا بعد الوحدة

يوميات الأحداث

يناير

١/٤ السلطات اليمنية تكمل التحقيقات في احداث شغب اكتوبر والتي قدم للمحاكمة بها ٢٢ متهما بتهمة الاثارة والتحريض علي الشغب.

١/٦ قرر مجلس الوزراء ان يتم استكمال دمج جميع وحدات القوات المسلحة والأمن بقوامها البشري والمؤسسي في حدود نهاية شهر مارس، كما قرر تفعيل اجراءات حماية امن واستقرار المواطنين وملاحقة العصابات الاجرامية والقبض علي المجرمين وتقديمهم للقضاء .

- كما قرر مجلس الوزراء عقد صلح عام بين القبائل المتنازعة وانجاز القانون الخاص بتنظيم حيازة الاسلحة، وكذا الافراج عن المسجونين والمحكوم عليهم بتهم سياسية قبل الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ (ذكرى اعلان الجمهورية اليمنية ووحدة شطري اليمن).

- كذلك قرر المجلس توفير الاعتمادات المالية اللازمة لمعالجة اوضاع ومشاكل الاحداث السياسية قبل الوحدة.

- قررت الحكومة اليمنية اعداد مشروع قانون الانتخابات والاعداد لعملية الانتخابات المقرر لها ان تتم العام الحالي.

- وقررت الحكومة اليمنية ايضا استكمال معالجة

قضايا الاراضي الزراعية وانشاء هيئة عامة لاستصلاح واستثمار اراضي الدولة.

٨/١ علي ناصر يقرر اعتزامه خوض الانتخابات الرئاسية في اليمن.

١٠/١ اطلاق قذيفة بازوكا علي مقر الحزب الاشتراكي اليمني.

- الضباط الموالين لعلي ناصر يضربون عن الطعام ويرجع سبب الاضراب الي عدم تلبية القيادة وسلطات وزارة الدفاع اليمنية لمطالب الضباط المعادين الي الخدمة بشأن حقوقهم المشروعة في اعادة اقدميتهم وتحديد رواتبهم علي هذا الاساس.

١١/١ حزب التجمع اليمني للاصلاح يطالب الحكومة بمحاكمة المعتدين علي الدين .

١٥/١ اتفق حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني الحاكمان علي انهاء الفترة الانتقالية لدولة الوحدة اليمنية في موعدها المحدد وهو ٣٠ نوفمبر واجراء الانتخابات التشريعية لمجلس النواب قبل هذا التاريخ.

٢٠/١ اول اجتماع لمجلس الرئاسة اليمني يدعو الي عقد حوار بين كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية للاتفاق علي رؤية وطنية مشتركة لإقامة تحالف وطني موسع والخروج بميثاق شرف وطني يلتزم به الجميع.

٢١/١ اتخذ مجلس الوزراء اليمني سلسلة اجراءات

تقشفية لتخفيف حدة الازمة الاقتصادية ومنها اغلاق ثماني سفارات علي ان تغلق المزيد من السفارات في وقت لاحق.

١/٢٢ الحزبان الحاكمان يشكلان لجانا لحل خلافاتهما.

١/٢٣ المجلس الاستشاري يتبني الحوار الوطني الواسع.

- قانون جديد لتنظيم حيازة الاسلحة .

١/٢٥ استنكرت دوائر الحزب الاشتراكي اليمني اغتيال اثنين من اعضائه وتنضم اليه المعارضة في استنكار العنف.

١/٢٦ ممثلو الاحزاب والنقابات في عدن يطالبون بالأمن وتحسين أحوال المعيشة.

١/٢٦ اللجنة العليا للحزبين تبحث التنسيق مع الاحزاب الاخري.

١/٢٧ الحكومة اليمنية تتخذ اجراءات لوقف المهاترات الصحافية والتجاوزات ضد المؤسسات.

- اجتماع موسع للاحزاب اليمنية للبحث والتنسيق لعقد مؤتمر وطني.

١/٢٩ احزاب يمنية تدعو لمسيرة احتجاج علي الانفلات الامني.

فبراير

٢/١ الاحزاب اليمنية تعد لانعقاد المؤتمر الوطني وتطالب بضمانات استقلاله عن هيمنة الحكومة.

٢/٦ الاحزاب اليمنية تتهم الحكومة بالتلكؤ في اعداد مشروع قانون الانتخابات.

٢/٩ عقد الجلسة الاولي للتحضير للمؤتمر الوطني للاحزاب والتنظيمات السياسية.

٢/١٠ مجلس الوزراء اليمني يقر قانون الانتخابات العامة.

٢/١٢ مقتل ٤٦ لاجئا يمنيا في معسكر كيني.

٢/١٤ الانشقاقات والدعاوي القضائية تهدد الحزب الاشتراكي اليمني.

- اختتم المؤتمر الثامن لحزب رابطة ابناء اليمن (راي) اعماله واقر المؤتمرون ادخال بعض التعديلات والاضافات علي الدستور والنظام الداخلي للحزب واقروا ايضا مشروع الخطوط العريضة لمنهج الحزب وبرنامجه وانتخبوا السيد عبد الرحمن علي الجفري رئيسا لحزب الرابطة باجماع الاصوات، والسيد محسن محمد ابو بكر بن فريد امينا عاما للحزب.

٢/١٧ اوصت ندوة اقامها فرع المؤتمر الشعبي العام في جامعة صنعاء بعدم تدخل الاجهزة الحكومية في عملية الانتخابات المقبلة والتأكيد علي الحياد الكامل من جانب الحكومة والتشديد علي دور القضاء واللجنة العليا.

٢/١٨مجلس النواب يشكل لجنة لتقوم بدراسة مشروع قانون الانتخابات.

٢/٢١ رضوخ الحكومة اليمنية لمطالب الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في السلطة ووافقت علي طرح مشروع قانون الانتخابات العامة للمناقشة مع المعارضة قبل تقديمه الي مجلس النواب للمصادقة عليه.

- تسلح ميليشيات الحزب الاشتراكي اليمني واغتيال عضوين في المؤتمر الشعبي العام.

مارس

٣/١ اضراب ٧٥٪ من العمال، والمناطق الجنوبية كانت اكثر تقيدا من الشمالية، وندد الاضراب بالفساد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والامنية وطالب بالإصلاحات السياسية.

٣/٣ النقابات اليمنية ترفض العرض الحكومي بزيادة الرواتب علي ان تكون الزيادة في الاجور ٤٠٪.

- مجلس الرئاسة اليمني يقر اختيار اربعة قضاة مستقلين لعضوية لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية.

٣/٤ مقتل ثلاثة ضباط في اشتباك داخل مقر الرئاسة.

٣/٩ صحيفة العمال ترفض مشروعا لقانون يضع ضوابط للتظاهر في اليمن.

٣/١٩ قيادة الحزبين الحاكمين في اليمن تناقش قضايا التحالف مع المعارضة.

٣/٢٣ مجلس الرئاسة اليمني يستكمل ٤٠ قانونا.

٣/٢٣ احزاب المعارضة تحذر الحكومة من فرض بقائها بالقوة.

٣/٢٥ عدد اليمنيين النازحين من الصومال بلغ ٦٠ الفاً.

٣/٢٦ سكرتارية الاحزاب اليمنية تتهم القيادة بالالتفاف على الديمقراطية.

٣/٢٦ دعت مجموعة (كوادر قوى ١٣ يناير) في عدن جميع ضحايا الصراع السياسي من اعضاء التنظيمات السياسية والمواطنين الى الخروج في مظاهرة احتجاج شعبية يوم ٨ ابريل.

٣/٢٦ الحزبان الحاكمان يحاوران المعارضة لاقناعها بالقبول في ميثاق العمل السياسي الذي أعدته لجنة من الحزبين.

٣/٢٩ اعلن ٢١٠ صحفيا يعملون في صحيفة (١٤ اكتوبر) الرسمية الصادرة في عدن اضرابهم احتجاجا على تعنت الادارة ووزارة الاعلام وعدم تحقيق مطالبهم وذلك للمرة الاولى منذ عام ١٩٦٥.

٣/٣٠ الجبهة الوطنية تطالب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

٣/٣٠ مجلس الرئاسة اليمني يصدر ١٣ قانونا في عدة مجالات بقرارات رئاسية.

ابريل

٤/٢ اغتيال عضوين في الحزب الاشتراكي.

٤/٦ مخصصات الرئاسة تثير ازمة بين الحزبين الحاكمين.

٤/٦ انتقادات جديدة لقانون الانتخابات اليمني ومطالبة مجلس النواب بتعديلات جوهرية.

٤/٩ الحزب الاشتراكي يطالب بتمديد الفترة الانتقالية ويستخدم ورقة التأخير في ضرورة دمج القوات المسلحة.

٤/١٢ بحث احتمال اجراء تعديلات جوهرية في الدستور.

٤/٢٥ مقتل احد قادة الحزب الاشتراكي في تصاعد الصراع بين طرفي السلطة في اليمن.

٤/٢٦ وزير العدل اليمني ينجو من محاولة اغتيال.

٤/٢٧ استنفار امني في صنعاء.

- تظاهرات نقابية في عدن.

٤/٢٩ تظاهرات ضد العنف في صنعاء وعدن.

٤/٢٩ الاحزاب اليمنية تحمل الحكومة مسئولية الفوضي وذلك لانتشار السلاح وكثرة الاغتيالات والعصيان

في بعض المعسكرات الخاصة بالجيش .

٤/٣٠ . ٢ حزبا في تظاهرة في صنعاء.

مايو

٥/٥ اجراءات حكومية لمنع حمل السلاح في اليمن.

٥/١١ محاولة نسف منزل عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد.

٥/١٤ اعتقال اعضاء سابقين في الحزب الاشتراكي حاولوا اغتيال وزير العدل.

٥/١٦ انفجارات قرب منزل رئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس،

٥/٢٠ البرلمان يقر قانوني الاسلحة والانتخابات.

٥/٢٠ انزلت ٦ الاف من قوات الجيش الي المدن الرئيسية لمساعدة قوي الامن في تطبيق الخطة الامنية.

٥/٢٢ الذكرى الثانية لاعلان الوحدة في اليمن.

٥/٢٩ وزارة الدفاع تنفي قصف مدينة الحزم.

يونيو

٦/٢ احباط محاولة لاغتيال احد نواب رئيس الوزراء

٦/٨ اتهام الاصوليين بالتخطيط للاستيلاء علي

السلطة .

٦/١٣ الاتفاق علي تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

٦/١٥ مجلس النواب يضيف مادة لقانون الانتخابات تنص علي تشكيل اللجنة العليا للاشراف علي اول انتخابات عامة بعد الوحدة من ١٧ عضوا بدلا من ١٥ يرشحهم مجلس النواب ويصدر بتعيينهم قراراً من مجلس الرئاسة.

٦/١٦ اغتيال شقيق العطاس

٦/١٩ مسلحون يقتحمون مقرا للحزب الاشتراكي.

٦/٢١ مقتل عقيد وشرطي في تبادل لاطلاق النار في صنعاء.

٦/٢٣ الحزب الاشتراكي يتهم الشرطة بمهاجمة احد مقراته.

٦/٢٦ الاحزاب اليمنية تدعو لحكومة ائتلاف وطني قبل الانتخابات.

يوليو

٧/٩ نجاة قيادي اشتراكي من محاولة اغتيال في عدن.

٧/١٩ قضاة اليمن يحملون السلطات مسئولية التدخل في شئونهم.

٧/٢٣ القضاة يعلنون اعتصامهم.

اغسطس

٨/٥ استقالات جماعية بين صفوف الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة ابين.

٨/١٠ الحكومة اليمنية تحظر استخدام المساجد في السياسة.

٨/١١ محاولة اغتيال وزير التموين والتجارة.

٨/١٣ صنعاء تنفي مسئولية الامن المركزي عن اغتيال مستشار وزير الدفاع.

٨/١٩ جنود يقتلون عقيدا في وزارة الداخلية وانفجار قرب منزل احد مشايخ مكيل.

٨/٢٠ محاولة اغتيال رئيس المجلس النيابي.

٨/٢١ محاولة اغتيال رئيس مجلس النواب بقذيفة علي منزله.

٨/٢٦ مقتل ١٠ من رجال الامن في اشتباك مع قبائل مأرب.

سبتمبر

٩/١١ مقتل ضابطين من حرس رئيس مجلس النواب في صنعاء.

٩/١٢ عقد المؤتمر الوطني العام للاحزاب والتنظيمات السياسية بمشاركة ١٨ حزبا من اصل ٢٢ وحضور ٣٢ منظمة من اصل ٤٦ ومشاركة المجلس الاعلي للتنسيق وعدد

كبير من الشخصيات والمثقفين واساتذة جامعتي صنعاء وعدن وعلماء دين بارزين.

- وثيقتا المؤتمر الوطني اليمني تركزان علي حرية العمل السياسي ونزاهة الانتخابات.

- المعارضة اليمنية تدعو لتحييد الجيش ودمج الاحزاب حسب نص مشروع ميثاق العمل السياسي للمؤتمر الوطني.

٩/١٦ دعوة المؤتمر الوطني لقوى المعارضة اليمنية في ختام اعماله الي الاضراب العام في ٢٢ نوفمبر.

٩/١٦ انفجار في مبني اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي.

٩/١٧ انفجار في منزل شقيق الرئيس اليمني الذي يشغل بمنصب قائد الامن المركزي.

- انفجار في منزل نائب وزير الاعلام وصهر رئيس اليمن.

٩/٢٠ قذيفة علي منزل السيد يحيي العرش وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء.

٩/٢٥ انفجار في صنعاء قرب السفارة الامريكية.

اكتوبر

١٠/١ تشكيل لجنة من كل الاحزاب للاشراف علي الانتخابات

١٠/١ اتفاق من خمس نقاط بين الحزبين الحاكمين تضمن :

١- وقف الحملات الاعلامية بين الحزبين .

٢ - استئناف اجتماعات مجلس الوزراء.

٣ - معالجة القضية الامنية.

٤ - التنسيق بين الحزبين من اجل الانتخابات.

٥ - تأمين مشاركة الحزبين في مؤتمر " الاحزاب والمنظمات الجماهيرية" المقرر عقده في ١٠ اكتوبر .

١٠/٥ مجلس الرئاسة اليمني يعود للانعقاد بعد توقف دام اكثر من شهرين .

١٠/١٠ بدأ مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية اليمنية اعماله بمشاركة التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث والحزب الجمهوري وعدد من الاحزاب الصغيرة وبعض المنظمات الجماهيرية والابداعية والنقابات وقد تضمن المؤتمر ٢٢ حزبا و٤٩ منظمة.

١٠/١٧ مسيرة احتجاج في عدن وتلويح بالعصيان المدني.

١٠/٢٢ البيض ينهي اعتكافه ويبدأ حملته الانتخابية من عدن.

نوفمبر

١١/١ تهديد باضراب شامل في مرافق التعليم اذا لم تستجب الحكومة لمطالب المعلمين في موعد اقصاه ١١ نوفمبر.

١١/٣ اجتمع الرئيس اليمني ونائبه بعد قطيعة دامت ثلاثة اشهر وكان الاجتماع في مدينة الحديدة.

١١/٥ تأجيل الانتخابات اليمنية الي ٢٧ ابريل ١٩٩٣.

١١/٧ احتجاجا علي تأجيل الانتخابات ، احزاب المعارضة اليمنية تدعو الي اضراب عام.

١١/١٠ مذكرة احزاب المؤتمر الوطني تطالب بحل مجلس النواب واستقالة الحكومة.

- انفجار قرب السفارة الامريكية.

- اضراب طلاب جامعة صنعاء

١١/١١ استقالة محافظ عدن من منصبه الحكومي والحزبي بسبب وضع العراقيل امام مشروع المنطقة الحرة.

١١/١٢ بيان سياسي يحدد اسس تأجيل الانتخابات.

١١/١٣ اوقف المؤتمر الشعبي العام احد الحزبين الحاكمين عمل "اللجنة الرباعية" للحوار مع شريكه في الحكم (الحزب الاشتراكي اليمني) في قرار من جانب واحد.

١١/١٤ مجلس الرئاسة اليمني يرفض مطالب المعارضة والتي دعت الي تشكيل حكومة انتقالية وحل

مجلس النواب. والغاء صلاحية مجلس الرئاسة في اصدار المراسيم.

١١/١٦ اضرابات ومسيرة للمتعطلين عن العمل.

- حزب رابطة ابناء اليمن يسحب ممثله من لجنة الانتخابات

١١/٢٢دعوة المعارضة لاضراب عام احتجاجا علي الاعلان الدستوري والتدهور الاقتصادي.

- مذكرات اعتقال لتسعة مواطنين اتهموا بالمشاركة في التفجيرات.

١١/٢٥ محاولة اغتيال رئيس حزب الحق.

١١/٢٨ عقد المؤتمر الجماهيري الاول بمحافظة تعز بمشاركة الف مندوب من مختلف مديريات ومناطق المحافظة وذلك لمناقشة الاوضاع التنموية وقضايا الحكم المحلي في المحافظة.

١١/٢٩ تمرد في لواء المظليين بعد مشادة بين الجنود وقائدهم.

١١/٣٠ جهود لتطويق التمرد في مأرب واشتباك مع الجيش في الجوف.

ديسمبر

١٢/١ لجنة وزارية في اليمن لاحتواء اضرابات الصحافيين والمعلمين.

١٢/٢ مسيرة في ذمار تندد بالحزب الاشتراكي.

١٢/٣ لجنة ثلاثية سرية تبحث تعديل الدستور اليمني.

١٢/٤ تهديد الاحزاب الستة الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات بالانسحاب من اللجنة اذا لم يطبق قانون الانتخابات وكذلك قرارات الدولة التي تدعو الي اتاحة الفرصة امام كل الاحزاب والتنظيمات السياسية لاستخدام وسائل الاعلام الرسمية بالتساوي.

١٢/٥ الحزب الاشتراكي اليمني يكشف مخططا لاغتيال قادته.

١٢/٧ اضراب لنقابات العمال يشل العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وذلك من اجل تثبيت الاسعار ودعم السلع الاساسية.

١٢/٩ اضطرابات ومواجهات مسلحة في مدينة تعز.

١٢/٩ اضراب عام للمحامين .

١٢/١٠ الاضطرابات تمتد الي صنعاء والحديدة و٣٤ قتيلا وجريحا في تعز وذمار.

١٢/١١ اشتباكات في صنعاء ومخاوف من تجدد العنف بعد سقوط قتيلين في المدينة.

١٢/١٣ العطاس يقدم استقالته وانباء عن اعتكاف البيض واعتقال مجموعة مسلحة في عدن كانت تخطط لاثارة الشغب.

١٢/١٩ تشكيل لجنتين حكومية وحزبية لتحقيق الوفاق اليمني وبحث الاستجابة لمطالب نقابات العمال.

١٢/٢٢ فشل اللقاء الموسع للاحزاب اليمنية والذي كان من المفترض ان يتم في هذا اليوم.

١٢/٢٦ مؤتمر للقبائل في صنعاء من اجل تحقيق الوفاق الوطني.

اضواء علي الاحداث

- منذ اقامة الجمهورية في الشمال في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ واستقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ كان للعملية السياسية في اليمن ثلاثة محاورهي : محاولة العثور علي طريق من اجل توحيد البلاد والبحث عن الشكل الممكن للمشاركة الشعبية في العمليات السياسية والتنمية. ولقد كان تأثير الوحدة حاسما في الواقع حيث عانت البلاد من حربيين شاملتين بين دولتي اليمن المتعارضتين . فضلا عن عدد من الحروب المحلية الاصغر والتي ارتبطت بهما سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة. وكان من شأن تكاليف الاستعداد الدائم للحرب وتكاليف الحرب الايديولوجية ان اعاقت اي جهد حقيقي صوب التنمية الاقتصادية والسياسية واوضحت الخبرة العملية ان انقسام أي بلد إلى دولتين متعارضتين يمثل المرادف لحالة الصراع الدائم والحرب الاهلية.

وهكذا تجلت خلال سنوات الصراع حقيقة بسيطة مفادها ان التنمية والديمقراطية غير ممكن تحقيقها بدون الوحدة. ولذلك تضمن الميثاق النهائي للوحدة الموقع في ٢٢ مايو ١٩٩٠ انجازا جديدا يتمثل في الديمقراطية القائمة علي التعددية السياسية وحرية الصحافة ، ولم يسبق لهذا الانجاز ان طرح علي مائدة النقاش اثناء عمليات المفاوضات الطويلة والتي من الممكن تلخيصها فيما يلي :

في اكتوبر ١٩٧٢ تم التوقيع علي اتفاقية القاهرة وتضمنت قيام الوحدة اليمنية.

وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقية اخري بين قيادتي اليمن، سميت "ببيان طرابلس" تضمنت اسم اليمن الموحد وعلمه وعاصمته ونصت علي انشاء اللجان وتعيين اعضائها.

في ٢٨ مارس ١٩٧٩ عقدت "قمة الكويت" بين الرئيسيين علي عبد الله صالح والراحل عبد الفتاح اسماعيل وصدر بيان مشترك تضمن قيام اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور لدولة الوحدة خلال اربعة اشهر علي ان يعقد الرئيسان لقاء آخر لاقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور وتشكيل لجنة وزارية مختصة للاشراف علي الاستفتاء العام علي المشروع وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة.

عقدت في ١٣ يونيو ١٩٨٠، اتفاقية نصت علي التعاون لتوحيد الامن لضمان الاستقرار وعودة المواطنين الراغبين في العودة والحفاظ علي السيادة الوطنية.

في ٤ مايو ١٩٨٨ تم الاتفاق بين شطري اليمن علي متابعة الخطوات الوحدوية في كل المجالات واحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد.

في الاول من يوليو ١٩٨٨ بدأ تنفيذ فتح الحدود بين البلدين.

في ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ دعت الجمهورية العربية اليمنية

وجمهورية اليمن الديمقراطية الي اتفاق حول استثمار المنطقة المشتركة بين البلدين.

في مارس ١٩٨٩ اعلن في صنعاء انه تم الاتفاق علي تشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحد من احد عشر عضوا من الشخصيات اليمنية في شطري اليمن.

في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ وقع الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض علي اتفاق لقاء "قمة عدن" والذي تضمن اقرار مشروع دستور الوحدة الذي اتفق عليه عام ١٩٨١.

٢٠ ديسمبر ١٩٨٩ افتتح اول مجلس مشترك للوزراء في شطري اليمن اعماله في صنعاء، واسفر اول اجتماع مشترك لمجلس الوزراء في ٢٠ يناير ١٩٩٠ عن اتفاق علي ان تكون حكومة الوحدة مؤلفة من ٣٠ حقيبة وزارية يضاف اليها ثلاثة وزراء دولة.

في مايو ١٩٩٠ توحد شطرا اليمن في دولة واحدة علي ان تبدأ بمرحلة انتقالية مدتها سنتان ونصف السنة.

التعددية السياسية :

تتسم تجربة التعددية السياسية والنهج الديموقراطي في اليمن بقدر كبير من الحيوية المتمثلة في مظاهر عدة ابرزها كثرة عدد الاحزاب الناشئة منذ فتح باب التعددية وكثرة الصحف الناطقة بإسم تلك الاحزاب، فعلي الرغم من ان قائمة اسماء الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية قد تضمنت في الشهور الاولي لقيام دولة الوحدة اليمنية

اكثر من اربعين حزبا وتنظيما وتجمعا وجبهة الا ان هذا العدد قد تناقص بعد مرور اقل من سنتين الي حوالي ٢٠ حزبا وتنظيما بالرغم من الاجواء السياسية المشجعة وحرية الرؤى والتعبير التي اعلنها دستور الدولة واتفاقية الوحدة التي وقع عليها علي عبد الله صالح امين عام المؤتمر الشعبي وعلي سالم البيض امين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ومكنتهما من الاستمرار في الحكم واقتسام السلطة حتي اليوم.

من المعروف ان الحياة الحزبية التعددية في شطري اليمن سابقا كانت محلا للحظر القانوني والسياسي بصيغ مختلفة ، ففي الشمال ومنذ مطلع الثمانينات حظرت الحياة الحزبية تماما واستعيض عن ذلك بانشاء المؤتمر الشعبي العام. اما في الجنوب فإن انشاء الحزب الاشتراكي كحزب طليعي علي النمط الماركسي اللينيني كان نتيجة اندماج عدة احزاب يمنية بعضها جنوبي تماما والاخر كان احزابا سرية تعمل حتي منتصف الثمانينات في الشطر الشمالي وتعتبر نفسها امتدادا للحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب. وقد ادى اختلاف التجربة السياسية علي هذا النحو الي تباين حاد في فهم وادراك الدور الحقيقي الذي ينبغي علي الحزب القيام به بعد وحدة الشطرين قبل عامين ونصف عام.

وواقع الحال ان حظر التعددية الحزبية في الشطرين قبل الوحدة لم يكن يعني ان التيارات السياسية المختلفة كالقوميين والناصريين والبعثيين والاخوان المسلمين قد

اندثرت او اختفت ، او أنها تحولت الي قناعات جديدة تتناسب مع الوضع السائد في البلاد. فكثير من تلك التيارات قام بعملية توزيع ادوار بين قياداته واعضائه فمنهم من انطوي علنيا تحت المنظومة السياسية الجديدة في اي من الشطرين ولكنه حافظ علي قدر من العلاقات مع باقي الاعضاء الذين استمروا يعملون سريا كحزب ممنوع وغير شرعي قانونيا.

ويعد الناصريون والبعثيون والاخوان المسلمون اكثر التيارات التي حافظت علي صيغ العمل الحزبي السري. وحين اعلنت الوحدة واشاعت حق التعدد الحزبي والتنظيمي برز هؤلاء واعلنوا تشكيل احزابهم الخاصة بهم ومن المثير ايضا ان كثيرا من القيادات السياسية التي كانت بارزة في المؤتمر الشعبي العام في الشمال سابقا ظلت علي احتفاظها بمناصبها القيادية في المؤتمر وسعت في نفس الوقت الي تشكيل احزاب جديدة وفقا لانتماءاتها السياسية الاصلية.

الا ان تحول الاحزاب السرية الي احزاب علنية لم يواكبه من الناحية العملية تحول في اساليب عمل تلك الاحزاب اذ ظلت اسيرة اساليب عملها السري الذي اعتادت عليه لفترة طويلة ومن هنا استمر خطابها السياسي يتصف بالغموض والارتباك وافتقاد القدرة علي مخاطبة رجل الشارع العادي وكذلك افتقاد اساليب العمل الديموقراطي الداخلي وتغليب الاعتبارات الامنية علي كل انشطتها والحفاظ علي علاقة متميزة بقوة او بدولة

خارجية لضمان التمويل الذي تعجز عن توفيره بقدرتها الذاتية الخالصة.

ولم تقتصر امراض التحول من الحالة السرية الي الحالة العلنية علي ما سبق وحسب. فقد ادت هذه الخصائص الي امراض سياسية عامة كانقسام التيار الواحد الي اكثر من حزب تفتقر غالبيتها ان لم يكن كلها الي قواعد شعبية حقيقية ، فمثلا توزع الناصريون علي اكثر من ستة احزاب والبعثيون علي اربعة احزاب، اما التيار الاسلامي به اكثر من عشرة تنظيمات تعلن عن هوية اسلامية وتعبر تلك التنظيمات عن خليط من الاتجاهات الاصولية والاصلاحية "والاخوان" و"التكفير والهجرة" " والمتأثرين بتجارب سياسية وفكرية عربية وغير عربية. ويمثل هذا الوضع احد اسباب عدم فاعلية العديد من الاحزاب اليمنية التي لا تعدو ان تكون احزابا علي الورق وحسب.

ولا تقتصر الفوضى الحزبية علي وجود احزاب بلا مقرات او وثائق رسمية فقط فهناك ايضا ظاهرة الاحزاب الصغيرة التي تعبر عن اسرة معينة وتقتصر علي مقر واحد او اثنين علي الاكثر وغالبا ما تكون تلك الاحزاب الصغيرة محدودة الاعضاء وتقتصر على الاقارب والاصدقاء فقط. اما المقر فيكون في الغالب هو منزل زعيم الحزب او احد اقاربه.

ومن الامور المتداولة ان هذه الفوضى الحزبية هي نتاج سياسة متعمدة لجأ اليها الحزبان الحاكمان في فترة ما بعد الوحدة بغية تفتيت القوى السياسية الاخرى

وافشال مساعيها في التبلور وتحقيقها قدرا من الفاعلية لكي يظل الحزبان الحاكمان الاكبر والاكثر سيطرة علي مقاليد الامور وكثير من هذه الاحزاب المعلن عنها اسما فحسب تأخذ دعما اما من المؤتمر الشعبي او الحزب الاشتراكي ويأخذ هذا الدعم صورا عدة منها التمويل المباشر وتوفير مستلزمات اصدار الصحف وايجاد مقر او اكثر وخاصة للاحزاب التي تنشط في مواجهة الشريك الاخر.

هذا الواقع العام افرز عدة نتائج منها فقدان الثقة في الحياة الحزبية وعزوف الكثيرين عن المشاركة الجدية في تلك الاحزاب وضعف الاحزاب خارج السلطة في مواجهة الحزبين الحاكمين وارتباط الكثير من الاحزاب الصغيرة عمليا بسياسة احد الحزبين الكبيرين، وشيوع ظاهرة الهجوم علي الطرف الاخر من خلال تلك الاحزاب التابعة.

ويقابل هذه الاوضاع نتائج اخري بالنسبة الي الحزبين الحاكمين وابرزها سطوتهما علي الحياة السياسية وتأثيرهما الاكبر علي الحركة العامة في البلاد وانعكاس علاقاتهما سلبا او ايجابا علي مجمل الوضع العام تبعا لحالة العلاقة بينهما. ومع ذلك فإن هذين الحزبين لا يخلوان من مشاكل داخلية حادة وكل منهما يمثل حالة فريدة من حيث عناصر قوته او طبيعة المشاكل التي يواجهها او المخارج التي يطرحها لحل المشاكل.

حزب المؤتمر الشعبي العام

وقد تأثر المؤتمر الشعبي العام بطريقة انشائه في مطلع الثمانينات كتنظيم سياسي فضفاض يجمع في داخله قيادات سياسية وفكرية عدة هي في ذاتها تيارات متصادمة ومتناقضة الي حد بعيد. وعكس هذا الوضع نفسه علي الصياغة الفكرية للمؤتمر والمعروفة باسم "الميثاق الوطني" الذي مثل الحد الادني من الافكار العامة التي اوجدت اتفاقا بين تلك التيارات السياسية المتناقضة . ومع كون المؤتمر هو التننظيم السياسي الحاكم والوحيد في الشطر الشمالي فقد غلبت عليه السمات الادارية حيث صار اقرب الي احدي ادارات الدولة وليس تنظيما سياسيا شعبيا تطوعيا واصبح احدى قنوات تحقيق المكاسب الشخصية للعديد من الاعضاء.

وكان مفترضا مع الوحدة والتعددية السياسية ان يحدث بعض التغيير في اساليب عمل المؤتمر نظرا لفقدانه ميزة السيطرة المطلقة علي مقاليد الحكم الا ان هذا لم يحدث.

ولم يعاد النظر بعد في وثيقته الفكرية الاساسية (الميثاق الوطني) لتتناسب مع واقع الوحدة وتجاوز حالة التشطير. كما ان خروج العديد من الاعضاء منه ليشكلوا احزابهم الخاصة لم ينل من قبل المؤتمر الدراسة الكافية.

ومن الواضح ان المؤتمر الشعبي لم يتجاوز بعد حالة التنظيم السياسي الواحد وأنه مازال اسير قياداته

السابقة بما لديها من افكار لم تعد تتناسب مع الواقع اليمني الجديد.

الحزب الاشتراكي :

ولا يختلف الحزب الاشتراكي عن شريكه في الحكم من حيث صعوبة موقفه وكثرة المشاكل الداخلية التي تواجهه . لكنها مشاكل من نوع اخر تتوافق مع الخبرة الخاصة للحزب طوال فترة حكمه في الشطر الجنوبي سابقا فقد حكم الحزب بمفرده اكثر من عقد كامل تعرض خلاله لانقسامات سياسية واقتتال اهلي وصل الي ذروته في ١٣يناير ١٩٨٦ كما ان الحزب اعتاد طوال فترة حكمة السابقة على الاعتماد علي قوة خارجية للحصول علي دعم اقتصادي وسياسي ومعنوي وفكري. وفي السنوات الاخيرة شهد الحزب حتي قبل الوحدة تغييرا نوعيا في افكاره الحاكمة حيث قبل بالتعددية او التنميةالرأسمالية وبحرية الصحافة. ويكاد يكون الحزب الاشتراكي اسيرا بصورة كاملة لهذه الرابطة العضوية بين الوحدة والتعددية ويعتبر ان فيها خلاصه وتجاوزه لتاريخه السابق وما فيه من نقاط سلبية كثيرة.

وبالرغم من ان كثيرا من اعضاء الحزب يؤيدون الترابط بين الوحدة والديمقراطية ولا يعارضون إحداث تغييرات في بنية الحزب وافكاره الحاكمة فإنهم يختلفون علي حدود التغييرات التي يجب ان يذهب اليها الحزب في مرحلته الراهنه.

وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية داخل الحزب في الوضع الراهن وهي

(١) **الاتجاه التجديدي الكلي** : القائم علي فكرة اعادة النظر في كل الافكار التي اعتنقها الحزب سابقا ويري انصار هذا الاتجاه ان من الضروري تغيير اسم الحزب والغاء لفظة الاشتراكي منه واعادة النظر في كل الوثائق والبرامج والتركيز علي ان تكون مهمته في المرحلة اللاحقة بناء دولة النظام والقانون وفتح الابواب امام تنمية رأسمالية حقيقية ، لأن ذلك هو المخرج من حالة التخلف والقبلية التي تعصف باليمن.

(٢) **تغييرات جزئية** : وهو اتجاه يرمى الي احداث تغييرات جزئية في افكار الحزب واسلوب عمله الداخلي لتتناسب مع كونه حزبا مشاركا في السلطة ومواجها لأحزاب معارضة علي نحو او آخر فلا يري هذا الاتجاه ضرورة تغيير اسم الحزب حتي لا تحدث قطيعة بين حاضر الحزب وماضيه وانما الاكتفاء بتغيير مضمون الوثائق الرئيسية فحسب.

(٣) **الحرس القديم** : وهم الذين يرون انه في كل خطوة للتجديد ومراجعة الذات، خطوة لضرب الحزب وزعزعته ويعارض هؤلاء اي تغيير في اسم الحزب او خطوط افكاره الرئيسية ويعتقدون ان مهمة الحزب الراهنة هي انشاء الدولة الديمقراطية الوطنية وهي احدى مراحل التطور نحو الاشتراكيةالتي لم تتوار في نظرهم بعد.

ويمثل الخلاف بين هذه الاتجاهات السبب الرئيسي وراء عدم انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب حتي نهاية ١٩٩٢ علي الرغم من وجود مشروعات لوثائق حزبية جديدة . وثمة خوف من ان يؤدي صراع هذه الاتجاهات الى تآكل قاعدة الحزب في وقت لا يجوز فيه فقدان التماسك الداخلي.

وليس الخلاف الفكري حول خط الحزب في المرحلة المقبلة المشكلة الكبيرة الوحيدة التي تواجه الحزب الاشتراكي، فهناك مشاكل اخري منها غياب الامين العام بعيدا عن العاصمة بما يضيف ذلك من اعباء علي الحزب في مواجه شريكه وفي توتير الجو العام في البلاد. ولذلك هناك العديد من اعضاء الحزب ينتقدون ذلك الغياب ويعتبرونه نوعا من الهروب من المسؤولية الحزبية والدستورية معا.

ويواجه الحزب ايضا تحديا كبيرا يتمثل في خروج وانسحاب العديد من اعضائه ممن كانوا اعضاء في الجبهة الوطنية التي حاربت النظام في الشمال في مطلع الثمانينات واحتضنها الحزب لفترات طويلة اثناء حكمه المنفرد في الجنوب سابقا لكنه اعاد تقييم علاقته معها بعد الوحدة وادي ذلك الي انسحاب قيادات حزبية جماعية في عدد من المحافظات والمدن الجنوبية ذاتها. وفي الوقت ذاته هناك اتهامات من قبل الاعضاء المنسحبين بأن الحزب وقادته تجاهلوا الدور النضالي لهم، بل وعمدوا الي توظيفهم كورقة مساومة في العلاقة مع المؤتمر الشعبي.

ومن التحديات الجديدة التي يواجهها الحزب الاشتراكي في تلك الفترة تصاعد نغمة الانتقاد لتجربته السياسية في حكم الشطر الجنوبي سابقا وخاصة في مجال الاسكان وتأميم الاراضي الزراعية والتعليم الديني ويقوم حزب رابطة ابناء اليمن والتجمع اليمني للاصلاح بدور رأس الحربة في الحملة الي جانب حزب التجمع الوحدوي اليمني.

التيار الاسلامي :

اما التيار الاسلامي وبالرغم من قوته المعنوية فإنه يواجه هو الآخر مشكلات عدة ابرزها الاختلاف والانقسام الي عدة تنظيمات متنافسة ، ويلعب العامل المذهبي دورا في تعدد الاحزاب التي تقوم في الاساس علي افكار دينية مصبوغة بصبغة الدفاع عن مذهب معين (زيدي، شافعي ، سني) . وحتي في اطار المذهب الواحد تتعدد الاجتهادات وتبرز قيادات فقهية معينة تمثل كل منها تيارا دينيا سياسيا وقد القى العامل المذهبي بظلالة بالفعل علي وحدة التيار الاسلامي ازاء عدة مواقف وقضايا مثل دستور دولة الوحدة وقانون حمل السلاح وقانون التعليم الذي تمت الموافقة عليه حديثا حيث برزت الخلافات بين احزاب الاصلاح والنهضة من جهة واحزاب اتحاد القوى الشعبية والحق والمنبر وحركة التوحيد والعمل الاسلامي من جهة اخرى. فالاحزاب الاخيرة وقفت الي جانب الحزب الاشتراكي وساهمت في تحرير قانون التعليم الذي انهي استقلالية المعاهد التعليمية الدينية وجعلها تحت رعاية

الدولة وجزءا من الهيكل التعليمي العام.

ويعد "التجمع اليمني للاصلاح" هو التنظيم الاكبر والاكثر نفوذا وقواعد في اليمن مقارنة بالاحزاب الدينية الاخري. وفي غضون العامين الماضيين استطاع الحزب عقد عدة مؤتمرات شعبية في الكثير من المدن والمحافظات . وهو حزب نشط جدا في افتتاح فروع ومقرات ويكاد يركز الحزب في تحركه السياسي علي مواجهة الحزب الاشتراكي المشارك في الحكم لكنه يعتقد كما اكدت احدى قياداته البارزة انه لايجوز إخراج الحزب الاشتراكي من معادلة الحكم، لكنه يجب الا يبالغ في اعطائه مزايا وامتيازات تتجاوز حجمه الحقيقي في الشارع السياسي اليمني، ان موقف الاصلاح هذا يقوم علي اساس ان خروج الحزب من معادلة السلطة خروجا تاما سوف يؤدي الي احداث قدر كبير من التوتر في اليمن لأن الذين لديهم ثأرات كبيرة مع الحزب سوف يتجهون في هذه الحالة الي الخروج من عباءة السلطة وتصفية حساباتهم مما قد يؤدي الي عدم استقرار في البلاد.

ويتعرض الحزب لعدد من الاتهامات ومن ضمنها انه يحث علي العنف ويستغل الدين لتحقيق مآرب سياسية وان افكاره في هذا الصدد ليست واضحة تماما وان الدليل علي ذلك هو غياب برنامج واضح وعدم وجود وثائق تحدد عمل الحزب وان هناك خلافات شتى بين العلماء وبين القيادة السياسية الاجتماعية للحزب ممثلة في قيادة الشيخ عبد الله الاحمر. ولكن هناك من يرى ان التجمع اليمني

للاصلاح ضد العنف ولا يعمل علي ترويجه تحت اي مبرر.

احزاب اخرى :

لا يستقيم فهم الخريطة السياسية اليمنية الا بمعرفة دور حزبين يمكن اعتبارهما من احزاب الوسط، احدهما يمثل الوسط الاسلامي والاخر يمثل الوسط اليساري. الأول هو حزب رابطة ابناء اليمن المعروف اختصارا باسم "راي" الذي يرأسه عبد الرحمن الجفري وهو امتداد لرابطة ابناء الجنوب العربي التي تشكلت في عدن في منتصف الخمسينات وقبل نهاية الاحتلال البريطاني للجنوب سابقا وكانت جزءا من حركة المعارضة الخارجية لتجربة حكم الحزب الاشتراكي. وبعد الوحدة اعادت تسمية نفسها وبدت لفترة في تصفية حسابها التاريخي مع الحزب الاشتراكي وكانت قريبة جدا من المؤتمر الشعبي العام، وهي الآن تعمل علي اثبات استقلاليتها السياسية والفكرية، ويعد تاريخها القائم علي احتمال التعاون مع السلطات البريطانية او ايمانها بفكرة عدن للعدنيين واحدا من اكثر الاتهامات التي تواجه بها الرابطة، ولعبت الرابطة دورا كبيرا في عقد المؤتمر الوطني وتمثل الي حد كبير حزب معارضة حقيقية.

اما الحزب الثاني فهو التجمع الوحدوي اليمني برئاسة عمر الجاوي وهو حديث النشأة ، اذ ظهر بعد الوحدة ومن هنا يتخذ الحزب في اغلب الاحيان مواقف حادة لا تعرف الحلول الوسط تحت اي ظرف وهو حزب صغير وفقير الموارد ، الا ان حركته السياسية تستحوذ علي اهتمام باقي الاحزاب. وتقوم صحيفة الحزب المعروفة باسم

"التجمع" بدور تحريض كبير وتتصف عناوينها بالحدة والمبالغة احيانا، وهدف الحزب كما يعلن كشف الفساد في كل مكان ومحاربته وتعزيز الديمقراطية وفضح كل اساليب السلطة في الالتفاف عليها تحت اي مبرر او اي زعم.

قضايا الخلاف بين الحزبين

واضح من تطورات الاحداث الداخلية في اليمن ان صراعا محتدما وقع الان بين التنظيمين الحزبيين وان قضايا الخلاف مازالت محتدمة فقضية الجيش وقضية الامن ثم قضية الديمقراطية تأخذ ثلاثتها مساحة واسعة من انتقادات قادة الحزب الاشتراكي الجنوبي.

١ - الجيش : فهم يتمسكون باعادة بناء الجيش وتنظيمه ودمجه وتوحيده بما يؤدي الي تعزيز الوحدة الوطنية ويرون انه لا ضرورة لتمركزه في كل من مدينة صنعاء ومدينة عدن وان نقله خارج المدينتين وتجديد الحجم المناسب له يؤدي الي اشاعة الاطمئنان لدي رفاق الوحدة ولدي كل المتوجسين من تكدسه.

٢ - قضية الامن : وهي ومن وجهة نظر الجنوبيين ايضا قضية خطيرة وان عدم ضبطها او اعادة تنظيمها في وعاء امني موحد يثير القلق عند الجنوبيين الاشتراكيين الذين يرون في اخطارهم تهديدا للوحدة والتنمية والاستقرار بصورة عامة.

٣ - قضية الديمقراطية : فإنها من وجهة النظر

الجنوبية والكثير من الشرائح الشمالية يجب ان تحكمها العدالة، خاصة في التوزيع للمناصب الرئيسية والوظائف المرموقة بحيث يكون الاساس في الاختيار لشغلها هوالكفاءة والخبرات العلمية وانها اذا ما ظلت متأثرة بالموروثات الطبقية المختلفة من عهود الائمة والتي تميز الزيود علي الشوافع فإن ذلك سيسئ دون شك الي عملية الممارسة الديمقراطية ولذلك فإن ما يطالب به الحزب الاشتراكي العربي هو ارساء مبدأ التكامل الاجتماعي وبناء نوع من توازن المصالح لتسود العدالة بين مختلف رعايا دولة الوحدة.

- القبائل والتعددية الحزبية :

هناك قضية اخري لا تقل اهمية عن القضايا الثلاث السابقة وهي تقلق الكثير من اليمنيين وهي البناء الاجتماعي السياسي البديل الذي يستطيع ان يملأ الفراغ الذي يمكن ان يحدثه الغياب المفاجئ للقبيلة، في الوقت الذي لم يشتد فيه عود الدولة المركزية والحديثة بعد ولم تستقرالتجربة التعددية الديمقراطية وآلياتها الحديثة. والقضية الاخطر في هذا المجال هي العلاقة بين القبيلة من جهة والتعددية الحزبية من جهة اخري، وهل يعني التعدد الحزبي بالضرورة تعددا في الانتماء القبيلي وتقسيمه وتوظيفه لصالح هذا الحزب ام ذاك، ام ان القبيلة سوف تستوعب ظاهرة الحزبية تماما وتحولها الي احدي ادواتها في الصراع السياسي؟ ويزداد الامر خطورة مع كون القبيلة مسلحة بما يعطيها القدرة علي ان تكون تابعة

لحزب. والمخاطر هنا ليست سياسية وحسب بل اجتماعية ونفسية ايضا ومن شأن تعمقها جعل المجتمع اليمني منفرطا وغير متوازن ويسهل جره الي مواجهات لا تحمد عقباها

- المعارضة وتمديد الفترة الانتقالية :

فور اصدار مجلس الرئاسة اليمني يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ اعلانا دستوريا قرر فيه تمديد الفترة الانتقالية التي كان مقررا لها ان تنتهي في ٢١ نوفمبر ١٩٩٢ الي ٢٧ ابريل ١٩٩٣ الموعد الجديد للانتخابات النيابية والتي تأجلت اكثر من مرة نظرا للظروف المحيطة بالبلاد والتي كانت لا تسمح ولازالت حتي الان باجراء اي انتخابات لعدم قدرة الحكومة علي السيطرة الامنية الشاملة علي الوضع الداخلي.. ومن هذه المسألة برزت مجموعة من الآراء والمقترحات التي تقدمت بها احزاب المعارضة او بالاصح الاحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات مطالبة بوجود ما اطلقت عليه "ضوابط" تسيير سلطات الدولة في هذه الفترة ويمكن تصنيف هذه المقترحات والاراء في ثلاث نقاط ..

١ - مشاركة الاحزاب في السلطة

رأي يؤيد في شطر منه حق مجلس الرئاسة بنص الدستور في اصدار صيغة تعلن استمرار المؤسسات الدستورية القائمة حتي موعد الانتخابات. ولكنه يرى ان ضمانة تنفيذ الانتخابات في موعدها وتحقيق الوفاق

الوطني يقوم علي تشكيل حكومة ائتلاف وطني او تعديل في هذه الحكومة يحقق الغرض لتوسيع مشاركة الاحزاب في السلطة علي ان توضح ضوابط يلتزم الجميع بها لتسيير سلطات الدولة خلال هذه الفترة.

٢ - تطبيق الدستور

ورأي ثان يؤكد حق المؤسسات القائمة في الاستمرار دون حاجة الي قرار او اعلان دستوري لأن شرعيتها قائمة ليس لكونها تستمدها من الدستور فقط، بل من "ان الاستفتاء علي الدستور من قبل الشعب (٢٠ مايو ١٩٩١) كان في الوقت نفسه استفتاء ضمنيا علي هذه المؤسسات ولا يري لزوما لوضع اية ضوابط " لأن ضوابط العمل تتحقق بتطبيقها الدستور الذي هو خير ضابط" ويرفض هذا الرأي مشاركة الاحزاب في السلطة " لأن هذا ينفي عنها صفة المعارضة ، ويحملها مسؤلية الاخطاء والتجاوزات في الفترة الماضية.

٣ - الاستناد الي المادتين غير دستوري

ورأي ثالث يركز علي الشرعية الدستورية بالدرجة الاولي فإلي جانب انه يرفض حكاية الضوابط ومشاركة الاحزاب في السلطة فإنه يرى عدم دستورية الاستناد الي المادتين ٤٣ ،٨٨ من الدستور.

وعلي اي حال فإن الحجة القانونية يتلاشي اثرها امام اتفاق كل الاطراف علي التأجيل اولا وعلي استمرار المؤسسات القائمة ثانيا. وذلك هو حجر الزاوية. وبالتالي

يصبح الاعلان الدستوري بحيثياته السياسية والضرورية التي اوضحها البيان السياسي نافذا بحكم "الوفاق الوطني" اولا وقبل اي شئ اخر.

خاتمة

لذلك ورغم مظاهر الخلل علي الساحة السياسية اليمنية ورغم ظواهر الاغتيالات وتسيب الامن وبوادر عدم الثقة والاعتزال القسري او الاختياري من جانب القيادة الثانية للتحالف ونائب رئيس جمهورية الوحدة.. الا ان الصفوة السياسية والفكرية تجزم بأن كل هذه الظواهر وتلك المظاهر السلبية الي الزوال بمجرد اجراء الانتخابات النيابية بدعوى انها سوف تؤدي حتما الي فرز الاحزاب والتيارات السياسية وتقلص حجمها عبر الاندماج او عبر الفشل في الحصول علي مقعد داخل البرلمان.

صحيح من وجهة نظر البعض ان اليمن يواجه ازمات جمة وتحديات بالغة الصعوبة خلال عملية اجتيازه لعنق زجاجة الفترة الانتقالية. لكن يظل الرهان لدي البعض علي ايمان الشعب العميق بوظيفته واعتزازه بوحدته واحتماله للمكارة في صبر ووعي والاعتماد علي الذات في مواجهة الازمات الاقتصادية وشح المعونات وعلي الخيار الديمقراطي كوسيلة لا مفر منها لتصحيح المسار.

والسؤال الان هل يقصر المراقبون مهمتهم علي مجرد رصد الظواهر والوقائع علي الساحة السياسية اليمنية فحسب ويكون عليهم ان يتجنبوا التحليل ؟ ذلك هو منظور الصفوة اليمنية كلما جاءت تحليلات المراقبين كابوسا لاحلام الوحدة الوردية.

المجتمع المدني
والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

المشرق العربي



مقدمة

باستثناء العراق، شهدت بلدان المشرق العربي(فلسطين، الاردن، لبنان ، سوريا، العراق) تطورات كمية، ونوعية في التحول الديمقراطي، ونمو مضطرد لآليات المجتمع المدني.

الا ان السمه الرئيسية لتلك التطورات المشرقية هو تعاظم دور العامل الخارجي مقارنة بالعوامل الداخلية، وهنا تلعب مفاوضات السلام العامل الاكبر ليس في دفع وتطوير تلك التحولات، بل وفي نتائجها ان لم يكن مصيرها، فعلى اثر قبول القيادة الفلسطينية لمبدأ الارض مقابل السلام، تكاد تكون مفاهيم الديمقراطية انتقلت من ديمقراطية الحرب الي ديمقراطية السلام.

وان كانت الانتخابات اللبنانية هي الحدث الاهم في عامنا المنصرم، حيث انها ورغم اعتراضات ومقاطعة معظم الطوائف المسيحية والبعض من الطائفة السنية، فقد اغلقت ولو بشكل تدريجي ملف الحرب الاهلية (٧٥ - ١٩٩٠) ، الا ان تلك العملية الديمقراطية ارتبطت ايضا بعوامل خارجية بالاساس بدأ من اتفاق الطائف (١٩٨٩) وانتهاء بمفاوضات السلام مروراً بالدور الاقليمي لسوريا وايران واسرائيل في دفع هذا الحدث بالسلب او الايجاب.

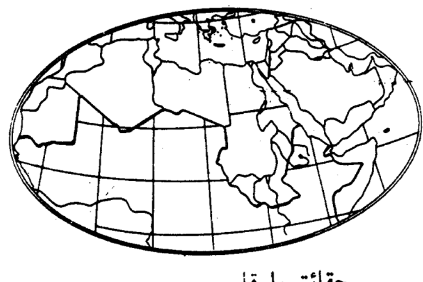
كذلك فقد بدأت التطورات الديمقراطية السورية

بشكل او بأخر وفق ضغوط خارجية وعلي اثر انتقال سوريا من الشرق الي الغرب وتبنيها للانفتاح الاقتصادي ومحادثات السلام بحيث ارتبطت حتي مراسيم الرئيس الاسد بالعفو عن السجناء ، او الانفتاح بالمتغيرات الدولية اكثر من العوامل الداخلية.

تبقى ظاهرة هامة وهي تأطير الحركة الاسلامية، واستكمال استيعابها موضوعيا في اطار النظم السياسية القائمة سواء في لبنان او الاردن لتقدم لنا الدولتان تجربة ناجحة لعلاج التطرف بمزيد من الديمقراطية، واهمية تلك التجربة انها لا تحقق الاستقرار فحسب بل انها اضفت مشروعية ديمقراطية علي انظمه الحكم في الاردن ولبنان. ومن ثم يمكن الحديث عن بداية تعاظم للعامل الداخلي في الدولتين وبداية نهوض لمجتمع مدني.. الا ان تلك الظاهرة المضيئة رهنا بالاجابة علي سؤال:

ماذا سوف يكون موقف التيارات الاسلامية لو فشلت مباحثات السلام؟

واخيرا نتوقف امام - الاستثناء العراقي- حيث نجح نظام الحكم الاستبدادي في تحويل العراق الي مرتع لتفاعل كافة العوامل الاقليمية والدولية، ومن ثم يصعب طرح الاشكالية الديمقراطية العراقية علي حساب قضية وحدة الاراضي العراقية الذي نجح النظام العراقي بممارسته الي تجزئته للعراق سواء في الجنوب الشيعي ام الشمال الكردي. ويبقى سؤال التجزئة والوحدة ايضا رهنا بالعامل الخارجي.



دولة فلسطين

حقائق وارقام

اسم رئيس الدولة : ياسر عرفات

تاريخ التنصيب : ١٩٨٨/١١/١٥

الاحزاب السياسية: انظر الجدول......

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٧٦

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٧٧

العاصمة : القدس

اهم المدن: القدس، نابلس، غزة، بيت لحم

تاريخ الاحتلال: ١٩٤٨

تاريخ اعلان الدولة: ١٩٨٨

م	اسم الحزب	القيادات	التاسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
١	حركة فتح	ياسر عرفات	يناير ١٩٥٨ بشكل سري يناير ١٩٦٥ الانطلاقة العلنية	فلسطيننا "فلسطين الثورة" منذ ١٩٧٢	وطني ديمقراطي جبهوي تضم مختلف التيارات	اكبر المنظمات الفلسطينية في الداخل والخارج ويرأسها عرفات رئيس المنظمة ككل في ذات الوقت
٢	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	د. جورج حبش	نوفمبر ١٩٦٧	"الهدف" اسسها الشهيد غسان كنفاني	ماركسي قومي	
٣	الجبهة الديمقراطية	نايف حواتمه	يناير ١٩٦٨	الحرية	ماركسي ستاليني	انشقاق عن الجبهة الشعبية

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
٤	الجبهة الشعبية (القيادة العامة)	احمد جبريل	مارس ١٩٦٨	الي الامام	قومي بعثي	انشقاق عن نايف حواتمه بعد انشقاقهما سويا عن الشعبية
٥	الحزب الشيوعي الفلسطيني غير اسمه الي حزب الشعب وغير برنامجه ايضا.	بشير البرغوتي يمثله في م.ت.ف سليمان النجاب	مايو ١٩١٨	الطليعة الصحيفة الوحيدة التي تصدر رسميا في فلسطن	ماركس جورباتشو في بيمقراطي	بعد النكبة من تبقوا في اسرائيل انضموا لركاح الحزب الشيوعي الاسرائيلي ومن تفتحوا في الضفة والقطاع اصبحوا جزء عن الحزب الشيوعي الاردني ثم في ١٩٨٢، استقل الحزب.

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
٦	النضال الشعبي	سمير غوشة	يناير ١٩٧٦	نضال الشعب	قومي ماركسي	تم تمثيله في المنظمة ١٩٨٠
٧	طلائع حرب التحرير الشعبية "الصاعقة"	عبد الرحمن غنيم	يناير ١٩٦٩	الطلائع	بعثي موالي لسوريا	
٨	هيئة التحرير العربية	عبد الرحيم احمد	فبراير ١٩٦٩	الثائر العربي	بعثي موالي للعراق	اسسها عبد الوهاب كيالي
٩	جبهة التحرير الفلسطينية	علي اسحق	فبراير ١٩٧٦	الافق	ماركس قومي	اسسها الشهيد طلعب يعقوب، وكان ابرز قيادتها ابو العباس قائد الجناح العسكري الذي انشق ١٩٨٢وانضم لفتح.

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
١٠	فتح الانتفاضة	العباس شورباني	نوفمبر ١٩٨٢	الانتفاضة	وطني ديمقراطي	نشأت من انقسام ابو موسى وابو صالح علي حركة فتح بعد الخروج من بيروت،
١١	حركة المقاومة الاسلامية (حماس)	احمد ياسين (معتقل)	ديسمبر ١٩٨٧	فلسطين المسلمة تصدر من لندن ونداء الاقصى المانيا	اسلامي	خارج منظمة التحرير
١٢	الجبهة الديمقراطية	ياسر عبد ربه	يناير ١٩٩٢	نشرات غير دورية	ماركسي ديمقراطي	انشقاق عن الجبهة الديمقراطية يؤيد التسوية السلمية

يوميات الاحداث

يناير

١/١ اصابة ١٨ فلسطينيا برصاص المستوطنين وجنود الاحتلال بعد السماح للمستوطنين رسميا بانشاء حرس مدني مسلح.

١/٢ حركة حماس تمنع فيصل الحسيني من عقد ندوة في طولكرم حول محادثات السلام.

١/٣ اسرائيل تبعد ١٢ فلسطينيا بعد اتهامهم بالقيام بعمليات ضد الجنود الاسرائيليين.

١/٧ الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يقوم بجولة عربية تسفر عن اعلان كل من سوريا ولبنان والاردن عن عدم حضور (مباحثات) واشنطن احتجاجا علي قرار طرد الفلسطينيين.

١/٨ مجلس الامن يدين بالاجماع في قراره ٧٢٦ قيام اسرائيل بطرد الفلسطينيين ويطالبهم بتأمين عودتهم.

١/١٣ اول خطاب لعرفات يذاع بمكبرات الصوت في تجمع فلسطيني بالقدس .

١/٢٧ لجنة القدس تؤكد في اجتماعها بمراكش في حضور ياسر عرفات ووزراء الخارجية العرب تمسكها التام بالقدس وتأييدها لمفاوضات السلام في الشرق الاوسط علي اساس مبدأ الارض مقابل السلام.

فبراير

٢/٢ حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام يعلن عدم اعتراضه علي هجرة اليهود لاسرائيل بشرط اعتراف اسرائيل بحقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجرو عقب حرب ١٩٤٨ في العودة.

٢/٦ وفاة المواطن الفلسطيني عبد الله عكاوي (٣٦ عاما) تحت التعذيب اثناء استجوابه في معتقل لجهاز الامن الاسرائيلي (الشين بيت) في مدينة الخليل.

٢/٧ اسحق رابين يصرح بان اسرائيل ليست ملتزمة بكل كلمة في اتفاقية كامب ديفيد حول الحكم الذاتي للفلسطينيين.

– عملية فدائية في معسكر للجيش الاسرائيل في شمال شرق تل ابيب تنتهي بمقتل ٣ من جنود الاحتلال وجرح رابع . اسرائيل تتهم فتح بتنفيذ الهجوم وتفرض حظر التجول في جنين وتمنع ١٨٠. الف مواطن يعيشون فيها من الخروج منها.

٢/١٤ اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف تدين الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة.

مارس

٣/٣ وثيقة فلسطينية شاملة في مباحثات السلام في واشنطن، حنان عشراوي تذيع التفاصيل الكاملة لمقترحات

منح الفلسطينيين الحكم الذاتي والمطالبة بحكومة منتخبة في الاراضي المحتلة ووقف الاستيطان.

٣/١٠ رابين يتعهد بالتوصل الي اتفاق حكم ذاتي للفلسطينيين في اقل من ٩ اشهر اذا فاز حزبه في الانتخابات الاسرائيلية المقررة في ٢٣ يونيو ١٩٩٢.

٣/١٩ اسرائيل تفرض حصارا شاملا علي قطاع غزة وتزايد شهداءالانتفاضة منذ بداية الشهر الي ١٢ وهي اعلي حصيلة شهرية منذ اكثر من عام كامل.

٣/٣٠ الاحتفال بيوم الارض الفلسطيني.

ابريل

٤/٢ مجزرة اسرائيلية في مخيم رفح بقطاع غزة راح ضحيتها ٤ قتلى و٨٠ جريحا من جراء اطلاق القوات الاسرائيلية النيران علي مئات من المارة بزعم مطاردة سيارة فلسطينية تحمل عناصر نشطة في الانتفاضة.

٤/٣ اتفاق بين عمال مصر وفلسطين علي اعادة التضامن العمالي العربي.

٤/٥ مجلس الامن يصدر بيانا يدين العنف في الاراضي المحتلة ويطالب اسرائيل بالالتزام باحكام اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب.

٤/٧ اختفاء طائرة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات فوق جنوب ليبيا والحكومة الليبية تناشد الصليب الاحمر هيئات الطيران الدولية تقديم المساعدة.

٤/٨ انقاذ عرفات بعد هبوط طائرته اضطراريا ووصوله الي مصراته.

٤/٩ احتفال سكان الضفة وغزة بنجاة عرفات.

٤/٢٤ اسرائيل تمنع محمد حوراني عضو الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام من الانضمام الي بقية اعضاء الوفد الموجودين في عمان.

مايو

٥/٢ مجلس الجامعة العربية يقرر تسهيل دخول منتجات الاراضي المحتلة للاسواق العربية، و٥٠٠ الف دولار لسداد نفقات تعليم الطلبة الفلسطينيين.

٥/٥ استشهاد شاب فلسطيني في مخيم جباليا بقطاع غزة واعتقال ١٤٠٠ منذ بداية العام الحالي.

٥/٧ اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني وتأكيد تمسكه بمبدأ الارض مقابل السلام.

٥/١٠ قرار المجلس المركزي الفلسطيني بتشكيل لجنة لمتابعة الاصلاحات الديمقراطية في هياكل منظمة التحرير.

٥/١٢ اسرائيل تمنع بيع الادوية الفلسطينية في القدس.

٥/١٣ لجنة في مجلس الامن تقوم بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان الفلسطيني، والامين العام للامم المتحدة يكلف اللجنة باعداد تقرير لعرضه علي مجلس الامن والجمعية العامة.

٥/١٤ الوفد الفلسطيني المشارك في لجنة المياه بمفاوضات السلام يثبت ان ٥٠٪ من المنازل الفلسطينية محرومة من المياه، بينما يستهلك المستوطنون الاسرئيليون ثمانية اضعاف ما يستهلكه المواطنون العرب من المياه في الاراضي المحتلة.

٥/٢٠ الوفد الفلسطيني يرفض اقتراحا اسرائيليا بإجراء انتخابات بلدية بدلا من انتخابات مجلس تشريعي.

٥/٢٢ فوز الائتلاف الوطني في انتخابات الغرفة التجارية في نابلس، وهي الاولي من ١٨ عاما. حصلت كتلة الائتلاف - المؤيدة لمنظمة التحرير - علي تسعة مقاعد من مجموع ١٢ مقعدا، بينما فازت الكتلة الاسلامية - المدعومة من حماس - بالثلاث مقاعد المتبقية. بلغ عدد المقترعين في هذه الانتخابات (١٧٤٢) من اصل (١٨٤٢). وكان ترتيب الفائزين من الائتلاف الوطني في المركز الاول وحتي السادس، ثم المركز التاسع، بينما جاء ترتيب الفائزين الاخرين في المراكز السابع والثامن والعاشر.

٥/٢٣ حيدر عبد الشافي يدين قتل الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال.

٥/٢٨ اسرائيل تنسف منزل الفلسطيني احمد ابو ريحان المتهم بقتل حاخام اسرائيلي.

- فرض حصار عسكري علي القدس في ذكرى احتلالها، واصابة ١٠٠٠ تلميذ فلسطيني بمادة سامة رشتها قوات الاحتلال علي مدارسهم.

٥/٣١ منع مليون فلسطيني من دخول القدس في ذكرى احتلالها.

٥/٣١ الصليب الاحمر الدولي يتهم الحكومة الاسرائيلية بإساءة معاملة المعتقلين الفلسطينيين.

يونيو

٦/١ جراحة ناجحة لعرفات لازالة تجمع دموي في رأسه عقب الحادث الذي تعرض له في ابريل الماضي .

٦/٢ منظمة العمل الدولية تصدر تقريرا تندد فيه بالممارسات الاسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة.

- القيادة الاسرائيلية تصدر اوامرها لجنود الاحتلال باطلاق النار علي الفلسطينيين دون انذار.

٦/٦ مجلس الامن يؤكد عزمه علي ان يتابع تطورات الوضع الراهن في الارضي العربية المحتلة وخاصة في قطاع غزة بعد اعلان اسرائيل اعتبارها منطقة مغلقة لاكثر من ١٣ يوما متتالية .

٦/٨ اغتيال عاطف بسيسو، احد ابرز كوادر منظمة التحرير في باريس.

٦/٨ حظر التجول في مدينة الخليل وتشديد العقوبة علي عودة العمال الفلسطينيين.

- اتفاق حماس وفتح علي تنسيق المقاومة ضد الاحتلال.

٦/٩ جامعة الدول العربية تدين اغلاق اسرائيل لقطاع غزة بالكامل وعزله عن العالم الخارجي، وازدياد عمليات القمع ضد الفلسطينيين.

٦/١٠ السماح بدخول ابناء غزة للعمل باسرائيل تحت ضغط اصحاب الاعمال لحاجتهم للعمالة الرخيصة.

٦/١٦ قوات الاحتلال تقتلع ٢٠٠٠ شجرة زيتون من اراضي قرية جيوش في الضفة بعدما اقتلعت ٢٠٠ شجرة من قرية شوفة، وذلك بحجة شق طريق لخدمة المستوطنات.

٦/١٧ اسرائيل تعتقل اثنين من مستشاري الوفد الفلسطيني المفاوض.

٦/٢٠ اصابة عشرة فلسطينيين برصاص الاحتلال.

٦/٢١ انفجار في مصنع عسكري كبير في قلب اسرائيل يصيب عددا كبيرا من الاشخاص.

٦/٢٢ القوات الاسرائيلية تصعد من عمليات قمعها عشية انتخابات الكنيست.

٦/٢٤ رفع الحصار العسكري علي الضفة وغزة واتهام " الاونرو" (وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين) لاسرائيل بالاعتداء علي موظفيها الدوليين.

٦/٢٦ تصاعد المواجهات في اليوم التالي لفوز حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية، ورابين يؤكد انه لن يكون اقل من شامير قمعا للانتفاضة او للمقاومة اللبنانية.

٦/٢٩ السلطات الاسرائيلية تعتقل وفد السلام الفلسطيني لدي عودته من الاردن بعد اجتماعه العلني بعرفات.

٦/٣٠ اغتيال انور ماضي مسئول حركة فتح في جنوب لبنان.

يوليو

٧/٦ الاعلان عن نص المشروع الفلسطيني لاجراء انتخابات في الضفة الغربية وغزة، والذي ينص علي انتخاب (١٨٠) عضوا للمجلس التشريعي الفلسطيني.

٧/٧ اصابة ٢٤ فلسطينيا في مصادمات بين فتح وحماس، واستشهاد ١٠ واصابة ٤٠٠ اخرين برصاص الاحتلال الاسرائيلي.

٧/١١ اضراب عام في الاراضي المحتلة بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها ال ٥٦، واستمرار المصادمات بين فتح وحماس، وعرفات يدعو الي وحدة الصف.

٧/١١ افتتاح المجلس الاعلي الفلسطيني للتربية والثقافة والعلوم في القاهرة.

٧/١٢ اتفاق بين حماس وفتح لوقف القتال بينهما.

- استمرار حظر التجول في رفح وخان يونس بدعوى منع المصادمات بين فتح وحماس.

- اسرائيل تبدأ التحقيق مع عبد الشافي وعشراوي لمقابلتهما عرفات.

٧/١٤ القوات الاسرائيلية تحاصر جامعة النجاح لابعاد ستة فلسطينيين من الجامعة.

٧/١٥ القوات الاسرائيلية تفرض حظر التجول في نابلس واحتجاز ٣ الاف طالب فلسطيني داخل جامعة النجاح بالضفة.

- غالي يرفع تقريرا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة يوضح فيه ان سياسة اسرائيل بإنشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة غير جائزة قانونا، وانها ساهمت في نهب المياه الجوفية وزيادة ملوحتها في الارضي العربية المحتلة .

٧/١٨ القوات الاسرائيلية تطلق النار علي الفلسطينيين وانهاء حصار جامعة النجاح بعد التوصل الي صيغة مشتركة تقضي بابعاد ٦ طلاب الي الاردن لمدة ٣ سنوات.

٧/٢٠ منظمة العفو الدولية تكشف انتهاكات اسرائيل لحقوق اللبنانيين والفلسطينيين، وتطالب بالغاء كافة اشكال التعذيب.

٧/٢٢ اسحق رابين يمنع نقل المساكن للاراضي المحتلة الا بموافقته شخصيا وموافقة وزارتي الدفاع والاسكان.

- منظمة التحرير توجه الدعوة لحماس لحضور اجتماع مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

٧/٢٣ اغتيال وليد خالد الناطق باسم فتح (المجلس

الثوري) واحد كبار المساعدين لأبي نضال في مخيم مار الياس الفلسطيني.

٧/٢٤ اختتمت القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اجتماعها في تونس باصدارها بيان يؤكد علي مبدأ الارض مقابل السلام، ويحذر من تكرار المصادمات بين فتح وحماس.

٧/٢٤ استعداد فلسطيني جاد للانتخابات والحكم الذاتي بعد فوز حزب العمل.

٧/٣٠ المجلس الوطني الفلسطيني يرفض موقف البرلمان الأوربي من الحكم الذاتي، ويعده تدخلا غير ايجابي في الشئون الداخلية الفلسطينية.

اغسطس

٨/١ تشكيل مجالس فلسطينية لشئون الجامعات في الاراضي المحتلة واصابة ٢٥ فلسطينيا وسائحة، واستمرار هدم منازل الفلسطينيين في الضفة وغزة.

٨/٢ استعدادات للحكم الذاتي في الضفة وغزة، ومباحثات اردنية فلسطينية لتدريب ٣٠ الف شخص علي مهام الشرطة.

٨/٤ اكدت منظمة العفو الدولية ان عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم اسرائيل منذ بداية الانتفاضة وحتي نهاية ١٩٩١ يصل الي (١٨) الف شخص بالاضافة الي الفين اخرين بدون تهم او محاكمة. كما اشار التقرير الي توسع سلطات

الاحتلال في استخدام الاسلحة النارية واغلاق المؤسسات العلمية وهدم المنازل.

٨/٥ اسرائيل تجمد رسميا انشاء المساكن الخاصة في الضفة.

- استشهاد ثلاث فلسطينيين واصابة جنديين اسرائيليين في عملية فدائية فلسطينية من الاراضي الاردنية.

٨/٩ الاضراب العام يصيب الاراضي المحتلة بالشلل في ذكرى الانتفاضة، والاونروا تعرب عن قلقها ازاء ترحيل العائلات الفلسطينية من اراضيها.

- تصاعد التوتر بين حماس والمنظمة وتحولها الي اشتباكات استخدمت فيها الحجارة والمسدسات والخناجر وهي ذات الاسلحة المستخدمة ضد قوات الاحتلال.

٨/١٠ اغلاق صحيفة السياسة الفلسطينية بعد سحب ترخيصها من قبل الحاكم العسكري.

٨/١٠ اعتصام في مقر رابطة الصحفيين العرب احتجاجا علي منع صدور صحيفة السياسة، والمطالبة بادراج قضية اغلاق الصحف علي جدول مباحثات السلام.

٨/١١ الخطوط العريضة لخطة الحكم الذاتي تشمل تشغيل ١٦٠ الف فلسطيني عاطل في الضفة وغزة، التخطيط لبنوك وشركات رؤوس اموال عبر الاردن، واستثمار (١٠٠) الف دولار شرط للاقامة ، ونظام امن اردني فلسطيني

قوامه ٢٢ الف شرطي .

- حماس ترفض التعهد بوقف قتل الفلسطينيين المشتبه في تعاونهم مع الاحتلال.

٨/١٢ اجتماع في عمان بين قادة الاحزاب الفلسطينية - تحت التأسيس - بهدف تأييد الاتفاقات التي جرت بين فتح وحماس، ووضع حد للمصادمات بينهما.

٨/١٧ شكوي فلسطينية للجامعة العربية لقيام اسرائيل بإغلاق بعض المساجد في الضفة في ذكري حرق المسجد الأقصي.

٨/١٨ رابين يوصي الوفد الاسرائيلي المفاوض برفض اي اقتراح فلسطيني باجراء انتخابات تشريعية.

٨/٢٤ محكمة اسرائيلية تعاقب الاطفال العرب المشاركين في عملية مسلحة ضد قوات الاحتلال بالسجن المؤبد.

٨/٣١ ياسر عرفات يتهم رابين باستعمال الكلام المعسول بينما يواصل سياسة القبضة الحديدية ضد الفلسطينين، واصابة ٣٢ مواطنا عربيا في الضفة من جراء المصادمات مع قوات الاحتلال.

سبتمبر

٩/٢٥ اغلاق جميع الجسور الي الاراضي العربية المحتلة في الاحتفال برأس السنة العبرية.

٩/٢٦ محكمة فلسطينية تصدر حكما باعدام ٣ من

لبنان بعد ادانتهم بمقتل مدنيين فلسطينيين في معسكر عين الحلوة.

٩/٢٧ اسرائيل تفرض حصارا شاملا علي رفح.

- (١٥) الف معتقل فلسطيني يضربون عن الطعام في السجون الاسرائيلية احتجاجا علي الاوضاع المأساوية التي يعيشون فيها.

٩/٢٩ اصابة ١٥٠ طالبة فلسطينية في اعتداء للقوات الاسرائيلية علي مدرسة للبنات بخان يونس.

اكتوبر

١٠/١ لجنة الوساطة بين جناحي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تعقد اجتماعا برئاسة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لحل الخلافات بطريقة سلمية.

١٠/٨ الذكري الثانية لمذبحة المسجد الاقصي والتي راح ضحيتها ١٧ فلسطينيا علي ايدي قوات الاحتلال.

١٠/١٥ اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في تونس يناقش سير مفاوضات السلام وسبل دعم الانتفاضة.

١٠/٢١ اسرائيل توافق علي انشاء اول بنك فلسطيني تجاري في الضفة.

نوفمبر

١١/٢٩ اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

ديسمبر

١٢/١١ اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة ان قرار اسرائيل بفرض قوانينها علي مدينة القدس غير قانوني ويعتبر لاغيا.

١٢/١٧ اسرائيل تقوم بطرد ٤١٨ فلسطينيا الي الشريط الحدودي في لبنان في اكبر عملية طرد جماعي منذ قيام دولة اسرائيل.

١٢/١٩ مجلس الامن يصدر قراره رقم ٧٩٩ الذي يطالب اسرائيل بالسماح بعودة المبعدين الـ ٤١٨ الي ديارهم.

١٢/٢٠ حركة "السلام الان" الاسرائيلية تنشر تقريرا عن الحركة السكانية في فلسطين المحتلة توضح فيه ان نسبة زيادة السكان الفلسطين في عام ١٩٩٢ (٨,٩ علي الالف) كانت أكبر نسبة زيادة منذ الاحتلال الاسرائيلي، وتوقع التقرير ان يزيد عددهم في العام المقبل الي ٢ مليون نسمة. في نفس الوقت تبلغ نسبة النازحين من اسرائيل ٦٪ ونسبة تزايد سكان المستوطنات ١,٩ علي الالف في وسط مليوني عربي.

١٢/٢٣ اجتماع لامناء وممثلي ١٥ منظمة عربية وافريقية بمبادرة من اتحاد المحامين العرب بالقاهرة لتشكيل لجنة مشتركة للعمل علي اعادة المبعدين الفلسطينين الي ديارهم.

قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩

بشأن المبعدين

ان مجلس الامن اذ يشير الي التزامات الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة، واذ يؤكد من جديد قراراته ٦٠٧ /١٩٨٨، و٦٠٨/١٩٨٨، و٦٢٦ /١٩٨٩، و٦٤١/١٩٨٩ و٦٨١/١٩٩٠ و٦٩٤/١٩٩١، و ٧٣٦/١٩٩٢.

وقد علم ببالغ القلق ان "اسرائيل" الدولة القائمة بالاحتلال قد ابعدت الي لبنان يوم ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ مئات من المدنيين الفلسطينيين من الاراضي التي تحتلها "اسرائيل " منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس منتهكة بذلك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩:

١ - يدين بقوة الاجراء الذي اتخذته " اسرائيل" الدولة القائمة بالاحتلال بابعاد مئات المدنيين الفلسطينيين ويعرب عن معارضته الثانية لاي ابعاد من هذا القبيل تقوم به " اسرائيل".

٢ - يعيد تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ اغسطس ١٩٤٩ علي جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها "اسرائيل" منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ويؤكد ان ابعاد المدنيين يشكل خرقا لالتزاماته بموجب الاتفاقية.

٣ - يعيد ايضا تأكيد استقلال لبنان وسيادته وسلامة اراضيه.

٤ - يطالب " اسرائيل " الدولة القائمة بالاحتلال بأن تكفل العودة المأمونة والفورية لجميع المبعدين الي الاراضي المحتلة.

٥ - يطلب الي الامين العام ان ينظر في ايفاد ممثل الي المنطقة لكي يتابع مع الحكومة الاسرائيلية ما يتعلق بهذه الحالة الخطيرة وان يقدم تقريرا عن ذلك الي مجلس الامن.

٦ - يقرر ابقاء المسألة قيد المراجعة النشطة.

القرار رقم ٦٨١ لسنة ١٩٩٠

ان مجلس الامن اذ يؤكد من جديد التزامات الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة، واذ يؤكد من جديد ايضا مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالحرب، الذي تضمنه قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

واذ يحيط علما بما ابداه الامين العام من اهتمام بأن يقوم بزيارة وان يوفد مبعوثه لمتابعة مبادرته مع السلطات الاسرائيلية، كما ورد في الفقرة ٢٢ من تقريره، كما يحيط علما بالدعوة التي وجهتها اليه تلك السلطات مؤخرا، واذ يساوره القلق ازاء التدهور الخطير للحالة في جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وازاء العنف والتوتر المتزايد في اسرائيل، واذ يأخذ في الاعتبار البيان الذي ادلي به رئيس مجلس الامن في ديسمبر ١٩٩٠ بشأن طريقة ونهج التوصل الي سلم شامل وعادل ودائم في النزاع العربي الاسرائيلي.

١ - يعرب عن تقدير للامين العام في تقريره

٢ - يعرب عن بالغ قلقه ازاء رفض اسرائيل لقراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٢ اكتوبر ١٩٩٠، و٦٧٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ اكتوبر ١٩٩٠.

٣ - يشجب قرار حكومة اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استئناف ابعادها للمدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

٤ - يحث حكومة اسرائيل علي ان تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، قانونا، علي جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وان تلتزم التزاما دقيقا بأحكام الاتفاقية المذكورة.

٥ - يطلب الي الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ان تكفل احترام اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لاتزاماتها بموجب الاتفاقية وفقا للمادة ١ منها.

٦ - يطلب الي الامين العام ان يقوم بالتعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية، بمواصلة تطوير الفكرة المعرب عنها في تقريره والمتعلقة بالدعوة الي عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، ومناقشة ما يمكن ان تتخذه هذه الاطراف من تدابير بموجب الاتفاقية، وان يدعو، لهذا الغرض، الاطراف الي تقديم ارائها بشأن الطريقة التي يمكن ان تسهم بها هذه الفكرة في تحقيق اهداف الاتفاقية وكذلك ارائها بشأن المسائل الاخري ذات

الصلة، وان يقدم تقريرا عن ذلك الي المجلس.

٧ - يطلب ايضا الي الامين العام رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، وان يبذل جهودا جديدة في هذا الصدد علي وجه الاستعجال، وان يستخدم ويعين ما يلزم من موظفي وموارد الامم المتحدة وغير ذلك من الموظفين والموارد الموجودين هناك في المنطقة وفي اماكن اخري، او يستعين بهم، في انجاز هذه المهمة، وان يبقي مجلس الامن علي اطلاع بصورة منتظمة في هذا الصدد.

٨ - يطلب كذلك الي الامين العام ان يقدم اول تقرير دوري الي مجلس الامن في موعد اقصاه الاسبوع الاول من شهر مارس ١٩٩١، ثم كل اربعة اشهر بعد ذلك، ويقرر ان يبقي المسألة قيد نظره حسب الاقتضاء.

تهجير الفلسطينيين

قامت اسرائيل بطرد ما يقدر بألف وستمائة فلسطيني من منازلهم بالضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية الاحتلال العسكري للمنطقة مستندة علي الحكمين ١٠٨، ١١٢ من انظمة الطوارئ في عهد الانتداب البريطاني علي فلسطين عام ١٩٤٥. ظل عدد المبعدين خلال السنوات من ١٩٧٦ حتي ١٩٨٥ اقل من عشرة. ولكن مع تولي اسحق رابين وزارة الدفاع في ظل حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٨٥ زاد عدد المبعدين وتصاعدت الاعداد مع تفجر انتفاضة الشعب الفلسطيني ديسمبر ١٩٨٧ وبلغت المئات في ظل رئاسة

رابين للوزارة الحالية.

والمعروف ان سياسة اسرائيل منذ نشأتها قد اعتمدت عمليات الطرد الجماعي للفلسطينيين وتفريغ الاراضي من سكانها وتهويدها بشكل نهائي، وخاصة مع تفجر الاشتباكات العسكرية العدوانية التي قامت بها في اعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧.

وفقا للجدول المرفق بلغ عدد المبعدين بالقوة حتي شهر ديسمبر ١٩٩٢ (١٦٠٠ فلسطينيا) ويلاحظ تزايد العدد عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ عندما كان رابين وزيرا للدفاع في حكومة الائتلاف ثم في عام ١٩٩٢ عندما اصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع.

احصائيات الانتفاضة

يعتبر العام ١٩٩٢ الاكثر دموية منذ اندلاع الانتفاضة بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين وكذلك للجنود والمستوطنين الاسرائيليين. وسجلت الارقام الفلسطينية والاسرائيلية والدولية الاحصاءات التالية لعدد القتلة.

العام	جنود	مستوطنون	فلسطينيون	متعاونون مع الاحتلال
١٩٩٢	١١	١١	١٠٨	٢٢٣
٨٧ - ٩٢	١١	١٨	٥٨٣	٥٤٧

وسجلت في العام الحالي ٣٤٤ عملية اطلاق نار مقابل ٥٦٠ خلال الاعوام الاربعة الماضية، في حين سجلت اصابات

بجروح خلال سنوت الانتفاضة لـ ١٦٥٩٥ فلسطينيا، ٤١٥٢ عسكريا، ١٦٢٠ مدنيا اسرائيليا، في حين جرى اعتقال ١٢١٢٦ فلسطينيا، موجودين حتي الان في مراكز الاعتقال التابعة للجيش الاسرائيلي.

حقوق الانسان

فرق الموت :

احدي السمات المميزة لسلطة الاحتلال الاسرائيلي، في تعاملها مع سكان الاراضي الفلسطينية الخاضعة لها، القدرة علي ابتكار اساليب متجددة للقمع دون مراعاة اية قواعد او قوانين دولية، طالما ان مبادئ حقوق الانسان العالمية تعطل عندما يتعلق الامر بتطبيقها علي اسرائيل. ومن ابرز الاساليب التي بدأ اللجوء اليها في اواخر ١٩٨٩ انشاء وحدات خاصة تابعة لجيش الاحتلال من افراد يعرفون طبائع المجتمع الفلسطيني ويجيدون اللغة العربية ويتنكرون في ملابس الفلسطينيين بهدف الاختلاط بالناس وتعقب العناصر النشطة في الانتفاضة لاغتيالها او تصفيتها جسديا. وقد شهدت الايام الماضية تطورين جديدين في اطار هذا الاسلوب:

اولهم : توسع الوحدات الخاصة في اطلاق النار علي الفلسطينيين في مقتل، مما ادي لارتفاع ملحوظ في اعداد الذين لقوا حتفهم علي ايدي افراد هذه الوحدات ومن المؤكد ان لدي هذه الوحدات قوائم بأشخاص مطلوب اعتقالهم او قتلهم.

فقد صدرت في فبراير، ثم يونيو ١٩٩٢ تعليمات جديدة لجنود الاحتلال تتيح لهم اطلاق النار فورا علي اي فلسطيني يشتبه في انه يحمل سلاحا بذريعة الحد من الهجمات علي المستوطنين. تضمنت تلك التعليمات أنه "اذا رأي احد الجنود ارهابيا مسلحا فينبغي اطلاق النار عليه لايقافه". وكانت التعليمات السابقة تقضي بدعوة "المشبوهين" الي التوقف اولا، ثم اطلاق النار في الهواء، ثم علي الساقين ، قبل الضرب في اماكن اخرى بالجسم.

وثانيهما: الترتيب لاصدار قانون جديد يقضي باسقاط المسئولية عن اعضاء تلك الوحدات الخاصة وغيرهم من المستوطنين في حالات اطلاق النار التي تؤدي لقتل سكان فلسطينيين في الاراضي المحتلة. وقد اقرت اللجنة التشريعية بالكنيست في ٢٢ مارس ١٩٩٢ مشروع هذا القانون، الذي يعتبر تشريعا مناقضا تماما لحقوق الانسان بأي معيار لأنه يجيز القتل دون محاكمة أو اتهام، وبالتالي يتعامل مع كل فلسطيني باعتباره مدانا يمكن قتله في اي وقت.

ارهاب الدولة:

كذلك اكد التهديد الاسرائيلي باعتقال قادة الوفد الفلسطيني لمفاوضات التسوية، بسبب اجتماعهم مع رئيس منظمة التحرير بعمان في ١٩ يونيو، اصرارا علي ممارسة ارهاب الدولة المنظم تجاه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. فقد استند ذلك التهديد الي قانون صادر عام ١٩٨٦ يمثل نموذجا لارهاب الدولة، حيث يحظر علي

الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، وكذلك علي الاسرائيليين، اجراء اي اتصال مع منظمة التحرير التي يقر المجتمع الدولي بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل مكان. وان كانت الضغوط قد الغت هذا القانون في يناير ١٩٩٣.

وجاء ذلك التهديد مواكبا لتصاعد الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني في الفترة التي سبقت انتخابات الكنيست. فقد مارست سلطة الاحتلال احد اقصي اشكال العقوبات الجماعية من خلال فرض حصار شامل علي قطاع غزة منذ ٢٤ مايو ١٩٩٢ مما ادي الي تفاقم المعاناة الاقتصادية الفادحة لسكانه الذين لا يقلون عن المليون، رغم ان الاحصائيات الاسرائيلية تقدرهم بحوالي ٧٠٠ الف. فقد حرموا من حق التنقل، وبالتالي لم يتمكن حوالي ٥٠ الفا منهم من الذهاب الي اعمالهم والتي تمثل مورد رزقهم الوحيد بعد ان دمر الاحتلال معظم البنية الاقتصادية للقطاع بحيث اضطر عدد متزايد من سكانه للتطلع الي بوابة " ابريز" للعبور الي الكيان الاسرائيلي بحثا عن عمل. وهم يفعلون ذلك رغم الاستغلال البشع الذي يتعرضون له، فضلا عن المهانة الانسانية التي يكفي لادراك حجمها معرفة ان الساحة التي يتجمعون فيها كل صباح في تل ابيب حتي يحدد ارباب العمل الاسرائيليون حاجاتهم من العمال يطلق عليها "سوق العبيد". وقد اضطرت سلطة الاحتلال في ٢٠ يونيو ١٩٩٢ الي رفع الحصار جزئيا، ليس خضوعا للادانات الدولية التي كانت دون مستوى الانتهاك

بكثير، وانما تحت ضغط بعض ارباب العمل الاسرائيليين الذي اضيرت اعمالهم لافتقاد العمال ذوي الاجور الهزيلة. لكنها سمحت فقط للسكان الذين تجاوزت اعمارهم ٢٥ عاما ومن غير الذين سبق اعتقالهم بعبور بوابة " ابريز"، وانطبق ذلك علي حوالي ١٠ الاف فقط من اصل ٥٠ الفا.

ويعد هذا الحصار الشامل الرابع علي قطاع غزة منذ تفجر الانتفاضة. فكان الاول في بدايتها (مارس ١٩٨٨) بهدف اعاقة حركة المقاومة ضد الاحتلال. وكان الثاني خلال حرب الخليج في يناير ١٩٩١ واستمر نحو ثلاثة اشهر. وقد شمل هذان الحصاران الضفة الغربية ايضا. اما الحصار الثالث الذي اقتصر علي القطاع فكان في مارس ١٩٩٢ اي قبل شهرين فقط من الحصار الاخير الذي لم تكتف به قوات الاحتلال وانما عمدت خلاله الي ممارسة انتهاكات بشعة.

جامعة النجاح

لم يبشر اداء الحكومة الاسرائيلية الجديدة في ايامها الاولي بتحسن في اتجاه الحد من الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فلم يكد يمر يوم واحد علي اعلان هذه الحكومة حتي تقرر فرض حصار عسكري مشدد علي جامعة النجاح بمدينة نابلس يوم ١٤ يوليو، بهدف اعتقال عدد من الطلاب النشطاء. وكان داخل الحرم الجامعي حوالي ٤ الاف طالب علي الاقل يقترعون لانتخاب مجلس جديد لهم في مناخ ديمقراطي قابلته سلطة الاحتلال باقسي اشكال القمع.

وعلي مدى ثلاثة ايام استمر الحصار الذي انطوى علي تكثيف لمختلف صور انتهاك حقوق الانسان. فالحصار نفسه اعتداء علي حرمة احدي دور العلم، وكان الاسلوب الذي تم به اقرب ما يكون الي احتجاز ٤ الاف شخص كرهائن من الناحية الفعلية من اجل القبض علي عدد قليل للغاية منهم . كما كان هناك استعداد لعملية اقتحام عسكري مما اثار الذعر في اوساط المحاصرين، لما يترتب علي مثل هذا الاقتحام بالضرورة من سقوط ضحايا. كما عاني المحاصرون عموما من حالة جوع بعد ان منعت قوات الاحتلال ادخال الطعام اليهم.

وعندما تجمع اهالي الطلبة امام الجامعة وبدأوا في التظاهر للمطالبة بالسماح لهم بالخروج، فتحت قوات الاحتلال النار لتفريقهم. ورغم اطلاق الرصاص فوق رؤوسهم للارهاب اساسا، فقد اصيب بعضهم باعيرة نارية في اماكن مختلفة. وواكب ذلك فرض حظر التجول ليس فقط علي منطقة الجامعة، ولكن ايضا علي مدينة نابلس برمتها حيث تم اعتبارها منطقةعسكرية مغلقة.

وعلي هذا النحو تكون سلطة الاحتلال قد مارست ، خلال هذا الحصار، جميع اشكال انتهاك حقوق الانسان باستثناء القتل الذي كان واردا ايضا في حالة قيام القوات الاسرائيلية باقتحام الجامعة.

وقد امكن اخيرا التوصل لاتفاق مجحف لتجنب المذبحة التي كان يمكن ان تترتب علي اقتحام الجامعة، حيث وافق المطلوبون وعددهم ستة اشخاص علي القبول بابعادهم

الي الاردن لمدة ثلاث سنوات يسمح لهم بعدها بالعودة . وبذلك تم استكمال قائمة الانتهاكات لتشمل الابعاد في صورته الجديدة التي تأخذ طابعا اختياريا، وهو اسلوب من حيث الشكل حيث يظل الابعاد في جوهره واحدا.

اضراب المعتقلين

واصلت الحكومة الاسرائيلية الجديدة الانتهاكات التي مارستها الحكومة السابقة، وماطلت في الرد علي شكاوي ومطالب المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين، مما ادي الي تنظيم اطول اضراب عن الطعام شهدته السجون والمعتقلات الاسرائيلية منذ الاضراب الذي واكب بداية الانتفاضة في ديسمبر ١٩٨٧، واستمر ٢٠ يوما

وقد بدأ الاضراب الاخير في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢ احتجاجا علي عدم تنفيذ المطالب الخاصة بتحسين الاوضاع المعيشية في السجون المركزية، ولم يلبث ان امتد الي مراكز الاعتقال العسكرية. وتدخل هذه المطالب في اطار تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تؤكد ضرورة توفير ظروف حياة انسانية داخل السجون. فالمعتقلون يعانون من التوسع في سياسة الحجز الانفرادي الذي يجيز القانون الاسرائيلي - في مخالفة للاتفاقية الدولية - استخدامه لمدة اسبوعين علي الاكثر. لكن بعض المسجونين مضي علي وجودهم في هذه الحالة اكثر من عامين في سجون ضيقة معتمة تطفح فيها المجاري احيانا، وبالمقابل يعاني معظم المعتقلين من اكتظاظ السجون وسوء تهويتها، وعدم توفر العناية الطبية وخاصة لاصحاب الامراض المزمنة، فضلا عن

تقليص فترة البقاء خلالها في سياق المعاملة اللاانسانية التي دأب عليها الحراس، وتشمل القمع الوحشي الجماعي والفردي للمعتقلين. كما تم منع الزيارات بين الاقسام داخل السجن الواحد خلافا لماكان معمولا به في السابق، مما يعني فرض حصار اجتماعي ونفسي خانق علي المسجونين. ورغم ان الغذاء الذي يصرف لهم غير كاف في العادة، فقد جرى انتقاصه كما ونوعا في الفترة السابقة للاضراب. ومن اشهر الحالات التي تتعرض للموت حالة الشيخ احمد ياسين زعيم حركة "حماس" الذي تدهورت صحته بشكل خطير واوردت بعض التقاير انه اوشك علي فقد قدرته علي الابصار.

وبعكس ما ادعته سلطة الاحتلال من ان اضراب المعتقلين عن الطعام ينطوي علي اهداف سياسية، فالواضح ان جميع مطالبهم انسانية تتعلق بالحد الادني من ظروف الحياة.

وهي تشمل اربعة محاور رئيسية هي:

- وقف الاجراءات التعسفية مثل الحبس الانفرادي والاعتداءات الجسدية.

- توفير العناية الصحية .

- توفير حق التعليم ومواصلة الدراسة.

- حرية الحركة والحياة الاجتماعية ذات الطابع الانساني داخل السجون والمعتقلات.

والملاحظ ان الاوضاع داخل السجون تفاقمت بشدة منذ

تعيين المدير الحالي لمصلحة السجون الاسرائيلية جابي عمير العام الماضي، والذي اتبع سياسة اكثر تشددا وانتهاكا لحقوق المسجونين والمعتقلين، الذين تتفاوت المصادر في تقدير اعدادهم الاجمالية التي تشمل المحتجزين اداريا في مراكز الاعتقال العسكرية. فهي تتفاوت بين ١٤٥٠.. وفقا لتقدير اللجنة الدولية للصليب الاحمر الي ٤٨٩٠.. وفقا لتقدير مؤسسة الشهداء والمعتقلين التابعة لمنظمة التحرير . وتزايدت منذ منتصف العام الماضي اعمال تعذيب المعتقلين لحملهم علي الادلاء باعترافات، واستخدمت فيها اساليب وحشية قادت الي استشهاد بعضهم. ووصفت هذه الاساليب تفصيلا في تقارير عدد من منظمات حقوق الانسان، ومنها مركز " بيت سليم " الاسرائيلي. وقد قدرت بعض المصادر عدد الشهداء داخل السجون والمعتقلات ب ٤٢ منذ بدء الانتفاضة. كما ظهر هذا التشدد في ردود الفعل علي اشكال التضامن الشعبي الفلسطيني في شكل مظاهرات ومسيرات واعتصامات ومهرجانات جماهيرية، واضرب المحامون في الضفة عن العمل، فيما قاموا في القطاع بمسيرة بأروابهم السوداء. وقوبلت مظاهر التضامن هذه بأساليب القمع التقليدية من سلطة الاحتلال بما في ذلك اطلاق الرصاص الحي، مما ادي الي اصابة اكثر من مائتين ومقتل اثنين علي الاقل.

كما اصيبت اكثر من ٢٠ امرأة بالتسمم نتيجة استنشاق الغاز خلال مظاهرة نسائية للتضامن مع المعتقلين في قطاع غزة نتيجة التوسع في اطلاق الغازات المسيلة

للدموع في فرض حظر التجول واغلاق مناطق بكاملها، ووصل الامر الي حد منع اثنين من الاعضاء العرب في الكنيست (عبد الوهاب الدراوشة وهاشم محاميد) من دخول مدينة نابلس في ٥ اكتوبر بسبب اعلانها منطقة عسكرية مغلقة، حيث كانا يعتزمان التضامن مع اهالي المعتقلين الذين اعتصموا في مقر الصليب الاحمر بالمدينة.

وهكذا اثبتت تجربة الاشهر الثلاثة الماضية منذ تشكيل حكومة رابين حدوث المزيد من التدهور في اوضاع حقوق الانسان الفلسطيني بالاراضي المحتلة، وتصاعد القمع الذي تمارسه قوات الجيش من ناحية، والوحدات الخاصة او "فرق الموت" من ناحية اخري. وقد ادي اتساع نطاق التضامن مع اضراب المعتقلين عن الطعام الي قيام الجيش بارسال تعزيزات للاراضي المحتلة في تحول واضح عن سياسة التزم بها خلال الاشهر القليلة الماضية. كما تزايد نشاط الوحدات الخاصة الارهابية التي تشكلت في عام ١٩٨٨ لمطاردة نشطاء الانتفاضة بهدف قتلهم او اعتقالهم عندما كان اسحق رابين وزيرا للدفاع، ولذلك لم يكن غريبا ان يبدأ عهده في رئاسة الحكومة بالاشادة بها.

استمرار التعذيب

في الوقت الذي كان الوفد الاسرائيلي يتسلم لاول مرة مذكرة من الوفد الفلسطيني حول حقوق الانسان في الضفة وغزة المحتلين مع نهاية الجولة السابعة للمفاوضات الثنائية بين البلدين بواشنطن، كان رئيس بعثة الصليب الاحمر الدولية في تل ابيب ريتومايستر يؤكد استمرر تعذيب

المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، وقال نصا: (ان اللجنة اتخذت موقفا قبل ستة اشهر في مواجهة سوء المعاملة التي يتعرض لها الفلسطينيون الذين يخضعون للاستجواب، ولم تلحظ منذ ذلك الوقت اي تغيير ذي مغزي في هذا المجال). ومعروف ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر لا تخرج عن منهجها المعروف المتمثل في الاتصال مع الجهات المعنية دون اصدار بيانات او اعلانات الا في الحالات التي تشهد تناميا شديدا في انتهاك حقوق الانسان. وكانت هذه اللجنة قد اعلنت للمرة الاولي في مايو ١٩٩٢ تأكدها من ان الاعترافات والمعلومات تؤخذ من المعتقلين الفلسطينيين بوسائل الضغط الجسدي والنفسي خلافا لما تنص عليه اتفاقية جنيف الرابعة.

فرق الموت

تستهدف هذه الفرق تصفية الفلسطينيين الذين يقومون بدور نشط في مقاومة الاحتلال، والعمل علي بث الفرقة في الصفوف الفلسطينية حيث يرتكبون اعمال القتل وهم يرتدون الزي الفلسطيني. ويقدر عدد الذين اغتالتهم هذه الفرق منذ بدء نشاطها بما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٥٠ شخصا، وتمثل هذه الفرق بديلا لاعمال القمع التقليدية التي تمارسها قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة والقطاع، والتي لم تزل مستمرة. فقد قامت هذه القوات بقتل ثلاثة فلسطينيين في يوم واحد (الاربعاء ١١ نوفمبر ١٩٩٢) في قطاع غزة (نهاد محمد ١٨ سنة ، وعصام محمد ١٩ سنة ، ومصطفي عاشور ٥٩ سنة)، نتيجة اطلاق الرصاص الحي

عليهم، فضلا عن اصابة ٩ اخرين في اليوم نفسه. ويتزايد اتجاه قوات الاحتلال لاطلاق النار علي الفلسطينيين بدلا من الطلقات المطاطية والبلاستيكية التي تلجأ اليها احيانا، وقام الجيش الاسرائيلي مؤخرا ، وفقا لمصدر عسكري رسمي في ١٣ اكتوبر، بتطوير سلاح جديد سيستخدم قريبا في الاراضي المحتلة، وهو رصاص الملح المضغوط. واوضح المصدر ان طلقة الملح ستكون علي شكل خرطوشة تمزق الجلد، وتسبب التهابات حادة به لعدة ايام. وتطلق كل ٦ طلقات دفعة واحدة من جهاز مثبت في بندقية يبلغ مداها ٣٠ مترا، وبذلك سيضاف سلاح جديد الي ترسانة هائلة من اسلحة القمع الاسرائيلية.

الانتفاضة والمؤسسات الاهلية :

حين يكتب التاريخ الحديث للقضية الفلسطينية سوف يتعرض المؤرخون بالضرورة للانتفاضة باعتبارها حدثا مهما وفاصلا في كفاح الشعب الفلسطيني الطويل من اجل العودة وتقرير المصير. وبنظرة شاملة للانتفاضة نجد ان لها اثار علي مستويات عدة. فنجدها اثرت في العلاقة بين فلسطينيي الداخل وبين القيادة الفلسطينية في الخارج. كما وانها اثرت علي المستوي الدولي حيث اظهرت الحقوق الوطنية الفلسطينية وكشفت عن الاساليب القمعية لسياسات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي. فقد كانت الانتفاضة اسلوبا جديدا في المقاومة ضد اسرائيل حيث انها اجبرتها علي التعامل مع ثورة مدنية شعبية غير مسلحة، وبذلك نجحت في تحييد الالة العسكرية الضخمة للدولة

الصهيونية، مما دفعها لاستخدام اساليب قمعية كشفت عن حقيقة الدولة الاسرائيلية. كما كشفت الانتفاضة ايضا عن عجز الانظمة العربية في المنطقة، وسياسات الولايات المتحدة المتلونة حيال انتهاك اسرائيل للحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة.

بالاضافة لهذه التأثيرات السياسية الهامة للانتفاضة، كانت هناك نتائج اخري اجتماعية واقتصادية لا تقل اهمية، لانها كشفت ان قدرة الانتفاضة علي الثبات والاستمرار تتوقف في النهاية علي مدى متانة الاسس الاجتماعية والاقتصادية لها، والتي يقوم فيها "المجتمع المدني" بالدور الاساسي. وترجع اهمية المجتمع المدني في ظل الانتفاضة الي قدرته علي توفير شبكة امان اجتماعي اتاحت للفلسطينيين في المناطق المحتلة تقليص اعتمادهم علي المنتجات والخدمات الاسرائيلية بنسبة تصل الي ٥٠٪.

ولكن كيف يمكن تشخيص اداء المجتمع المدني في ظل الظروف الصعبة للانتفاضة؟ وكيف عالجت المؤسسات الاهلية العاملة في مجالات الصحة والتربية وغيرها من الخدمات الاجتماعية قلة الموارد لكي تحقق الاعتماد علي الذات؟

ففي مجال الصحة، نجد ان النظام الصحي الاهلي لم يبدأ في النمو الا في اواسط الثمانينات، خاصة بعد الحاجة الطارئة التي اوجدتها الانتفاضة بسبب كثرة الاصابات وعدم رغبة المصابين في اللجوء الي المرافق الصحية الحكومية لتعرضهم للاخطار الامنية، وبسبب اهمال

السلطات بالاضافة للتكلفة العالية التي فرضتها سلطات الاحتلال مع بداية الانتفاضة. فكان البديل هو اللجوء الي المستشفيات والعيادات الاهلية التي تشرف عليها مؤسسات وجمعيات فلسطينية محلية والتي استطاعت معالجة معظم هذه الحالات.

وبسبب هذا الضغط المتزايد زاد عدد العيادات بنسبة ٦٠٪ وتضاعفت اعداد سيارات الاسعاف رغم العقبات الادارية التي تفرضها سلطات الاحتلال، كما تم فتح مركز كبير للعلاج الطبيعي، وكذلك تزايد انتاج الادوية وتم تطوير مختبرات تطوعية لضبط سلامة انتاج العقاقير والتي تعمل بدون اي مراقبة رسمية.

اما النظام التربوي الذي كان عبارة عن ٦ جامعات والعديد من المعاهد والكليات فوق الثانوية واكثر من ٥٠ مدرسة اهلية فلم يكن علي نفس مستوي النجاح في مواجهة هذه الاوضاع مثلما حدث في مجال الصحة. فقد استمرت الانشطة التربوية غير الرسمية في السر لتفادي العقوبات الاسرائيلية، ولتعويض اغلاق بعض الجامعات حيث تم افتتاح عدد من مراكز البحث التطبيقي. الا ان تأثير الانتفاضة كان سلبيا بصفة عامة علي النظام التربوي اذ تسبب في ضياع وقت ثمين من المراحل التعليمية بالاضافة الي تهدم بعض الابنية والمنشآت التربوية، بالاضافة الي التدهور في درجة الانضباط في الرقابة علي مستويات التعليم.

لكن التحدي الحقيقي لفعالية "المجتمع المدني" فكان

في المجال الاقتصادي. فلم يتجاوز اقتصاد المناطق المحتلة قبل الانتفاضة ٦٪ من حجم الاقتصاد الاسرائيلي الذي يسيطر على ٩٠٪ من حاجة هذه المناطق. ولكن بالرغم من القيود الصارمة والحظر الصريح المفروض من قبل السلطات الاسرائيلية، فان مؤسسات الاقراض ولجان الزراعة التطوعية والتعاونيات الصناعية الصغيرة ومؤسسات التسويق وبرامج تشغيل النساء والتي تديرها جمعيات تطوعية كانت تمثل بدايات في مجال النمو الاجتماعي والاقتصادي الذاتي. فنجد ان مؤسسات الاقراض التطوعية والتي تمول مشروعات الزراعة والصناعات الصغيرة الحجم قد وفرت اكثر من ٨ ملايين دولار مولت بها اكثر من ٥٠٠ مشروع، وهذا يمكن مقارنته ايجابيا مع مؤسسات في دول اخري تتمتع بأنواع الدعم الحكومي الكامل.

ورغم ان هذه البنية المؤسسية الاهلية كانت الاساس في معركة البقاء عند انطلاق الانتفاضة، الا انها لم تستمر على وتيرة ثابتة بسبب كثرة المواجهات مع الجيش الاسرائيلي وفترات الاضراب الطويلة بالاضافة الي سوء القرارات الاقتصادية التي اصدرتها القيادة الموحدة للانتفاضة. وايضا جاء عدم التنسيق بين المتطلبات السياسية والمتطلبات الاقتصادية للانتفاضة، وعدم توفر الخبرة اللازمة للانتاج والتسويق واحجام رأس المال المحلي عن المشاركة في هذا الاقتصاد بسبب المخاطر المحيطة بعمليات الاستثمار والانتاج، الا انه تم تلافي هذه المعوقات في الاعوام التالية للانتفاضة والتنسيق بين القيادات

السياسية والادارة الاقتصادية. وكان لهذا اثر كبير في الاعتماد علي الذات وفك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي تمثل في التحول الجذري في نمط الاستهلاك. فتوقف انتاج واستهلاك الكماليات، وتم توجيه القدرة الانتاجية نحو تلبية الحاجات المحلية الاساسية، فارتفع انتاج الحبوب الي ثلاثة اضعاف بين عام ١٩٨٧، ١٩٨٩. وفي قطاع الانتاج الحيواني والالبان اصبحت المناطق المحتلة مكتفية ذاتيا من اللحوم البيضاء مع فائض صغير. وارتفع انتاج البيض بنسبة ٧٠٪ ووصلت نسبة تغطية انتاج اللحم الاحمر المحلي في المناطق المحتلة الي ٨٠٪ من الحاجات المحلية، وانتاج الحليب والالبان الي نحو ٧٠ ٪ من اجمالي الطلب المحلي. وعلي الرغم من غياب الاحصاءات الدقيقة فإن المؤشرات العامة تدل علي ان النمو الصناعي في السنتين الاخيرتين قد فاق نسبة ٣٠٪، وخاصة في ١٩٩٢ حيث ارتفعت النسبة الي ٣٥٪.

وفي اواخر ١٩٩٠ جاء اندلاع ازمة الخليج ليعزز سعي المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة للاعتماد علي الذات. وتزامنت هذه الاحداث مع تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الذين اخذوا يحلون محل العمال العرب في اسرائيل. ان المخاطر التي تواجه الانتفاضة ليست بسبب قسوة الاوضاع الاقتصادية، حيث ثبت ان الشعب الفلسطيني قادر علي الصمود في وجه الحرمان الاقتصادي مهما ان كان قاسيا. انما المخاطر الاساسية التي تهدد الانتفاضة هي سياسية بالدرجة الاولي، وهي التي ستحدد مصيرها.

وقد شهد عام ١٩٩٢ ازدياد الاهتمام بالاقتصاد الفلسطيني حيث توليه المنظمة اهمية كبرى في برامجها الانتخابية. ولذلك هي تتحرك علي ثلاث مستويات: التنسيق الاقتصادي مع الاردن ومصر، والتحرك في اتجاه المجموعة الاوربية، واخيرا الادارة الجيدة لعملية السلام. فعلي مستوي التنسيق مع الاردن، فقد قام وفد كبير من غرفة تجارة نابلس بزيارة عمل طويلة للاردن التقي خلالها بالقيادات الاردنية في القطاعين العام والخاص لايجاد سبل التعاون بين اقتصاد الضفة والاردن.

اما علي المستوى الثاني وهو التحرك في اتجاه المجموعة الاوربية، فقد شمل توقيع عدد من المنظمات الاقتصادية الفلسطينية علي اتفاقات مع المجموعة الاوربية تقدم بموجبها الاخيرة هبات بمبلغ ٥٤ مليون دولار. الجزء الاكبر من هذه المساعدات سيحصل عليه المجلس الوطني الفلسطيني لبناء مساكن في الضفة وغزة وتمويل للمشاريع الزراعية، والصناعية والسياحية في الاراضي المحتلة. وكانت المجموعة الاوربية قد قدمت في يونيو ١٩٩٢ (١٢) مليون وحدة حساب اوربية لبناء مستشفي في غزة ولقيت هذه الخطوة ترحيبا رسميا من منظمة التحرير. المستوى الثالث ويشمل الاداء الجيد في عملية السلام علي اساس انه سيجذب اموالا اخري من اليابان وكندا وكذا الاموال الخليجية. كذلك تم انشاء اول بنك فلسطيني في الاراضي المحتلة (رام الله) بعد ان وافقت السلطات الاسرائيلية من حيث المبدأ علي منح ترخيص لرجل اعمال فلسطيني لانشاء

بنك تجاري في الاراضي المحتلة برأس مال قدره حوالي عشرين مليون دينار اردني. كما وافقت علي جميع الطلبات المقدمة في سنة ١٩٩٠. الخاصة بانشاء مشاريع صناعية (٥٢ مشروعا) بالاضافة الي الطلبات الجديدة في ١٩٩١ و١٩٩٢. كذلك فان الوفد الفلسطيني الذي زار القاهرة في اكتوبر ١٩٩٢ طلب ربط قطاع غزة بسيناء كهربائيا كخطوة تمهيدية للانفصال عن سلطة الاحتلال. كما تم طرح فكرة اقامة منطقة حرة في القطاع تشارك فيه رؤوس الاموال العربية والفلسطينية في مشروعات تجارية وصناعية لتشغيل حوالي ٢٠٠ الف عامل فلسطيني يعملون حاليا في المشروعات الاسرائيلية.

اضواء علي الاحداث

ان الحديث عن المجتمع المدني في فلسطين يتمتع بخصوصية معينة لانه يشمل الحديث عن ثلاثة مستويات. المستوى الاول داخلي - خارجي اي فلسطيني - اسرائيلي، وهذا يتجسد في الانتفاضة التي لا شك في انها تسير في اتجاه توسيع وتعزيز المجتمع المدني في فلسطين، ووقف انتهاكات حقوق الانسان، ولا شك ان تحقيقها يعد انتصارا للمجتمع المدني وجهوده. وفي هذا الخصوص شهد عام ١٩٩٢ تصعيدا كبيرا للصراعات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. فبالاضافة لأساليب المقاومة المعروفة، استخدمت حركة حماس اسلوب الخطف والاغتيال في تنفيذ بعض عملياتها مثل عمليتها في اخر هذا العام (١٩٩٢) بخطف جندي الحدود الاسرائيلي وقتله ردا علي عدم تنفيذ اسرائيل مطلبها بالافراج عن الشيخ " احمد ياسين" مؤسس حركة حماس والمحكوم عليه بالسجن مدي الحياة. اما المستوى الثاني فهو خارجي- داخلي اي اسرائيلي - فلسطيني متمثلا في انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني. فمنذ تولي رابين الحكومة صعدت اسرائيل من عمليات قمعها ضد الفلسطينين. فبالاضافة لعمليات الضرب والسجن والاعتقال، برز علي السطح قرار ابعاد حوالي ٤١٨ فلسطينيا الي الحدود مع لبنان. ولم تمتثل اسرائيل للادانات الدولية لها، ولا سيما قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩

الذي ينص علي ضرورة ارجاع الفلسطينيين الي اراضيهم.

ديمقراطية السلام

ارتبط نضال الشعب الفلسطيني منذ مطلع القرن بالديمقراطية. وكان لنكبة ١٩٤٨ دلالتها الخاصة حيث خلقت نوعا من الاخوة والمساواة والوحدة الوطنية، وساهم ذلك في نمو وتطور مفهوم الديمقراطية، ولكنها كانت ديمقراطية حرب ومواجهة مع العدو، اي ديمقراطية كيفية تنفيذ قرارات العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال، واصبحت مساهمة الفصائل الفلسطينية في العمليات السكرية ضد العدو هي التي تحدد المكانة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة في اللجنة التنفيذية.

وكان لظهور م.ت.ف في ١٩٦٥ ابلغ الاثر في انتقال زعامة الشعب الفلسطيني من ايدي العائلات التقليدية الي ابناء المخيمات في الضفة وقطاع غزة المحتليين. ومنذ قيادة احمد الشقيري اول رئيس للمنظمة وحتي الرئيس عرفات تم التركيز علي عملية بناء مؤسسات المنظمة، وخاصة المجلس الوطني الفلسطيني الذي يقوم علي اساس الانتخابات. والالتفاف الذي حدث مؤخرا حول م.ت.ف، وتأكد في الانتفاضة، وبشكل خاص في العام المنصرم، هو دليل قوي علي مشروعية المنظمة. وحتي الخلافات التي حدثت داخلها حول مدريد والتسوية السلمية ارتبطت بالثوابت الفلسطينية وفي مقدمتها الديمقراطية والوحدة الوطنية. ووصل الامر الي ان التسوية السلمية ادت الي نقلة نوعية داخل الفهم الديمقراطي الفلسطيني، حيث تكاد تكون انتفت

الضرورة الموضوعية لديمقراطية الحرب، ديمقراطية العمليات العسكرية، الي ديمقراطية السلم، وتداول السلطة في الوطن المقبل،ومن ثم ارتفعت اصوات تطالب بمجلس وطني (البرلمان الفلسطيني) اكثر وضوحا.

وكذلك فقد ارتبطت تطورات عملية السلام بمؤشرات شكل الدولة الفلسطينية المقبلة في اطار محاولات انتزاع الاعتراف بالانتخابات التشريعية. ونتيجة لذلك بدأت بعض القوى السياسية الفلسطينية استعدادات جادة للانتخابات والحكم الذاتي. واتي الاستطلاع الذي اجري في الاراضي المحتلة في منتصف ١٩٩٢ وشمل ١٠٠٠ فلسطيني من الضفة وغزة عن اعراب ٥ر٥٠٪ منهم عن تفضيلهم ان تقود الدولة المقبلة منظمة فتح في اطار ائتلاف حكومي، بينما فضل ٢ر٢٢٪ ان يقودها ائتلاف بقيادة حماس. وعن تركيبة المجلس النيابي القادم اعرب ٦ر٥٦ ٪ انهم سيصوتون للمرشحين الوطنيين المدنيين مقابل ٢٩٪ اكدوا انهم سوف يصوتون للمرشحين الدينيين.

الصراع الفلسطيني الفلسطيني

لعل الاستطلاع السابق يعكس وزن ومكانة القوي المدنية بقيادة المنظمة، وفي المرتكز فيها حركة فتح، مقابل القوي الدينية وهي بالاساس حماس. وبين هذين الفريقين، هناك قوى اخري معارضة للتسوية السلمية وهي: فريق من "الجبهة الديمقراطية" يقوده القائد التاريخي لها نايف حواتمة، "الجبهة الشعبية" بقيادة جورج حبش، وبعض المنظمات القومية الاخري الصغيرة، وهي معارضة مدنية

تتحالف مع حماس جزئيا وسياسيا في رفض التسوية السلمية، ولكنها تتحالف ايضا مع فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني في اطار المنظمة ضد اي انتهاكات للمجتمع المدني تقوم بها حماس، علي الرغم من ان هذه القوى تؤيد وتشارك حماس في عملياتها العسكرية المستمرة ضد الدولة الاسرائيلية.

يدور الصراع الفلسطيني - الفلسطيني في اتجاهين:

الاتجاه الاول: اتجاه سلمي، وهو يدور بين فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني وانقسام الجبهة الديمقراطية بقيادة ياسر عبد ربه من جهة، وبين الجبهتين الديمقراطية والشعبية من جهة اخري، وهو صراع ديمقراطي يتم في اطار المؤسسات الفلسطينية، ويمكنه ان ينتقل الي وسائل الاعلام والشارع والتظاهر الذي قد يؤدي الي التصادم، ولكن دون استخدام السلاح والاقتتال سواء تم ذلك داخل الاراضي المحتلة او خارجها.

الاتجاه الثاني: اتجاه عسكري، وهو بين منظمة فتح من جهة، وحماس من جهة اخرى، وسط حياد لبقية القوى. ولعل من يراجع اجمالي القتلي الفلسطينيين علي ايدي فلسطينيين اخرين منذ مؤتمر مدريد وبداية التسوية السلمية وحتي ١٩٩٢ سيجد ان القتلي الفلسطينيين علي ايدي اسرائيل (٣٦٦) في حين يبلغ عدد القتلى الفلسطينيين علي ايدي حماس (٤٠٧) اي بزيادة ١١٪. بل ان عدد ضحايا الاعدامات التي تنفذها حماس ضد فلسطينيين متهمين

بالتعاون مع اسرائيل تجاوز ثلث عدد شهداء الانتفاضة، في وقت تتهم فتح فيه حماس بأن الاعدامات مجرد تصفية حسابات.

العام	قتلى بأيدي الاحتلال	قتلى بأيدي فلسطينين	قتلى اسرائيليين بايدي فلسطينيين
٨٧	٢٣	-	-
٨٨	٣٣١	١٥	١٤
٨٩	٢٥٢	١٢٢	٣٠
٩٠	١٤٨	١٥٨	١٥
٩١	٩٢	١٢٥	١٤
٩٢	١٢٦	١٢٤	٣٥
المجموع	٩٧٢	٥٥٤	١٠٨

حماس من الداخل :

حماس هي اختصار ل "حركة المقاومة الاسلامية"، وربما الذراع المسلح لايران في الاراضي المحتلة. وتطرح الحركة شعار " تحرير كل فلسطين" بما في ذلك الاراضي التي تعتبر الان "اسرائيل". ويعتقد بعض المراقبين ان ذلك الشعار غير واقعي ويعود بالقضية للخلف لاكثر من ثلاثين

عاما، فضلا عن تغافله لكافة المتغيرات الفلسطينية والاقليمية والدولية التي حدثت طوال الربع قرن الماضي.

في صيف ١٩٨٥ اتخذت قيادة الحركة الاسلامية في الضفة والقطاع (الاخوان المسلمون) قرارا داخليا بضرورة تفعيل وتصعيد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال بالتعاون مع اخوان الاردن، ومن ثم تشكلت حركة حماس في ١٩٨٧. وسبق صدور البيان الاول لحماس في ١٩٨٧/١٢/١٤ تشكيل عدة اجهزة للحركة اهمها:

١ - جهاز الامن والتنظيم والتعبئة.

وذلك للمعالجات الامنية وجمع المعلومات، والرصد، واعداد تقارير عن الحركة الفلسطينية وخصومها وقوات الاحتلال.

٢ - الجهاز العسكري.

لتنفيذ العمليات العسكرية ضد الاحتلال والذي تطور فيما بعد الي تصفية العناصر التي تتهمها الحركة بالتعاون مع الاحتلال.

٣ - جهاز المتابعة:

وهو جهاز منوط به متابعة الانتفاضة ودعمها.

٤ - الجهاز الاعلامي .

٥ - الجهاز السياسي.

٦ - جهاز متابعة المعتقلين، وانشئ في ١٩٨٨ بعد تزايد

معتقلي حماس في السجون الاسرائيلية.

واصدرت حماس ميثاق حركة المقاومة الاسلامية ويتضمن:

- اعتماد الاسلام منهجا للحركة وموجها لفكرها.

- المناداة بـ : " فلسطين من البحر الي النهر"، وطرح فكرة "انها وقف لجميع المسلمين" ، ثم "رفض الحلول السلمية جملة وتفصيلا"، واعتماد "الجهاد وسيلة وحيدة للتحرير"، والنظر الي القضية علي انها " متعلقة بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الاسلامية".

- تحديد العلاقات مع الحركات الاسلامية علي اسس "التآخي" والعلاقات مع منظمة التحرير علي اعتبار انها "من اقرب المقربين الي الحركة ، ففيها الاب او الاخ او الصديق" (ومع ذلك ادان ميثاق الحركة علمانية المنظمة)، ثم تحديد العلاقات مع الدول والحكومات العربية والاسلامية علي اساس "العمل المشترك لتحرير فلسطين".

حماس والخارج

وفي شهادة للدكتور عبد العزيز الرنتيسي، احد ابرز قيادات حماس، قال:

"ان الحركة هي امتداد لحركة الاخوان المسلمين وفكر الشهيد حسن البنا". وعن بنية الحركة اشار الي "انها مشكلة من مجلس الشورى الذي يضم ٢٤ شخصا، منهم سبعة في

مجلس قيادي تتفرع منه لجان واجهزة الحركة، الا ان كل ذلك قابل للتغيير دائما نظرا للاعتقالات الدائمة وشبه اليومية التي تنال من قيادات الحركة. وذلك فقد كنا نفاجئ العدو دائما بتجدد القيادة بعد كل حملة اعتقالات للاخوة وتستمر القيادة الجديدة في اعمالها الخاصة بنشاط الحركة، وذلك عن طريق اعطاء صلاحيات لكل قائد منطقة بتشكيل لجان دون ضرورة ان تكون القيادة المركزية علي علم بها، بحيث اذ تم اعتقال اي قيادة مركزية او منطقية فيحل محلها فورا البديل الذي يبدأ عمله بتشكيل قيادة بديلة له تحل محله فور اعتقاله."

اما عن التمويل الخارجي وخاصة من ايران فقد نفي ذلك الرنتيسي مؤكد علي ان التمويل يأتي من الحركة الاسلامية العالمية، والتبرعات، والنشاط الاقتصادي للحركة، واموال الزكاة التي تجمع من المسلمين .

وعن العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير يرد عبد العزيز الرنتيسي علي اتهام المنظمة بادارة حماس حربا ضدها قائلا : "المنظمة هي التي تقود الحرب ضدنا ام نحن فحربنا مع الاسرائيليين"، واضاف بأن "معظم بيانات الحركة وصفت المنظمة بصفات ودية، وبأنها الاب والاخ والابن، ونحن نؤكد علي ان قوتها من قوتنا لان مقاومتها للاحتلال تضيف لحماس ولا تقلل منها، وعلي الاقل تخفف عن الحركة اعباء المواجهة".

واما عن عدم نجاح اي مباحثات لانضمام حماس للمنظمة، اشترط الرنتيسي عودة المنظمة للاسلام لانه

الاطار الذي يحمل " خير الدنيا والاخرة".

الحرب علي المنظمة

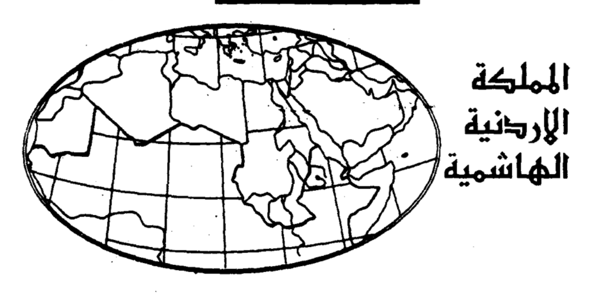
الا ان المنظمة تتهم حماس باثارة العنف والقتل لعناصرها، وترويع الامنين في المخيمات والتعرض للنساء وارغامهن علي ارتداد ملابس بعينها، وعدم وضوح رؤيتها السياسية، والمغالاة في تقييم قوتها في الشارع الفلسطيني. وحول تلك الاشكالية يبرز تقييمين، الاول لحركة حماس التي تؤكد علي انها تمثل نصف الشعب الفلسطيني علي الاقل، بينما تلوذ المنظمة في تقييمها باستطلاعات الرأي التي اجريت والتي تشير الي ان تواجد حركة حماس لا يزيد بأي حال من الاحوال عن ٢٠٪ من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ويتضاءل ذلك الي اقل من ٥٪ اذا قسنا الامر بمجمل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج معا.

ولعل صراع النسب المئوية هذا في ضوء ما توفر لدينا من معلومات يقودنا الي اخر لقاء تم بين فتح والحركة بالخرطوم في اواخر العام حيث طلب قادة الحركة بتمثيلهم داخل المجلس الوطني بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ الي ٥٠٪ في حين عرض عليهم ممثل فتح سليم الزعنون نسبة لا تزيد عن ٥ر٥ ٪ من المجلس . ولعل صراعات النسب هذه تحمل دلالة هامة هي ان الصراع او الحرب القائمة بين الطرفين لا تدور بالاساس حول التسوية السلمية، وان زايدت حماس حول هذا الامر - بقدر ما هو صراع سلطة وضغوط انتخابية سوف يحلها المواطن الفلسطيني اذا ما تم الاقتراع المقبل علي المجلس الفلسطيني بغض النظر عن شكله. وهذا يقودنا الي

التأكيد علي ان ديمقراطية الحرب قد انتفت ضرورتها الموضوعية، وبدأت مرحلة جديدة يتوقف فيها تطور المجتمع المدني الفلسطيني من جهة، والديمقراطية من جهة اخري، علي نتائج مباحثات السلام الدائرة، وحينذاك سوف تحسم حروب التصريحات والاسلحة وايضا النسب المئوية.

ويبقي في النهاية ان الدولة الاسرائيلية العريقة في الارهاب، بقدر عراقتها في فهم قواعد اللعبة، سوف تستغل هذا الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني الاستخدام الأمثل لضرب محادثات السلام من جهة، والوحدة الوطنية الفلسطينية من جهة اخري، خاصة وأن قضية المبعدين تجسد كل قواعد الصراع، وكافة مفردات اللعبة الديمقراطية المدنية الاسرائيلية. ولا يبقي امام الفلسطينيين سوي ضرورة موضوعية واحدة وهي الوحدة دون تأجيل.

المملكة الأردنية الهاشمية



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٤٦/٥/٢٥

نظام الحكم : ملكي دستوري

اسم رئيس الدولة : الملك حسين بن طلال

الميلاد : ١٩٣٥/١١/١٤ تاريخ التنصيب : اغسطس ١٩٥٢

التقسيم الاداري : ٨ محافظات

الاحزاب السياسية: انظر الجدول

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٤٥

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٥٥

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : حركة عدم الانحياز، المؤتمر الاسلامي، انتلسات

العاصمة : عمان

اهم المدن: الزرقاء، اربد، الرصيفة.

المساحة : ٩١,٨٨ كلم مربع

عدد السكان (مليون): ٤ر٠٠٩

معدل زيادة السكان : ٣ر٣٪
القوميات : ٩٨٪ عرب، ١٪ شركس، ١٪ ارمن.
اللغات: العربية (الرسمية)، الانجليزية.
الديانات : ٩٣٪ مسلمون، ٤,٩٪ مسيحيون، ٢,١ ديانات اخري
التعليم (نسبة القراءة والكتابة) : ٧١٪
العملة : الدينار الاردني.

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاه	ملاحظات
١	حزب العهد	عبد الهادي المجالي	محافظ	تيار الوسط الاردني
٢	الجبهة العربية الدستورية	ملحم التل		قومي سوري
٣	حزب النهضة العربية	جمال الشاعر		تجمعي ديمقراطي
٤	حزب التجمع الوطني الحر	يسري حمدين	محافظ	
٥	حزب الوحدة والعدالة الديمقراطي	عارف العيبي	وحدوي	
٦	التجمع الاردني الوحدوي للشباب	باسل الطراونة	عشائري	
٧	التجمع الوطني الاردني	محجم الخريشة	عشائري	احدث حزب
٨	الحزب التقدمي الاردني	فواز الزغبي	شيوعي	
٩	الحزب الشيوعي الاردني	عصام التل		انشقاق عن التقدمي
١٠	حزب العمال الشيوعي	هشام حجازي	يساري	
١١	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)	تيسير الزيدي	يساري	فرع الجبهة الديموقراطية
١٢	الحزب الديمقراطي الاردني	-		منشق عن الشعب
١٣	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الاردني	عزمي الخواجة		فرع الجبهة الشعبية
١٤	الحركة الاشتراكية الوحدوية	-	يسارية	

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاه	ملاحظات
١٥	حزب الشعب الثوري الاردني			ماركسي قومي
١٦	حزب الجماهير		يساري	
١٧	القوميون الديمقراطيون التقدميون	طارق الكيالي	ناصري	موالي لسوريا
١٨	حزب البعث العربي الاشتراكي	محمد الزيمي		
	(التنظيم الموحد)	احمد النجداوي		موالي للعراق
١٩	حزب البعث العربي الاشتراكي	منير الريادي	وحدوي	
٢٠	حركة الطليعة العربية	محمد القميري	وحدوي	يدعوة لوحدة العمال
٢١	حزب العمال		وحدوي	
٢٢	الحزب العربي الوحدوي	ضياء الدين الرفاعي	وحدوي	
٢٣	حزب المستقبل	سليمان عزيز	وحدوي	
٢٤	حزب العرب الجديد	طاهر المصري	اسلامي عروبي	
٢٥	حزب التجديد العربي الاسلامي	اسامة عكنان	اسلامي عروبي	
٢٦	الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية	يوسف ابو بكر	اسلامي	
٢٧	تجمع العدالة	محمد خير الكيلاني	اسلامي	
٢٨	الحركة الاسلامية		اسلامية	مسجلة كجمعية خيرية

يوميات الاحداث

مارس

توصيـــة من مــجلس الوزراء في ١٩٩٢/٣/٢٤ برفع الاحكام العرفية وفقاً لعرض الفقرة الاولى من المادة ١٢٥ من الدستور.

ابريل

٤/١ اعلن الملك حسين في مرسوم ملكي الغاء العمل بالأحكام العرفية التي كانت سارية في الاردن منذ ١٩٦٧.

يونيو

طالب ثمانية اعضاء في مجلس النواب الاردني بإلغاء او تأجيل اصدار قانون الاحزاب السياسية بدعوى انه لا حاجة للاحزاب السياسية في الاردن.

يوليو

اقر مجلس النواب الاردني مشروع قانون الاحزاب السياسية .

اغسطس

فـاز مـرشـحـو الاخـوان المسلمين والمحافظين في الانتخابات التكميلية لمجلس النواب الأردني لشغل المقعدين اللذين خليا بموت شاغريهما في دائرتي مآدبة والقويسمة.

سبتمبر

اقر مجلس النواب الاردني " قانون المطبوعات والنشر".

-اجريت للملك حسين عملية جراحية لاستئصال خلايا سرطانية في كليته اليسرى وادى ذلك لفتح ملف الخلافة.

اكتوبر

بدأت وزارة الداخلية تلقى طلبات تشكيل الاحزاب السياسية لأول مرة منذ حظر الملك حسين نشاط الاحزاب السياسية ١٩٥٧.

نوفمبر

السجن ٢٠ عاما لعضوي مجلس النواب الاردني (ليث شبيلات ويعقوب قرشي من التيار الاسلامي) بعد ادانتهما بالتآمر للاطاحة بالعرش والانتماء الي تنظيم "شباب النفير الاسلامي " المحظور.

- اصدر الملك حسين بمناسبة عيد ميلاده السابع والخمسين عفوا عاما عن ما يقرب من ٨٠٠ من المعتقلين السياسيين من بينهم نائبان من مجلس النواب الاردني و٩ من حركة حماس و٢ من الاخوان المسلمين و١٦ من المحكوم عليهم في قضية "جيش محمد" و٣ من جماعة "ابو نضال" و٢ من جماعة "موسى".

ديسمبر

اعلن في الاردن عن قيام حزب (جبهة العمل الاسلامي) ليكون اول حزب سياسي في الشرق العربي غالبية مؤسسيه من الاخوان المسلمين، بينما رفض الترخيص لحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي.

اضواء علي الاحداث

منذ ان اصبح الملك حسين ملكا للمملكة الاردنية الهاشمية فى ١١ اغسطس ١٩٥٢، عاشت الاردن التجربة الديمقراطية لفترة وجيزة ثم ما لبثت ان تعثرت وتم تجميدها لما يقرب من (٣٥) عاما .

جاءت بعدها اول مظاهر المشاركة السياسية فى الاردن اثر انتخابات ١٩٩٠، حيث كانت المشاركة فى الحكم من خارج النخبة الحاكمة، للجماعة الاسلامية التى فازت بحوالى ثلث مقاعد البرلمان. ولكن هذه المشاركة لم تصمد طويلا ، فسرعان ما تم اقصاء الاسلاميين من مقاعد الحكم ، فيما وصفه بعض المراقبين (بإنقلاب ابيض). واتخذت الحكومة الاردنية التى تشكلت فى اعقاب تلك الانتخابات قرارا بتجميد العمل بالاحكام العرفية ثم الغائها دستوريا بصدور مرسوم ملكى بذلك ، فى ظل تعهدات المسئولين الاردنيين المتعددة بالسماح بالتعددية السياسية.

الخصوصية الاردنية:

لم يكن هناك فى الاردن حزب حاكم يضم رجال النظام، لأن التركيب السياسى جعل من انصار الحكم مؤسسة أهم من الحزب. هذه المؤسسة استندت على رافدين : قبلى عشائرى وامنى.

لذلك كان من الطبيعى ان يبدأ التعدد بمنأى عن النظام الحاكم ، الذى لم يتدخل لفرض سقف له حتى الآن. فقد أبدى درجة عالية من التسامح ، ضمن سياسة لاحتواء الازمة التى ترتبت على (انتفاضة الاسعار) فى ابريل ١٩٨٩. ولذلك نشأ ما يقرب من (٣٠) حزبا فى الاردن خلال حوالى (٣) سنوات ، قبل ان يتم التصديق على قانون الاحزاب فى يوليو ١٩٩٢.

ومع ذلك فقد عبر الملك حسين عن امله فى عدم تكاثر الاحزاب، واستخدم تعبير "الازدحام يعوق الحركة " وقد اثبتت الفترة اللاحقة لصدور قانون الاحزاب الجديد عن تسامح السلطة مع الاحزاب التى نشأت ومارست نشاطها فعليا فى الفترة السابقة على صدور القانون. وسواء اضطر نظام الحكم فى الاردن للتحرك لتشكيل حزب سياسى يعتمد عليه ، فى ظل استمرار التطور الديمقراطى، او إكتفائه بالاعتماد على أحد او عدة احزاب محافظة عشائرية كالتى تأسست فى الفترة الماضية - علما بأن اكثر هذه الاحزاب قرباً للنظام الآن هى «حزبا العهد والتجمع الوطنى الاردنى" - إلا أننا نرى أن الامر المؤكد هو ان تركيب المجتمع وطبيعة النظام السياسى فى الاردن قد اتاحا الاستغناء عن حزب حكم ، وهى حالة تختلف عن معظم البلاد العربية. وهذا ما يؤكد على خصوصية المجتمع الاردنى ونظامه السياسى، تلك الخصوصية التى تستند الي قاعدة عشائرية قبلية، حددت ملامح ثقافته السياسية وطبيعة ولاءاته التي هى الى حد بعيد "تقليدية" تعتمد على العشائرية والارتباطات

الشخصية ، وكون المجتمع الاردنى ذا طابع محافظ ، مما ينعكس على نظامه السياسى ويعمق الولاء للملك الذى ينتسب الى الاسرة الهاشمية (النبوية).

مسيرة التطور الديمقراطى:

انعكس هذا الواقع على المعارضة، فكان سببا لضعفها ، حيث طغت العلاقات العشائرية والولاءات القبلية عليها، فأدت الى انقسامها وتفككها. وبالتالى لم تتبلور احزاب سياسية قوية، وما ظهر منها قبل اقرار قانون الاحزاب كان للكثير منه ارتباطات توصف بأنها خارجية. كما ساعد على اضعاف الاحزاب سياسة الحظر والتضييق التى تعرضت له من قبل النظام قبل انتفاضة ١٩٨٩. فمنذ العشرينات وحتى انهيار حكومة (سليمان النابلسى) عام ١٩٥٧ ، كانت التجربة الحزبية ضعيفة وهزيلة ، بإستثناء الاخوان المسلمين الذين – رغم عدم انتظامهم كحزب سياسى – تمتعوا بوضع متميز بالاردن.

ثم اصيبت الحياة الديمقراطية فى الاردن بإنتكاسة حين أعلن الملك حسين حظر العمل الحزبى عام ١٩٥٧ ، بعد محاولة انقلابية فاشلة ضد نظام الحكم فسرها بعض المراقبين بأنها نتيجة للمد القومى الاشتراكى الذى اجتاح المنطقة، بعد نجاحه فى مصر بقيادة عبد الناصر .

وكانت آخر انتخابات برلمانية عامة فى ابريل ١٩٦٧. وبسبب وقوع الضفة الغربية لنهر الاردن تحت الاحتلال الاسرائيلى بعد ذلك بعدة اسابيع لم يتمكن الاردن من

اجراء انتخابات عامة دورية ، حيث كان نصف البرلمان الاردنى الذى يتكون من ٦٠ مقعداً ، من ابناء الضفة الغربية المحتلة. لذلك امتدت ولاية المجلس حتى عام ١٩٧٣. وفى عام ١٩٧٤ فوض مجلس النواب الملك حق تأجيل الانتخابات فى اعقاب عدوان ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية، وهو ما يعتبر احد حلقات فقدان الاردن للمناخ الديمقراطى الذى يساعد على حرية الحركة والتفاعل فى المجتمع الاردنى.

ومنذ ثلاث سنوات، بدأ النظام الاردنى سلسلة من التحركات لعودة الديمقراطية للحياة السياسية الاردنية ، منها عودة الحياة البرلمانية، وصدور الميثاق الوطنى وإلغاء الاحكام العرفية وعودة التعددية الحزبية .

عودة الحياة البرلمانية:

فى ٨ نوفمبر ١٩٨٩، اجريت انتخابات مجلس النواب الاردنى الحادى عشر، وهى اول انتخابات برلمانية عامة منذ ٢٢ عاما. جاء ذلك فى اعقاب القرار الذى اصدره الملك حسين فى ٣٠ يوليو ١٩٨٨ بفك الروابط القانونية والاردنية مع الضفة الغربية، وتعديل قانون الانتخابات فى ١٩٨٩/٧/٤ والذى تم رفع عدد مقاعد البرلمان فيه الى (٨٠) بدلا من (٦٠)، وقصر الانتخابات على اولئك المتمتعين بالجنسية الاردنية.

وقد حصلت الكتلة الاسلامية على الاغلبية النسبية فى هذه الانتخابات (٢٢) مقعداً من اصل ٢٦ مرشحاً ، وتراجعت القوى اليسارية حيث فاز (٧) فقط من (٥٠) مرشحاً يمثلون

الاتجاهات اليسارية.

كما اوضحت الانتخابات استمرار تأثير العشائرية والقبلية على العملية الانتخابية، خصوصاً فى محافظات جنوب الاردن، بالرغم من ان محافظات الشمال قد شهدت اختلافات بعض العشائر حول المرشحين الذين ستدعمهم.

وكانت مشاركة المرأة فى الانتخابات محدودة ، سواء من حيث الاقتراع او الترشيح حيث اخفقن جميعا فى الانتخابات.

وفى يونيو ١٩٩١، صدر الميثاق الوطنى، الذى يقر التعددية الحزبية ويحمى الحريات المدنية فى ظل النظام الملكى. وقد ذكر فيه أنه كان لغياب المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى ، اثر كبير فى تراجع الاداء العام فى السنوات الاخيرة وفقدان الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

وقد وافق ممثلو التيارات المختلفة فى الاردن على صيغة هذا الميثاق، بما فيهم ممثلو التيار الاسلامى، وهو ما اوجد حالة من الاطمئنان لدى القوى غير الاسلامية بشأن تحصين التجربة الديمقراطية من سيطرة حزب او تيار واحد، حيث جاء فى الميثاق الوطنى ما ينص على :" الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة، واعتبار اى محاولة لإلغاء هذه الصفة او تعطيلها باطلة من اساسها ".

وفى ابريل ١٩٩٢ الغيت الاحكام العرفية وقوانين الطوارىء، وذلك بناء على توصية من مجلس الوزراء

ومرسوم ملكى اصدره العاهل الاردنى بإلغاء تلك الاحكام المفروضة على الاردن منذ (٢٥) عاما كضرورة للاستمرار فى عملية التحول الديمقراطى - وهى خطوة تأتى استمراراً لتدعيم الديمقراطية فى الاردن وارساء للمبادىء العامة وقواعد العمل السياسى فى المملكة .

وفى (٢٢) يوليو ١٩٩٢ ، وافق مجلس النواب على مشروع قانون جديد للاحزاب، مما يعد تطوراً فى مسيرة التحول الديمقراطى فى الاردن، وعودة للحياة الحزبية بعد توقف استمر لمدة (٣٥) عاما لنشاط الاحزاب والتجمعات السياسية منذ ان حظرها الملك حسين عام ١٩٥٧. وهكذا اصبح من المتاح لعدد كبير من التنظيمات العاملة فعلا خلال العامين الماضيين الحصول على ترخيص رسمى من الادارة لاضفاء المشروعية عليها طبقا للقانون الجديد.

وقد جاءت هذه الموافقة، بعد ان طالب بعض النواب تأجيل اصدار القانون، مؤكدين على ضرورة استكمال البناء السياسى والاجتماعى، وترتيب البيت الاردنى من الداخل، وتأمين سبل العيش للمواطنين اولاً، وهو ما ارجعه البعض الى التخوف من الخلل فى (التوازن الديمغرافى) بين الاردنيين والفلسطينيين فى الاردن، خاصة بعد رجوع ثلاثمائة ألف اردنى من اصل فلسطينى من الكويت بعد ازمة الخليج. إلا انه رغم هذه الاعتراضات، فقد وافق مجلس النواب الاردنى عليه بعد عقد خمس جلسات متتالية، صوت فيها (٤٣) نائباً من اصل (٥٣) وجاءت نتيجة التصويت لصالح اقرار مشروع القانون.

وبعد ان اصبح الباب مفتوحا امام التنظيمات التى نشأت ومارست نشاطها فعليا للحصول على مشروعيتها، اعلنت اكثر من (٧٠) مجموعة عن رغبتها فى تأسيس احزاب فى الاردن. إلا ان الذين تقدموا بالفعل لوزارة الداخلية بطلبات انشاء احزاب بلغ ثمانية احزاب فقط ، وهو ما خالف التوقعات التى رأت انه سيكون هناك الكثير من طلبات إنشاء احزاب.

إلا ان ما حدث يتفق مع ابسط قواعد المنطق. فبلدٌ كالأردن لايتسع لمثل هذا العدد من الاحزاب، فضلا عن ان الغالبية منها هى تكرار لأحزاب عربية اخرى مجاورة، بالإضافة إلى أن العديد من هذه الاحزاب يعتبر نسخة مكررة او امتداد لأحزاب اكبر.

ويعتبر قانون الاحزاب الاردنى من اقل قوانين الاحزاب تقييداً فى البلاد العربية، رغم انه احدثها. فهو لايمنع قيام الاحزاب على اسس طبقية او طائفية او فئوية او جهوية، او حتى على اساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية ، او العنصر او الجنس. وهو لايشترط ضرورة تميز اى حزب جديد عن الاحزاب القائمة من حيث البرنامج والاهداف .

الا انه مع ذلك ، جاء متضمنا بعض القيود ، كعدم ارتباط قيادة الحزب واعضائه تنظيميا او ماليا بأى جهة غير اردنية ، وعدم جواز توجيه النشاط الحزبى بناء على اوامر او توجيهات من اى دولة او جهة خارجية . لكن اخطر ما تضمنه القانون الاردنى فى هذا المجال ، هو فرض عقوبات محددة على مخالفات معينة، تتعلق بالعلاقة مع اطراف

اجنبية اذا كانت بقصد الاضرار بالأمن والنظام العام.

واشترط القانون الحصول على تصريح من الادارة، متمثلة فى وزارة الداخلية، لتأسيس اى حزب، وتلتزم الوزارة بالرد فى اجل لايتجاوز شهرين، لكن يمكن الطعن فى قراراتها. كما تتمتع السلطة متمثلة فى مجلس الوزراء، بحقها فى ان تطلب من القضاء - فى حالات تم تحديدها - حل الحزب ، لكنها حالات اتسمت بالعمومية وعدم التحديد، وهى :

- اذا نقض الحزب شرطاً من شروط تأسيسه ، واذا خالف قواعد نشاط الاحزاب ، واذا ثبت تلقيه معونة مالية من اى جهة اجنبية ، او اذا نقص عدد اعضائه بعد السنة الاولى على تأسيسه عن (الف) عضو.

الحركة الاسلامية:

وهى اهم قوى المعارضة على الساحة السياسية الاردنية، ويتمثل التيار الرئيسى للحركة الاسلامية فى الاردن في الاخوان المسلمين، الذين ظهروا ونموا فى مصر قبل ان يجدوا طريقهم الى دول اخرى منها الاردن فى الاربعينات. وفى الوقت الذى كان الاخوان يواجهون محنة هائلة بمصر فى الخمسينات، كان ساعدهم يشتد فى الاردن، وتحالفوا مع الحكم ضد الاحزاب المختلفة التى تعرضت للحظر، وبقى الاخوان بالأردن وحدهم فى ساحة العمل العلنى يعملون فى السياسة من بوابة العمل الاجتماعى بمبادئه الرحبة، فشكلوا الجمعيات وفتحوا الفروع لها فى مدن

المملكة واسسوا النوادى الخاصة بهم مثل (نادى اليرموك) الذى فتح فروعا عدة له.

وكان الأخوان فى الاردن اكثر انفتاحا على مختلف الاحزاب والتيارات - بما فيها اليسار - من الاخوان فى بقية البلاد العربية، فقد اتبعوا اسلوب " اليد الممدودة للجميع"، وهو مالم يبلغه الاخوان فى مصر ومعظم البلاد العربية الاخرى. ولذلك فإن الحركة الاسلامية بالاردن قادرة على الدخول فى تحالفات واسعة، من ابرزها التحالف الذى اتاح فوز مرشحها لرئاسة مجلس النواب فى نوفمبر ١٩٩٠، فقد جمع (١٩) صوتا اضافة لاصوات الحركة (٢٢) ليحصل بالكاد على الاغلبية المطلقة. وجاءت الاصوات كالتالى :

- (٨) من الكتلة الاسلامية المستقلة
- (٥) من الكتلة العروبية
- (٥) من كتلة الاحرار

- ونائب مسيحى مستقل (فوزى طعيمة)، وهو الذى حسم الامر ورجح مرشح الحركة الاسلامية وهذا النوع من التحالفات يعبر عن مرونة الحركة الاسلامية ، ويدعم هذه المرونة فى الوقت نفسة.

وقد تمثل نمط تعامل النظام الاردنى مع القوى الاسلامية فى الاعتراف بها والتعاون معها، الامر الذى وصل الى حد اشراك الحركة الاسلامية فى حكومة الاردن (يناير - يونيو ١٩٩١)، وهى تجربة تعد غير مسبوقة فى الوطن العربى. شارك فى حكومة (مضر بدران) خلال تلك الفترة (٥)

وزراء من الحركة الاسلامية منهم :

- عبد الله العكايلة للتربية والتعليم
- ماجد خليفة للعدل
- يوسف العظم للتنمية الاجتماعية

وقد بالغت بعض الجهات فى ابداء تخوفها من هذه التجربة، وتحدث البعض عن (ديمقراطية اصولية)، الا ان التجربة كانت ايجابية من منظور ريادى غير مسبوق فى الوطن العربى، وهو مشاركة بعض قوى المعارضة فى الحكم من خلال الانتخابات.

كما ان الحركة الاسلامية فى الاردن ليست ذلك (العملاق) الذى صورته بعض وسائل الاعلام، فقد حصلت على اقل من (٣٠٪) من مقاعد البرلمان فى وقت كانت شعبية الحكم فيه وقدرته التنظيمية فى ادنى مستوياتها عقب انتفاضة مفاجئة، كما لم يشارك فى الانتخابات سوى (٤٪) على الاكثر من اصحاب حق الاقتراع. وتبين ان لهذه الحركة نفوذا كبيراً فى عدد محدود فقط من المناطق، اعتمد في بعضها على الانتماء العشائرى لبعض مرشحيها اكثر من اى شىء آخر.

وكذلك ظهرت حدود قوتها - والاهم حدود استعدادها للتصعيد - عندما دخلت فى اختبار قوة مع الملك ، بشأن الموقف من عملية السلام. فعندما رحب الملك بالتحرك الامريكى فى بدايته، اكدت الحركة رفضها القاطع لأية مفاوضات، وحاولت استغلال وجود (٥) وزراء لها فى الحكومة

للتأثير على الموقف الاردنى.

وعندما استقالت الحكومة فى يونيو ١٩٩١ ، سعى المكلف برئاسة الحكومة الجديدة (طاهر المصرى) لاستبعاد الحركة من خلال تقديم عرض لها يصعب قبوله. فلم يتضمن هذا العرض حقيبة التربية والتعليم التى تصر عليها الحركة، وخرجت الحركة الاسلامية من الحكومة بهدوء ودون مشكلات. وهذه التجربة تتعارض مع النظرية الشائعة فى كثير من الاوساط العربية بأن "اى حركة اسلامية اذا وصلت للحكم فإنها لايمكن ان تخرج منه بدون تصعيد للعنف".

نظام الحكم والمعارضة:

علاقة نظام الحكم مع احزاب المعارضة فى الأردن لم تأخذ وقتا كافيا لاختبارها، فقد بدأت اغلب الاحزاب في الظهور عقب انتفاضة ابريل ١٩٨٩، وكان الملك حريصا على احتواء تداعيات الازمة، فى اطار استراتيجية للاستيعاب السياسى. فى هذا السياق جرت انتخابات نوفمبر ١٩٨٩، التى كشفت ان الحركة الاسلامية هى القوة المعارضة الرئيسية، فقد حصلت على (٢٢) مقعداً من اصل (٨٠) مقعداً، اى بنسبة حوالى (٥ر٢٧٪) كما حصل اسلاميون مستقلون على (٨) مقاعد اخرى، اى بنسبة (١٠٪). لكن تظل دلالة هذه النتيجة ان التنافس الرئيسى سيتركز بين الحكم والاحزاب المحافظة والعشائرية فى جانب والحركة الاسلامية فى جانب أخر.

وجاءت ازمة الخليج (اغسطس ١٩٩٠)، وما انطوت عليه

من تهديد للاردن، لتدفع الملك الى مزيد من الانفتاح على الاحزاب، كما ان الاحزاب كلها تقريبا، وقفت وراء الملك ودعمت موقفه، ولذلك لم تتح فرصة بعد لاختبار حقيقة العلاقة بينهما، لكنها ستسنح اكثر في الفترة المقبلة بعد التصديق على قانون الانتخابات.

التعجيل بالديمقراطية:

أخذت العودة الى الديمقراطية فى الاردن الطابع التدريجى والتراكمى ، ولم يأت قرار النخبة من فراغ ، فهناك اسباب داخلية وخارجية ساعدت على تلك العودة :

العوامل الداخلية :

ارتبطت عملية التحول الديمقراطى فى الاردن بتفاقم الازمات الاقتصادية من جهة، ونمو التيار الاسلامى من جهة اخرى.

(أ) الازمة الاقتصادية :

عجلت الازمة الاقتصادية التى واجهت الأردن منذ منتصف الثمانينات بإجراء الانتخابات البرلمانية بعد ان اشتد خناقها فى الشهور الاخيرة التى سبقت انتخابات ١٩٨٩. فقد ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة (٣٪) كما انخفضت قيمة الدينار الاردنى بنسبة (٤٠٪) خلال عام ١٩٨٩. وبلغت قيمة الديون الخارجية (٤ر٨) مليار دولار، وتقلصت المنح والقروض التى كان يحصل عليها الاردن من بعض الحكومات العربية لمواجهة العجز فى الميزانية.

وكانت النتيجة تفجر الأزمة السياسية والاقتصادية التى مست معظم فئات الشعب وادت الى وقوع أحداث الجنوب (وكان مركزها مدينة معان) عام ١٩٨٩، ونبهت الى ضرورة اصلاح المسار الاقتصادى، الامر الذى لايتأتى إلا بإستئناف الحياة النيابية حتى يتسنى وضع خطة شاملة تتضمن الحلول الممكنة لاجتياز الأزمة الاقتصادية. فالاصلاحين السياسى والاقتصادى اصبحا شرطين مكملين لبعضهما البعض من اجل الاستقرار الاجتماعى.

(ب) احتواء المعارضة :

كانت الازمة الاقتصادية هى الفرصة السانحة لارتفاع اصوات المعارضة، وخاصة من جانب التيار الاسلامى وجماعة الاخوان المسلمين التى تتميز بوضعها الخاص فى الاردن - كما سبق الاشارة لذلك - والتى لم يشملها قانون الغاء الاحزاب عام ١٩٥٧ ، لانها لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المحدد قانونا. ومن هنا رأى النظام الاردنى ان المسلك الديمقراطى يطرح افضل اساليب التعامل مع التيار الاسلامى المتغلغل فى اعماق المجتمع المدنى الاردنى.

هذا ما اكده النظام من جديد بإحتواء المعارضة، ووقف عمليات تصعيد الخلافات، بعد ان اصدر الملك حسينمرسوما ملكياً. يقضى بتخفيض عقوبة الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة على (٦) افراد من اعضاء التنظيم المسمى (جيش محمد) والمتهمين بمحاولة قلب نظام الحكم لاقامة دولة اسلامية فى الاردن. ثم اصدر عفوا عاما شمل ما يقرب من (٨٠٠) معتقل سياسي، بينهم نائبا مجلس النواب

الاردنى (ليث شبيلان) و (يعقوب قرشى) اللذين حكمت عليهما محكمة امن الدولة بالسجن (٢٠) عاماً مع الاشغال، بعد ادانتهما بالتآمر على قلب نظام الحكم والتورط فى تنظيم غير مشروع، والتعامل مع جهات اجنبية لاغراض تخريبية .

وشمل العفو ايضا (٩) من حركة حماس، (٢) من الاخوان المسلمين، و(٦) من المحكوم عليهم فى قضية (جيش محمد)، و(٣) من جماعة ابو نضال، و(٢) من جماعة موسى.

العوامل الخارجية :

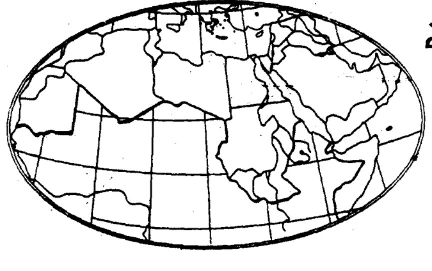
اذا كانت بعض العوامل الداخلية، كالأزمة الاقتصادية وضرورة احتواء المعارضة، قد عجلت بأجراء الانتخابات البرلمانية واستئناف مسيرة التحول الديمقراطى، فإن المتغيرات الدولية والاقليمية، وما يشهده العالم الثالث من تحولات ديمقراطية (الموجة الثالثة للديمقراطية) كانت لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الساحة الوطنية الاردنية، خاصة وأن العاهل الاردنى من اكثر القيادات العربية تفاعلاً وتناغماً مع ما يحدث فى العالم .

فالتحديات التى تفرضها عملية السلام مع اسرائيل واحتمالات اقامة حكم ذاتى للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة تؤكد ضرورة اصلاح الاحوال الداخلية لكى تتواءم مع مرحلة التصالح والتطبيع. وبالاضافة الى ذلك، فهناك علاقة الاردن بكل من السعودية ودول الخليج والتى تأثرت بعد الغزو العراقى، وتحتاج الى عملية اعادة ترميم وبناء جسور

جديدة، الامر الذى دفع بالملك حسين فى خطاب وجهه الى الشعب الاردنى فى (١٩٩٢/١١/١٥) الى انتقاد الانظمة الديكتاتورية العربية (اشارة الى الرئيس صدام حسين) وطالب الشعب العراقى بالعمل على قيام مجتمع ديمقراطى قائم على التعددية الحزبية، لتجنب مخاطر التقسيم والتمزق الذى تواجهه العراق حالياً تحت حكم صدام حسين، كما دعا الى فتح ابواب الحرية والديمقراطية والتعددية، واحترام حقوق الانسان لبناء حياة جديدة فى مناخ ديمقراطى، واستعداده لتقديم مساعدة للعراقيين لتغيير نظام الحكم.

واخيراً وليس آخراً ، يمكننا القول - بقدر كبير من الثقة - ان جهود الاردن فى عملية التحول الديمقراطى قد شهدت نجاحا ملحوظاً حتى الآن، رغم أن بعض المحافظين كالقيادات القبلية وقوات الأمن تحاول مقاومة الاصلاحات السياسية، التى تؤثر على امتيازاتها. واذا كانت محدودية الديمقراطية على المستوى العربى العام تؤثر على التطور الديمقراطى فى كل بلد عربى على حدة وتضع عليه قيوداً ، فإن نجاح الممارسة الديمقراطية فى بلد عربى كالأردن ، يمكن ان يساعد على انتقال "النموذج" الى بلاد عربية اخري ، ذلك النموذج للتحول الديمقراطى الحقيقى والتدريجى الذى يقوم على المشاركة فى السلطة، دون تغيير فجائى او انقلابى على نظام الحكم القائم، وفى ظل قبول الأخير للمعارضة دون قمع او تقييد او تحريم.

جمهورية لبنان



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٤٣/١١/٢٢
نظام الحكم: جمهوري
اسم رئيس الدولة : الياس الهراوي
تاريخ التنصيب : ديسمبر ١٩٩٠
التقسيم الاداري : ٥ محافظات
الاحزاب السياسية: انظر الجدول
تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٤٥
تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٤٥
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : منظمة المؤتمر الاسلامي، حركة عدم الانحياز، البنك الاسلامي للتنمية، انتلسات.
العاصمة : بيروت
اهم المدن: طرابلس، صيدا.
المساحة : ١٠,٤٠٠ كلم مربع
عدد السكان (مليون): ٢٫٧٠١

معدل زيادة السكان : ١ر٢ ٪
القوميات : ٩٣٪ عرب، ٦٪ ارمن، ١٪ اخرون
اللغات: العربية والفرنسية (رسميتان)، الارمنية، الانجليزية
الديانات : ٥١٪ مسلمون، ٤٨٪ مسيحيون، ١٪ ديانات اخري
التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٧٥٪
العملة : الليرة اللبنانية.

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
١	حزب الوطنيين الاحرار	دوري شمعون	بعد الاستقلال	الاحرار	ماروني ليبرالي	اسسه كميل شمعون
٢	حزب الكتائب	جورج سعادة	،،	العمل	ماروني فاشي	اسسه بيتر الجميل
٣	الحزب التقدمي الاشتراكي	وليد جنبلاط	،،	الاشتراكي	يساري درزي	اسسه كمال جنبلاط
٤	حركة امل	نبيه بري	١٩٧٩	–	شيعية	اسسه موسى الصدر
٥	حزب الله	حسن نصر الله	١٩٨٠	–	شيعي متشدد	اسسه حسين فضل الله
٦	الحزب السوري القومي الاجتماعي	يوسف الاشقر	بعد الاستقلال	الكلمة	قومي	يؤمن بفكرة سوريا الطبيعية

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
٧	حزب الطانشاق	–	–	–	يميني قومي	ارميني
٨	حزب الطاشنان	–	–	–	يميني قومي	ارميني
٩	التنظيم الشعبي الناصري	مصطفى سعد	١٩٧٩	–	ناصري	حزب يوجد فقط في مدينة صيدا
١٠	حزب الكتلة الوطنية اللبنانية	ريمون اده	–	–	مسيحي ليبرالي	انشقاق عن الكتائب
١١	القوات اللبنانية	سمير جعجع	١٩٨٣	–	ماوروني	"
١٢	حزب الوعد	الياس حبيقة	١٩٨٤	–	ماروني	"
١٣	جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية	تمام صائب سلام	١٩٧٥	–	سنية	بيروتية فقط

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
١٤	حزب البعث العربي الاشتراكي	عبد الله الامين	١٩٦١	البعث	بعثي سوري	-
١٥	الحزب الشيوعي	كريم مروة	١٩٢٠	النداء الاخبار الطريق	ماركسي	استقال امينه العام جورج حاد عام ١٩٩٢
١٦	حزب المرابطون	كمال قليلات	بعد ثورة ١٩٥٨	المرابطون	ناصري قومي	يوجد في بيروت فقط
١٧	حزب الاتحاد الاشتراكي		-	الشراع	ناصري ديمقراطي	-
١٨	الجماعة الاسلامية بطرابلس	-	١٩٨٠		سني	مدعوم من سوريا
١٩	تجمع اللجان والروابط	سعيد شعبان	١٩٧٦	اللجان	قومي وحدوي	مدعوم من الثورة الفلسطينية

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الصحيفة	الاتجاه	ملاحظات
٢٠	منظمة العمل الشيوعي	معن بشور	١٩٧٠	بيروت المساء	ماركس قومي	
٢١	تيار العماد ميشال عون	محسن ابراهيم	اثناء حكم عون	–	مسيحي فاشي	مدعوم من فرنسا
٢٢	تجمع المركز الثقافي للبنان الجنوبي	الامير فاروق ابي اللمع	١٩٧٨	الجنوبي	ثقافي تقدمي	منبر ثقافي وليس حزب . نجح رئيسه في البرلمان
٢٣	المؤتمر الشعبي اللبناني	حبيب صادق	بعد ثورة ١٩٥٨	–	ناصري قومي	يوجد في بيروت فقط ومدعوم من سوريا
٢٤	حزب البعث العراقي	كمال شاتيلا	–	البعث	بعثي عراقي	

يوميات الاحداث

يناير

١/٢٠ نداء لبناني للعالم لاجبار اسرائيل علي الانسحاب من الجنوب

قصف مدفعي اسرائيلي لقرى الجنوب، وهجوم للمقاومة اللبنانية علي عملاء اسرائيل بلبنان.

١/٢٧ عمر كرامي، رئيس الوزراء، يصرح ان المقاومة الوطنية في الجنوب هي حق مشروع للبنان، طالما ان هناك شبرا من ارضه تحت الاحتلال .

١/٢٩ مجلس الامن يقرر خفض قوات الطوارئ بنسبة ١٠٪ في جنوب لبنان، بعد ان اثبت الجيش اللبناني قدرته علي فرض الامن في جزء كبير من المنطقة.

فبراير

٢/٨ بدء اجتماعات القمة اللبنانية - السورية بدمشق، لبحث الاوضاع والتطورات الراهنة في المنطقة، والعلاقات الثنائية بينهما.

٢/١٦ اغتيال الشيخ عباس موسوي زعيم حزب الله الشيعي الموالي لايران، وزوجته وابنه في هجوم صاروخي شنته طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية علي موكبه في مدينة التفاحة جنوب لبنان.

٢/٢٨ اعلان د. سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، ترشيحه لرئاسة حزب الكتائب اللبنانية.

مارس

٣/٩ خسائر الحرب الاهلية بلبنان (١٤٤) الف قتيل و(١٩٧) الف جريح و(١٧) الف مفقود بينهم (١٠) الاف خطفتهم الميليشيات، وفقا للاحصائيات الرسمية اللبنانية.

٣/٢٣ ميشيل المر، نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع اللبناني، يلمح بأن الانتخابات النيابية المقررة خلال صيف ١٩٩٢، ستجري في ظل المعطيات الراهنة، وبغض النظر عن الدعوات الهادفة لتأجيلها حتي يتحقق الانتشار الكامل للجيش اللبناني علي كامل الاراضي اللبنانية.

٣/٢٤ المقاومة اللبنانية تفجر وحدة للمخابرات الاسرائيلية بالجنوب اللبناني

٣/٢٥ اختتام محادثات القمة اللبنانية - السورية في دمشق ، بالاتفاق علي اجراء الانتخابات النيابية في موعدها، استكمالا لمسيرة ما تبقى من اتفاق الطائف ، ودعما للوفاق الوطني.

٣/٢٩ تزايد الحشود العسكرية الاسرائيلية في الجنوب اللبناني ، وسط تقارير عن استعدادات اسرائيلية للقيام بعمليات عسكرية تستهدف لبنان وسوريا في آن واحد.

ابريل

٤/٣ جورج بوش، الرئيس الامريكي، يصرح بأن

احتمالات الاستقرار في لبنان تتحسن، وانه: " حتي بعد الافراج عن جميع الرهائن الامريكيين، فإن المنظمات التي اختطفتهم لا تزال نشطة داخل البلاد، والوضع في لبنان لا يزال خطيرا لدرجة لا يمكن معها اعتبار اي مواطن امريكي بمأمن من النشاطات الارهابية".

٤/٦ رجال المقاومة في الجنوب ينفذون عملية في قرية (حولا) داخل "الشريط الحدودي" المحتل ، يسفر عن مقتل جنديين اسرائيليين واصابة خمسة اخرين.

٤/٧ قوات الاحتلال الاسرائيلي تقصف قرى النبطية والبقاع الغربي المتاخمة " للشريط الحدودي" وسط تهديدات بالمزيد من الاعمال العسكرية ضد القرى اللبنانية، اذا ما تواصلت اعمال المقاومة.

٤/٢٤ انسحاب القوات السورية من مطار بيروت، وتسليم مواقعها للقوات اللبنانية.

مايو

٥/٦ استقالة الحكومة اللبنانية في اعقاب الاحتجاجات الشعبية العنيفة، والتظاهرات التي عمت بيروت وسائر المدن اللبنانية.

- رئيس الوزراء عمر كرامي، يؤكد بعد الاستقالة، خطورة الوضع، خاصة في ظل ما يتردد من دعوات لانهاء الاحزاب وعودة الهدوء.

٥/١٠ انعقاد قمة لبنانية - سورية في دمشق بين

الياس الهراوي، وحافظ الاسد تركز علي التطورات التي دفعت عمر كرامي الي تقديم استقالة حكومته ، كما تم بحث الوضع الاقتصادي في لبنان، وتشكيل حكومة جديدة، واعادة انتشار القوات السورية في سبتمبر ١٩٩٢، والانتخابات النيابية اللبنانية.

٥/١٣ تكليف رشيد الصلح بتشكيل الوزارة في لبنان، وبدء محاولات لحل مشكلة توزيع المناصب بين الطوائف والقوى السياسية في الحكومة الجديدة.

٥/١٦ حكومة رشيد الصلح الجديدة تضم ٢٤ وزيرا، وبرنامج لاخراج لبنان من ازمته الاقتصادية، وزعماء الميليشيات اللبنانية يشاركون في الحكومة باستثناء ميلشيا "القوات اللبنانية" اليمينية.

٥/١٨ الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، يرأس اول اجتماع للحكومة اللبنانية الجديدة، والطوائف اللبنانية تعترض علي حجم تمثيلها في الحكومة.

٥/٢١ تصاعد المواجهات في الجنوب بين (رجال المقاومة الاسلامية) وقوات الاحتلال الاسرائيلي، في اعقاب العملية التي نفذها رجال المقاومة في منطقة الشومرية - علمان، والتي ادت الي مقتل (٤) من جيش لبنان الجنوبي الموالي لاسرائيل واسر (٤) اخرين.

٥/٢٧ الحكومة الجديدة تتعهد في بيان وزاري ، بمواجهة الازمة الاقتصادية، وتحقيق الاصلاح الاداري ، والعمل علي تطبيق قرار مجلس الامن ٤٢٥ ، الداعي لانسحاب اسرائيل

من الجنوب اللبناني، واستعداد الحكومة لاجراء الانتخابات النيابية في موعدها، والعمل علي اعادة المهجرين ، وتنفيذ بنود المعاهدات التي تنظم العلاقات بين سوريا ولبنان في اطار تنفيذ اتفاق الطائف.

٥/٣٠ حكومة الصلح تنال ثقة مجلس النواب بأكثرية (٧٦) صوتا، وسط تقارير توضح ان علي الحكومة ان تؤمن يوميا حوالي (٢٥) مليار ليرة لبنانية لدفع رواتب الموظفين، و(٧٥٠) مليون ليرة لبنانية لدفع فوائد الدين الخارجي البالغ (٧٠٠) مليون دولار امريكي.

يونيو

٦/٦ هجومان للمقاومة اللبنانية ضد " جيش لبنان الجنوبي" الموالي لاسرائيل في ٢٤ ساعة .

٦/٧ فوز (جورج سعادة) برئاسة حزب الكتائب للمرة الثانية.

٦/٨ رشيد الصلح، رئيس الحكومة اللبنانية، يصرح في ختام زيارته لدمشق ان المحادثات التي اجراها مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، كانت ناجحة ، وتناولت تثبيت العلاقات المتميزة بين البلدين، والوضع في الجنوب اللبناني.

٦/١٠ الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع حزب الله بجنوب لبنان.

٦/١٥ الافراج عن اخر الرهائن الغربيين (توماس

كمبتز، وهنريش شتروبيخ) الرهينتين الالمانيتين، بعد ثلاث سنوات من احتجازهما.

٦/١٧ مجلس الوزراء اللبناني، يقرر اجراء الانتخابات النيابية في موعدها، ويحيل الي مجلس النواب مشروع قانون للانتخابات.

٦/١٨ الطائرات والمدفعية الاسرائيلية تستأنف قصف جنوب لبنان

٦/٢٢ لبنان يشترط ضمان انسحاب اسرائيل من الجنوب للاشتراك في المفاوضات متعددة الاطراف.

٦/٢٦ حسين الحسيني، رئيس مجلس النواب اللبناني، يصرح في ختام زيارته للقاهرة ان المحادثات التي اجراها مع الرئيس المصري، حسني مبارك، تناولت دعم مسيرة الوفاق الوطني في لبنان، وبذل الجهود لتطبيق قرار مجلس الامن ٤٢٥.

يوليو

٧/٨ مجلس الوزراء اللبناني، يقرر وضع خطة امنية، واجراء مصالحات بين الفرقاء اللبنانيين تمهيدا لعودة المهجرين، ويحدد موعد اجراء الانتخابات النيابية علي ثلاث مراحل تبدأ الاولي في ٢٣ اغسطس ١٩٩٢في محافظتي البقاع والشمال، والثانية في ٣٠ اغسطس في محافظتي بيروت وجبل لبنان، والثالثة في ٦ سبتمبر من نفس العام في محافظتي الجنوب والنبطية، وذلك وسط مواقف معارضة للانتخابات في تلك المواعيد، عبر عنها البطريرك

الماروني نصر الله صفير وعدد من الفعاليات والنواب اللبنانيين.

٧/١٦ عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، يؤكد ان انسحاب الجيش السوري الي شرق لبنان لن يتم في سبتمبر ١٩٩٢ ، بسبب عدم اكتمال الاصلاحات السياسية في لبنان، ويؤكد دعم سوريا لاي اجراء تتخذه الحكومة اللبنانية ، بما في ذلك ، الانتخابات النيابية، مؤكدا ان سوريا لن تتورط في العملية الانتخابية.

٧/٢٣ وفاة سليمان فرنجية رئيس لبنان الاسبق عن عمر يناهز ٨٢ عاما.

٧/٢٥ الجيش اللبناني يستعيد السيطرة علي مقر قوات سمير جعجع قائد القوات اللبنانية شرق بيروت .

٧/٢٦ الجيش اللبناني يواصل خطة استرداد مواقع الميليشيات، وانسحاب جعجع من مقر القيادة ببيروت، وتسليم ثكنات حزب الله.

٧/٢٩ اضراب عام في كل لبنان احتجاجا علي الاوضاع الاقتصادية المتدهورة.

٣١/ ٧ مجلس الامن يدعم جهود لبنان، لنشر قوات الجيش بالجنوب لمدة ستة اشهر اخري.

اغسطس

٨/١ الرئيس اللبناني السابق، امين الجميل، يعود الي لبنان لاجراء محادثات مع البطريرك الماروني نصر الله

صفير بطريرك الكنيسة المارونية، حول الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها الشهر الحالي، في حين تتهمه دمشق بمحاولة تعطيل الوفاق الوطني والانتخابات.

٨/٥ وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، يدعو المعارضة الي عدم اعلان مقاطعتها للانتخابات النيابية، ويحثها علي المشاركة فيها بروح ديمقراطية.

– حسن نصر الله، الامين العام لحزب الله، يعلن اسماء مرشحي الحزب في الانتخابات النيابية، في محافظات البقاع وبيروت وجبل لبنان.

٨/٧ مجموعة من الاحزاب والمنظمات المسيحية (ابرزها : ميليشيا القوات اللبنانية – انصار العماد ميشيل عون، حزب الوطنيين الاحرار الذي اسسه الرئيس السابق كميل شمعون – الكتلةالوطنية بزعامة ايمون اده) تدعو الي مقاطعة الانتخابات المقرر اجراؤها يوم ٢٣ اغسطس الحالي والتي ستكون الاولي من نوعها منذ ٢٠ عاما.

– د.جورج سعادة، رئيس حزب الكتائب، يقدم ترشيحه عن (قضاء البترون) في محافظة الشمال.

– انتهاء مهلة تقديم الترشيحات للجولة الاولي للانتخابات في محافظتي الشمال والبقاع، في الوقت الذي بلغ فيه عدد المرشحين (٣٧٥) مرشحا لملء (٥١) مقعدا من اصل (١٢٨) هم عدد مقاعد المجلس الجديد.

٨/١٣ د. جورج سعادة، يزور دمشق، ويجري فيها محادثات حول الانتخابات وموقف حزب الكتائب منها.

٨/١٤ حزب الكتائب يقرر عدم المشاركة في الانتخابات، ويقوم بسحب ترشيحات اعضائه.

- بدأ الالاف من المسيحيين المعارضين لاجراء الانتخابات اضرابا عاما يستمر لمدة (٣) ايام، تشارك فيه قوى وطوائف اسلامية.

٨/٢٢ عدد من المحاميين يتقدمون بدعوى قضائية ضد الدولة اللبنانية، لابطال المرسوم رقم (٢٤٥٠) المتضمن الدعوة لانتخاب اعضاء مجلس النواب.

٨/٢٣ بدء الجولة الاولي من الانتخابات في محافظة الشمال، ودوائر البقاع الثلاث، وسط تدن في نسبة المشاركة وصل الي (١٠٪) في المناطق المسيحية.

٨/٢٤ اعلان نتيجة المرحلة الاولي بفوز قائمة حزب الله، وسقوط قائمة حسين الحسيني، رئيس مجلس النواب.

٨/٢٧ مجموعة برلمانية من ٧٤ عضوا مسيحيا بمجلس النواب يحاولون اسقاط وزارة رشيد الصلح، لعدم كفاءتها في ادارة المرحلة الاولي من الانتخابات، الا ان النصاب القانوني المطلوب لم يتوفر.

٨/٢٩ تعليق انتخابات (كسروان) لانسحاب معظم المرشحين.

٨/٣٠ بدء المرحلة الثانية من الانتخابات، في

محافظتي بيروت وجبل لبنان، وسط حداد واضراب عام تنفذه المناطق الشرقية في بيروت،بدعوة من احزاب المعارضة.

٨/٣١ نتائج الجولة الثانية، تظهر فوز رشيد الصلح رئيس الوزراء، ود. سليم الحص رئيس الوزراء الاسبق، ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وخمسة وزراء اخرين، في ظل تزايد احجام المواطنين في المناطق المسيحية عن الادلاء باصواتهم، وفوز اللائحات المعلنة من قبل الوزراء بالتزكية.

سبتمبر

٩/٣ ميليشيات (جيش لبنان الجنوبي) الموالية لاسرائيل، تغلق الطرق بين "الشريط الحدوي" المحتل في الجنوب اللبناني، والمناطق الواقعة شمالها لعرقلة الجولة الثالثة من الانتخابات.

٩/٦ بدء المرحلة الثالثة من الانتخابات في محافظتي الجنوب والنبطية.

٩/٨ (لائحة التحرير) التي تتكون اساسا من حركة امل وحزب الله، والتي يرأسها الوزير نبيه بري، رئيس حركة امل، تحقق فوزا ساحقا في المرحلة الثالثة علي اللائحة المنافسة (ارادة الشعب) التي يرأسها كامل الاسعد والتي تتكون من الزعامات التقليدية الاقطاعية.

٩/١٧ مجلس الوزراء يقدم علي خطوة مفاجئة، بقبوله استقالة الوزراء المعارضين للانتخابات وهم د. سمير جعجع

رئيس القوات اللبنانية، والعميد سامي منقاره ممثل كتلة نواب طرابلس، ود. جورج سعادة رئيس حزب الكتائب، وفارس بويز وزير الخارجية.

٩/٢٢ فارس بويز يقدم ترشيحه في انتخابات (قضاء كسروان) المزمع اجراؤها في١١ اكتوبر ١٩٩٢، علي رأس لائحة من المعارضة المارونية بلبنان.

اكتوبر

١٠/٨ بدء اعمال (المؤتمر الاول لجبهة المعارضة اللبنانية) ببحث الاوضاع التي يشهدها لبنان في ضوء الانتخابات النيابية.

١٠/١١ بدء المرحلة الاخيرة من الانتخابات في (قضاء كسروان - الفتوح) والتي يتنافس علي مقاعدها الخمسة المخصصة للموارنة (٢٢) مرشحا، وسط اضراب ليومين دعت اليه المعارضة المارونية، وتجاوبت معه المناطق الشرقية بكثافة.

١٠/١٢ ظهور نتائج انتخابات كسروان بفوز فارس بويز واربعة مرشحين اخرين علي لائحته بمقاعد الموارنة الخمسة.

١٠/١٥ الحكومة اللبنانية برئاسة رشيد الصلح تقدم استقالتها لرئيس الجمهورية الياس الهراوي قبل انتخاب رئيس مجلس النواب الجديد طبقا للدستور اللبناني.

١٠/٢٠ نبيه بري رئيس حركة امل، يفوز برئاسة

مجلس النواب بعد حصوله علي تأييد (١٠٥) من الاعضاء من بين (١٢٥) نائبا حضروا الجلسة .

١٠/٢٢ الرئيس الياس الهراوي، يكلف رجل الاعمال رفيق الحريري، بتأليف الحكومة الجديدة بعد مشاورات مع رئيس مجلس النواب نبيه بري.

١٠/٣١ رفيق الحريري يعلن عن اسماء اعضاء حكومته الجديدة التي تضم (٣٠) وزيرا، نصفهم مسيحيون، والنصف الاخر من المسلمين، ويحتفظ لنفسه بمنصب وزير المالية.

نوفمبر

١١/٢ رفيق الحريري، في اول جلسة بمجلس الوزراء الجديد، يحدد اولويات الحكومة الجديدة، بتحرير الجنوب والبقاع الغربي من الاحتلال الاسرائيلي، وتحقيق النهوض الاقتصادي، وعودة المهجرين، وتنفيذ صيغة العيش المشترك.

١١/١٢ حكومة الحريري تنال ثقة المجلس النيابي بغالبية (١٠٤) صوتا، ومعارضة (٢٤).

- وقوع اشتباكات بين قوة الطوارئ الدولية وحزب الله، تسفر عن سقوط قتلي وجرحي من الجانبين.

- اصابة ثلاثة اسرائيليين بجروح في هجوم نفذته المقاومة اللبنانية داخل "الحزام الامني".

- المدفعية الاسرائيلية تقصف عددا من القرى في منطقة صور.

١١/٢٠ الرئيس الياس الهراوي، يؤكد تمسكه بالغاء

الطائفية السياسية، وبأن بناء لبنان هو قضية اللبنانيين ومسئوليتهم.

١١/٣١ البطريرك الماروني نصر الله صفير، يحذر من سرعة الغاء الطائفية السياسية في لبنان لأنه سيفضي الي تقويض اركان النظام، في اجتماع مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في دير سيدة الجبل في ادما (كسروان).

ديسمبر

١٢/١ قوات الاحتلال الاسرائيلي تصعد من وتيرة اعتداءاتها علي قرى الجنوب، وتقصف مجري نهر الليطاني وبلدة قعقعية الجسر.

١٢/٢ في خطوة تعتبر الابرز علي طريق استعجال عودة المهجرين الي قراهم، قررت وزارة الدولة لشؤون المهجرين دفع تعويضات رمزية لعدد من المقيمين في القرى الواقعة في منطقة الحرف، تمهيدا لعودة اهاليها اليها قبل نهاية العام ١٩٩٢.

١٢/٦ السكان المقيمون في منطقة رأس الحرف الشوفية – وهم اصلا من خارج المنطقة – يباشرون عملية اخلاء المنازل والعقارات التي يشغلونها، لتبدأ عودة نحو (٢٤٠) عائلة مهجرة منها.

١٢/٩ اعلنت حركة امل أن شنت هجوما بالعبوات الناسفة، استهدفت شاحنة لـ "جيش لبنان الجنوبي" ، علي طريق ريحان – صيدون في منطقة جزين.

١٢/١١ نبيه بري، رئيس المجلس النيابي، يؤكد ان تحرير الجنوب هو في اول سلم الاولويات بالنسبة الي الحكومة.

١٢/٢٢ المجلس النيابي يوصي الحكومة بدعوة مجلس الجامعة العربية للانعقاد لاتخاذ موقف يتناسب مع خطورة العدوان المتمثل في ابعاد اسرائيل لعدد من الفلسطينيين (٤١٨) الي الجنوب اللبناني، ويؤيد موقف الحكومة بمنع ادخالهم الي الارض اللبنانية علي اساس ان اسرائيل - وليست لبنان - هي التي تتحمل مسؤولية هذا العدوان.

١٢/٢٦ وحدات من قوي الامن الداخلي، بمؤازرة وحدات من الجيش اللبناني والسوري، تنفذ حملة مداهمة في مناطق البقاع والشمال والشوف، بحثا عن مطلوبين للعدالة ومخالفين للقوانين .

- عبد الله الامين، وزير العمل، يؤكد انه من الطبيعي ان تعمل الدولة علي بسط سلطتها في كل المناطق في الضاحية الجنوبية وغيرها.

اضواء علي الاحداث

الانتخابات والمستقبل :

بالرغم من ان العهود السياسة تؤرخ بصفة عامة انطلاقا من انتخابات رئاسة الجمهورية، فإن التغييرات السياسية الكبري في تاريخ لبنان الحديث كانت تسبق او ترافق او تلي الانتخابات النيابية، ذلك لأن نظام الحكم في لبنان كان - ولا يزال - اقرب ما يكون الي نظام الحكم البرلماني وليس الرئاسي. فأغلبية المجلس النيابي - وليس الشعب - هي التي تنتخب رئيس الجمهورية، والحكومة اللبنانية مسئولة سياسيا امام المجلس النيابي، الذي تستطيع اغلبيته ان تسقط الحكومة اذا ما ارادت، وان كان ذلك لم يحدث من قبل.

فانتخابات ١٩٣٦ هي التي اوصلت "اميل اده "الي الرئاسة ، وادت الي المعاهدة اللبنانية - الفرنسية، وانتخابات ١٩٤٣ هي التي مهدت لميلاد الميثاق الوطني ومن ثم للاستقلال، وانتخابات ١٩٥٣ هي التي ادت لتصدع الوحدة الوطنية ومهدت لثورة ١٩٥٨، وانتخابات ١٩٦٨ كانت من اهم الثغرات التي تسربت من خلالها الصراعات الطائفية والعقائدية التي ادت الي انفجار ١٩٧٥ والحروب الطائفية.

لذلك ليس من المستغرب ان تدور المعركة السياسية

الحقيقية حول المصير الوطني اللبناني في العام المنصرم (معركة الديمقراطية في لبنان) علي الانتخابات النيابية اللبنانية في ١٩٩٢.. وهو ما يمكن استجلاؤه علي ضوء التجارب التي مر بها لبنان منذ الاستقلال وحتي يومنا هذا، والتي اكدت انه لا غني للبنان عن الديمقراطية. فمجتمع مركب ومعقد مثل المجتمع اللبناني لا يمكن ان تتطور بنيته المجتمعية ومؤسساته السياسية، ويبلغ مرحلة متقدمة من الانصهار الوطني الا بالطرق الديمقراطية الملائمة لواقعه. فقد اكدت تجربة ١٩٧٥ المؤلمة ان غياب الديمقراطية، واعتماد العنف بديلا، لا يؤدي الي التغيير المنشود، وانما يطيح بالانجازات، ويعمق الانقسامات، ويجعلها اكثر شمولا، ويعيد اللبنانيين الي الخلف عشرات السنين، حيث تجربتهم المريرة مع الميليشيات، خاصة وانهم لم يعتادوا العيش في ظل القمع والارهاب ، مما جعل اللبنانيين اشد تمسكا باهداب الديمقراطية التي باتت خيارهم الوحيد.

ومن اجل تحقيق " بسط الشرعية علي كل التراب اللبناني"، واستغلالا لمناخ الوفاق الراهن الذي بدأ باتفاق الطائف (في ١٩٨٩/١٠/٢٤)، والذي ساهم في تمكين الدولة من استعادة سلطاتها تدريجيا علي معظم التراب اللبناني، فقد سعت الحكومة اللبنانية الي اعادة العملية الديمقراطية، وذلك من خلال انتخاب مجلس نواب جديد تتوزع مقاعده علي اساس طائفي وبالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وقد جاء قرار عقد الانتخابات استكمالا لما

قامت به الدولة اللبنانية من استعادة للمنشآت والاسلحة من معظم الميليشيات .

ولكن كثيرا من القوي المسيحية عارضت اجراء تلك الانتخابات متذرعة " بالوجود العسكري السوري، وطالبت بتأجيلها الي ما بعد انسحاب القوات السورية. وتركزت المعارضة في الطائفة المارونية التي تري ان وجود اربعين الف جندي سوري في لبنان قد يلعب دورا في تحديد اتجاهات الناخبين وقد يفرز مجلس نواب موال لسوريا ويدعو للوحدة معها.

وقد اتفق في ذلك البطريرك الماروني نصر الله صفير والعماد ميشيل عون، وامين الجميل، وجورج سعادة، وسمير جعجع ، وفارس بويز، وميشيل المر.. وهم اهم رموز التحالف المسيحي الماروني. عبرهذا الفريق عن معارضته لاجراء الانتخابات بالدعوة الي اضراب عام شامل في بيروت الشرقية والي مقاطعة الانتخابات.

وانضم الي معسكر الرافضين لاجراء انتخابات اغسطس وسبتمبر ١٩٩٢ انطوان لحد (قائد جيش لبنان المنشق)، وسانده في ذلك منسق الانشطة الاسرائيلية في لبنان (اوري لوبراني) الذي إتهم سوريا بأنها تريد ارغام لبنان علي اجراء تلك الانتخابات.

الانتخابات بين التأييد والمعارضة :

لعلها هي المرة الاولي التي يدعي فيها شعب للتوجه الي صناديق الانتخاب لاختيار نوابه، فيخرج من بين

صفوفه زعماء احزاب وطوائف يطالبون بمقاطعة الانتخابات بحجة الحفاظ علي النظام الديمقراطي. المفارقة الغريبةانه من بين المنادين بالمقاطعة اعضاء في مجلس الوزراء الذي كان قد قرر من قبل اجراء هذه الانتخابات، والتي تعد اول انتخابات نيابية في لبنان بعد عشرين عاما من التمديد للمجلس النيابي الذي انتهت فترته البرلمانية في ١٥ اكتوبر ١٩٩٢ (علي اساس القانون الانتخابي الجديد) اما المجلس الجديد فيبلغ عدد مقاعده ١٢٨ مقعدا تتوزع بين الطوائف اللبنانية من: الشيعة، والدروز، والموارنة، والسنة، والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك ، والعلويين، والارمن الارثوذكس ، والانجيليين.

كانت اول اشارة ضد اجراء الانتخابات في ظل الاوضاع الراهنة قد صدرت عن البطريرك الماروني نصر الله صفير، ثم اصدر مجلس الموارنة عدة بيانات اخذت تصدر بعد كل اجتماع دوري لهم. ثم انضم للدعوة الي مقاطعة الانتخابات او تأجيلها احزاب وقوى سياسية تتمتع بثقل متزايد في الشارع اللبناني من ابرزها:

- حزب الوطنيين الاحرار : برئاسة المهندس دوري شمعون .

- الامير فاروق ابي اللمع ممثل تيار العماد ميشيل عون.

- رئيس الحكومة اللبنانية الاسبق صائب سلام.

- اعضاء في مجلس الوزراء : من ابرزهم وزير

الخارجية اللبناني فارس بويز.

ثم كانت المفاجأة حين قرر الوزير جورج سعادة رئيس حزب الكتائب مقاطعة الانتخابات، وسحب ترشيحات الحزب، رغم انه كان يلعب دور الوساطة بين الحكومة والمعارضة، مما حرم الحكومة اللبنانية من غطاء مسيحي ماروني هام.

اما ابرز المدافعين عن موعد الانتخابات المقرر فكان الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة الوزير وليد جنبلاط، وحركة امل برئاسة الوزير نبيه بري، وحزب الله، وحزب البعث، والحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة الوزير عبد الله الامين، وحزبا الطاشناق والهانشاق الارمنيين.

حجج المعارضين

يستند موقف المعارضين لاجراء الانتخابات الي اسباب واعتبارات وطنية تتعلق بسيادة لبنان والحريات العامة للمواطنين، وكان البطريرك نصر الله صفير اول من اثار هذه التحفظات:

اولا : ان قانون الانتخابات جاء معارضا لاتفاق الطائف بالنسبة لزيادة عدد النواب من (١٠٨) الي (١٢٨)، وايضا بالنسبة لتوزيع المقاعد النيابية بطريقة تضمن فوز انصار الحكومة.

ثانيا : تجاوز القانون الانتخابي ما جاء في وثيقة الطائف في شأن اعتماد المحافظة كأساس يراعي قواعد العيش المشترك وصحة التمثيل السياسي. وقد تعرضت هذه

القاعدة للاختراق عن طريق دمج محافظتين او قضاءين في دائرة انتخابية واحدة، لتسهيل نجاح مرشحين معينين كان من المؤكد سقوطهم وفوز منافسيهم.

ثالثا: ان اجراء الانتخابات قبل حل مشكلة المهاجرين، والتي اسقطت الحكومة حقهم في المشاركة في الانتخابات - خصوصا وانهم يمثلون حوالي ثلث المواطنين اللبنانيين - ستزيد من عوامل النقمة، وستعرقل سلامة التمثيل السياسي، خصوصا انها تجئ قبل اعادة تمركز القوات السورية. وحيث ان هذا التجاوز يخالف اولويات الطائف، فإن الاصرار علي اجراء الانتخابات قبل موعد انسحاب القوات السورية الي البقاع سيفقد المواطنين الثقة بنزاهة العملية الانتخابية، ويقلل من نسبة الاقبال علي صناديق الاقتراع.

رابعا : ضرورة انسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان، لتجري الانتخابات في اجواء حرة وسليمة، بعيدا عن الضغوط، للحفاظ علي هوية لبنان وعلي سيادته واستقلاله. فاجراؤها والجنوب اللبناني تحتله اسرائيل، والوجود العسكري السوري ينتشر علي مساحة كبيرة من الاراضي اللبنانية، يؤكد انها لن تكون انتخابات حرة نزيهة، ولن يكون المجلس النيابي ممثلا لارادة الشعب تمثيلا صحيحا وشاملا .

وقد طرح المعسكر الرافض للانتخابات اقتراحا باستمرار مجلس النواب القديم حتي ١٩٩٤ .

حجج المؤيدين:

اما المؤيدون لاجراء الانتخابات وعلي رأسهم الرئيس اللبناني الياس الهراوي ورئيس الحكومة رشيد الصلح، فيردون علي دعاوي المعارضة استنادا الي الاعتبارات الاتية:

اولا : ان المهاجرين لم يعتادوا الاقتراع في الخارج، وان قرار استثنائهم من عملية الانتخابات هو لأسباب تتعلق بتقنية لوائح الشطب (بطاقات الاقتراع)، وصعوبة تنظيم حركة الاقتراع في السفارات والقنصليات في الخارج.

ثانيا : ان الشعب اللبناني يذوب شوقا للتعبير عن ارادته في اختيار ممثليه بعد عشرين عاما من التمديد للمجلس القديم والتأجيل للانتخابات، خاصة في ظل المتغيرات التي حدثت خلال العقدين الماضيين في طبيعة البنية الاجتماعية التي ساهمت الحرب في تكوين مستوياتها الطبقية.

ثالثا :ان الحكومة برئاسة رشيد الصلح مصممة علي تأمين الحياد والحرية التامة في الانتخابات ، ولذلك لا يوجد مبرر لتأجيلها، ويجب ان تتم في مواعيدها المقررة من الحكومة.

رابعا: ان الموقف السوري حريص علي استقلال لبنان ودعم سيادته علي كافة اراضيه، وعلي العلاقات اللبنانية - السورية علي الاساس الذي حددته اتفاقية التعاون

والتنسيق بين البلدين، واقرتها المؤسسات الدستورية في كلا البلدين. كما ان سوريا اكدت - اكثر من مرة - انها كانت ولا تزال ، مع وحدة لبنان وسيادته بحدوده المعترف بها دوليا، وهي لا تفكر - كما اعلن الرئيس الاسد - في ضم لبنان، ولا في اقتطاع اجزاء من اراضيه، لأن مثل هذا العمل يسمح لاسرائيل باقتطاع اجزاء من الجنوب والبقاع.

خامسا: ان البعض يسعي لتخريب عملية الانتخابات لاسباب شخصية مثل الرئيس السابق امين الجميل، العميد ريمون اده، والعماد ميشيل عون لكونهم لا يقدرون علي خوض المعركة في الساحة اللبنانية. فالعماد ميشيل عون ممنوع من ترشيح نفسه بسبب الدعوى القضائية ضده. وقد ادت هذه الاحقاد الشخصية الي افتعال ازمة ضد الحكم.

التأثير الخارجي

ينحصر التأثير الخارجي علي الانتخابات اللبنانية في القوى الاقليمية ممثلة في: سوريا واسرائيل وايران، والقوى الدولية ممثلة في: الفاتيكان وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية.

وفيما يتعلق بسوريا، فقد اكد نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، والذي يجمع بين يديه الملف اللبناني بكل ما يحمل من خبايا وتضاريس، ان " سوريا لن تناصر فريقا علي فريق .. وليس لها لوائح انتخابية.. وهي تدعو اصدقاءها في لبنان الي عدم احراجها واشراكها في شأن لا تريد ان تتدخل فيه .. باعتبار ان (الانتخابات)

شأنا لبنانيا داخليا صرفا." كما طالب بطمأنة البطريرك الماروني نصر الله صفير، بأنه لا صحة علي الاطلاق للمخاوف التي يطرحها في بياناته، من ان المجلس النيابي الجديد، سيقوم علي اعلان الوحدة بين لبنان وسوريا.

الا انه ليس سرا، كما يري كثير من المراقبين، ان سوريا هي التي اقنعت ايران بأهمية مشاركة الجماعات الموالية لها - خصوصا حزب الله المتشدد - في الانتخابات، لا سيما ان التيار المتزمت كان يرفض في الماضي مثل هذا الطرح. تأتي هذه المشاركة لتحقيق عدة اهداف:

اولا: احداث تحول نوعي داخل تركيبة النظام اللبناني، بحيث يكون في البرلمان من يدافع عن مواقف هذه الفئة، ويُسوّق افكارها، ويبرر انشطاتها العسكرية.

ثانيا: توظيف هذه الظاهرة السياسية المقلقة بالنسبة للدول الغربية بطريقة تؤثر علي القرار الامريكي، وتوقف الحاح واشنطن من اجل تنفيذ الانسحاب السوري من لبنان، او علي الاقل تخفف من حدة هذا الالحاح.

ثالثا : اعطاء الانتخابات بعدا اقليميا، بضمان دعم ايران لسوريا في مواجهة دعاوي الغاء الانتخابات، عن طريق منحها حصة سياسية داخل النظام الحاكم.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد قامت قوات جيش لبنان الجنوبي الموالي لها بقطع الطريق امام الناخبين لمنعهم من الادلاء باصواتهم.

اما موقف الفاتيكان، فقد عبر عنه السفير البابوي

المونسينور بابلو بوانتي حيث أكد "ان الفاتيكان مع البطريرك الماروني نصر الله صفير في موقفه من الانتخابات، وان علي الجميع - مسيحيين ومسلمين - ان يصغوا اليه، ويقفوا معه، لان اللقاءات التي عقدتُها مع قيادات اسلامية سياسية وروحية، اكدت لي تأييدها لهذا الموقف .."

وقد حرص الموقفان الامريكي والفرنسي علي التأكيد - كما جاء علي لسان الرئيس الفرنسي ميتران، والسفير الامريكي في لبنان ريان كروكر - علي ان الانتخابات يجب ان تحصل علي اجماع اللبنانيين، علي اساس الالتزام باتفاق الطائف ، وضمان نزاهة الانتخابات وحريتها، في ظل وحدة المجتمع وسلامة لبنان.

نتائج الانتخابات

بدأت الجولة الاولي من الانتخابات صباح يوم ٢٣ اغسطس ١٩٩٢ في محافظة الشمال ودوائر البقاع الثلاث. وشهدت العملية الانتخابية تدنيا في نسبة المشاركة وصل الي ١٠٪ في المناطق المسيحية، في ظل احجام معظم المسيحيين عن الادلاء باصواتهم، وبدء الالاف منهم اضرابا عاما استمر لمدة ٣ ايام، شاركت فيه اطراف وقوى اسلامية لها الموقف نفسه، لدرجة خروج احدى الدوائر وهي كسروان من عمليات الاقتراع بسبب انسحاب المرشحين، الامر الذي ادى بالحكومة الي تأجيل الاقتراع فيها حتي ١١ اكتوبر ١٩٩٢. وقد اكدت نتائج الانتخابات في مرحلتها الاولي أن فوز قائمة حزب الله وثيق الصلة بايران ، في مواجهة

قائمة حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني - والذي قدم استقالته ثم قام بتعليقها فيما بعد - وقد فاز الحسيني ونائب اخر فقط في قائمته. وقد ادى فوز قائمة حزب الله الي قيام ٧٤ عضوا مسيحيا بمجلس النواب اللبناني، بمحاولة لاسقاط وزارة رشيد الصلح من خلال سحب الثقة منها لعدم كفاءتها في ادارة المرحلة الاولي من الانتخابات، الا انه لم يتوافر النصاب القانوني الكافي للنواب.ثم قام عدد من الوزراء بسلسلة استقالات احتجاجا علي رفض الحكومة تأجيل المرحلة الثانية من الانتخابات، وعلي رأسهم وزير الخارجية فارس بويز، ورئيس حزب الكتائب المسيحي الوزير جورج سعادة.

ثم بدأت في صباح ٣٠ اغسطس المرحلة الثانية من الانتخابات في محافظتي بيروت والجبل، بعد ان رفضت الحكومة طلب المعارضة بتأجيل المرحلتين الثانية والثالثة. وفي ظل تزايد احجام المواطنين في المناطق المسيحية عن الادلاء باصواتهم ، مما ادى الي عدم وجود منافسه بين المرشحين، فازت اللائحات المعلنة من قبل الوزراء بالتزكية.

وفي السادس من سبتمبر ١٩٩٢، جرت المرحلة الثالثة من الانتخابات واظهرت النتائج ان (لائحة التحرير) التي يرأسها رئيس حركة امل الوزير نبيه بري، قد حققت فوزا ساحقا علي اللائحة المنافسة (ارادة الشعب) التي يرأسها كامل الاسعد. وقد فاز بري و(٢١) مرشحا علي لائحته، في حين استطاع رئيس (التنظيم الشعبي الناصري) م.

مصطفي سعد الفوز بالمقعد السني الثاني عن صيدا، مع الاشارة الي ان (لائحة التحرير) كانت قد تركت هذا المقعد خاليا.

تكونت لائحة التحرير من تحالف يضم " حركة امل" و"حزب الله" و" حزب البعث السوري" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي"، وبعض الشخصيات المستقلة من العائلات التقليدية. تراوح عدد الاصوات التي حصل عليها مرشحو اللائحة بين (٩٠) الف صوت، وحوالي (١٢٠) الفا حصل عليها الوزير بري.

فازت في الانتخابات ثلاث نساء هن : السيدة بهية الحريري، والسيدة نائلة معوض، والسيدة مها الخوري اسعد. وهذه هي السابقة الاولي في تاريخ لبنان الحديث التي تمثل فيها المرأة بالمجلس عن طريق الانتخاب، فالسيدتان اللتان دخلتا من قبل : ميرنا البستاني ونائلة معوض، دخلتاه بالتزكية والتعيين.

وقد جرت المرحلة الثالثة لاختيار (٢٣) نائبا من بين (١٣١) مرشحا موزعين اساسا علي قائمتين: الاولي قائمة (ارادة الشعب) وتضم الزعماء التقليديين في جنوب لبنان، والثانية قائمة (لائحة التحرير) التي تتكون من تحالف الجماعات اليسارية والاصولية وعلي رأسها حركة أمل الشيعية وحزب الله. وفي خلال المرحلة الثالثة للانتخابات، عم الاضراب العام المناطق المسيحية لمدة ثلاثة ايام، وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع - وفقا للمصادر الرسمية - حوالي ٢٤٪ من جملة الجنوبيين ، وذلك اثر اغلاق قوات

جيش لبنان الجنوبي جميع الطرق المتجهة شمالا لمنع السكان من الذهاب للادلاء باصواتهم.

وقد بدأت في ١١ اكتوبر ١٩٩٢ الانتخابات الفرعية في قضاء كسروان - الفتوح، واظهرت النتائج انضمام خمسة نواب موارنة وعلي رأسهم فارس بويز، الي الـ١٢٣ نائبا الذين سبقوهم في الانتخابات العامة، وقد بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي ٢١٪.

وتكمن الخطورة من تدني نسبة المشاركين في الانتخابات اللبنانية - بصفة عامة - في امكانية تشكيك البعض في شرعية المجلس النيابي الجديد - فضلا عن الطعن في مشروعية الانتخابات من قبل - وبالتالي عدم الالتزام بتشريعاته وما يتخذه من قرارات.

الانتخابات والديمقراطية

اظهرت نتائج الانتخابات نجاح مرشحي حزب الله وما يحمل ذلك من مغزى سياسي في تواجدهم داخل البرلمان الجديد وامكانية استيعاب هذه الفئة المتمردة داخل النظام كجزء لا يتجزأ من الحركة السياسية البرلمانية. ويرجع الخبراء هذا النجاح في تعامل مرشحي حزب الله مع الشعب الي تبنيهم للمشاكل المعيشية الخانقة، في حين تغاضي النواب التقليديون عن مشاكل الناس وهمومهم ، فأنتقلت اصوات الناخبين من الفريق التقليدي الي حزب الله.

ورغم ان البعض حاول تشبيه حالة لبنان علي اثر فوز حزب الله وحلفائه ببعض المقاعد في المجلس الجديد (١٢

مقعدا من جملة ١٢٨)، بحالة الجزائر علي اثر فوز جبهة الانقاذ الاسلامية في الدورة الاولي من الانتخابات الجزائرية، الا ان المقارنة - كما نراها - ليست في محلها للاسباب التالية :-

اولا : لان التعددية الطائفية في لبنان تفرض واقعا غير كائن في الجزائر، كون التعددية اللبنانية امرا واقعا اقرب للتعاقد الاجتماعي.والمجتمعي

ثانيا : لان (حزب الله) دلل باللائحة التي شكلها علي استيعاب هذا الواقع، فنوع في تأليفها انسجاما مع هذا الواقع متعدد الطوائف.

ثالثا: لأن الظروف الاقليمية ووعي قيادات حزب الله بها، تحول دون صحة هذه المقارنة.

رابعا : لان نتائج الانتخابات نفسها تختلف عن انتخابات الدورة الاولى في الجزائر، فالفائزون في لبنان ليسوا في غالبيتهم اعضاء في حزب الله بينما كان غالبية الفائزين في الجزائر من اعضاء جبهة الانقاذ الاسلامية .

والملاحظ ان الانقسام الوطني اللبناني حول الانتخابات بين التأييد اوالمعارضة لم يأخذ الطابع الطائفي الحاد، ولا العقائدي، ولم يأخذ صيغة العنف. فرغم ان اغلبية المسيحيين هم من المعارضين لاجراء الانتخابات، الا ان عددا غير قليل من القوى والطوائف الاسلامية كان لها نفس الموقف.

وربما يكون وصف الانقسام حول الانتخابات علي انه

يدور حول الديمقراطية وسيادة لبنان، من وجهة نظر كل طرف، هو الاقرب الي الصواب. فبنية المجتمع اللبناني المركبة تتطلب نظاما انتخابيا ملائما لطبيعتها، وظروفا انتخابية قادرة علي تطوير تجربته الديمقراطية في آن واحد.وخلق هذه الظروف قد يتمخض عن اتفاق حينا او عن صراع احيانا.. ولا ضير علي مستقبل لبنان ما دام هذا الصراع في ظل قواعد الشرعية الوطنية والمشروعية الدستورية.

خاتمة

لا يمكن القول - بثقة - ان ازمة الانتخابات النيابية في لبنان قد انتهت، وان الاوضاع قد استقرت في يد الحكومة تماما. فتأثير نتائج هذه الانتخابات علي التوازن السياسي اللبناني، وعلي تطور الممارسة الديمقراطية فيه سيكون رهنا الي حد كبير بعدة عوامل، منها ما يرتبط بالضغوط الاقليمية، ومنها ما يرتبط بالاوضاع الداخلية. وهذه العوامل هي :

اولا - نجاح او فشل مفاوضات السلام العربية-الاسرائيلية : فالنجاح يمكن ان يؤدي الي انهاء وجود كافة القوات الاجنبية - السورية والاسرائيلية وبقايا الوجود العسكري الفلسطيني - علي ارض لبنان، وهو ما يمكن - اذا ما احسن توظيفه - ان يعزز مسيرة الديمقراطية، ويحقق اهداف اتفاق الطائف في نظام ديمقراطي لا طائفي في لبنان.

ثانيا - مدى نجاح القوى الجديدة المشاركة في الحكم، والتي لا تنتمي الي النخبة التقليدية في لبنان، في استيعاب قواعد اللعبة الديمقراطية والعمل بمقتضاها، ونبذ العنف السياسي، كوسيلة للتأثير وكقناة غير شرعية للمشاركة.

ولا شك ان طبيعة التطور المقبل داخل ايران،

والتوجهات السياسية العامة لنظام رافسنجاني، وطبيعة العلاقة بين حزب الله اللبناني، والحكم في طهران، سيكون له تأثيره المهم في هذا المجال.

بيد ان انهاء الوجود الاجنبي المباشر في لبنان لا يعني - ان حدث - انتهاء تأثير الضغوط الاقليمية غير المباشرة علي التطور السياسي الداخلي في لبنان. فلبنان مجتمع مفتوح الي حد القابلية للاختراق، وقواه السياسية الداخلية علي علاقات قوية مع قوى اقليمية ودولية مؤثرة، وسيظل لتلك العلاقات والروابط الخاصة تأثيرها علي مواقف تلك القوى الداخلية، ومن شأن ذلك ان يجعل الديمقراطية اللبنانية عرضة دائما لتأثيرات توازنات القوى الاقليمية اكثر من اي بلد عربي آخر في المنطقة.



الجمهورية العربية السورية

حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٤٦/٤/١٧

نظام الحكم: جمهوري

اسم رئيس الدولة : حافظ الاسد

الميلاد : مارس ١٩٣٠ تاريخ التنصيب : فبراير ١٩٧١

التقسيم الاداري : ١٤ اقليما

الاحزاب السياسية: انظر الجدول

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٤٥

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٤٥

بعض المنظمات الدولية والإقليمية : انتلسات، حركة عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية، منظمة الصحة العالمية

العاصمة : دمشق

اهم المدن: حلب، حمص، حماه، اللاذقية.

المساحة : ١٩٣ كلم مربع

عدد السكان (مليون): ١٢٫٥٢٩

معدل زيادة السكان : ٦ر٣٪
القوميات : ٩٠,٣ ٪ عرب، ٩,٧٪ اكراد وارمن واخرون.
اللغات: العربية
الديانات : ٧٤٪ مـــسلمــون سنة، ١٦٪ علويون ودروز ، ١٠٪ مسيحيون
التعليم (نسبة القراءة والكتابة) : ٧٨٪
العملة :الليرة السورية.

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاه	الصحيفة	ملاحظات
١	حزب البعث العربي الاشتراكي تأسس ١٩٤٦	—	بعثي قومي عربي	البعث	الحزب الوحيد الذي يملك صحيفة علنية وهو الحزب الحاكم والقائد للجبهة
٢	الحزب الشيوعي السوري تأسس ١٩٢٠		شيوعي ستاليني	نضال الشعب	عضو بالجبهة، وصحيفته نشرة غير دورية
٣	الحزب الشيوعي السوري تأسس ١٩٨٩	حافظ الاسد	شيوعي اصلاحي	نضال الشعب	عضو بالجبهة، وصحيفة غير دورية وهو انشقاق عن خالد بكداش
٤	الحزب الشيوعي السوري تأسس ١٩٦٨	خالد بكداش	شيوعي قومي موالي للعراق	نضال الشعب	حزب سري

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاه	الصحيفة	ملاحظات
٥	التجمع الشيوعي	يوسف فيصل	شيوعي نقابي	نضال الشعب	
٦	الحزب الاشتراكي العربي اسس عام ١٩٧٠	رياض الترك	قومي ناصري	–	حزب نصف علني
٧	الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي		قومي	–	عضو بالجبهة منذ ١٩٧٢، لا يملك صحيفة
٨	حزب الاتحاد الاشتراكي العربي اسس ١٩٦٩	يوسف نمر	قومي	–	عضو بالجبهة منذ ١٩٧٢ لا يملك صحيفة
٩	حزب الوحدويين الاشتراكيين تأسس ١٩٧٠	عبد الغني قنوات	قومي ماركسي	–	انضم للجبهة ١٩٧٢ ويصدر صحيفة

يوميات الاحداث

اقتصرت احداث وتطورات المجتمع المدني في سوريا زمنيا علي ثلاثة شهور فحسب، هي مارس ويوليو وديسمبر، واذا تتبعنا ذلك نجد:

مارس

بداية الفترة الرابعة من حكم الرئيس حافظ الاسد لمدة سبع سنوات جديدة. كانت نتائج الاستفتاء حصول الرئيس علي موافقة بالاجماع من البرلمان (٢٥٠ عضوا). من بين المقيدين في جداول الانتخابات، ادلي ١٤ر٩٩٪ باصواتهم في الاستفتاء، وصوت ٩٨٢ر٩٩٪ منهم بالموافقة علي التجديد للرئيس. وقد اصدر الرئيس الاسد مرسوما بإسقاط العقوبات السياسية والاقتصادية عن الاف من الفنيين والسياسيين.

يوليو

الاسد يصدر مرسوما خاصا برفع كافة القيود - ما عدا الهجرة - عن اليهود السوريين.

ديسمبر

- مرسوم اخر للأسد بالافراج عن مجموعة اخرى بالاضافة لمحاكمة ٦٥ سجينا سياسيا.

- مؤتمر في باريس لحقوق الانسان وسجناء الرأي يندد بانتهاكات حقوق الانسان في سوريا. ويقدر عدد المعتقلين حاليا بسبعة الاف معتقل.

- انتخابات الغرفةالتجارية بدمشق.

اضواء علي الاحداث

لم تشهد حركة المجتمع المدني في سوريا تغيرات ذات طابع جذري كما كان متوقعا، خاصة ممن كانوا يربطون بين التقدم السوري في عملية السلام، وانتقال سورية من الشرق للغرب، والانفتاح الاقتصادي والديمقراطية.

ولم يسفر عام ١٩٩٢ سوى عن نتائج الاستفتاء علي الرئيس الاسد لولاية جديدة، مدتها سبع سنوات، ثم اعلان الرئيس الاسد لمرسومين تشريعيين الاول صدر عقب خطاب ولايته الرابعة في اذار/ مارس وشمل اسقاط عقوبات وافراج عن ١٦٨٢ معتقلا تم اعتقالهم ما بين اعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٨، ومنهم مجموعة الرئيس الراحل نور الدين الاتاسي، والذي توفي بعد الافراج عنه اثناء علاجه بالخارج.

اما المرسوم الثاني فكان في مطلع شهر ديسمبر ، والذي جاء بمناسبة الذكري ٢٢ للحركة التصحيحية وشمل الافراج عن ٥٥٤ معتقلا سياسيا، اغلبهم من الاخوان المسلمين والحزب الشيوعي (جناح رياض الترك). جاء ذلك نتيجة ضغوط خارجية، خاصة تقرير الكونجرس الاخير لعام ١٩٩٢، وكذلك حالة الاستقرار السياسي الداخلي الذي وصل الي درجة لم تعد توجد معها حاجة للإبقاء علي هؤلاء المعتقلين.

واستفاد الاف الفنيين والموظفين والعمال السوريين من

مرسوم العفو العام الذي اصدره الرئيس حافظ الاسد بمناسبة بدء ولايته الدستورية الرابعة، وبدأ قسم من هؤلاء - ومنهم اطباء ومهندسون - العودة الي مراكز اعمالهم السابقة، للاستفادة من اسقاط العقوبة عنهم بعد انقطاعهم عن وظائفهم.

وكان المرسوم التشريعي رقم (٢) - الذي اصدره الرئيس الاسد، والقاضي بمنح عفو عام عن العقوبات لبعض الجرائم المرتكبة قبل تاريخ ٣ فبراير (شباط) ١٩٩٢، قد اخذ بعين الاعتبار اوضاع هؤلاء الفنيين والموظفين والعمال الذين انقطعوا عن اعمالهم الوظيفية في اجهزة الدولة للعمل في الخارج، ومنحهم العفو ، شريطة وضع انفسهم تحت تصرف الجهة التي انقطعوا عن العمل بها خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي، تنتهي خلالها الملاحقة او تنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم.

وقد لقى مرسوم العفو صدى طيبا في الاوساط السورية، وخاصة الاوساط الاقتصادية عندما تضمن الغاء العقوبة الكاملة لمرتكبي جرائم العملات، اذا كانت قيمة موضوع الجريمة لا تتجاوز مائة الف ليرة سورية، والتجاوز عن ثلثي العقوبة اذا كانت قيمة العملات تزيد علي المبلغ المذكور في تاريخ وقوع الجريمة.

كما نص مرسوم العفو علي رفع العقوبة الكاملة لمرتكبي جرائم التهريب، اذا كانت قيمة المواد موضوع الجريمة لا تتجاوز ٣٠ الف ليرة سورية في وقت وقوع الجريمة، وعن نصف العقوبة اذا كانت قيمة المواد موضوع

الجريمة تزيد عن المبلغ المذكور في تاريخ وقوع الجرم.

ورفعت كامل العقوبة عن مرتكبي جرائم الفرار الداخلي من الخدمة العسكرية، واستثنى المرسوم المختفون، الا اذا سلموا انفسهم خلال مدة ستين يوما من تاريخ صدور هذا المرسوم.

وشمل مرسوم العفو ايضا بعض غرامات مخالفات قوانين وانظمة الجمارك والقطع والتبغ والطوابع ومخالفات البناء، وبعض المخالفات التي تحمل غراماتها طابع التعويض المدني بالنسبة للدولة او الجهات العامة، وبعض المخالفات التموينية.

وجدير بالذكر ان مرسوم العفو استثني جرائم الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس، واستثمار الوظيفة، والتعدي علي الحرية، واساءة استعمال السلطة، وشهادة الزور واليمين الكاذب ، والجرائم المخلة بشرف الاسرة والاخلاق العامة والسفاح، وجرائم القتل بكافة انواعها، والسرقة الموصوفة والاغتصاب، والتهديد، وجرائم الاحتيال والشيك بدون رصيد، واساءة الائتمان والعصيان، وعدم تنفيذ الاوامر العسكرية، والتحريض علي امن الدولة، والتسبب في الاهمال وفقدان السلاح، وسرقة موجودات من الجيش واتلاف الاجهزة الحكومية، وتنظيم الجمعيات والهيئات بدون ترخيص رسمي.

كما استثنى المرسوم دعوى الحق الشخصي، حيث تبقى هذه الدعوى من اختصاص المحكمة الواضعة يدها علي دعوى

الحق، وللمدعي الشخصي ان يقيم دعواه امام هذه المحكمة خلال عام واحد من تاريخ نفاذ هذا المرسوم، ويسقط حقه في اقامتها - بعد هذه المدة - امام المحكمة الجزائية، ويبقى له الحق في اقامتها امام المحكمة المدنية. وربما كان المرسومان هما الحدثان الاساسيان في عام ١٩٩٢، وبخلاف ذلك لم يحدث شئ.

فحتى ما تردد قبل التشكيل الوزاري الاخير من توسيع لمفهوم الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة، جاء التشكيل الاخير علي العكس من ذلك. فقد تغير توزيع الوزارات بين الاحزاب والمستقلين لمصلحة حزب البعث الحاكم، فأرتفع عدد الوزراء البعثيين من ٢١ الي ٢٤ وزيرا بينما انخفض عدد وزراء احزاب الجبهة من ثمانية الي سبعة، وعدد المستقلين من سبعة الي ستة وزراء، وبقيت الوزارات السيادية بدون تغيير.

وبدد رفض الرئيس الاسد القاطع لما اسماه " استيراد الديمقراطية الغربية وتطبيقها في سوريا" ما تبقي من امال وتوقعات لدي المعارضة السورية، وقال الرئيس الاسد في خطاب ولايته الأخير في مارس الماضي في حديثه عن الوضع الداخلي :

"ان النهج السياسي الداخلي سيستمر من خلال الجبهة الوطنية التقدمية "ان كل القرارات الوطنية المهمة اتخذت وتتخذ في اطارها"، ولم يستبعد الاسد قيام أحزاب وطنية جديدة تنضم الي الجبهة مشيرا إلي احتمال عقد اجتماع سياسي قريب لدراسة سبل تطوير الجبهة. وحتي الان لم

ينعقد مثل هذا الاجتماع، وان فسر البعض اشارة توسيع الجبهة الي دخول حزب "اسلامي"، رغم ان الاخوان المسلمين في سوريا يرفضون ذلك. اما احتمال دخول "حزب ليبرالي" فيتوقف علي جذب اموال المستثمرين السوريين في المهجر والتي تزيد علي اربعين مليار دولار، ويقتضي ذلك بالقطع تعديلات دستورية وقانونية هامة، لم يتم حتي الان منها سوى النذر القليل، وهما القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ للاستثمار العربي والاجنبي، والمرسوم التشريعي رقم ٢ والسابق الاشارة اليه. وقد رفض الاسد بشدة استخدام اطر ديمقراطية من دول اخري " لانها تنبع من ظروف غير ظروف سوريا ومفاهيمها وتراثها" واشار الي ما حدث " للذين استوردوا الديمقراطية" - في اشارة واضحة للجزائر وكشف ان " احد المسئوليين الغربيين طلب منه ادخال الديمقراطية الي سوريا واطلاق سراح احد اليهود السوريين المعتقلين" فكان رده "عندما يصبح دخل الفرد في سوريا في مستوى دخل الفرد في الدول الغربية يمكن الحديث عن اسلوب ديمقراطي شبيه بالاسلوب الغربي"، ويبقي ان نعلم ان متوسط دخل الفرد في سوريا لا يزيد علي الف دولار وفق تقديرات صندوق النقد الاخيرة لكي ندرك الجدول الزمني الذي يقصده الرئيس الاسد.

وفي دراسة للكونجرس الامريكي عن العلاقات الامريكية السورية نشرت في شهر يوليو الماضي، وفي الجزء الخاص بحقوق الانسان في سورية تزعم الدراسة مستندة الي تقرير وزارة الخارجية المقدم الي الكونجرس في هذا الشأن :

"ان حقوق الانسان لا تزال تخضع لقيود مشددة". كما تطرق الي معاملة اليهود السوريين، وان كان الاسد قد الغى معظم القيود الخاصة بالسماح لهم بالسفر، والذين كان يتعين عليهم حتي ابريل الماضي ترك عائلاتهم عند سفرهم ودفع تأمين قدره ١٠ الاف دولار ضمانا لعودتهم لسوريا. وقد اسقط الاسد كل ذلك ويستطيع اليهود السفر بصحبة عائلاتهم مثلهم في ذلك مثل المسلم اوالمسيحي، لكن القانون يحظر علي السوريين بغض النظر عن ديانتهم الهجرة. ويذكر انه عقب قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ هرب عدد كبير منهم من دمشق وانخفض عدد ابناء الطائفة اليهودية السورية من ٣٠ الفا الي ٥٠٠٠ فقط اثناء حرب ١٩٦٧ وحتي الأن، غير أن اغلبية المهاجرين فضلوا نيويورك على اسرائيل.

واقترن موعد المرسوم الاخير للافراج في بداية ديسمبر مع محاكمة ٤٦٥ معتقلا سياسيا، وما نشر عن قرب زيارة وفد من مجلس الشيوخ الامريكي لتفقد احوال حقوق الانسان في سوريا. كذلك فقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان معلومات وشكاوي تشير الي ان السلطات السورية بدأت في محاكمة اعداد كبيرة من المعتقلين السياسيين، سواء ممن مضي علي اعتقالهم سنوات طويلة او ممن جرى اعتقالهم مؤخرا. ووفقا لما تلقته المنظمة قرب نهاية العام فأن اجراءات المحاكمة تجري في اطار السرية والتعتيم الاعلامي. وتفيد التقارير ان السلطات السورية قد بدأت منذ مايو الماضي في نقل المتهمين من سجون حلب وحمص وتدمر الي سجني صيد نايا وعدرا بالعاصمة، واضافت

كذلك ان محكمة امن الدولة العليا قد انعقدت برئاسة السيد فايز النوري لمباشرة التحقيق مع المعتقلين السياسيين وان التحقيقات قد شملت حتي نهاية يونيو معتقلي الاحزاب العلمانية، وبشكل خاص ممن ينتمون الي حزب العمل الشيوعي، والحزب الشيوعي، فضلا عن التيار الناصري والاخوان، وتفيد التقارير ان اعداد الذين تجري محاكمتهم مؤخرا تقدر بنحو ٦٥ معتقلا سياسيا .

وانتهى العام بانتخابات الغرفة التجارية بدمشق وهو حدث مدني جديد في سوريا. وهي ليست انتخابات عادية، اذ ينظر اليها الكثيرون كبداية لمرحلة انطلاق وتحول علي الصعيدين التجاري والاقتصادي في البلاد. فمعظم المرشحين للانتخابات وهم من التجار الشبان، رفعوا شعارات تدعو الي تطوير القوانين والتشريعات وصولا الي تحرير الاقتصاد والاستثمارات بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية المحلية والمتغيرات علي الساحتين الاقليمية والدولية.

ومن هنا لقيت هذه الانتخابات صدى واسعا ليس في اوساط قطاع الاعمال فحسب، وانما من المواطن العادي ايضا، وتحولت الي حديث الشارع، في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة المنافسة بين ٢٥ مرشحا من التجار علي ١٢ مقعدا في المجلس الذي يضم ٦ ممثلين عن القطاع العام.

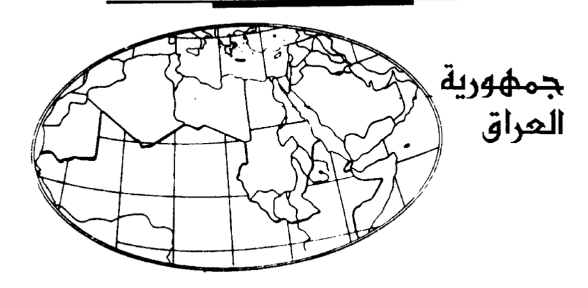
خاضت الانتخابات قائمتان رئيسيتان وهما "قائمة دمشق" و"قائمة النهضة". تضم الاولي الدكتور عبد الرحمن العطار وبهاء الدين حسن والدكتور راتب الشلاح ومحمد

خطاب ومأمون السبيعي وبرهان الدين الاشقر وعصام قشلان ويحي درويش ومحمد غسان القلاع وسعيد الحاتي والمهندس ياسر اكريم.

اما "قائمة النهضة" فتضم ٩ مرشحين هم برهان عودة وتيسير الفر وهاشم انور العقاد ومحمد شفيق القباني ورياض زيات وبدع فلاحة وسمير رمزي القباني وفاروق طباع وتيسير حبال.

ويشارك في الانتخابات بشكل فردي ٣ مرشحين هم ادوار صباغ ومروان رجلة وانور الزين.

ويذكر ان غرفة دمشق تعد من اوائل الغرف العربية، وقد احتفلت منذ ايام بعيدها المئوي.



جمهورية العراق

حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٣٢/١٠/٣
نظام الحكم: جمهوري
اسم رئيس الدولة : صدام حسين
الميلاد : ١٩٣٥ تاريخ التنصيب : ١٩٧٩/٧/١٦
التقسيم الاداري : ١٨ محافظة
الاحزاب السياسية: انظر الجدول.
تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٤٥
تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٤٥
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : اوبك، منظمة العمل الدولية، حركة عدم الانحياز، المؤتمر الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية.
العاصمة : بغداد،
اهم المدن: الموصل، البصرة.
المساحة : ٤٣٤,٩٢٠ كلم مربع
عدد السكان (مليون): ١٧٫٢٥٠

معدل زيادة السكان : ٤ر٣٪
القوميات : ٧٥٪ عرب، ٢٠٪ اكراد، ٥٪ اتراك واخرين.
اللغات: العربية، الكردية، الارمنية، الاشورية.
الديانات: ٩٥٪ مسلمون (٦٠٪ شيعة، ٣٥ ٪ سنة) ٥٪ مسيحييون
التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٥٥٪
العملة : الدينار العراقي

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاه
١	حزب البعث العربي الاشتراكي	صدام حسين	حكومة
٢	الحزب الديمقراطي الكردستاني	مسعود البرزاني	معارضة
٣	الاتحاد الوطني الكردستاني	جلال طالباني	"
٤	المجلس الاعلي للثورة الاسلامية	باقر الحكيم	"
٥	المجلس العراقي الحر	سعد صالح جبر	"
٦	الحزب الاشتراكي الكردستاني	محمود عثمان	"
٧	الحزب الاسلامي الكردستاني	خالد عثمان	"
٨	تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي	صلاح عمر العلي	"
٩	الحزب الشيوعي الكردستاني	عزيز محمد	"
١٠	حزب الخضر	مظهر عارف	"
١١	حزب الدعوة الاسلامية	باقر الصدر	"
١٢	منظمة العمل الاسلامي العراقية	تقي المدرس	"
١٣	التجمع الديمقراطي العراقي	صالح دكله	"
١٤	الحزب الشيوعي العراقي		"
١٥	حزب البعث العراقي بسوريا		"
١٦	اتحاد الديمقراطيين العراقيين		"

يوميات الاحداث

يناير

١/٣ معارضون عراقيون يتفقون علي الاطاحة بالرئيس صدام حسين.

١/٥ قبل وصول فريق التفتيش الدولي قام العراق بنقل كميات من اليورانيوم الي الجزائر، حيث يعمل البلدان سويا علي انتاج ما يسمى بالقنبلة النووية الاسلامية.

- بدأ أول فريق من لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التحقيق في التقارير الخاصة بالإنتهاكات العراقية لحقوق الانسان.

- بصورة مفاجئة، العراق يعدل اسمه من الجمهورية العراقية الي جمهورية العراق.

١/٦ بغداد تطلب تخفيف الحظر الاقتصادي المفروض عليها.

١/١٠ العراق يلغم ابار كركوك.

- فشل مباحثات فيينا لتخفيف الحظر الدولي علي العراق.

١/١٣ استقالة صفاء الفلكي سفير العراق في لاهاي

احتجاجا علي السياسة التي يتبعها النظام الحاكم ويطلب حق اللجوء السياسي في هولندا.

١/١٥ بغداد تعترف بتنفيد برنامج لتخصيب اليورانيوم.

١/١٧ صدام يتعهد بإعادة بناء الترسانة العراقية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية تعلن تدمير القدرات النووية العراقية.

١/١٩ الجبهة الكردستانية تتبني الفيدرالية.

١/٢٨ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يستعدان لانتخاب اول جمعية وطنية وحاكم لكردستان في ابريل المقبل.

فبراير

٢/٣ طالباني يقترح وبارزاني يرفض تشكيل جيش كردي.

٢/٤ واشنطن تتحدث عن تجدد المعارك بين النظام والمعارضين في جنوب العراق

-الجامعة العربية ترفض دعوة بغداد الي تخفيف العقوبات الدولية.

-مجلس النواب الامريكي يؤكد تورط شركات امريكية في تسليح العراق.

٢/٧ واشنطن تباشرحملة دبلوماسية في المنطقة

للإطاحةبصدام.

٢/٨ امريكا رصدت٣٠ مليون دولارلتنفيذ عمليات سرية للإطاحة بصدام.

٢/١٢ بيان للأمم المتحدة يؤكد ان فريقا دوليا للتفتيش عن الاسلحةالكيماوية في العراق لم يجد اي دليل علي وجود نشاط عراقي في مجال الاسلحة النووية.

٢/٢١ وصل الي بغداد أول فريق دولي لتدمير مصانع الاسلحة العراقية.

٢/٢٦ العراق يطالب مجلس الامن بإنهاءالعقوبات المفروضة اوتخفيفها مقابل مراقبة صناعاته الحربية.

٢/٢٨ مجلس الامن يدين العراق لرفضه تدميرالاجهزةالخاصة بصواريخ سكود.

٢/٢٩ سحب فريق تفتيش دولي من بغداد ، ومجلس الأمن لايستبعد ضربةالعراق.

مارس

٣/٧ إنفجارسيارة ملغمه في شمال العراق.

٣/٩ الطيران التركي يقصف الشمال العراقي.

٣/١٠ هجوم عراقي علي كركوك.

٣/١١ مجلس الامن يتهم بغداد بإنتهاكات خطيرة لوقف اطلاق النار، وغارات تركية علي مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

٣/١٢ العراق يتهم مجلس الأمن بالسعي لتنفيذ خطة لتدمير قواعده الصناعية.

٣/١٣ مجلس الامن يرفض تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة علي العراق.

٣/١٦ اغراق العراق بدينارات مزيفة بهدف تخريب الأقتصاد العراقي .

-نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز صرح "لن نتخلي عن حقنا في التسلح".

٣/١٧ ثلاثة قتلى في إنفجار في أربيل.

-بغداد ترفض مبدأ تعويض أسري جنود الحلفاء، ومستشارصدام يدعوالشعب لمقاومة التهديدات الغربية .

٣/١٩ قاذفات الي الخليج ، وإستعداد لضرب العراق.

٣/٢٠ بغداد تقدم تعهدات لتفادي ضربة أمريكية.

٣/٢٣ خبراءالامم المتحدة يؤكدون تدميرصواريخ سكودالعراقية.

٣/٢٥ غارات تركية علي شمال العراق.

٣/٣. عمليات تفتيش دولي مكثفة بحثا عن الصواريخ العراقية والقبض علي تجار عرضوا بيع القنبلة النووية العراقية.

٣/٣١ الجيش العراقي يقصف قري كردية.

أبريل

٤/٥ العراق يعلن إسقاط طائرة في غارة إيرانية علي مواقع لـ " مجاهدي خلق".

٤/٧ الحكومة العراقية توافق علي تدمير منشآت نووية.

٤/١٠ مجلس الامن يحذر العراق من عواقب وخيمة إذا هددت طائرات المراقبة الدولية، واتهام جديد لبغداد بأنها تخفي عناصر رئيسيه في مشروعها النووي.

- بوش يرفض الأختراق الإيراني لحدود العراق .

٤/١٢ رفض المواطنون الأكراد وألاف الموظفين عرض حكومة بغداد في التوجه إلي المناطق التي تقع تحت سيطرة الجيش لإستلام رواتبهم.

٤/١٣ أعلن البارزاني بأن المفاوضات حول الحكم الذاتي يمكن أن تبدأ فور مباشرة الحكومة العراقية رفع الحصار الأقتصادي عن كردستان.

٤/١٥ إنذار غربي للعراق لسحب الصواريخ من مناطقه الكردية.

- قامت مجموعات المعارضة بالهجوم علي مركز الاتصالات في بغداد وأسفر الهجوم عن مصرع١٢ ضابطا بالجيش.

٤/١٧ اللجنة الدولية تنهي ترسيم الحدودالبريه العراقية - الكويتية.

٤/٢١ معارضون عراقيون يعتبرون خط الحدود مع الكويت مساً بسيادة العراق.

٤/٢٣ حقق الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني انتصارا في إنتخابات المجالس المحلية في كردستان العراقية.

٤/٢٦ المعارضة العراقية تطالب بتدخل دولي لحماية الشيعة في الأهوار.

- القوات العراقيه تقصف مناطق الشيعة.

٤/٢٧ العراق يعلن رفضه خط الحدود البرية مع الكويت.

مايو

٥/٧ خروج مظاهرات حاشدة لتأييد صدام في ذكرى ميلاد ه الخامسة والخمسين.

٥/١١ إختتم تجمع الوفاق الوطني العراقي مؤتمره الأول في لندن.

٥/١٣ إعلان صدام عن إجراءات تقضي بنقل أكثر من مليون من سكان الأهوارإلي مناطق تسيطر عليها القوات الحكومية، وعين ضباطا كبارا كمحافظين لكل من محافظتي الناصرية والعمارة.

- الجنود العراقيون يحذرون الأكراد في منطقة في شمال العراق بقصف القري التي يقيمون فيه إذا حاولوا الادلاء بأصواتهم في الأنتخابات الكردية.

٥/١٤ الطائرات التركية تغير علي مواقع حزب العمال الكردستانية في شمال العراق.

- رفض الحزب الوطني التركماني المشاركة في الانتخابات الكردية.

٥/١٦ الطائرات الحربية التركية تغيرعلي قاعدة تابعة للحزب الوطني الكردستاني.

- تأجيل الأنتخابات الكردية لأسباب فنية.

٥/١٨ يعقد اتحادالديمقراطيين العراقيين المعارض مؤتمره الثاني في لندن.

- إنفجارقنبلة في زاخو بشمال العراق.

٥/١٩ بدءالإنتخابات الكردية بمشاركة١ر١ مليون ناخب.

٥/٢٠ يستعد حزب الخضر لدخول الساحة السياسية في العراق بزعامة " مظهر عارف".

٥/٢٢ حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني علي نسبة ٢٢ر٥٠٪ من الأصوات في حين حصل الاتحاد الوطني الكردستاني علي نسبة ٧٨ر٤٩٪ من الأصوات وتقاسم الحزبان مقاعد البرلمان المائة مناصفة.

٥/٢٦ الجبهة الكردستانية تصر علي إجراءإنتخابات جديدة خلال ٤ أشهر.

يونيو

٦/١ واشنطن تقترح زيادة موازنة العمليات السرية للإطاحة بصدام.

- العراق يرفض الترسيم الجديد للحدود العراقية - الكويتية ويبلغ رفضه للأمم المتحدة.

٦/٢ الخبراء يكملون تدمير مجمع الأثيرالنووي العراقي.

٦/٤ افتتاح البرلمان الكردي في أربيل.

٦/٥ العراق يسلم التقرير الشامل عن برامجه التسليحية للفريق الدولي.

٦/١٨ مجلس الأمن يهدد العراق من إنتهاكه لحدود الكويت.

٦/١٩ تنظيمات عراقية تشكل في فيينا لجنة للإطاحة بصدام.

٦/٢. المعارضة العراقية تنتخب لجنة تنفيذية من ١٧عضوا.

٦/٣٠ الأمم المتحدة ترفض سحب قواتها من شمال العراق.

يوليو

٧/٢ تشكل مجلس وزراءلكردستان العراق .

٧/٥ العراق يمنع فريق التفتيش الدولي من دخول

وزارة الزراعة.

- العراق يعترف بثمن غزوه للكويت ويعرض الوحدة معها.

٧/٦ حملة تطهير واسعة في الجيش العراقي وسط تأكيدات بوقوع محاولة إنقلاب ضد صدام.

٧/٨ تركيا ترفض الإعتراف بحكومة كردستان.

٧/١٣ العراق يرفض شروط الأمم المتحدة لإستئناف صادراته من البترول.

٧/١٥ بغداد تقاطع إجتماعات لجنة ترسيم الحدود مع الكويت.

٧/١٦ الفريق الدولي غادر بغداد دون تفتيش وزارة الزراعة.

٧/٢١ الأمم المتحدة تحذرالعراق من تعرضها لعواقب وخيمة وتوقع ضربة جويةلتعنت العراق تجاه أزمة المفتشين.

- تقدر الجهات الدولية وفاة أكثر من ١٥٠ ألف طفل عراقي زيادة عن المعدل السنوي.

٧/٢٦ العراق يتراجع ويقبل التفتيش قبل ساعات من إنتهاءمهلة الأنذار وتوافق علي تفتيش وزارة الزراعة.

٧/٢٨ فريق التفتيش الدولي يدخل وزارةالزراعة.

٧/٢٨ محمد باقر الحكيم يصرح أن الجيش العراقي قام بإلقاء براميل تحتوي علي مواد حارقة علي بعض القري.

- تحذير الحكيم من إحتمال موت أعداد كبيرة من المواطنين عطشا بعد أن قامت قوات النظام العراقي بإغلاق الانهار الرئيسية الموجودة في المنطقة.

- أصدرت السلطات العراقية أمرا بإعدام سبعة تجار علي الأقل، وإعتقال مئات أخرين بتهمة التواطؤ مع العدو لتجويع الشعب .

٧/٣٠ ممثلو المعارضة العراقية يصرحون بأنهم تقدموا بأربعة مطالب إلي بيكر حتي يتمكنوا من اسقاط نظام صدام دون إراقة دماء.

اغسطس

٨/١ بدأت إذاعة صوت العراق الناطقة بلسان تيارات من المعارضة العراقية إرسالها من لندن في اطار الحملة الرامية للإطاحة بالرئيس صدام حسين .

- معارك بين تنظيمين كرديين تسفر عن ٢٩ قتيلا في شمال العراق.

٨/٢ العراق يلوح بغزو جديد للكويت.

- الحركة الاسلامية تتحدث عن ٥٤ قتيلا حصيلة الإشتباكات مع أنصار طالباني .

- إعدام ٤٢ تاجرا في بغداد يوقف حركة النقل بين الاردن والعراق.

٨/٣ الحكيم يطالب بمنطقة أمنية في جنوب العراق.

٨/٧ بغدا تعلن أن متسللين من إيران قتلوا " ٣٠" ضابطا ومسئولا.

٨/١٠ معلومات عن حشود عراقية قرب الحدود مع الكويت.

٨/١١ مجلس ا لأمن يمهد لإقامة منطقة أمنيه لشيعة العراق.

٨/١٣ تحرك دولي لإقامة منطقة أمنية في جنوب العراق.

٨/١٥ واشنطن تصر علي تفتيش الوزارات العراقية.

٨/١٨ بوش يحذر من رد غربي علي قمع الشيعة في العراق.

٨/٢٦ معارضون عراقيون يتحدثون عن قصف القوات العراقية للجنوب.

٨/٢٧ مجلس الامن يتبنى ترسيم اللجنةالدولية للحدود البرية بين العراق والكويت.

٨/٢٨ واشنطن تؤكد علي أن حظر الطيران الحربي العراقي في جنوب العراق مجرد خطوة أولي.

سبتمبر

٩/٣ خبراءالتفتيش الدولي يؤكدون علي ازالة البرنامج النووي العراقي.

٩/٨ صدام يحاول تحسين صورة نظامه ويسمح

للمثقفين بالمطالبة بالديمقراطية.

٩/٩ بارزاني يعلن موت الحكم الذاتي ويوقع اتفاقا مع طالباني.

٩/١٥ المعارضه تنفذ عدة عمليات ضد النظام العراقي.

٩/٢٤ فصائل من المعارضة العراقية تعقداجتماعات في أربيل.

٩/٢٦ بغداد تجدد مذكرات التفاهم مع الأمم المتحدة وتوافق علي إغاثة الأكراد.

٩/٢٧أقام العراقيون في المثني تحت إشراف الأمم المتحدة مصنعين للتخلص من ألوف الأطنان من المواد السامة.

٩/٢٨ المعارضة العراقية تطالب بحظر جوي شامل وتناشد الجيش التعاون للإطاحة بصدام.

اكتوبر

١٠/٣ مجلس الأمن يتبني مشروع قرارأمريكي يضع ودائع ومنتجات نفطية عراقية مجمدة في الخارج في يد الأمم المتحدة.

١٠/٥ هجوم كردي عراقي علي مواقع حزب العمال الكردستاني لوقف عملياته ضد تركيا.

- اعلن البرلمان الكردي منطقة كردستان العراق منطقة فيدرالية في إطارالدولة العراقية واعتبر يوم ١٠/٥ من كل

عام عيدا وطنيا للاكراد.

- أصدر تجمع المعارضة العراقية في القاهرة بيانا رفض فيه فكرة إقامة الفيدرالية .

- صدر بيان للمعارضه يوضح بأن أوامر عاجلة من النظام قضت بنقل جميع السجناء السياسيين من بغداد إلي مدينة الرمادي.

- قامت الأجهزة الأمنية بإعتقال عدد كبير من الموظفين والعاملين في مصفي نفط بيجي بتهمة معارضة النظام.

٧/١٠هجوم عراقي علي مخفر كويتي.

٩/١٠إعتقال أمريكي في العراق، وبغداد ترفض قبول فريق تفتيش جديد.

١٣/١٠ إعدام فاضل البراك الذي كان يشغل مديرعام قوات الأمن الداخلية في العراق حتي ١٩٨٩.

٢١/١٠ إنفجارات ضخمة تهزبغداد وقعت في مستودع للذخيرة.

٢٦/١٠ معارك بالسلاح الأبيض في كردستان العراق.

٢٧/١٠ عقدت المعارضة العراقية مؤتمرا في صلاح الدين.

٢٨/١٠ تشكيل قيادة ثلاثيةللمعارضة من البرزاني ومحمد بحر العلوم وحسن النقيب وتم تشكيل حكومةمؤقتة برئاسة الدكتوراحمد الحلبي.

٣٠/١٠ الجيش التركي يعززوجوده في شمال العراق.

نوفمبر

١/١١ كشفت "مجلة صانداي اكسبرس" أنها أحبطت مشروعا لبيع كمية كبيرة من البلوتنيوم ٢٣٨الروسي الموجه الي بغداد عبربلغاريا.

٨/١١ قامت السلطات العراقية بإختطاف ما يقرب من ٢٥ر٠٠٠ مواطن عراقي من مختلف مدن الوسط والجنوب.

- بغداد تعترف بتخصيب اليورانيوم لتصنيع سلاح نووي ، ومناورات للجيش العراقي.

١١/١١ خبراء التفتيش يؤكدون العثورعلي يورانيوم قرب الموصل.

١٣/١١ بغداد تنظم مظاهرات تأييد لصدام والمعارضةتتحدث عن اغتيال ضابطين .

- خبراءالأمم المتحدة دمروا ثلث الصلب العراقي.

١٣/١١ تركيا ترفض الحكومة الكردية في شمال العراق وتسحب وحدات من المنطقة.

١٤/١١ اجتماع وزاري سوري - تركي - ايراني في أنقرة يتمسك بوحدة العراق ويرفض الأعتراف بالأمرالواقع في شماله.

١٥/١١ تركيا ترفض الفيدراليه الكرديه.

١٦/١١ القوات التركيه تباشرالانسحاب من شمال

العراق.

١١/١٧ الخارجية الامريكية تؤيد فيدرالية في العراق.

١١/١٨ البنتاجون يعارض الفيدرالية.

١١/٢٤ صدام حسين يؤكد أنه لن يتخلي عن كردستان العراقية.

- خبراء يباشرون وضع علامات علي الحدود العراقيه - الكويتيه.

١١/٢٦ طارق عزيز يعترف بالحدود البرية مع الكويت.

١١/٣٠ تفجيرشاحنات إغاثة لاكراد العراق.

ديسمبر

١٢/١ الأمريكيون يعبرون خط العرض٣٦ ويقيمون مكتبين في شمال العراق.

١٢/١١ اجتماع تركي -امريكي - بريطاني - فرنسي في أنقرة يرفض الأعتراف بترتيبات تقسم العراق.

- قيادات القبائل العراقية والكردية والتركمانية تبحث جديا مبايعة أحد أفراد الأسرة الهاشمية ليتولي الحكم بعد إزاحة صدام.

- تبني المؤتمرالوطني العراقي دعوة للحوارالسلمي مع النظام العراقي.

١٢/١٧ إنفجارست شاحنات تركية في شمال العراق

- وفد عسكري تركي في كردستان لتنفيذ الاتفاق علي أمن الحدود.

١٢/١٩ واشنطن تتهم أجهزة الأمن العراقية بتفجير الشاحنات ، والأمم المتحدة تعلن وقف إغاثة الاكراد.

١٢/٢٠ مناورات عسكرية في جنوب العراق.

١٢/٢٧ أف ١٦ أميريكية تسقط ميج عراقية فوق جنوب العراق.

١٢/٢٨ حاملة طائرات أمريكية من الصومال إلي الخليج لردع التحركات العراقية.

١٢/٢٩ واشنطن تؤكد إختراق سلاح الجوالعراقي خط العرض٣٢ مجددا.وبغداد تدعو الأكراد للتفاوض.

اضواء علي الاحداث

يتم تناول وتحليل الوضع العراقي من أربعة منطلقات:

١-صدام وسياسته

٢- وضع الأكراد في المنظومة العراقية

٣- المعارضه العراقيه وتحدي النظام

٤- سيناريوهات المستقبل

١- صدام وسياسته

تعتمد سياسة صدام حسين منذ يوليو ١٩٦٨وإلي اليوم علي منهجية التميز علي مختلف الصعد بين أبناء الشعب، وأبرز مفاصل هذه المنهجية هي : سياسة التمييز القومي ضد الكرد وغيرهم .وسياسة التمييز ضد العمال والفلاحين وعموم الكادحين وحتي ضد بعض أوساط البرجوازية الطفيلية.وسياسةالتمييز الطائفي ضد الشيعة. وسياسة التمييز الديني ضدالمسيحيين والصائبة واليزيديين .وفي اطارهذه السياسة يسعي صدام لكسب دعم الأوساط الاسلامية المتعصبةلسلطته.وسياسة التمييز المناطقي التي تتجسد في إنحيازه لمنطقة تكريت وسياسة التمييز العشائري .وأخيرا سياسة التمييز العائلي.وهذه المنهجية تضع موضوعياالغالبية العظمي من أبناءالشعب العراقي في خندق معارضة النظام وهو يزيح كل من تسوله نفسه أن يعارضه.فتاريخه كله يتميز بالدموية مادام ذلك يحقق

مطامحه الشخصية الزعامية.وقد أدت هذه المطامح إلي حربه ضد إيران التي استنزفت موارد العراق البشرية والمادية. وإنتقل صدام إلي الكويت ليخسر أكثر مما خسره في مغامرته الإيرانية.ألم يفق صدام من حلمه الزعامي ليقف بطموحاته علي أرض الواقع وينطلق من قاعدة صلبة محلقا في عالم اليوم والغد دون الإنقياد وراء سراب الأمس.وينظر إلي شعبه الذي يحتاج للقوت اليومي ولم الشمل.

٢- وضع الأكراد في المنظومة العراقية

إن الوضع في المنطقة التي يقطنها الأكراد يتأرجح بين الإستقرار وعدم الإستقرار.فهناك توتر بين النظام العراقي والأكراد يصل إلي الحرب ولايتوقف هذا التوتر الإبتدخل دولي أوظروف داخلية في العراق تحول دون حدوث توتر. وفي الأونةالأخيرة بعد الضربات المتتالية من نظام صدام للأكراد ،فقد إستقر الوضع الكردي حيث فرض حظر علي شمال خط ٣٦ وقامت القوات الدولية بحماية الأكراد من تعسف صدام.وجرت مفاوضات بين صدام والبارزاني ولكن طالباني رفض ماتم التوصل إليه بشأن تلك المفاوضات.وأجريت إنتخابات في ١٩٩٢/٥/١٩، وتنافس فيها إتجاهات مختلفة، وأسفرت عن حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني علي خمسين مقعدا ، وقد حصل الأتحاد الوطني الكردستاني علي خمسين أخرين. بالإضافة إلي خمسة مقاعد خصصت للاقلية الأشورية.ولم يفز أي من الزعيمين برئاسة الجبهة الكردية حيث لم يحصل

أي منهما علي ٥١٪ من الأصوات. ولقد تم تشكيل حكومة كردية، ولازال هناك خلاف بين الطالباني والبارزاني .وقد عبرت مصادر كردية عن هذا الخلاف قائلة" أن البارزاني يتحدث كثيرا عن الحكم الذاتي الا اننا دفعنا أكثر من ثمن الحكم الذاتي،لقد سقط منا الأف الشهداء ولدينا العديد من اللاجئين،فنحن نستحق أكثر من الحكم الذاتي" الاستقلال".

وهناك اشكالية بخصوص الأكراد فهل هم يخططون للاستقلال وتكوين دولة مستقلة أم حكم ذاتي في إطار عراق ديمقراطي موحد. في هذا المضمار أكد البارزاني رفضه الشديد لفكرة قيام الدولة الكردية المستقلة عن العراق .وقال أن فكرةإنشاء مثل هذه الدولة يعد مسألة مستحيلة وترفضها جميع الدول المحيطة بالعراق .وأوضح أن العالم لا يسمح للأكراد بأكثر من طلب الحكم الذاتي. وحذر من أن عدم الوصول إلي اتفاقيةمع الرئيس صدام بشأن حدود المنطقة التي ستتمتع بالحكم الذاتي قد يؤدي الي اندلاع حرب جديدة .والبارزاني لايقرع طبول الوحدة الكردية الشاملة،فرغم تعاطفه الكامل مع اشقائه الأكراد في الدول الأخري يبقي همه الأساسي تأمين مستقبل أكراد العراق .أماالطالباني فيبدو مستعدالبحث خيارات اخري ،فقد خلص الي أن صدام لا يرغب في الدخول مع الأكراد في إتفاق عادل وأنه – وحتي إن رغب في ذلك–عاجز عن دخوله .وعليه لايجوزأن ينبذ الأكراد تلقائيا خيار بلورة شكل من أشكال الدولة المستقلة .ومع ذلك فقد صرح الطالباني بأن المفاوضات مع النظام العراقي الحالي ممكنة بإشراف الأمم

المتحدة، وإذا أعلن العراق أنه يقبل بالقرار رقم ٦٨٨ الصادرعن مجلس الامن. والإشارة هنا إلي ما طرحه أحد الباحثين الأكراد في هذا الموضوع هام فيقول أن الأكراد شركاءفي الوطن ، وهم ركن في الوحدة الوطنية.ولكن هذه الشراكة صورية ووهمية .فالوحدة الوطنية فرضت عليهم فرضا وهم أرغموا علي الدخول في حدود أوطان كثيرة من دون إرادتهم .فكانوا مع كردستان قبل أن تقرر بريطانيا دمجهم في العراق الذي شاءت مصالحها ان تنشئه .لكن طالما أن الأمورسارت علي هذا النحو، وأن العراق وجزءمن كردستان اندمجا معا نتيجة التقسيم الخارجي- فليكن - علي أن تبقى الحقيقة حقيقة، ولا يتحول ما تم في ظروف إستثنائية إلي مأثرة وطنية وفضيلة خالدة .وعلي ذلك فالوحدة الوطنية تعني وحدة العراق وكردستان، وهذا ما ينبغي أن يظهرفي سائر شئون المجتمع المدني سياسا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومنطق الامورعلي هذاالنحو يقضي مثلا بأن تكون رئاسة البلد بالتناوب، أن تكون اللغتان العربية والكردية لغتين رسميتين علي قدم المساواة. ويقضي بأن تكون الميزانية موزعة بالتساوي بين العراق وكردستان بحيث تتحول كردستان الي " كاتالونيا" عراقية.لكن المعارضة العراقية لاتزن الاموربهذا الميزان، فهي تسير علي الطريق المرسوم سلفا الذي عملت الحكومات المتعاقبة علي تعبيده علي أساس هيمنة وسيادة القوم العربي واستحواذهم علي القرار السياسي. وعلي هذا لماذا ينبغي ان يعطي العرب الاكراد حكما ذاتيا؟ ولماذا لا تعم القاعدة علي الطرفين. ويقول نفس المصدر ان الانقسام، مثل

اي ظاهرة اخري في المجتمعات، امر محتمل وقائم، وحين تتوفر مقوماته ويصبح امر حدوثه ضرورة فان من شأنه ان يشق طريقه رغم كل الصعوبات. والسياسة الحكيمة هي التي تسبق ذلك بالحيلولة دون اسبابه، او تلك التي تسهل حدوث ذلك تجنبا للخسائر والضحايا، وتجعل منه عاملا ايجابيا مثمرا من شأنه ان يؤدي الي الامن والاستقرار.

بعد هذاالعرض للوضع الكردي، علق احد الاكراد علي الوضع الكردي الجديد بقوله ، ان الحديث عن دولة كردية ليس له اثرفي الواقع، والحقيقة المرة كما يقول هو اننا لا نملك حق ختم جواز سفر لشخص اجنبي يقدم إلينا.نحن لا نملك حق اصدار شهادة ميلاد لطفل كردي.وبالمثل لا نملك اصدار شهادة وفاة. الواقع المأساوي هواننا لا نملك شيئاعلي الاطلاق من ادارات الامن والبلدية والخدمات الضرورية التي تسير حياةالناس،بل اننا لا نملك اصدار وثيقة سفر لاي شخص، ومازال علي الموظف الكردي ان يذهب الي حكومة صدام في الموصل ليحصل علي جواز سفر .فأين اذن الدولة التي اقمناها، والبرلمان الموجود لدينا منقسم علي نفسه ومشغول باموررتخص الاكراد بطريقة غير مباشرة.

-ان مستقبل الاكراد يتحدد وفقا لعدة أسس منها:

١ - استمرارحماية قوات التحالف لهم.

٢- الوصول الي اتفاق سريع مع الرئيس صدام حسين.

٣ - اتفاق بارزاني وطالباني علي السياسة العامة ووضع اهداف مشتركة بحيث لا يكون هناك خلاف حاد

بينهما.

٤ – اعطاء تطمينات لايران وسوريا وتركيا من ناحية عدم قيام دولة كردية تضم الاكراد في كل هذه الدول.

٥ – تقديم مساعدات خارجية تدعم عملية التنمية اللازمة لاستقرار الامور في هذه المنطقة من العراق.

٣- المعارضه العراقيه وتحدي النظام.

ان سياسه صدام خلقت معارضه ولكن تقع في أغلبها في الخارج. فقد تسبب صدام في مغادرة المثقفين والفنانين والمهندسين العراقيين وغيرهم خارج العراق.لقد مثلت حرب الخليج الثانيه منعطفا في كفاح المعارضه ضد نظام صدام ، فحدثت انتفاضه مارس ١٩٩١ ولكن لم تنل دعما من الخارج لتقويه موقفها فقضي صدام عليها وبقي في السلطه. فالعمل العسكري لم يفلح .وإلي جانب ذلك هناك العمل السياسي وتمثل في أن المعارضه عقدت مؤتمرا في بيروت، ومؤتمرا في فيينا في يونيو ١٩٩٢، ومؤتمر في مدينة اربيل، وتسعي المعارضة من وراء هذه المؤتمرات للظفر بعدة صلاحيات وهي: قبول التعامل معها من جانب المجتمع الدولي وخصوصا الدول المجاورة، والحصول علي صلاحية التصرف باموال العراق المجمدة في المؤسسات المالية الدولية للافادة منها في اغاثة الشعب العراقي وتحريره، حصر تلقي المساعدات الانسانية المقدمة الي العراق وتمكين ايصالها الي ابناءالشعب العراقي في جميع الاراضي العراقية، السعي لاستصدار قرارات اجرائية من هيئه الامم المتحدة لمنع

النظام من استخدام اسلحته المتطورة لقمع حركةالشعب والهدف الاعظم هو الاطاحة بالرئيس صدام حسين. ولكن وضع المعارضة العراقية متردي حيث انها منقسمة ولها ولاءات لدول اقليمية وتعمل بناء علي توجهات هذه الدول بما يؤدي الي صعوبة الاتفاق حول شخصية محدده لتحل محل صدام عند الاطاحة به، بالاضافة الي عدم تجمعها جميعا في مؤتمر فيينا او اربيل وهذا يظهر الانقسام بينها وانشغالهم بتوزيع الغنائم بين الفصائل المؤلفة للمعارضة العراقية وهكذا فان مستقبل المعارضة العراقية يتوقف علي:

١ - اتفاقها علي شخصية محددة تمتلك من الصلاحيات ما يؤهلها لتحل محل صدام حسين عند الاطاحة به وتحوز رضاء الشعب وأطراف خارجيه.

٢ -تخفيف المعارضه من ولاءاتها للدول المجاورة.

٣- الاتصالات المكثفة بعناصر في الجيش.

٤ - وضع برنامج واضح المعالم كبديل للسياسات العراقية المتبعة.

سيناريوهات المستقبل

١ - بقاء الرئيس صدام علي رأس النظام.

٢ - تخلي صدام عن السلطة لاحد معاونيه او اجباره علي ذلك.

٣ - تغير النظام وتأسيس نظام جديد.

السيناريو الاول وارد علي غرار ما حدث في مصر بعد

هزيمة ١٩٦٧. فمن الممكن للدعاية العراقية ان تُستخدم لرفع شعبية الرئيس صدام حسين بين الجماهير العربية المصابة بالاحباط بعد رفع العراق شعار اعادة توزيع الثروات. ولكن من مفارقات هذا السيناريو ان تمتع صدام بتأييد خارج حدود العراق لا يقابله تأييد مماثل داخل هذه الحدود لاسيما مع احساس العراقيين دون غيرهم من العرب بأثار هذه الحرب المدمرة. ولهذا لكي يتحقق ذلك الاحتمال فإن امام صدام خيارين لابد ان يعملهما معا، وهما، استخدام قدرا اكبر من العنف والقمع، ثم الاتجاه بعد ذلك نحو مزيد من الديمقراطية. وداخل هذا التصور من المحتمل اعطاء درجة اكبر من الحكم الذاتي للاكراد ، وتمثيل اقوي للشيعة في اعلي مؤسسات السلطة، والسماح بتكوين احزاب سياسية جديدة تحظي بتمثيل في المجلس الوطني الذي سيعطي سلطات اوسع لاسيما مع تخلي الرئيس عن منصب رئيس الوزراء. اما السيناريو الثاني فهو ضعيف لان الشخصيات المرشحة لذلك هم (عزة ابراهيم - طه ياسين رمضان) ليست بقوة شخصية صدام التي حافظت علي البلاد متماسكة منذ فترة. وهذا يتح الفرصة للانتقال للسيناريو الاول. اما السيناريو الثالث وهو التغير وقيام نظام جديد، قد يكون النظام المرتقب عسكريا او مدنيا، والعسكري اقرب للتحقيق لعدم وجود مؤسسة في قوة الجيش، ويؤيد ذلك ما حدث في مصر وسوريا بعد الحرب العربية - الاسرائيلية الاولي ١٩٤٨ ولكن هذا ليس صحيحا بصفة دائمة. اما احتمال تأسيس نظام مدني فليس من المقدر له لو حدث ان يستمر طويلا، لعدم وجود شخصية تحظي بالقبول العام،

والانقسامات الطائفية والاقليميه داخل العراق.والسبيل الوحيد لتأسيس نظام مدني في العراق يتسم بالاستمرار هو في اقامة نظام ديمقراطي غير مقيد يسمح بتشكيل احزاب سياسية وانتخابات حرة وحكومة مسئولة امام البرلمان.



المجتمع المدني
والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

المغرب العربي

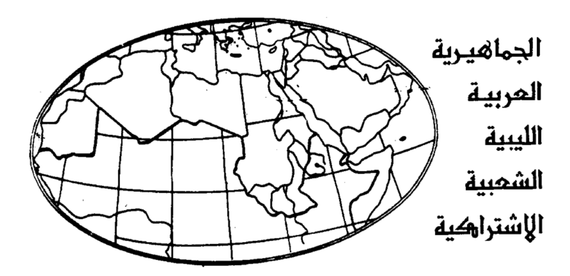
مقدمة

شهدت منطقة المغرب العربي تطورات ديمقراطية متفاوتة من الاستقرار الديمقراطي المغربي وحتى الانهيار المروع للجزائر مروراً بالمطاردات التونسية بين الحكم والاصوليين، وبالسكون الديمقراطي في ليبيا التي اكتفت بالوعود والتصريحات عن ديمقراطية لم تتحقق وكذلك التحول الديمقراطي الموريتاني الذي وان كان قد حقق استقراراً نسبياً فأن احزاب المعارضة لازالت تشكك في الانتخابات التي تمت سواء للرئاسة او للبرلمان او مجلس الشيوخ.

ومن ثم تتركز التناقضية في الاشكالية الديمقراطية بين الجزائر التي يحاول فيها الجيش ان ينافس الاسلاميين علي لعبة الديمقراطية التي لا يجيدها الطرفان فيكون استقرار المجتمع هو الضحية الأولى لذلك الصراع.

وبين المغرب التي استطاع فيها الملك الحسن ان يكون الحكم بين الحكومة والمعارضة ليلتقى الجميع في منتصف الطريق علي صيغة الاستقواء بالديمقراطية لسحب البساط من تحت اقدام التطرف وصولا للاستقرار.

وبإستثناء المغرب فالاشكاليات الديمقراطية في دول المغرب العربي تطرح وبوضوح سؤالاً حول مشروعية الأنظمة القائمة قبل السؤال الديمقراطي او المدني.



الجماهيرية
العربية
الليبية
الشعبية
الإشتراكية

حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال :١٩٥١/١٢/٢٤
نظام الحكم : جماهيري
اسم رئيس الدولة : العقيد / معمر القذافي
الميلاد : ١٩٤٢/٩ تاريخ التنصيب : ١٩٦٩/٩/١
التقسيم الاداري : ٤٦ بلدية
الاحزاب السياسية : انظر الجدول ....
تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٥٣
تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٥٥
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : البنك الاسلامي
العاصمة : طرابلس
اهم المدن: بني غازي، مصراتة
المساحة (كم٢) : ١ر٧٥٩ر٥٤
عدد السكان (مليون): ٣ر٧٧٣ر٠٠٣

معدل زيادة السكان : ٦ر٣٪

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الاتجاه
	تنظيمات المعارضة الليبية*			
١	الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا	محمد المقريف	١٩٧٣	معارضة
٢	الاتحاد الدستوري الليبي	البكوش	١٩٧٥	..
٣	التجمع الوطني الديمقراطي		١٩٧٧	..
٤	الحركة الوطنية الليبية		١٩٧٧	..
٥	الحزب الديمقراطي الليبي		١٩٧٨	..
٦	التنظيم الوطني الليبي		١٩٧٩	..
٧	المستقلون		ـــ	..
٨	الاتحاد الوطني الدستوري	بن غلبون	١٩٧٧	..

* ليبيا هي الدولة العربية الوحيدة التي تعمل فيها المعارضة في الخارج.
وقد تأسست المعارضة الليبية في الخارج منذ ١٥ عاما.

القوميات : ٩٧٪ عرب وبربر ، اغريق، مالطين، مصريين، شرق اسيويين، اتراك

اللغات : العربية (رسمية) ، الايطالية

الديانات : ٩٧٪ مسلمون

التعليم(نسبة القراءة والكتابة) : ٥٥٪

العملة : دينار ليبي

يوميات الاحداث

يناير

١/٢٢ تبني مجلس الأمن بالاجماع القرار ٧٣١ الذي يطالب ليبيا بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا في التحقيق في تفجير الطائرة " بان امريكان" فوق لوكيربي (عام ١٩٨٨)، ومع فرنسا في التحقيق في تفجير طائرة الـ " يوتا" فوق صحراء النيجر (عام ١٩٨٨).

فبراير

٢/١ ضغوط دولية علي ليبيا لتسليم المتهمين، وقرار جديد لمجلس الامن اذا رفضت التنفيذ.

٢/٣ القذافي يأمل في التوصل الي حل وسط بشأن الطائرة الامريكية، ويدعو واشنطن لإعادة فتح سفارتها في طرابلس.

٢/١٠ شهد مجلس الأمن تحركا ثلاثيا (امريكيا - بريطانيا - فرنسيا) لفرض عقوبات علي ليبيا لرفضها تسليم المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية.

٢/١٩ امريكا وبريطانيا ترفضان التحقيقات الليبية وتصران علي مطالبتها بتسليم المتهمين.

مارس

٣/٧ حملت ليبيا نزاعها مع امريكا وبريطانيا حول ازمة لوكيربي الي محكمة العدل الدولية.

٣/٣٠ اصدر مجلس الامن قراره رقم ٧٤٨ بفرض عقوبات علي طرابلس متهما اياها بالارهاب. وبذلك اصبحت ليبيا ثاني دولة عربية بعد العراق تتعرض لمثل هذا القرار في مجلس الامن.

ابريل

٤/١ شهدت شوارع طرابلس مظاهرات تندد بقرار العقوبات.

٤/٢ المتظاهرون يهاجمون سفارات غربية عدة في طرابلس.

٤/٤ القذافي يرفض قرار مجلس الامن بفرض العقوبات علي ليبيا.

٤/١٥ العقوبات الدولية تدخل حيز التنفيذ.

٤/١٧ اجتماع موسع للمعارضة الليبية في دالاس في الولايات المتحدة الامريكية.

- مجلس الامن يندد بالاعتداءات علي سفارات الدول في طرابلس التي ايدت قرار العقوبات ضد ليبيا.

مايو

٥/١٤ اعلنت ليبيا موافقتها علي القرار (٧٣١) لكنها

رفضت تسليم المتهمين.

٥/١٦ لجنة العقوبات ضد ليبيا تطلب تقديم اية معلومات خاصة بانتهاك الحظر.

يونيو

٦/١٠ صحيفة " الجماهيرية" تطالب القذافي بالابتعاد عن العروبة.

٦/١١ اللجان الشعبية الليبية تسمح للمتهمين بتسليم نفسيهما الي " دولة محايدة".

٦/١٢ الصحف الليبية تنتقد بشدة الموقف العربي، وتوقعات بأن القذافي يهئ الشعب لتغييرات هامة.

٦/٢٣ مؤتمر الشعب العام الليبي يوافق علي محاكمة المتهمين بتفجير الطائرة امام الجامعة العربية او الامم المتحدة.

- لجوء الشاهد الرئيسي في قضية " يوتا" الي السفارة الفرنسية في كينشاسا.

- ليبيا تسلم بريطانيا معلومات مفصلة عن الدعم الذي كانت تقدمه الي " الجيش الجمهوري الايرلندي" في اجتماع ليبي - بريطاني في جنيف .

يوليو

٧/٨ الرئيس الامريكي جورج بوش يقرر تجديد فرض العقوبات علي ليبيا لمدة ٦ اشهر اضافية.

٧/٢٤ بعد اتصالات الامم المتحدة في طرابلس، تشكيل لجنة تفتيش دولية بحثا عن اسلحة الدمار الشامل في ليبيا.

اغسطس

٨/١٢ مجلس الامن يقرر استمرار العقوبات ضد ليبيا.

٨/١٧ تقرير ليبي الي الامم المتحدة عن الاضرار الاقتصادية والانسانية الناجمة عن الحظر الدولي المفروض علي ليبيا.

٨/١٨ حملة عنيفة في الصحف الليبية ضد بطرس غالي.

سبتمبر

٩/١ الاحتفال بمرور ٢٣ عاما علي ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ وتولي القذافي حكم ليبيا .

- المعارضة الليبية تصدر وثيقة مطولة تدعو فيها الي رحيل القذافي وقيام حكومة انتقالية وتحقيق بديل ديمقراطي.

٩/٤ (٢) مليار دولار خسائر ليبيا بسبب الحظر.

٩/١٥ انباء عن اجراء اصلاحات سياسية قريبة.

- تصريحات للقذافي حول استعداده لتنفيذ الشرط الخاص بوضع النفط الليبي في يد الشركات الامريكية

والالتزام بالكميات والاسعار التي تنصح بها هذه الشركات.

- انباء عن تعهد القذافي بالغاء الكتاب الاخضر واللجان الثورية.

اكتوبر

٢٠/١٠ انباء عن نية القذافي تشكيل حكومة جديدة مباشرة بعد الانتخابات الامريكية، وعن وجود لائحتين سياسيتين باسماء مختلفة، احداهما ستعلن في حالة فوز جورج بوش، والثانية في حالة فوز المرشح الديمقراطي بيل كلينتون. كما ينوي القذافي الغاء الصيغة المعمول بها حاليا وهي صيغة الامانات المنبثقة عن مؤتمر الشعب الليبي العام واللجان الثورية، وعدم الاتجاه الي ضم اي من رموز المعارضة الي الحكومة الجديدة، وانشاء برلمان بديل لمؤتمر الشعب العام.

٢٤/١٠ بدء انتخابات اللجان الشعبية المحلية في ليبيا لاعادة هيكلة جهاز الحكم.

٢٥/١٠ في اطار الاصلاحات السياسية، تم تقسيم ليبيا الي ١٥٠٠ وحدة ادارية يمثل كل منها عضوان في المؤتمر الشعبي العام لاختيار ١٣ مرشحا (وزيرا) من بينهم للمؤتمر الشعبي الاساسي (البرلمان) وذلك في اطار الحد من المركزية الادارية.

٢٦/١٠ احتفال ليبيا " بيوم الحداد السنوي" في ذكرى مرور ٨١ عاما علي الاحتلال الايطالي لها.

- ليبيا تطالب ايطاليا بمعرفة مصير ما يقرب من ٦٠٠٠ ليبي تم ترحيلهم لايطاليا ابان الاحتلال الايطالي لها، ومعرفة ظروف اعتقالهم وترحيلهم، وتمكين الاحياء منهم من العودة وتعويض اسرهم. ايضا، تطالب ليبيا الحكومة الايطالية بتزويدها بخرائط مواقع الالغام التي زرعت في اراضي ليبيا، وتقديم المساعدة الفنية لازالتها.

- رفضت ليبيا استقبال القاضي الفرنسي الذي يحقق في قضية تفجير طائرة "يوتا" لانه اتي علي ظهر بارجة حربية.

نوفمبر

١١/١٥ المؤتمر الشعبي العام يعقد جلسة استثنائية في مدينة "سرت" للاقتراع علي اول تعديل للحكومة الليبية منذ ازمة لوكيربي، وتصريحات حول اجراء تغييرات تتماشى مع سعي ليبيا لتحسين علاقاتها بالغرب وانهاء ازمة لوكيربي.

١١/١٨ اجراء تغيير وزاري خرج بموجبه السيد ابراهيم البشاري من وزارة الخارجية وحل محله السيد عمر المنتصر.

١١/٢٦ المعارضة الليبية تعقد مؤتمرا في جنيف وتدعو الي تنسيق المواقف وتوحيد الجهود للخروج بليبيا من ازمتها الراهنة في ظل حكم القذافي.

ديسمبر

- تحطم طائرة ليبية ومقتل ١٥٨ شخصا من جنسيات عربية واجنبية، وشائعات حول اصطدامها في الجو بطائرة حربية، ولم تؤكد السلطات او تنفي هذه الرواية.

اضواء علي الاحداث

علي الرغم من ان ليبيا شهدت في بدايات عام ١٩٩٢ استمرار تداعيات " ازمة لوكيربي" حيث صدر قرار مجلس الامن في ابريل ١٩٩٢ ببدء تنفيذ مقررات الحصار ضدها، الا انه مع حلول نهاية العام توالت انباء عن بدء ليبيا لمرحلة جديدة من تاريخها، وعلي اكثر من مستوى.

فقد بدأت ليبيا سلسلة من الخطوات والتحركات الدبلوماسية سواء علي الصعيد الاقليمي اوالدولي للخروج من ازمة لوكيربي بأقل تنازلات وخسائر ممكنة، وبذلك تغلق ملف صراعها مع الغرب الذي استمر لفترة ليست بالقصيرة. وفي الوقت ذاته، شرعت ليبيا في تعزيز تجربتها الديمقراطية الشعبية عن طريق ادخال اصلاحات جذرية في تركيبة نظام الحكم الاساسي ومؤسساته وتشكيله الوزاري. ويجمع العديد من الخبراء علي ان هناك ارتباطا وثيقا بين الاعداد لحل " ازمة لوكيربي" والتغييرات الداخلية التي تشهدها ليبيا. فهم يرون ان الهدف الحقيقي من تلك التعديلات هو المصالحة مع الغرب وفتح صفحة جديدة من العلاقات الليبية - الغربية. الا ان ما حدث بالفعل جاء مخيبا لكل الامال في حدوث اي تغير حقيقي في السياسة الليبية او اي تطور ملموس في عملية تحولها للديمقراطية.

ولكي يمكن فهم حقيقة ما يجري في ليبيا من تغييرات، فلابد من الحديث اولا عن نظام الحكم فيها. فبينما يعرف العالم الديمقراطي نظام "الانتخاب" كاسلوب لاختيار ممثلي الجماهير في نظام الحكم بمجلس النواب او المحليات، يطبق الليبيون نظام "التصعيد" اي الانتخابات من خلال المؤتمرات الشعبية. وطبقا لذلك تم تقسيم ليبيا الي ١٥٠٠ وحدة يمثل كل منها عضوان في المؤتمر الشعبي العام (٣٠٠٠ عضو) لاختيار (١٣) امينا للجان المتخصصة (وزيرا) من بينهم للمؤتمر الشعبي الاساسي (البرلمان)، ويلي ذلك اختيار رئيس اللجنة الشعبية العامة وهو رئيس الوزراء.

اما بالنسبة للقذافي فهو لا يتمتع شكليا بأي سلطة على الاطلاق، حيث لا يملك اصدار اي قرار يتعلق بأمور الدولة سواء الداخلية او الخارجية منها الا من خلال المؤتمر الشعبي الاساسي الذي يحوله الى المؤتمر الشعبي العام للموافقة عليه وصياغته. فالقذافي - كما يري الليبيون - ليس سوى قائد الثورة والداعية لها.

ويمكن تلخيص التعديلات التي قررت ليبيا اجراءها في اطار عملية الاصلاح السياسي في النقاط التالية:

١ - ادخال بعض التغييرات علي مجلس الوزراء في ليبيا ودمج الوزارات لتكون ١٣ وزارة فقط.

٢ - اجراء تغييرات بالنسبة لبعض الامناء ومنهم ابو زيد عمر دوردة رئيس الوزراء، بالاضافة الي نقل تبعية جهاز الامن الخارجي - المخابرات - ليكون احد ادارات

وزارة العدل في خطوة لها مغزى وهو توفير نوع من الرقابة الحكومية علي الجهاز. كما تهدف التغييرات الجديدة في وزارة الخارجية الي تحسين علاقات القذافي مع الغرب.

٣ - توسيع عضوية مؤتمر الشعب العام من ٥٠٠ الي ٣٠٠٠ عضو ، مع تمثيل المؤتمرات الشعبية في كل ليبيا طبقا للتقسيم الاداري الجديد في محاولة لانهاء الحلقات الوسيطة سواء على مستوى البلديات او غيرها.

- زيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنفيذية من خلال اختيار او "تصعيد" كل مؤتمر شعبي اساسي لـ ١٣ عضوا من اعضائه، ليمثل المؤتمر الشعبي في احدى اللجان الشعبية (الوزارات). وهذا يعني ان وزارة مثل الخارجية ستتكون لجنتها الشعبية التي تتابع وتصنع قراراتها من ممثلين لكل وحدة ادارية يتم اختيار الامين (الوزير) منهم، مما يتيح للمؤتمرات الشعبية الاساسية ان يكون لها دورها الفعال والمؤثر والحاسم في ادارة شئون الدولة.

٥ - التركيز علي معالجة المشاكل الداخلية التي تعاني منها البلاد خصوصا في ظل استمرار الحصار الاقتصادي المفروض.

٦ - ادخال المرأة لأول مرة في الحكومة، وذلك في محاولة لإعطاء صورة افضل عن ليبيا في العالم الغربي.

وبالفعل، وفي الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٩٢، تم عقد اجتماع " المؤتمر الشعبي العام" في مدينة " سرت"

للاقتراع علي اول تعديل للحكومة الليبية منذ ازمة لوكيربي. وحضر هذا الاجتماع الضخم ٣٠٠٠ عضو طبقا للهيكلة الادارية الجديدة.

كما ابدى القذافي استعداده لاستقبال معارضة الخارج والتصالح معها واشراكها في الحكم، لكنه طلب ضمانات بعدم انقلابها عليه، واشترط ان تتخلى بعض فصائلها - مثل الجبهة الوطنية التي يتزعمها السفير السابق محمد المقريف - عن شعاراتها التي طرحتها في الاعوام الاخيرة، وتقبل التعايش معه ومع نظامه بالصيغة الجديدة. كما تمت اتصالات بين العقيد القذافي وبعض رموز المعارضة المقيمة في الخارج والذين وافقوا علي القيام بمساع للوساطة مع فصائل المعارضة الاخرى بشرط ان ينهي القذافي صيغة النظام الشمولي القائمة حاليا وان يأخذ بالتجربة الديمقراطية والتعددية السياسية.

وانتظر المراقبون اعلان اسماء اعضاء الحكومة الجديدة لمعرفة مدى التغييرات التي يحملها التشكيل الجديد وابعادها وعلاقتها باحداث تغييرات في التوجهات الليبية الداخلية والخارجية، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات ليبيا بالغرب . غير ان التشكيل الجديد للحكومة الليبية قد خالف كل التوقعات. فلم تحدث اي تغييرات تذكر في الحكومة سوى في وزارة الخارجية حيث تم تعيين السيد عمر المنتصر وزيرا للخارجية. وهو شخصية ذات علاقات طيبة مع كثير من رجال الاعمال الغربيين، كما ان القذافي يأمل من تعيينه في اعادة بناء جسور الثقة بين ليبيا والدول

الغربية عموما، والولايات المتحدة خصوصا. فيما عدا ذلك فقد ابقي القذافي علي عدة مناصب هامة مثل رئاسة الحكومة (ابو زيد دوردة)، والعدل (ابراهيم بكار، وقد لقي مصرعه في حادث سيارة خلال شهر يناير ١٩٩٣) والتي يتبعها الامن والمخابرات، والصناعة (جاد الله عزوز الطلحي) والنفط (ابو زيد البدري)، وهي كلها شخصيات معروف عنها ولاءها الشديد لافكار وشعارات القذافي. كما ان التشكيل الجديد للحكومة لم يضم اي سيدات كما كان متوقعا. وبذلك انتفت احتمالات انطلاق عملية انفراج سياسي تسمح بالتعددية الحزبية، وتتيح لاحزاب وتنظيمات المعارضة المقيمة في الخارج العودة الي ليبيا والمشاركة في الحياة السياسية.

وفي خضم هذه الاحداث، يبقي دور المعارضة الليبية محل تساؤل. فعلى الرغم من مرور اكثر من خمسة عشر عاما علي وجود المعارضة الليبية في الخارج بلا فعالية، الا انها اصبحت حاليا محل اهتمام دولي متزايد بسبب الازمة الليبية الغربية، واهداف الغرب الواضحة في اسقاط نظام العقيد القذافي، وبروز المعارضة كأحد البدائل التي يمكن ان تحقق شيئا من الانفراج.

فقد ظل صوت المعارضة الليبية وموقفها خلال عام ١٩٩٢ اخفت الاصوات واضعف المواقف. فلم تقم المعارضة الليبية بنشاط يذكر سوى الدعوة الي قيام حكومة انتقالية وتحقيق بديل ديمقراطي. فقد اصدرت "الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا" (الفصيل الرئيسي في المعارضة) وثيقة مطولة في الذكري

ال ٢٣ لتولي العقيد معمر القذافي الحكم، جاء فيها ان اول خطوة " اقدم عليها القذافي بعد استيلائه علي السلطة هي الغاء الدستور الليبي، وتقويض المؤسسات الدستورية التي كانت قائمة آنذاك، واشارت الي انه الغي في عام ١٩٧٣ القوانين والتشريعات القائمة، واصدر بدلا منها قوانين تصادر الحريات وتنتهك الحقوق من ابرزها قرارات حماية الثورة وتجريم الحزبية". واكدت ان " الاقتصاد الوطني كان ضحية اساسية من ضحايا حكم القذافي" الذي بدد عائدات النفط، وقيمتها تزيد علي ٢٢٠ بليون دولار، خلال ٢٣ عاما. ودعت الي رحيل القذافي، وتحقيق " البديل الديمقراطي"، وقيام حكومة مؤقتة من كل القوى الوطنية السياسية والعسكرية في الداخل والخارج تكون من مهماتها " الغاء كل القوانين والقرارات الاستثنائية التي صدرت خلال حكم القذافي، واطلاق سراح جميع المعتلقين والسجناء السياسيين فورا ودون اية شروط، وحل كافة الهياكل والتنظيمات التي اقامها القذافي، وعلي الاخص ما يسمى امانة مؤتمر الشعب العام واللجان الثورية واللجان الشعبية فورا، والشروع الفوري في اتخاذ الترتيبات اللازمة لاجراء انتخابات عامة لاختيار جمعية وطنية تأسيسية تضع مشروع دستور دائم للبلاد يعرض علي كافة الشعب في استفتاء عام، والسماح لكافة القوى والاشخاص بالمشاركة في الانتخابات التي تجري لاختيار الجمعية الوطنية التأسيسية، والتفاوض مع مجلس الامن والدول المعنية لايجاد حل للازمة الراهنة المتعلقة بحادثتي تفجير الطائرتين الفرنسية والامريكية في ظل الاماني والسيادة

الوطنية المشروعة والشرعية الدولية".

وناشدت الجبهة كل الدول العربية الشقيقة، وعلي الاخص الجارة منها، ان تتفهم الظروف التي تمر بها ليبيا، وحقيقة ما يواجه استقلالها وامنها وسيادتها من تهديد بسبب استمرار القذافي في الحكم. كما ترى الجبهة انه من واجبها ان تدعو هذه الدول الي الامتناع الفوري عن القيام بأية اجراءات من شأنها ان تطيل عمر نظام القذافي، والا تخلط بين الدفاع عن الشعب الليبي، وبين الدفاع عن القذافي.

فالمعارضة الليبية لم تتمكن حتي الان من بلورة رؤية واضحة وتحليل متفق عليه لمعطيات القضية وابعاد الصراع. يرجع ذلك الي الاسباب التالية :

اولا - انها معارضة خارجية: ومعني ذلك ان قواعدها وقياداتها ليست في ليبيا، وبالتالي فهي متأثرة بدرجات متفاوتة بالارض الخارجية التي تعمل عليها وتنطلق منها. ولا شك انه كلما تحسنت علاقات النظام الليبي الحالي بتلك "الارض"، حال ذلك دون حرية العمل والحركة لقوى المعارضة والعكس صحيح .

ثانيا - انها فصائل عديدة: فبعضها ذو امتداد قبلي عشائري، والبعض الاخر يقوم علي برنامج سياسي محدد وغيرها يرفع شعار العودة الي دستور ١٩٥١. ومعني تلك الكثرة انها تفتقد الي العنصر الجامع بينها، ولذلك فهي متشرذمة الي حد كبير. ويقودنا ذلك التفرق والتشرذم الي

فكرة قيام تحالف وطني ليبي عريض يجمع بين كل او معظم تلك الفصائل وفق برنامج حد ادني، يحدد اهدافها المرحلية واسلوب عملها وتتفق من خلاله علي تصورها لمرحلة ما بعد القذافي.

وبالفعل قامت محاولات لايجاد ذلك التحالف بدءا من عام ١٩٨١، وتبلور بصورة اولية في ١٩٨٣، ثم واجه بعض الصعوبات والمقاطعات من بعض الفصائل في عام ١٩٨٦، واعيد تشكيله في ١٩٨٨، والان خرجت منه فصائل عديدة ونشاطه مجمد تماما.

من كل هذا نستنتج ان تجربة المعارضة الليبية في الخارج لم تصل بعد الي مرحلة تكوين تكتل واحد تجتمع في اطاره علي حد ادني من المطالب وعلي خطوط واضحة لا يسمح بتجاوزها او التنازل عنها. ويمكن ارجاع ذلك الي الشكوك المتبادلة بين قيادات تلك الفصائل، والخلاف علي اسلوب العمل، وغياب الشخصية القائدة التي تلتف حولها كل فصائل المعارضة، ووجود خلافات عديدة حول علاقة المعارضة في حالة تحالفها مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة.

الا انه مع اقتراب العام من نهايته ، بدأت تلوح في الافق بارقة امل في ان يكون للمعارضة دور حقيقي في ارساء الديمقراطية في ليبيا. ففي الفترة ما بين ٢٦ - ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢، عقدت المعارضة الليبية مؤتمرا لها في جنيف شارك فيه مندوبون عن عدد من فصائل المعارضة وشخصيات مستقلة لتطوير الحوار مع تنظيمات المعارضة

الوطنية بكل اتجاهاتها. وقد عكست المناقشات مدي ارتفاع الوعي السياسي بين قوى المعارضة المختلفة، واتجاه جميع فصائلها الي الوحدة لترسيخ الشرعية الدستورية في ليبيا. كما تمت مناقشة الاتفاق بشأن " ميثاق وطني" تلتزم به جميع الاطراف في مرحلة نضالها في الخارج، كما اكد المؤتمر علي ان المعارضة جبهة واحدة في تصديها للاخطار التي تحيط بليبيا.

ومما سبق ننتهي الي انه علي الرغم من تواتر الانباء خلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٩٢ عن حدوث تطورات سياسية في ليبيا، الا انه مع ما تم بالفعل من تغييرات جزئية تنتفي اية احتمالات لإجراء عملية انفراج سياسي داخلي تسمح بالتعددية الحزبية وتتيح لاحزاب وتنظيمات المعارضة المقيمة في الخارج العودة والمشاركة في الحياة السياسية. ويبقي دور المعارضة، فرغم كل النوايا الطيبة، إلا أن المعارضة الليبية مازالت تعاني مما تعاني منه سائر الحركات المعارضة في الدول العربية من اختلاف الاراء وعدم وجود رؤية واضحة بالنسبة للقضايا الاساسية. لذلك، فلابد لها من اجتياز كل هذه العوائق لتحقيق اهدافها في جعل ليبيا جمهورية دستورية ديمقراطية.

جمهورية تونس



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٥٦/٣/٢٠

نظام الحكم : جمهوري

اسم رئيس الدولة : زين العابدين بن علي

الميلاد : ١٩٣٦/٩/٣ تاريخ التنصيب :١٩٨٧/١١/٨

التقسيم الاداري : ٢٣ ولاية

الاحزاب السياسية : انظر الجدول . .

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٥٨

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة :١٩٥٦

بعض المنظمات الدولية والإقليمية :البنك الاسلامي للتنمية - انتلسات - المؤتمر الاسلامي - حركة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية

العاصمة : تونس

اهم المدن : صفاقس ، بنزرت ، القيروان

المساحة (كم٢) : ١٦٣٫٦١٠

عدد السكان (مليون : ٨ر٠٧٠ معدل زيادة السكان : - ر٢٪

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاه	ملاحظات
١	حزب التجمع الدستوري الديمقراطي	-	الحزب الحاكم	
٢	الحزب الشيوعي التونسي	محمد حرمل	اشتراكي - م	
٣	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	محمد مواعدة	معارضة	ابرزهم
٤	حزب الوحدة الشعبية	محمد بلحاج	..	
٥	حزب التجمع الاشتراكي	نجيب الشابي	..	
٦	حزب القوميين العرب	عبدالرحمن التليلي	..	
٧	الحزب الاجتماعي للتقدم	منير الباجي	ليبرالي	
٨	حركة النهضة	راشد الغنوشي	-	محظور

القوميات : ٩٨٪ عرب، ١٪ اوربيون ، ١٪ يهود.
اللغات: العربية (رسمية)، الفرنسية
الديانات : ٩٨٪ مسلمون، ١٪ مسيحيون، ١٪ يهود
التعليم (نسبة القراءة والكتابة) :٦٢٪
العملة : الدينار التونسي

يوميات الاحداث

مارس

٣/٩ عودة الحوار بين الحكومة والمعارضةللتوصل الي صيغة وفاقية لتعديل القانون الانتخابي، ومناقشة خطة التنمية الجديدة.

٣/٢٠ الاحتفال بذكرى مرور ٣٦ عاما علي الاستقلال.

- اعلان تشكيل الهيئة العليا للميثاق الوطني متضمنة احزاب المعارضة.

- الحكومة تجري اتصالات مع المعارضة للإعداد للانتخابات التشريعية ابريل (١٩٩٤).

٣/٢٤ مجلس النواب التونسي يصدق علي قانون جديد يعدل قانون الجمعيات الصادر في عام ١٩٥٩.

٣/٢٦ انفجار ازمة سياسية في تونس بين الحكومة من جهة، وبين المعارضة ورابطة حقوق الانسان من جهة اخرى بسبب تعديل قانون الجمعيات.

- استقالة احمد المستيري- المؤسس التاريخي لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين- بسبب تصاعد حدة الخلاف بين اعضائها.

ابريل

٤/١٣ الهيئة العليا للميثاق الوطني تعقد اول اجتماع لها منذ الاعلان عن تشكيلها.

- خلافات بين قادة المعارضة التونسية بشأن رئاسة تجمع المعارضة المزمع اقامته.

مايو

- الخلافات السياسية بين قادة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (اكبر حزب معارض في تونس) تهدد مصداقيتها وتعمق انقسامها.

يونيو

- حل الرابطة التونسية لحقوق الانسان بسبب رفضها لقانون الجمعيات الجديد.

يوليو

٧/٩ بدء محاكمات قادة واعضاء " حركة النهضة" - المحظورة - بتهمة محاولة قلب نظام الحكم واغتيال الرئيس زين العابدين بن علي ، "المؤامرة - ١ " ، والمتهم فيها الشيخ راشد الغنوشي - زعيم الحركة - وعدد من كبار مساعديه.

٧/١٦ استئناف محاكمة المجموعة الثانية من حركة النهضة ، "المؤامرة ـ ٢"، في قضية طلائع الفداء التي تضم المتهمين من العسكريين.

٧/٢٧ استئناف محاكمة المجموعة الثانية من المتهمين في حركة النهضة ، "المؤامرة - ٢".

٧/٢٨ تصريحات للرئيس بن علي حول الاتجاه الي تعديل طريقة الاقتراع في الانتخابات التشريعية لمنح المعارضة فرصة اكبر للمشاركة في الحياة السياسية .

اغسطس

٨/٥ الدفاع في قضية "النهضة" يطعن في دستوية المحكمة ويثيرجدلا حول اهليتها.

٨/٧ المدعي العسكري يطالب باعدام ٩ متهمين في قضية "طلائع الفداء" التابعة لحركة "النهضة"

- بدء الدورة الثالثة للمعهد العربي لحقوق الانسان.

٨/٢٠ الدفاع عن عناصر النهضة يطالب بجمع "المؤامرة -١" و"المؤامرة - ٢" في محاكمة واحدة.

٨/٢٧ بدء المرحلة النهائية لمحاكمات النهضة، وانباء عن اتجاه لتشديد العقوبات ضد قادة الحركة قد تصل الي الاعدام للفارين خارج تونس.

٨/٣٠-٢٨ صدور الاحكام في قضية النهضة: تبرئة ٩ عسكريين ، والمؤبد لـ ٣٥ متهما من بينهم راشد الغنوشي (زعيم الحركة والهارب الي بريطانيا) من اصل ١٧١ متهما. وباقي الاحكام تتراوح بين المؤبد وعام واحد .

٨/٢٩ - منظمة العفو الدولية وجماعة "ميدل ايست" المعنيتان بحقوق الانسان تطالبان بالغاء الاحكام علي

الاسلاميين.

سبتمبر

٩/٧ وزير الاعلام التونسي يعلن عن اجراءات تسمح لاجهزة الاعلام التونسية بتغطية انباء احزاب المعارضة ومواقفها.

٩/١٣ الهيئة العليا لليمثاق الوطني تناقش تعديل القانون الانتخابي.

٩/٢٥ انباء عن اتجاه رابطة حقوق الانسان التونسية للعودة للانعقاد رغم الخلافات.

اكتوبر

١٠/٣ الحكومة والمعارضة تتوصلان لاتفاق مبدئي لتحديد صيغة قانون الانتخابات.

١٠/١١ انشقاق في صفوف المعارضة التونسية بعد انسحاب ثلاثة احزاب من التجمع الذي كان يضم ستة احزاب.

- اجراء الانتخابات العامة في نوفمبر ١٩٩٣ بدلا من ابريل ١٩٩٤.

١٠/١٣ الحزب الشيوعي التونسي يعلن تخليه عن الماركسية.

نوفمبر

١١/٧ الاحتفال بمرور خمس سنوات علي تولي

الرئيس زين العابدين بن علي الحكم في تونس.

ديسمبر

١٢/١٦ خلافات حادة داخل حركة الديمقراطيين في تونس (اكبر احزاب المعارضة).

١٢/٢٦ الرئيس بن علي يؤكد ان اجراء الانتخابات ان الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستكون في موعدها ١٩٩٤.

اضواء على الاحداث

حينما تولي الرئيس زين العابدين بن علي حكم تونس، منذ نوفمبر ١٩٨٧، بدأت تونس مرحلة جديدة من تاريخها. فقد بدأ الرئيس بن علي تجربة المشروع المجتمعي الجديد لتونس الجديدة بهدف تقديم مزيد من الدعم للديمقراطية ،واقرار التعددية واحترام الحريات الاساسية وحقوق الانسان ، والعمل من اجل التنمية الشاملة ،وصون امن البلاد واستقلالها ، في اطار الوفاق الوطني والسلام الاجتماعي.

وخلال عام ١٩٩٢، بدأت نتائج هذا المشروع في الظهور. فقد شهدت تونس العديد من الاجراءات لتعزيز الديمقراطية وانشاء هيئة عليا تضم جميع الاحزاب (بما فيها المعارضة) والاعداد للانتخابات التشريعية. كما تم اسدال الستار علي محاكمات زعماء واعضاء حركة "النهضة" . وبذلك تخلصت تونس من احدى المشاكل التي كانت تمثل عائقا في سبيل توجهها نحو الديمقراطية. كما تزايد نشاط المعارضة بصورة ايجابية وتم منحها الكثير من الصلاحيات لتقوم بدور فعال في الحياة السياسية التونسية.

على الرغم من كل هذه الخطوات الجادة في سبيل

تحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية، الا أن هناك شكوكا عديدة حول مدى التزام تونس بهذا المشروع . وخاصة في مجال حقوق الانسان، حيث وردت انباء متضاربة في هذا الشأن. بالاضافة الي ذلك، فإن النتائج التي تحققت حتي الان ليست كافية بالقدر الذي يمكن معه القول بأن تونس قد وصلت الي مرحلة التحول الديمقراطي الكامل ، فالرئيس " بن علي" مازال امامه الكثير ليفعله علي طريق الاصلاح السياسي حتي تؤتي تجربة مشروعه المجتمعي الجديد كل ثمارها المرجوة.

عملية الاصلاح السياسي:

وفي اطار سعي الحكومة التونسية لإرساء قواعد الديمقراطية وتحقيق بعض مطالب المعارضة في الوصول الى مزيد من حرية التعبير، ومزيد من الفرص لاستخدام وسائل الاعلام ، بالاضافة الي قانون انتخابي مريح يسمح بالتعددية، اعلن الرئيس بن علي في ذكرى الاحتفال باستقلال تونس ، عن اجراء العديد من الاصلاحات السياسية. فقد اعلن عن تشكيل" الهيئة العليا للميثاق الوطني" التي تضم الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والانسانية الرئيسية، وتجتمع ثلاث مرات سنويا للبحث في الملفات السياسية الكبرى.

وقد اتت هذه الخطوة استجابة لأحزاب المعارضة التي كانت قد طالبت بايجاد مجلس بديل عما اسمته برلمان "اللون الواحد" بدلا من مجلس النواب الذي فاز فيه حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) بجميع

مقاعده البالغ عددها ١٤١ مقعدا.

ومهمة الهيئة كما جاء في بيان رسمي هي الحرص علي احترام الميثاق الوطني والبحث في المسائل التي يعرضها رئيس الدولة. وتدعي الهيئة الي الاستماع لبيانات الحكومة وترفع تقريرا ملخصا باعمالها للرئيس. وتنتهي مهمتها عند تنظيم الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٤. وقد دفع هذا بعض المراقبين الى القول بأن الهيئة الجديدة ستكون بمثابة مجلس استشاري تتوافر فيه التعدددية في ظل غيابها داخل البرلمان.

وعلي صعيد آخر، اثار قانون اقره البرلمان بشأن تشكيل "الجمعيات" غضبا شديدا في اوساط المعارضة، حيث يمنع البند الاول منه الجمع بين مسئوليات قيادية في الاحزاب السياسية وشغل مناصب في قيادات الجمعية او فروعها، كما ان هناك نصا يلزم الجمعيات بفتح باب الانتساب اليها امام جميع المواطنين .

وقد رفضت الرابطة التونسية لحقوق الانسان تعديل نظامها طبقا للقانون الجديد للجمعيات، وصرحت بأن الهدف من هذا القانون هو دفع الرابطة الي حل نفسها، وهذا ما حدث بالفعل.

بينما اكدت الحكومة ان الغرض من القانون الجديد ليس المساس باستقلال الرابطة، وانما جاء هذا القانون مطابقا تماما للدستور، كما ان الهدف منه تقوية دور الجمعيات والنقابات التي يصل عددها الي ٥٢٠٠ جمعية

ونقابة.

وقد احدث حل رابطة حقوق الانسان اثرا عميقا في الوسط السياسي. ولكن علي الرغم من ذلك ، فإن حل الرابطة لم يؤد الي توتر شديد بين السلطة والمعارضة . بل كانت هناك رغبة في تجاوز ما حدث لأن المعارضة رأت ان الأهم هو الالتزام بالديمقراطية. وطالما ان السلطة متجاوبة نحو اعطاء المعارضة مزيدا من الحرية في التعبير ومزيدا من الفرص لاستخدام وسائل الاعلام، بالاضافة الي قانون انتخابات ملائم للجميع.

الا انه بعد مضي اكثر من ثلاثة اشهر علي حل الرابطة، عقدت هيئتها التنفيذية اول اجتماع لها في شهر سبتمبر. وقد جاء ذلك نتيجة لمبادرة الرئيس "بن علي" لتشجيع فكرة " عقد مؤتمر للرابطة" تتولي لجنة مختصة اعداده بشكل يوفق بين قانون الجمعيات وانظمة الرابطة بما يمكنها من مواصلة انشطتها". ومما لا شك فيه ان الحكومة التونسية قد حققت بهذه المبادرة عدة مكاسب اهمها: اعتراف لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة " بالانجازات المهمة التي حققتها تونس في مجال الحريات وحقوق الانسان. وعلي الرغم من تأليف لجنة لاعداد مؤتمر رابطة حقوق الانسان الذي كان مقررا عقده في اكتوبر ١٩٩٢، الا ان الخلافات الحادة بين اعضاء الهيئة الادارية ادت الي ارجائه الى اجل غير مسمي . وقد تركزت نقاط الخلاف حول :-

١ - الترشيحات للهيئة الجديدة.

٢ - تعديل قانون الرابطة ليتلائم مع قانون الجمعيات .

٣ - اعادة ترشيح د. منصف المرزوقي ، الرئيس الحالي للرابطة لفترة ثانية.

ومع نهاية العام، وردت انباء عن اعتزام بعض اعضاء الهيئة الادارية للرابطة علي انشاء رابطة ثانية بعدما تعذر عقد مؤتمر استثنائي يعيد للرابطة التاريخية وجودها الشرعي. الا انه في ظل الخلافات العميقة والجوهرية التي تشق صفوف الرابطة، تثور عدة تساؤلات حول مدى قدرتها في وضعها الراهن علي مواصلة نشاطها والعودة الي سابق عهدها.

وكخطوة علي طريق منح الاعلام التونسي مزيدا من حرية التعبير، عقد المجلس الاعلي للميثاق الوطني اجتماعات في شهر سبتمبر، برئاسة رئيس الوزراء واحزاب المعارضة والحزب الحاكم والمنظمات النقابية والمهنية، تم تخصيصها لبحث الوضع الاعلامي الراهن في تونس ، وآفاق تطويره بما يدعم المسار الديمقراطي التعددي الذي تشهده البلاد منذ ١٩٨٧/١١/٧.

والواقع ان الاجراءات الرئاسية الجديدة تتمثل علي وجه الخصوص في تعزيز تركيبةالمجلس الاعلي للاتصال، وكذلك دعم المنهج التعددي في وسائل الاعلام الرسمية وخاصة الاذاعة والتليفزيون ووكالة الانباء، حيث ستتم تغطية اهم نشاطات احزاب المعارضة ومواقفها حيال كبرى

القضايا الوطنية والدولية.

وقد ابدي الرئيس "بن علي" حرصه علي مواصلة المسار الديمقراطي التعددي في كافة المجالات السياسية والاعلامية وغيرها من اجل تعزيز الرأي ودعم حقوق الانسان والحريات العامة في البلاد. وحذر بعض الصحف من ظاهرة اختلاق الاخبار، ودعاها الي التزام الموضوعية. واكد ان اللجنة المكلفة بمراجعة قانون الصحافة قطعت الان مرحلة متقدمة من اعمالها.

حقوق الانسان:

كان من المجالات التي اولاها الرئيس بن علي اهتمامه في مشروعه المجتمعي الجديد لتونس الجديدة ، مجال حماية حقوق الانسان. وفيما يلى نظرة سريعة علي احوال حقوق الانسان في تونس :

فبينما قرر الرئيس بن علي الافراج عن ١٠٥٥ سجينا مدنيا ، بمناسبة الاحتفال بذكرى الاستقلال ، خرج تقرير منظمة العفو الدولية مشيرا الي وقوع العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان في تونس ، ومتهما السلطات التونسية بممارسة التعذيب ضد ٨٠٠٠ سجين ، من اعضاء حركة النهضة الاسلامية المحظورة ، وادى ذلك الى نشوب خلاف حاد بين الحكومة التونسية ومنظمة العفو الدولية.

وفي رد علي هذا التقرير، اعلن الرئيس بن علي عن تعهده بالتصدي للتطرف دون اللجوء الي قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية . كما تعهد باحترام وضمان حقوق

الانسان في بلاده ، واكد تعاون بلاده مع منظمات حقوق الانسان والدول الداعية لحفظ هذه الحقوق ، وانتقد "تقرير منظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الانسان في تونس" ، ووصف المنظمة بأنها كاذبة وتحاول الاساءة الي سمعة بلاده.

غير انه اعترف بحدوث بعض التجاوزات ، وقرر التحقيق فيها واطلاع الرأي العام على نتائج التحقيق. واشاد بانتخاب تونس في لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وانتخاب مرشحين تونسيين في ٤ من ٧ من لجان. ووصف فوز تونس بهذا الترشيح بأنه اعتراف دولي بانجازات تونس في هذا المجال.

علي صعيد اخر، اعلن الرئيس بن علي عن انشاء وزارة دولة جديدة لشئون المرأة والاسرة واتخاذ بعض الاجراءات لتحسين اوضاع المرأة ، "اقرارا بأهلية المرأة لتولي المناصب المهمة في الدولة والمجتمع ، واعترافا بفضلها في اوجه الحياة الوطنية ودعما لمكانتها وجهدها الي جانب الرجل".

محاكمات النهضة:

في مواجهة حاسمة للتطرف ومحاولة الاسلاميين السيطرة علي مقاليد الحكم في تونس ،بدأت في يوليو ١٩٩٢، محاكمة زعماء واعضاء حركة النهضة الدينية المتطرفة والمحظور نشاطها بحضور محامي المتهمين ، وممثلين عن منظمات عالمية معنية بحقوق الانسان، وكذلك

ممثلي اجهزة الاعلام المحلية والعربية ،والسكرتيرة الثانية في السفارة الامريكية بتونس المكلفة بحقوق الانسان، ومراقبون من سفارات كندا والولايات المتحدة وفرنسا.

وتعد هذه المحاكمة ، وان كانت الثالثة التي يتعرض لها الاسلاميون خلال عقد تقريبا ، هي اكثرها اهمية من حيث عدد الماثلين فيها امام القضاء حيث بلغ عدد المتهمين حوالي ٢٧٩ متهما ، كما ان التهم الموجهة اليهم كادت تصل بالكثيرين منهم الي حبل المشنقة. فقد وجهت المحكمة اليهم الاتهام بالتخطيط لاغتيال الرئيس زين العابدين بن علي وعدد من كبار مساعديه ، بالاضافة الي القيام بأعمال ارهابية بهدف الاستيلاء علي السلطة بالقوة ،كما ان وجود عدد من العسكريين ضمن المتهمين وتولي محاكم عسكرية محاكمة الاسلاميين قد اضفي مزيدا من الاهمية علي تلك المحاكمات.

وقد تم تقسيم المحاكمات الي قضيتين، الاولى : "المؤامرة -١ " وقد بدأت جلساتها يوم ١٩٩٢/٧/٩، وبلغ عدد المتهمين فيها ١٧١ متهما من بينهم الشيخ راشد الغنوشي (زعيم الحركة) ونائبه الصادق شورو. والثانية: " المؤامرة -٢ "، وقد بدأت جلساتها يوم ١٩٩٢/٧/٢٧. وقد ضمت عددا كبيرا من العاملين في الجيش والامن الداخلي والسجون "قضية طلائع الفداء". وقد بدأت المحاكمات رغم فرار ١٤١ متهما خارج البلاد من بينهم راشد الغنوشي وعدد من كبار مساعديه ، الذين يتنقلون حاليا ما بين عدد من العواصم الاوربية والعاصمة السودانية.

وقد شهدت جلسات المحاكمات العديد من الوقائع المثيرة والظواهر اللافتة للنظر، فخلال المحاكمات اصر المتهمون من المدنيين والعسكريين علي انكار التهم المنسوبة اليهم، ورفضوا الاقرار باعترافاتهم التي وردت في تقريري الشرطة وقاضي التحقيق العسكري ،بحجة ان هذه الاعترافات والتصريحات انتزعت منهم "تحت التهديد والتعذيب". لذلك، طالب بعض المتهمين باجراء فحوص طبية عليهم، مما دفع هيئة المحكمة لانتداب اطباء للكشف عليهم.

كما اكد الناطق الرسمي للحركة ،الحبيب اللوزاني ، بأن الحركة تعمل لتحقيق الحرية والديمقراطية في البلاد من خلال خطة تدعي "خطة فرض الحريات" ، كما نفى بشدة وجود اية خطة لمحاولة قلب نظام الحكم او اغتيال الرئيس بن علي ، واعتبر ان كل التهم الموجهة للحركة في هذا السياق تستهدف تأليب الرأي العام علي الحركة تمهيدا لتصفيتها.

الا أن عددا من المتهمين اعترف بأن " حركة النهضة" قد وضعت خطة استثنائية بهدف الضغط علي السلطة لاطلاق سراح المعتقلين من عناصر الحركة. كما اشار المتهمون الي أن حركة النهضة كانت ترمي من وراء استقطاب العسكريين الي تكوين جناح عسكري جديد تابع لها في الجيش.

وقد تقدم محامو الدفاع بعدة مطالب الي هيئة المحكمة من بينها:

١ - الجمع بين محاكمات قضيتي " المؤامرة - ١" و"المؤامرة -٢"، لكون التنظيم واحد، والقيادة التي نسب اليها الادعاء اعداد "المؤامرة " هي القيادة السياسية نفسها في المحاكمتين ، واكدوا علي ان الفصل بينهما قرار غير صائب.

٢ - ارجاء الترافع في القضايا بعض الوقت لعدم توافر الوقت الكافي للاطلاع علي الوثائق .

وقد رفض القاضي بشير كدوس ، في قضية "المؤامرة - ١" ، طلب المحامين . مما دفعهم الي مغادرة القاعة، بينما استجاب قاضي محاكمات " المؤامرة -٢" لرغبة المحامين وقرر ارجاء الترافع فيها بعض الوقت.

٣ - المطالبة باستجواب رئيس الوزراء وبعض الوزراء حول اقوال نسبت الي احد المتهمين، كما طالبوا بتبرئة امير حركة النهضة ورئيس مجلس الشورى.

ومن ناحيةاخرى، شكك محامو الدفاع في اجراءات الاعتقال ، ومحاضر التحقيق واعتبروها مخالفة للترتيبات القانونية وطلبوا تبرئة موكليهم ، كما انهم اجمعوا علي ضرورة التركيز علي جملة من الطعون الاجرائية ، التي تتعلق بدستورية المحكمة العسكرية التي تنظر قضية " حركة النهضة"المحظورة، ومدى قانونية تشكيل هيئة المحكمة وصلاحياتها.

وقد شهدت المحاكمات اضراب المتهمين في قضية "المؤامرة - ١" عن الطعام احتجاجا علي عدم تحقيق مطالبهم

الخاصة بتحسين ظروف اقامتهم داخل السجن، وتمكينهم من الاطلاع علي الصحف والمجلات والسماح لذويهم بزيارتهم في جميع الاوقات والخروج من الزنزانات . وقد وافق القاضي بشير كدوس علي ذلك.

ومما اثار دهشة واعجاب الصحافة الاجنبية وممثلي الدفاع علي حد سواء ، ان ردود رئيس المحكمة القاضي بشير كدوس ، في محاكمات "المؤامرة - ١" قد اتسمت في اغلب الاحيان بالهدوء ورحابة الصدر، مما حمل الكثيرين من محامي الدفاع علي التنويه باسلوبه.

وبعد قرابة شهرين من المحاكمات المطولة، اصدرت المحكمة العسكرية الاولي في تونس احكامها ضد قيادات وعناصر "حركة النهضة" - المحظورة قانونا- والمتهمين بتدبير محاولة لقلب نظام الحكم ، ومحاولة اغتيال الرئيس زين العابدين بن علي .وكان المدعي العسكري التونسي قد طالب بتطبيق عقوبة الاعدام ضد ١٩ من المتهمين، الا ان المحكمة لم تستجب لطلبه ، واصدرت احكاما بالسجن المؤبد ضد المتهمين الاساسيين وعددهم ٣٥ من اصل ١٧١ من بينهم الشيخ " راشد الغنوشي" رئيس حركة النهضة ونائبه الصادق شورو. الا ان اغلبهم كانوا قد هربوا من قبل خارج البلاد .اما الاحكام الاخرى فتتراوح بين السجن لمدة عام واحد ومدى الحياة. كما تم تبرئة ٩ متهمين بينهم ٦ من العسكريين.

وباسدال الستار علي هذه المحاكمات ، تكون الحكومة التونسية قد نجحت في اغلاق هذا الملف الساخن قبل بدء

موسم الدراسة التالي، لان استمراره اثناءه كان سيؤدي بالضرورة الي بعض اعمال الشغب في الجامعات والمعاهد العليا ـ كما حدث من قبل ـ وهو ما حرصت الحكومة التونسية علي تلافيه بشتى الوسائل . كما ان انتهاء المحاكمات منح الحكومة التونسية الفرصة للالتفات الي القضايا الداخلية ، وخاصة قضية التنمية. وباختتام ملف محاكمات "حركة النهضة ، تكاد تكون تونس قد تمكنت من التغلب علي عقبة خطيرة استمرت تهدد كيانها واستقرارها الداخلي قرابة عامين.

المعارضة التونسية والانتخابات

دخلت احزاب المعارضة التونسية مجال العمل السياسي العلني منذ عدة سنوات، ولكنها لفترة طويلة لم تستطع ان تبرز كقوة حقيقية نتيجة لنظام الحكم الشمولي الذي اتبعه الرئيس السابق الحبيب بورقيبة . وكان السابع من نوفمبر ١٩٨٧ نقطة تحول هامة في تاريخ المعارضة التونسية، فمع تولي الرئيس زين العابدين بن علي السلطة، كان من بين خطواته لتحقيق الاصلاح السياسي، اقرار التعددية الحزبية ومنح المعارضة المزيد من الصلاحيات لكي يكون لها دور حقيقي وفعال في الحياة السياسية في تونس. الا انه خلال انتخابات ابريل ١٩٨٩، فشلت المعارضة في الحصول علي اي مقعد من مقاعد البرلمان الـ ١٤١ نتيجة لاعتماد القانون الانتخابي علي قاعدة "الاكثرية". وقد ادى استيلاء الحزب الحاكم علي جميع مقاعد البرلمان ،الي ان تطلق المعارضة عليه " برلمان

اللون الواحد". وعلى الرغم من تعاظم دور المعارضة التونسية في الاونة الاخيرة ، وتوافر النوايا الحسنة لدي زعمائها لتشكيل جبهة موحدة تجمعهم معا، الا ان الخلافات والانقسامات بين اعضائها تعطي انطباعا بصعوبة تحقيق هذا الهدف.

فقد شهد اول اجتماع " للهيئة العليا للميثاق الوطني" - بعد تشكيله في مارس ١٩٩٢ - نقاشا ساخنا كاد ان يتطور الي خلاف حاد وربما قطيعة بين احزاب المعارضة التونسية بسبب التنافس علي منصب " مقرر" الهيئة العليا للميثاق الوطني، وقد انحصر الخلاف بين الامين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والأمين العام للحزب الشيوعي الذي عارض محاولات الأول للتفرد بمنصب المقرر، وهو ما ايده باقي زعماء احزاب المعارضة الاخرى.

انتخابات ١٩٩٤

وفي اطار الاستعدادات للانتخابات العامة التي ستجري عام ١٩٩٤ ، ناقشت احزاب المعارضة المشروعة الستة مع الحكومة امكانية اعادة النظر في القانون الانتخابي الحالي الذي يحابي التجمع الدستوري الديمقراطي. وكانت الهيئة العليا للميثاق بمشاركة احزاب المعارضةوالحزب الحاكم قد شرعت في اغسطس ١٩٩٢، في حوار مفتوح حول القضايا الاساسية في القانون الانتخابي التونسي. وتقدمت احزاب المعارضة للهيئة بمقترحات خاصة بالقانون الانتخابي التونسي ، واقترحت ثلاث نقاط تعتبرها المعارضة اساسية وجوهرية لانجاح المسار الديمقراطي

التعددي التونسي. وهذه النقاط هي : -

١ - نظام التصويت :حيث تطالب المعارضة باعتماد نظام "النسبية" بدلا من التصويت علي القائمة بالأغلبية.

٢ - التسجيل في القوائم الانتخابية: حيث تتمسك المعارضة بضرورة أن تكون عملية التسجيل متاحة لكل مواطن تتوافر فيه الشروط القانونية.

٣ - تزوير الانتخابات : حيث تقدم حزب الوحدة الشعبية باقتراح يدعو الي تجريم ومعاقبة كل من يقوم بتزوير الانتخابات.

وقد علقت احزاب المعارضة اهمية كبرى علي نتائج مناقشات الهيئة العليا بشأن موضوع تعديل القانون الانتخابي الحالي الذي تحمله هذه الاحزاب مسئولية فشلها المتكرر في احتلال اماكن تحت قبة البرلمان.

وبعد انتهاء محاكمات النهضة، اصبح المناخ العام ملائما للدخول في مرحلة الانتخابات التشريعية ، التي كان هناك جدل بين التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) وتيارات احزاب المعارضة حولها .حيث يرى الفريق الاول ان تاريخ الانتخابات كان دائما في شهر اكتوبر او نوفمبر منذ استقلال تونس عام ١٩٥٦ طبقا للدستور، وان الانتخابات المبكرة في ١٩٨٩ كانت استثناء بسبب انتقال الحكم من الرئيس السابق" بورقيبة" الي الرئيس الحالي "زين العابدين بن علي" .اما الفريق الثاني فيري انه لا خير

من تعديل الدستور باعتبار الظروف الدولية والمحلية التي اصبحت ممهدة للانتقال الي مجلس نيابي تعددي بعد ٣٦ عاما من المجالس الاحادية، التي كان يسيطر عليها نواب الحزب الاشتراكي الدستوري (سابقا) والتجمع الدستوري الديمقراطي (حاليا). الي ان حسم الرئيس التونسي هذا الجدال باعلانه في ١٩٩٢/١٢/٢٦، ان انتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية في تونس ستجري خلال مارس ١٩٩٤ ، حسبما ينص الدستور التونسي. وقد اكد في كلمة القاها امام البرلمان انه سيعمل علي تعديل القانون الانتخابي بما يكفل تمثيل المعارضة في مجلس النواب، خصوصا ان الحزب الحاكم يشغل جميع مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٤١ مقعدا، كما اشار الي ان الظروف السياسية ومقتضيات التغيير في البلاد استدعت اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها، واكد علي انه ليس هناك اليوم ما يدعو الي استعجال الامور وتطويع احكام الدستور لتقديم موعد الانتخابات بضعة اشهر.

ولكن الاشكال الاكثر تعقيدا لا يرتبط بتحديد تاريخ الانتخابات ، قدر ما يرتبط بالبحث عن الالية الانسب لانتخاب مجلس تعددي بعدما افرز القانون الانتخابي الحالي مجالس "ذات لون واحد" ، رغم مشاركة المعارضة في الانتخابات طوال الفترة الماضية، وذلك بسبب اعتماد القانون الحالي علي قاعدة الاكثرية ،مما جعل الحزب الديمقراطي الدستوري (الحزب الحاكم) يفوز بكل المقاعد ، واصبحت تلك العقبة تشكل حجر عثرة امام فوز قوى

المعارضة في اية انتخابات.

وفي محاولة للبحث عن مخرج من هذا الوضع، اعدت الاحزاب مذكرات وقدمتها للحكومة في الاجتماع الاخير لـ " الهيئة العليا للميثاق الوطني" في سبتمبر ١٩٩٢ طالبت فيه باستبدال قاعدة "الاكثرية" بقاعدة "النسبية"، وهو ما توافق عليه الحكومة بصفة عامة مع تحفظات علي درجة النسبية المطلوبة.

فالمعارضة تطالب باعتماد قانون النسبية المطلقة، وهو ما ترفضه الحكومة خوفا من حدوث مفاجآت قد تؤدي لقلب التوازنات السياسية والدخول في متاهات تؤدي الي اثارة البلبلة في الحياة العامة بالبلاد.

وترفض احزاب المعارضة هذه التبريرات وتري انا لا اساس لها ، لان النظام السياسي التونسي نظام رئاسي يحظى فيه الرئيس بالوفاق والاجماع الوطني والحكومة فيه مسئولة امامه وامام البرلمان.

وتعتبر احزاب المعارضة ان فشلها في الفوز بأي مقعد داخل البرلمان في انتخابات ١٩٨١ و١٩٨٩ ،يعود في الاساس الي نظام "الاكثرية" الذي لا يخدم سوى مصلحة الحاكم.

وليس من المنتظر ان يغير هذا النظام شيئا من سيطرة الحزب الحاكم باعتبار ضعف الاحزاب المعارضة المعترف بها، الا انه سيسمح لبعضها ان يكون له صوت مسموع داخل البرلمان ولكن دون ان يكون لها تأثير

حقيقي علي صنع القرار .

وفي الثالث من اكتوبر ١٩٩٢، توصلت كل من الحكومة والمعارضة الي اتفاق مبدئي لتحديد صيغة الانتخابات . الا انه بعد ايام قليلة، حدث تطور اخر لصالح الحزب الحاكم، حيث اعلن قادة ٣ احزاب من المعارضة من اصل ستة احزاب ـ والتي كانت في مواجهة دائمة مع الحزب الحاكم ـ انها قررت الخروج من تحالف المعارضة ، وتشكيل ائتلاف ثلاثي فيما بينها لخوض معركة الانتخابات المقبلة، وهذه الاحزاب هي :

- الاتحاد الوحدوي الديمقراطي ، بزعامة عبد الرحمن التليلي .

- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة محمد مواعدة.

- حزب الوحدة الشعبية ، بزعامة محمد بلحاج عمر .

وعلي ما يبدو فإن الاحزاب الثلاثة رأت أنه من الافضل لها التفاهم مع السلطة اذا كانت ترغب في احتلال عدد من المقاعد في البرلمان .

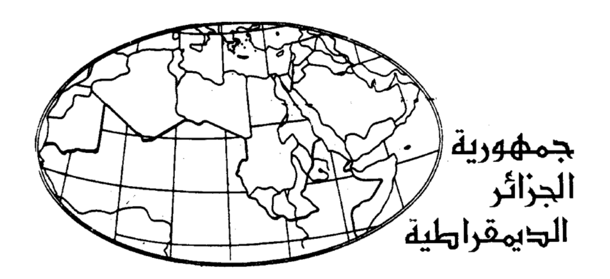
وقد أتى هذا القرار كضربة شديدة ضد التحالف المعارض ، الذي كان يضم بالاضافة الى الاحزاب الثلاثة المنسحبة ، احزاب "التجمع الاشتراكي التقدمي" بزعامة نجيب الشابي ، و"الحزب الشيوعي" بزعامة محمد حرمل ، و"الحزب الاجتماعي للتقدم" برئاسة منير الباجي .

وفي خطاب للرئيس بن علي ، بمناسبة مرور خمس سنوات علي توليه الحكم ، أكد على العمل على تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة ، وأعلن أنه كلف الهيئة العليا للميثاق الوطني بالنظر في تعديل طريقة الاقتراع ، بالنسبة للانتخابات التشريعية المقبلة ، والتي ستتيح التعددية السياسية في مجلس النواب ، عن طريق الغاء الشروط السابقة التي كانت تعطل لوائح المعارضة ، مما يتيح لها الفوز بحصة من المقاعد في المجلس الذي يضم ١٤١ مقعدا ، والتي تردد أنها ستزيد الى ١٥٠ مقعدا في الانتخابات الجديدة .

وبالنظر الي واقع الحياة السياسية في تونس اليوم، يبدو ان الرئيس بن علي ، هو الاحرص علي ان ينتهي "برلمان اللون الواحد"، وأن يكون مجلس النواب القادم تعدديا يعكس واقع الحياة السياسية علي الرغم من ضعف موقف احزاب المعارضة التونسيةامام الحزب الحاكم. ولذلك، تطالب بعض احزاب المعارضة بتوفير كل الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية والمادية لها ،لكي تقوم بدور جذري في تكريس وتدعيم البناء الديمقراطي. وهي في ذلك تؤكد ان توفير مثل هذه الضمانات سيمكنها من تجاوز تناقضاتها في سبيل بناء دولة القانون المؤسسات الديمقراطية . الا ان ذلك وحده لا يكفي ليكون للمعارضة وجود ملموس فى الحياة السياسية التونسية، بل يجب ان يكون لدى قادة احزاب المعارضة رغبة حقيقية في تجاوز الخلافات فيما بينهم ،ووضع تصور واقعي لما يواجهونه من

صعوبات وتحديات وكيفية التغلب عليها، لتحقيق اهدافها في ترسيخ المسار الديمقراطي التعددي في تونس.

ويبقى المستقبل الديقراطي في تونس رهنا بإدارة الحكم للصراع بينه وبين القوى المدنية والحزبية من جهة ، والتيار الأصولي المتمثل في حزب النهضة من جهة أخرى، وضرورة أكتشاف الحكم لجدلية العلاقة بينه وبين القوى المدنية واستقواءه بها كسبيل لمحاصرة وتطويق مخاطر الأصولية التي وإن كان ملفها قد أغلق مؤقتا وبشكل قانوني، فإن محاصرتها ديمقراطيا لم تبدأبعد .



حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال :١٩٦٢/٧/٥

نظام الحكم: جمهوري

اسم رئيس الدولة : علي كافي

التقسيم الاداري : ٣١ إقليم

الاحزاب السياسية: انظر الجدول..

تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٦٢

تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٦٢

بعض المنظمات الدولية والإقليمية :منظمة الوحدة الافريقية - منظمة

المؤتمر الاسلامي - البنك الاسلامي للتنمية - حركة عدم الانحياز - الأوبك.

العاصمة : الجزائر

اهم المدن: وهران ، قسطنطينية ، عنابة

المساحة (كم٢) : ٢٫٣٨١٫٧٤٠

عدد السكان (مليون): ٢٥٫٣٢٤

معدل زيادة السكان : ٢٫٨٪

القوميات :

(١) العرب : ويزيدون عن نصف السكان وينتشرون في كل الجزائر بأستثناء منطقة القبائل في شمال شرق الجزائر ولهجتهم الخاصة هي العربية.

(٢) الشاويون : وعددهم ٦ ملايين بالاضافة الي مليون ونصف منهم مختلطين من شاويين بربر. والشاويون من أصول عربية يرجع أنها من هجرات عربية مختلفة عن الهجرات العربية الأخرى من حيث الأزمنة والأصول القبلية والمناطق ويسكنون شرق الجزائر ويتركزون في جبال الاوراس وعاصمتها "باتنه" ولهم لهجة تسمي الشاوية.

(٣) البربر : القبائليون ويتركزون في سلسلة جبال شمال الجزائر وعاصمتها مدينة " تيزي اوزو" بالأضافة الي الجزائر العاصمة وهم معادون للثقافة العربية وسكان الجبال فهم منغلقون بشكل حاد ولا يرحبون بالغير سواء من الجزائريين او الغرباء ويتحدثون لهجة تسمي الامازيغية وهم علي الأغلب من أصول كنعانية ويمنية وعددهم بين ٤ و ٤٫٥ ملايين.

(٤) الطوارق: وهم البدو سكان جنوب الصحراء ومنطقة الهتار وهم خليط من العرب والأفارقة وهم مجتمع مغلق شديد البأس وعددهم حوالي مليون ويتحدثون لهجة تسمي الترجية.

(٥) السكان ذو الأصول التركية : وينتشرون في قسطنطينية ووهران والجزائر العاصمة وبعضهم يتحدث التركية والأغلبية ذات مظهر عربي.

ويجب ملاحظة ان كل اللهجات المشار اليها بأستثناء العربية هي لهجات شفهية. وقد بذلت محاولات لكتابة الامازيغية تحديدا بالحروف اللاتينية، ولكنها غير عملية. ويتحدث أغلب الجزائريين اللغة الفرنسية.

اللغات : العربية (الرسمية) الفرنسية، لغات البربر المحلية

الديانات : ٩٩٪ مسلمون، ١٪ مسيحيون

التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٥٢ ٪

العملة : الدينار

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
١	حزب جبهة التحرير الوطني	عبد الحميد مهري (الامين العام)	قومي	قبل الاستقلال	- فصل الحزب عن الدولة وفصل منصب رئيس الحكومة عن الأمانة العامة للحزب. وتعيين وزراء من خارج الهيئة السياسية للحزب.
٢	الجبهة الاسلامية للانقاذ	عباس مدني	اسلامي	١٩٨٩/٣/١٠	- أول تنظيم سياسي معلن لتيار اصولي. -الغيت بعد احداث الانتخابات الاخيرة ثم تم اعتقال عباس مدني وعلي بلحاج وهما ابرز قادتها.

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٣	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	سعيد سعدي	ليبرالي	٩٢/٢/١١	- يعتبر الحزب ذا نزعة بربرية. -ينادي بايقاف عملية التعريب. - يطالب بفصل الدين عن الدولة.
٤	حزب الطليعة الاشتراكية		ماركسي	عاود نشاطه في بداية السبعينات	- استطاع ان يتغلغل في صفوف النقابات العمالية واتحاد الشبيبة وحتي داخل جبهة التحرير منذ مطلع السبعينيات.

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٥	حزب اتحاد القوى الشعبية (جبهة القوى الاشتراكية)	حسين أيت احمد	اشتراكي	١٩٨٩	- ينتشر الحزب في مناطق القبائل البربرية وفي مدينة الجزائر العاصمة. - يدعو الحزب الي ضرورة فصل الدين عن الدولة وتبني التعددية اللغوية والثقافية.
٦	حزب الوحدة العربية الاسلامية الديمقراطية				- يكاد يشكل اسم الحزب برنامجا في حد ذاته والاعلام عنه ضعيف
٧	الاتحاد الديمقراطي من اجل الحريات والتقدم	كامل دميري		٨٩/٢/٢٣	- يتضمن برنامج الاتحاد تحقيق الوحدة الوطنية والدفاع عن الحريات العامة والتضامن مع كافة القوى الوطنية من اجل الحرية والتقدم.

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٨	الجمعية من اجل التقدم والديمقراطية			٨٩/٢/٢٤	-ينادي الحزب باحترام الحريات الشخصية. - المساواة امام القانون. - الرجوع الي الشريعة الاسلامية عند اعداد القوانين. مشاركة عمال القطاع العام وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.
٩	الحركة الجزائرية من اجل العدالة والتنمية (مجد)	قاصدي مرباح	اسلامي تقدمي	نهاية عام ١٩٩٠	يتزعمها رئيس الحكومة السابق وهو يعتبر من اشد المدافعين عن القطاع العام في المجال الاقتصادي. وينتمي الي قبيلة بربرية

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
١٠	الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر	احمد بن بللا	اسلامي	١ مارس ١٩٩٠	يتزعمها الرئيس الجزائري السابق، ويديرها عمليا وزير الصحة محمد الصغير النقاش. وتستمد هذه الحركة برنامجها السياسي من الشريعة الاسلامية والهوية العربية الاسلامية، فيما ترفض الاشتراكية والرأسمالية معا لصالح مفهوم يقوم علي اساس النظرة الاقتصادية الاسلامية
١١	الحركة الديمقراطية من اجل التجديد في الجزائر	سليمان اميرال معروف	ليبرالي		ينادي بالديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق والاسلام المعاصر.

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
١٢	حزب التجديد الجزائري	نور الدين بوقروح	ليبرالي		ذو نزعة بربرية واصولية في الوقت ذاته
١٣	الحزب الديمقراطي الاجتماعي	حميدي خوجة	وسط ليبرالي	٨٩/٣/٢	ينتمي الي الوسط ويشجع علي المبادرة الحرة مع الحفاظ علي القطاع العام وشهد هذا الحزب مؤخرا انقساما داخليا بين انصار الاشتراكية الديمقراطية من جهة والليبراليين من جهة ثانية
١٤	حركة المجتمع الاسلامي (حماس)	محفوظ النحناح	اسلامي	ديسمبر ٩٠	يتمتع رئيس الحركة بنفوذ قوي في الاوساط الاسلامية لقوة شخصيته ومرونته

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
١٥	حركة النهضة الاسلامية	عبد الله جاب الله	اسلامي		يعتبر من اقرب الاحزاب الاسلامية فكريا الي الجبهة الانقاذ الاسلامية
١٦	اتحاد القوى الديمقراطية	علي محاسي			رئيس الحزب شغل منصب وزير الزراعة خلال الفترة من ٦٣ - ١٩٦٤
١٧	الحزب الاجتماعي الليبرالي		وسط ليبرالي		
١٨	الحركة الشعبية من اجل الثورة الجزائرية				
١٩	حزب الشعب الجزائري الجديد				
٢٠	حركة انصار الحريات الديمقراطية				

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٢١	الجبهة الوطنية الجديدة				
٢٢	حزب الجزائر المسلحة المعاصرة	احمد بن محمد		بعدالاضطرابات	
٢٣	الحزب الوطني للتضامن				
٢٤	حزب عهد ٥٤				
٢٥	الحزب الاجتماعي الحر				
٢٦	جبهة الخلاص الوطني				
٢٧	حركة الشبيبة الديمقراطية				
٢٨	الحزب الاشتراكي للعمال	لويرا حنون			ذا نزعة بربرية

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٢٩	الائتلاف الوطني للاحرار				
٣٠	تحالف من اجل العدالة				
٣١	حزب الوحدة الشعبية				
٣٢	التجمع الجزائري البومديني		اسلامي		
٣٣	الجيل الديمقراطي				
٣٤	الحزب الجمهوري التقدمي				
٣٥	التنمية والحرية				
٣٦	الحزب الجزائري الانساني				

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٣٧	الحزب الوطني الجزائري				
٣٨	الحزب الجمهوري				
٣٩	جبهة اصالة الجزائر الديمقراطية				
٤٠	الحزب التقدمي الديمقراطي				
٤١	جبهة الجهاد للوحدة				
٤٢	جبهة اجيال الاستقلال				
٤٣	حزب الحق				
٤٤	التجمع الوطني الجزائري				

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٤٥	حزب العدالة الاجتماعية				
٤٦	التجمع من اجل الوحدة الوطنية				
٤٧	الحركة الاجتماعية للاصالة				
٤٨	الاتحاد الوطني للقوى الشعبية				
٤٩	التجمع الوطني من اجل التقدم				
٥٠	تجمع شبان الامة الجزائرية				
٥١	الحركة من اجل التجمع الاسلامي				
٥٢	حزب الاصالة الجزائرية	عمو صالح			ذا نزعة بربرية

م	اسم الحزب	القيادات	الاتجاهات	التأسيس	ملاحظات
٥٣	التجمع العربي الاسلامي				
٥٤	الحزب الجزائري للعدالة والتقدم				
٥٥	حزب العلم والعدل والعمل				
٥٦	الاتحاد من اجل الديمقراطية				
٥٧	اتحاد الشعب الجزائري				
٥٨	الجمعية الشعبية الموحدة للعمل				
٥٩	حزب الجمهورية				

يوميات الاحداث

يناير

١/١ الغاء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التي كانت مقرره في ١٦/١/١٩٩٢

١٠ /١ استقالة الشاذلي بن جديد وانتقال السلطة الي مجلس الدولة الاعلي الذي يتكون من خمسة اعضاء من المؤسسين لجبهة التحرير الوطني برئاسة السيد محمد بوضياف، ونزل الجيش الي الشوارع

فبراير

٢/٢ اعلان حالة الطوارئ لمدة ١٢ شهرا.

٢/١٨ مواجهات دامية بين الجيش والمتظاهرين المناصرين لجبهة الانقاذ الاسلامية وسقوط عشرات القتلى ومئات الجرحي.

مارس

٣/٤ اصدرت محكمة ادارية جزائرية حكما بحل الجبهة الاسلامية للانقاذ، وامتدت الاضطرابات الي الجامعات.

٣/١٩ فتح معسكر لاعتقال عناصر الجبهة (٥ - ٦ الاف معتقل)

ابريل

٤/٢٣ شكل المجلس الاعلي للدولة مجلسا استشاريا ابعد عنه الاسلاميون.

٤/٢٥ حل ٤٨٥ مجلسا بلديا و١٤ مجلسا للولايات وانهاء مهام اعضائها الموالين للجبهة الاسلامية.

٢٩ /٤ ثبتت المحكمة العليا قرار حل جبهة الانقاذ.

مايو

تشكيل المجلس الوطني الاستشاري لسد الفراغ الناتج عن حل المجلس الوطني (البرلمان).

يونيه

٦/١٩ اغتيال الرئيس محمد بوضياف.

٦/٢٧ محاكمة قاده جبهة الانقاذ.

٦/٢٩ احكام اعدام لحوالي ٩ من الاسلاميين.

يوليو

- اختيار علي كافي رئيسا للمجلس الاعلي للدولة وتولي بلعيد عبد السلام منصب رئيس الحكومة الجديدة بدلا من حكومة سيد احمد غزالي.

٧/١٥ الحكم علي زعيم الجبهة الاسلامية الشيخ عباس مدني ونائبه الشيخ علي بلحاج بالسجن ١٢ سنه.

اغسطس

قيام الجبهة الاسلامية للانقاذ بتفجير قنبلة في مطار هواري بومدين مما نتج عنه وفاة ١٠ اشخاص وجرح ١٢٠ اخرون.

سبتمبر

- دعوة الرئيس عل كافي لتوسيع دائرة الحوار الوطني.
- اصدار تشريع بوقف نشاط او اغلاق اي شركة او هيئة او مؤسسة ايا كانت طبيعتها وتوجهاتها اذا ما تعرضت للامن العام والمصالح العليا.

اكتوبر

- صدور قانون مكافحة الارهاب ومعاقبة مرتكبي اعمال العنف.
- اطلاق سراح ١٢٠٠ معتقل.
- منح الارهابيين فرصة شهرين لتسليم انفسهم.

نوفمبر

اقصاء مفاجئ لوزير العدل الجزائري عبد الحميد ماضي.

ديسمبر

- فرض حظر التجول في ولايات الوسط السبع.

- ١٥من الاصوليين يسلمون انفسهم مع بدء حظر التجول في الجزائر اثناء فترة العفو التي استمرت شهرين.

- حل كل الجمعيات الخيرية والثقافية المرتبطة بجبهة الانقاذ ومنها النقابة الاسلامية للعمل خاصة وان كثير من اعضائها متورطون في اعمال العنف، واعلان الحكم فشل الحوار.

اضواء علي الاحداث

في كل مرة تجد فيها الجزائر نفسها وقد وقفت علي حافة المآزق السياسي والاجتماعي تهرع الي التاريخ طالبة كفالة رموزه للخروج من الحالة المتردية. من هذه الناحية ما من بلد في الوطن العربي والعالم الثالث شبية بالجزائر. وهي علي الاقل متفردة بكونها لا تزال قادرة رغم مرور اكثر من ثلاثين عاماً علي الأستقلال. علي الاستعانة بالرموز التاريخية لثورتها.

وقد حدث هذا مع احمد بن بللا في معركته ضد زملائه من قادة جبهة التحرير بعد الاستقلال والتي كرسته رئيساً للجزائر الحديثة. وحدث هذا ايضا مع هواري بومدين في مطلع الستينيات حين بدا أن التعارضات السياسية لم تختف باختفاء بعض الرموز، وان نهج بن بللا يوشك ان يقود، من وجهة نظر بومدين بالطبع، الي حرب اهلية طاحنة. وبالتالي فلا سبيل الا إطاحته والشئ ذاته حدث علي نحو آخر مع الشاذلي بن جديد، الذي أكتشف أن نهج بومدين ترك البلاد علي حافة المأزق ذاته وهكذا جاء صعود بن جديد في أعقاب رحيل بومدين، كتعبير مكثف عن الرغبة في إخراج البلاد من مأزق القبضة الحديدية، الذي

افضت اليه سياسات الرئيس الراحل هواري بومدين.

لقد كان البديل الذي جاء به الشاذلي بن جديد جذاباً ومغريا. النهج الاصلاحي كحل وحيد وممكن لاخراج البلاد من الحالة المتردية ذاتها.

مأزق الديمقراطية :

بيد ان السياسية الاصلاحية التي طبعت بطابعها عهد الشاذلي بن جديد وتلازمت معه مصالحة الجزائر مع تاريخها وثورتها بعد اعادة الأعتبار لبعض القيادات القديمة بما فيها اطلاق سراح احمد بن بللا ، سرعان ما افضت بدورها الي المأزق مرة اخرى.

ولكن نجد أن المغزى الاساسي الذي ينبئ به المسار الرئيسي للأحداث يكشف عن طبيعة الاشكالية الراهنة في الحياة السياسية للبلاد. لقد كان غياب الديمقراطية عنصراً جوهرياً في كل الازمات السابقة ولا يزال كذلك. ولكن عندما بدأت الجزائر بمعالجة هذه الأشكالية عبر سياسة الانفتاح علي التيارات السياسية، وظهرت بشاعة التعددية ، حيث اكتشفت الجزائر متأخرة ان الثمن الذي يتوجب تسديده اكبر من ان تحتمله التوزانات الاقليمية، ناهيك عن المصالح الدولية. علي ان التجربة كانت انذاك قد أخذت ابعاداً محلية وعربية ودولية، يصعب ان لم يكن من المستحيل، تحجيم وتقليل نتائجهاالباهظة دون اللجوء الي القوة كوسيلة عربية شائعة وتقليدية، اي دون ممارسة العنف ضد المجتمع الذي وعد بالديمقراطية، وهذا ما بدا

امـراً مـتـعـارضـاً بصـورة صـارخـة مع جـوهر "الـفكرة الأصلاحيـة" الـتـي انطلق منـها مشروع الشاذلي بن جديد وهو بالطبع جـوهر يـقصي كل مـا عـداه فـالأصلاح الـسـيـاسـي الديمقـراطي ينـبـذ " مـبـدأ الـقـوة" من قـائمـة الوسـائل والأساليب الـتي سينفذ بها.

ومن ثم كانت الحركة الاسلامـيـة الاصولية هي اللاعب الرئيسي الذي توفـرت لـه منذ وقت مـبكر كل الأسـبـاب والمبـررات ليظهر بمظهر القـوة المرشـحـة لمنافـسـة الحـزب الحاكم، حزب جبـهة التـحرير الوطني. وقد اثارت من حولها في اوقات عديدة " أشباح الماضي" تارة عبر تلويحها بالعنف وتارة اخرى بإطلاق وعد اقامـة الجمـهوريات الاسلامـيـة الجزائرية ولهذا شكل قبولها لمبدأ لعبة الديمقراطيـة التي اقـتـرحـتـها خطة بن جديد الاصلاحيـة عنصـراً جـوهـريـاً في التبدل التاريخي للحياة السياسيـة في الجزائر.. الانـتـقال من الحزب الواحد الي التعددية السياسية وصندوق الاقـتـراع - وكان الأمل ان تجنب هذه اللعـبـة البلد بأسـرها خطر الغـرق في مـوجـة العنـف . ولكن نجـد ان قـانون الأحـزاب الذي اصبح نافـذ المفـعـول في يوليـو ١٩٨٩ يـحـتـوي علي اغـراءات من حـيـث الامكانـيـات المادية التـي توفـرها الدولة لتأسيس حزب جديد. وساعد علي ذلك ان جمـيـع أحزاب المعـارضـة في الجـزائـر والـتـي وصل عـددها الي ٦٤ حـزب تقـريـبـا كـانوا في السـابق مـرتـبـطين بشكل مـا تـنـظيـمـيـا بحزب جهبة التـحرير ما عدا بعض الاحزاب اليـسارية التي زاولت في الماضي نشاطها في السر.

صعود الاصوليين :

في هذه الاجواء برز التيار الاسلامي بقوة لكن جذورة تمتد الي فترات أبعد ، في البداية كانت " رابطة الدعوة" برئاسة احمد سحنون التي ضمنت كل الاتجاهات الأسلامية المتطرفة والمعتدلة وعندما لم تستطع الرابطة الحفاظ علي الاتجاهات الموجودة فيها في اطار تنظيمي واحد بسبب الاختلاف في وجهات النظر انفرطت الي عدة أحزاب وجمعيات دينية اهمها " الجبهة الاسلامية للانقاذ" التي تعتبر من أكثر الاحزاب الدينية العلنية تطرفا، وساعد الجبهة علي اتخاذ مواقف متطرفة ميل الشارع الجزائري الي التطرف منذ احداث اكتوبر ١٩٨٨. وكان المحك الرئيسي لقوة جبهة الانقاذ هو الانتخابات البلدية التي جرت في يونيو ١٩٩٠. عندما حصلت علي اكثرية البلديات في الجزائر. وظهرت قوتها خاصة في المدن الكبيرة وفي الأحياء الأشد فقراً. وتستند جبهة الانقاذ علي الجماهير الفقيرة في المدن الكبرى وخاصة علي الشباب العاطل عن العمل.

واستفادت الجبهة من استمرار الضائقة الاقتصادية ومن امكانية استخدام المساجد في نشر افكارها بين الناس ووجدت الجماهير البسيطة في جبهة الانقاذ وسيلتها للانتقام من السلطة علي مسئوليتها في تدهور الأوضاع الاقتصادية. ويشكل جمهور الجبهة من العاطلون عن العمل جسمها الرئيسي، جمهور لا تؤثر فيه مجالات عمل محددة ليس موجوداً في مصانع او مؤسسات ، ليس منتظما في

نقابات عمالية او مهنية او طلابية.

وبعد مضي عام تقريبا من سيطرة جبهة الانقاذ علي البلديات اخذت تفقد تدريجيا الشعبية التي كانت تمكلها قبل الانتخابات البلدية. اذ اخذت اوساط شعبية واسعة تدير ظهرها للأنقاذ وتتجه الى احزاب المعارضة الأخرى وذلك لاقتناعها بأن البلديات الاسلامية لا تختلف عن باقي البلديات، بل في بعض الحالات اسوأ منها بكثير. وتدل نتائج الانتخابات التي جرت في ديسمبر ١٩٩١على ان جبهة الانقاذ فقدت مليون صوت تقريبا بالمقارنة مع انتخابات البلديات عام ١٩٩٠ والتي حصلت الجبهة فيها علي أربعة ملايين صوت من أصل ١٣ مليون ناخب لهم حق التصويت.

اضراب فاشل:

وفي انتخابات ديسمبر ١٩٩١ التي حصلت فيها الجبهة علي ثلاثة ملايين صوت من اصل ١٣ مليون نخب يحقل لهم التصويت. اخذت الانقاذ تستعجل الانتخابات البرلمانية والرئاسية مادام بأمكانها الحصول علي التأييد الشعبي الكافي الذي يمكنها من الدخول الي البرلمان بقوة. واستجابت الحكومة لمطالب الانقاذ وغيرها من الاحزاب حين قدمت مشروعا جديدا لقانون الانتخابات ذلك ان القانون القديم لا ينسجم والتعددية الحزبية وبعد مناقشات طويلة لقانون الانتخابات في البرلمان الذي يحتل حزب جبهة التحرير اغلب مقاعدة، اقر القانون الجديد الذي زاد عدد النواب الي الضعف تقريبا وجري توزيع جديد

للمناطق الانتخابية لغير صالح جبهة الانقاذ. ومع احتجاب جبهة الانقاذ الرسمي والشعبي علي قانون الانتخابات الا ان الحكومة شرعت في تحديد يوم الانتخاب وفتحت الابواب للحملات الانتخابية ورداً علي ذلك أعلنت الانقاذ مقاطعتها الانتخابات وعندما وجدت ان الحكومة لا تستجيب لمطلبها بل انها راغبة ضمنيا بتجاوزها قامت في يونيو ١٩٩١ بحركة عصيان مدني معلنة الاضراب العام في كل الجزائر والمدن الكبري. الا ان الاستجابة الشعبية لحركة العصيان المدني لم تكن كبيرة اذ لم تتعطل مصالح الدولة كما كان متوقعا ولم يشارك الانقاذ في العصيان اي من احزاب المعارضة الاخرى بل بالعكس ان مصالح المواطنين تضررت بسبب اضراب البلديات التي تسيطر عليها الانقاذ. وقادها هذا التصعيد بعد اسبوع من إلى نوع الاضراب شبه الفاشل. فاقدمت علي مجابهة قوي الامن مما ادي بالتالي الي استدعاء الجيش للحفاظ على الامن واعلان حالة الطوارئ.

وقامت الحكومة بتعديل قانون الانتخاب بشكل محايد مما ازعج حزب جبهة التحرير الذي وجد نفسه في صفوف احزاب المعارضة خاصة بعد تخلي رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد عن رئاسة الحزب وحتي من الانتساب اليه. وجرى تحديد موعد آخر للانتخابات علي ان تتم الدورة الاولي منها بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ والدورة الثانية في ١٦ يناير ١٩٩٢. واخذت الانقاذ موقفا غريبا نوعا ما اذ اشاعت مقاطعتها الانتخابات بسبب بقاء زعمائها في

المعتقل الا انها لم تعلن رسميا عن مقاطعتها هذه. وبدأت الحملة الانتخابية للمرة الثانية ولم يكن في البداية موقف الانقاذ واضحا حتي قرب موعد الدورة الاولي من الانتخاب عندما اعلنت الانقاذ رسميا دخولها الانتخابات.

وجاءت الانتخابات بالفعل في موعدها المقرر واسفرت النتائج عن فوز الانقاذ بـ ١٨٨ مقعداً من اصل ٤٣٠ مقعداً في البرلمان الجزائري. وكان يكفي جبهة الانقاذ الحصول علي ٢٨ مقعدا في الدورة الثانية لكي تحقق اهدافها في تأسيس الدولة الاسلامية في الجزائر . لكن الأحداث بعد الدورة الاولي من الانتخابات تطورت بصورة دراماتيكية استلهمها خروج عشرات الالاف من المواطنين الجزائريين في العاصمة الجزائر معقل جبهة الانقاذ التقليدية الي الشوارع معلنين رفضهم للحكم الاسلامي القادم.

بوضياف والغاء الانتخابات

وتبعها استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد المفاجئة وتشكيل مجلس رئاسي برئاسة محمد بوضياف احد قادة ثورة ١ نوفمبر ١٩٥٤. واهم خطوة اتخذها النظام الجديد هي الغاء المرحلة الثانية من الانتخابات وتأجيلها الي حين آخر متهمة جبهة الانقاذ بتزوير الانتخابات عن طريق البلديات الخاضعة لسيطرتها.

وقد اعتمد بوضياف سياسة التشدد لإعادة الحزم الي مؤسسات الدولة والحد من حالة الفوضى والانفلات الامني الذي ظل يهدد الجزائر. ولكن في نهاية يونيو وبينما كان

بوضياف يلقي خطابا في مدينة عنابة تم اغتياله وودعته الجزائر بشكل فاجأ العديد فقد بدا وكأنها تودع حلما قد انهار. وجاء خلفا له علي كافي الرئيس الجزائري الحالي. والذي بدأ في انتهاج طريق الحوار في محاولة للوصول الي المصالحة الوطنية ، الا ان حادث اغتيال بوضياف وما نتج عنه من تغيرات حملت المجلس الاعلي للدولة علي العدول عن سياسة التشدد، اعاد الامور الي المأزق الذي كان قائما في بداية عام ١٩٩٢.

ومع بداية سبتمبر ١٩٩٢ اعلن عن مشروع للمصالحة الوطنية كمسعى اخير لتفادي تفاقم الازمة السياسية، وكان من المفروض ان يقوم الدكتور احمد طالب الابراهيمي وزير الخارجية السابق ونجل الشيخ البشير الابراهيمي احد رواد الحركة الاسلامية الجزائرية منذ الاربعينيات" بالوساطة بين المجلس الاعلى للدولة وما يعرف بالتيار المعتدل داخل " الجبهة الاسلامية للانقاذ " لكن رئيس الحكومة الحالي عبد السلام بلعيد اعترض بشدة علي اشراك الابراهيمي في لقاءات المصالحة. وبين الرجلين خلافات " تاريخية " تعود بداياتها الي عهد الرئيس الراحل هواري بومدين.

واعتبر البعض ان اشراك الاسلاميين في مشروع المصالحة "خيانة لنهج بوضياف " وتحالفا مع الارهابيين وقد ساهم كل ذلك في خلخلة موازين القوى داخل مؤسسة الجيش، وترجيح كفة المعارضين للمصالحة، مما عطل المشروع الذي كان مقررا ان يؤدي الي التوقيع علي

ميثاق مصالحة وطنية في بداية نوفمبر ١٩٩٢. وبالرغم من تشديد عمليات المطاردة ضد الجماعات المسلحة، مع فرض حظر التجول، الا انه من المستبعد ان ينجح هذا الاجراء في الحد من حالة الانفلات الامني في الجزائر خلال الشهرين المتبقين (من عام ١٩٩٣) قبل نهاية مدة فرض حالة الطوارئ. التي ينتظر بعدها استئناف النشاطات الشعبية من تجمعات ومظاهرات وما ينتج عنها من صدامات ومشاحنات. وازاء هذا الوضع لم يعد أمام مؤسسة الجيش ممثله في المجلس الاعلي للدولة - سوى خيارين :

اما اجراء انتخابات رئاسية خلال الثلث الاول من السنة المقبلة او تمديد فترة عمل المجلس الاعلي للدولة حتي انتهاء الفترة الانتخابية للرئيس بن جديد الذي كان من المفروض ان تستمر حتي نهاية سنة ١٩٩٣. ومن المرجح في الحالة الثانية ان يجري تمديد حالة الطوارئ الي أن يتم تجاوز المأزق السياسي.

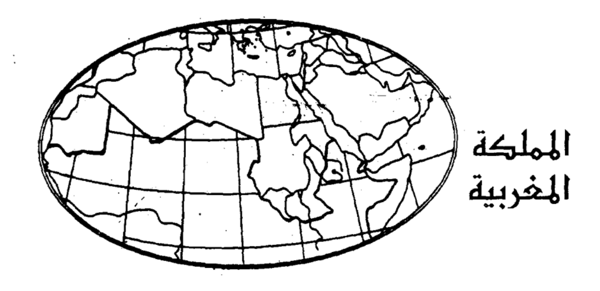
والاحتمال الثاني مرجح ، مقارنة بالأنتخابات الرئاسية التي لم تتوفر بعد الظروف الموضوعية لأجرائها. لكم أهم ما يمكن ان يعترض استمرار عمل المجلس الأعلي للدولة، هو ما يصطلح العارفون لخفايا النظام الجزائري علي تسميته ترجيح الكفة لصالح خصوم تيار اللواء خالد نزار، الذين يعتقدون ان خطورة الوضع حالياً تقتضي من المجلس الأعلى للأمن (أعلى هيئة عسكرية في الجزائر) ان يتحمل مسؤولياته كاملة، ويعلن حالة الاستثناء التي ينص عليها الدستور الجزائري، وتعني " تعليق العمل بالدستور

وحل الاحزاب ، وضع اي نشاط سياسي او نقابي، وأشراف المجلس الأعلى للأمن علي تسيير البلاد إلى أن تتوفر الشروط الموضوعية للعودة إلى المسار الأنتخابي".

مما يعني أن الجيش سيتسلم السلطة بشكل مباشر، وهو ما تم السعي إلى تفاديه بكل الوسائل منذ بداية السنة (١٩٩٢).

ولكن من الواضح أن الجيش كان وراء معظم الأحداث التي مرت بالجزائر منذ الاستقلال ، فالجيش كان طوال السنوات الماضية مراقباً لمجرى تطور الأحداث في الجزائر معرباً عن عدم تعرقلة في مسيرة الديمقراطية التي خططتها الجزائر بل مؤيدا لها وضامنا عدم انحرافها. ان الجيش الذي قاد الأنقلاب ضد جبهة الأنقاذ أنتهك أختيار الشعب إلا أنه حافظ علي أصول " اللعبة الديمقراطية" التي يبدو أنه اجلها لغاية وضع اسس افضل لها.

إن المتتبع لأحداث الجزائر لا يجد في التطورات الأخيرة النهاية السعيدة لسلسلة طويلة من الأحداث تمتد الي مطلع الثمانينيات ، كما لا يجد فيها النهاية المقطوعة فجأة ، بقدر ما يرى فيها بداية لمرحلة جديدة مليئة بالأحداث والمتغيرات.



المملكة المغربية

حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال : ١٩٥٦/٣/٢
نظام الحكم : ملكي دستوري
اسم رئيس الدولة : الملك الحسن الثاني
الميلاد : ١٩٢٩/٧/٩ تاريخ التنصيب : مارس ١٩٦١
التقسيم الاداري : ٣٦ اقليم وبلدتيان
الاحزاب السياسية : انظر الجدول ....
تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٥٨
تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٥٦
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : البنك الاسلامي للتنمية - أنتلسات - حركة عدم الحياز - منظمةالمؤتمر الاسلامي .
العاصمة : الرباط

اهم المدن: الدار البيضاء، فاس ، مكناس، طنجة

م	اسم الحزب	القيادات	التأسيس	الاتجاه
١	حزب الاتحاد الدستوري	المعطي بوعبيد	١٩٨٢	مؤيد
٢	حزب التجمع الوطني للاحرار	احمد عصماني		مؤيد
٣	حزب الحركة الشعبية	المحجوبي ضان	١٩٦٧	مؤيد
٤	الحزب الوطني الديمقراطي	-	-	-
٥	حزب الاستقلال	محمد بوستة	١٩٤٤	معارضة
٦	حزب الاتحاد الاشتراكي	اليوسفي	-	معارضة
٧	حزب التقدم والاشتراكية	علي يعطه	١٩٧٤	ماركسي
٨	حزب الاتحاد الوطني	-	-	معارضة
٩	منظمة العمل الديمقراطي	-	١٩٧٤	-
١٠	حزب الشورى والاستقلال	-	-	-
١١	حزب العمل	-	-	-
١٢	حزب الوحدة والتضامن	-	-	-

المساحة (كم٢) : ٤٤٦٫٥٥٠

عدد السكان (مليون): ٢٥٫٢٠٨ معدل زيادة السكان : ٢٫٣٪

القوميات : ٩٩٫١٪ عرب وبربر ، ٠٫٧٪ غير مغاربة، ٠٫٢- يهود .

اللغات : العربية (رسمية) ، الفرنسية، لهجات بربرية

الديانات : ٩٨٫٧٪ مسلمون، ١٫١ مسيحيون، ٠٫٢- يهود.

التعليم (نسبة القرأة والكتابة) : ٢٨٪

العملة : الدرهم المغربي

يوميات الاحداث

يناير

١/١٠ احكام بالسجن ٢٠ عاما لـ ١١ طالبا اصوليا.

١/١٧ الحكومة تقدم مشروع قانون الانتخابات الجديد الي مجلس النواب لمناقشته.

مارس

- النقابات العمالية تصعد من لهجتها ضد حكومة د. عز الدين العراقي، وتتهمها بتجاهل مطالبها النقابية المشروعة في زيادة الأجور، وتهدد بالقيام بإضراب عام.

٣/٢ العاهل المغربي يهدد بتنظيم انتخابات خاصة اذا لم تجر الامم المتحدة استفتاء الصحراء الغربية وسط اتهامات وجهتها جبهة البوليساريو للمغرب بانتهاك وقف اطلاق النار في الصحراء.

ابريل

- جبهة البوليساريو تتهم المغرب "باجتياح جديد" للمناطق الصحراوية.

٤/١٧ ممثل الامين العام للامم المتحدة في الصحراء يبدأ جولة مغاربية لاعادة تحريك خطة الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء.

مايو

٥/١٩ خمسة احزاب معارضة تعلن عن قيام تحالف جديد بينهم اطلق عليه اسم " الكتلة الديمقراطية"، ويضم الاحزاب التالية: الاستقلال - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي.

- الملك الحسن يعلن في خطاب سياسي قبوله القيام بمهمة توفيقية بين المعارضة والحكومة بعد ان لجأت اليه احزاب المعارضة للتحكيم في عدد من القضايا السياسية التي تشكل صلب خلافها مع حكومة د. عز الدين العراقي. وقد وافق الملك علي تشكيل لجنتين:

الاولي : لتصفية الخلاف حول تعديل القوانين الانتخابية.

الثانية : للاشراف علي الانتخابات التشريعية.

٥/١٩ البوليساريو تقر بحدوث انشقاقات في صفوفها.

٥/٢٠ اتفاق الحكومة والمعارضة علي الانتخابات المغربية.

يونيو

- اربعة احزاب من المعارضة تطالب بانشاء لجنة مستقلة لها سلطات واسعة تعمل علي ضمان نزاهة الانتخابات.

- مجلس النواب المغربي يشهد خلافات حادة عقب تصديقه علي مشروع قانون الانتخابات في المغرب تنتهي بانسحاب ممثلي احزاب المعارضة من الجلسة ، وموافقة احزاب الاغلبية بالاجماع، وامتناع نائبين عن التصويت.

- ٦/٢ الامين العام للامم المتحدة يعلن ان خطة السلام الدولية للصحراء لا تزال في طريق مسدود.

- ٦/٢١ البوليساريو تهدد بالعودة الي القتال بعدما اكدت المغرب ان الانتخابات التي تعتزم تنظيمها ستشمل الصحراء.

يوليو

٧/٢٧ العلاقات المغربية - الجزائرية تشهد بعض الفتور بعد اغتيال بوضياف، اثر معلومات ترددت في الرباط عن معاودة الجزائر تقديم نوع من الدعم الي جبهة "البوليساريو".

اغسطس

٨/١١ تشكيل حكومة مغربية جديدة برئاسة "كريم العمراني" خلت لاول مرة من وزارة شئون الصحراء، وتغير فيها احد عشر وزيرا من الحكومة السابقة.

سبتمبر

٩/٤ الاستفتاء علي تعديل الدستور وانتخابات تشمل المحافظات الصحراوية.

اكتوبر

١٠/١٦ انتخابات المجالس البلدية المغربية يفوز فيها الاحرار والمستقلون بالغالبية.

- اغتيال احد المرشحين في حزب التقدم والاشتراكية بعد تنامي ظاهرة العنف المسلح.

ديسمبر

- تحديد موعد اجراء الانتخابات التشريعية ٣٠ ابريل ١٩٩٣.

١٢/٢ الغاء اجتماع كان مقررا عقده في جنيف بين "البوليساريو" وشيوخ القبائل الصحراوية.

اضواء علي الاحداث

منذ استقلال المملكة المغربية في عام ١٩٥٦، قام في المغرب نظام التعددية السياسية، وبينما لم يصدر طوال هذه الفترة اي قرار رسمي بإلغاء التعددية السياسية، فإن القيود الشديدة التي فرضت عليها احيانا، كانت تقترب بها بشدة من التطابق مع النظم السلطوية التقليدية. حتي أن الفترة (١٩٦٥ -١٩٧٧) شهدت الغاء البرلمان، واحتكار الملك للسلطات التنفيذية والتشريعية في ظل احكام قانون الطوارئ.

وقد بدأت عملية تنشيط التعددية السياسية في المغرب في سياق تطورات النزاع حول الصحراء، والذي نجح الملك الحسن من خلاله في كسب اجماع النخبة السياسية والجماهير لتأييد موقفه، وهو ما ساهم في تدعيم شرعية النظام، بحيث جرى تنشيط التعددية، دون أن يترتب علي ذلك افلات خيوط اللعبة السياسية من بين يدي الملك.

المعارضة.. والاصلاح الشامل

بدأت الاحزاب المغربية المعارضة وغير المشاركة في الحكومة (وهي حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) في التنسيق فيما بينها، منذ عام ١٩٩١، لإتخاذ مواقف مشتركة إزاء القضايا السياسية الهامة، حيث تعتبر هذه الاحزاب ان المؤسسات السياسية القائمة حاليا لا تعبر عن الأرادة الشعبية. ومن المطالب الأخرى لهذه الاحزاب المعارضة تعديل الدستور قبل انتخابات مجلس النواب المقرر عقدها في ٣٠ ابريل ١٩٩٣.

وقد انتقلت احزاب المعارضة من مجرد التنسيق الميداني الذي تفرضه المشاكل العارضة، الي شكل تعاوني اكثر تنظيما، اطلقت عليه اسم (الكتلة الديمقراطية)، التي تشكلت من الاحزاب الخمسة السابق الاشارة إليها، وقدمت ميثاقا اعتبرته اطارا عاما لتحقيق اهدافها المشتركة، والتي يمكن تلخيصها في:

(١) اقرار اصلاح دستوري يتضمن ترسيخ دولة المؤسسات الديمقراطية وتحديث اجهزة الدولة.

(٢) اقرار مشروع وطني للتنمية والتقدم.

(٣) تحقيق استقلال القضاء.

(٤) استرجاع الاقاليم الصحراوية من أجل استكمال وحدة المغرب.

(٥) وضع سياسة صارمة للقضاء علي الرشوة والفساد واستغلال النفوذ.

(٦) العمل علي بناء المغرب العربي الكبير.

(٧) اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وصيانة حقوق الانسان.

(٨) وضع خطة متكاملة للقضاء علي البطالة.

وقد اوضحت (الكتلة الديمقراطية) في ميثاقها ان هدفها هو بعث مغرب اكثر ديمقراطية في اطار النظام الملكي الدستوري.

وقد كانت نقطة البداية الساخنة للخلاف بين المعارضة والحكومة يوم (٢٥) ابريل ١٩٩٢، حينما تقدمت الحكومة بمشروعي قانونين يتعلقان بالانتخاب الي مجلس النواب، حيث اعلنت احزاب المعارضة الممثلة في البرلمان، أنها لن تشارك في مناقشة مشروعي القانونين، وتقدمت الي العاهل المغربي بعد ذلك بيوم واحد، بمذكرة تطلب فيه (تحكيم جلالته) في الخلاف الذي حدث في مجلس النواب بينها وبين الحكومة. كما أكدت في هذه المذكرة، ان من مستلزمات الدخول في عهد جديد من الديمقراطية، ايجاد هيئة مستقلة تعمل علي تنظيم الانتخابات ومراقبة سيرها، واعداد النصوص القانونية الخاصة بها، واقتراح التدابير الواجب اتخاذها، علي ان تتفرع من هذه اللجنة المركزية لجان اخرى فرعية.

وقد اظهر العاهل المغربي، تجاوبا سريعا مع رغبات

المعارضة، حيث وجه في يوم (٢٩) ابريل ١٩٩٢، خطابا الي الشعب المغربي، اعلن فيه انه التقى بممثلي مجموعة من الاحزاب الوطنية خاصة تلك التي ليست في الحكومة، والتي طلبت منه ان يتولى التحكيم فيما حدث بينها وبين الحكومة من خلاف، وانه قبل التحكيم لان من واجبه رعاية الامة ولم الشمل وتوحيد الصفوف، وهو ما وعد الملك ان يتم ذلك في أقرب وقت.

وبالفعل عقد الملك في أول مايو ١٩٩٢ الجلسة الأولي للجنة التحكيم، بمشاركة جميع زعماء الاحزب الممثلة في مجلس النواب، وبعض اعضاء الحكومة كوزير العدل، ووزير الداخلية، ومستشار الملك، وتمت مناقشة مشروع قانون الانتخاب، وتم الاتفاق علي عدد من النقاط، بينما وقع الخلاف حول نقاط اخرى. ثم وجه الملك في نهاية اجتماعات هذه اللجنة رسالة الي رؤساء الاحزاب الممثلة في مجلس النواب، عن خلاصة مناقشات هذه اللجنة، والتي تتمثل في :

(١) استعمال الاذاعة والتليفزيون علي قدم المساواة.

(٢) اعادة وضع اللوائح الانتخابية.

(٣) مراقبة بطاقات المصوتين.

(٤) مراقبة سلامة الاقتراع بما في ذلك فرز الاصوات والاعلان عن النتائج .

(٥) المعاقبة الصارمة لكل تزوير انتخابي.

(٦) فتح باب الطعون ضد التسجيل غير القانوني

للوائح الانتخابية.

كما اوضح الملك في مذكرته الي الاحزاب، انه بقيت خمس قضايا معلقة لم تتمكن اللجنة من اتخاذ موقف موحد فيها وهي تخص:

(١) سن التصويت.

(٢) سن الترشيح للانتخاب.

(٣) طريقة الاقتراع.

(٤) تكوين اللجان الادارية المشرفة علي العملية الانتخابية.

(٥) رئاسة مكاتب التصويت.

فمثلا، بينما تطالب المعارضة بأن يكون سن التصويت (١٨) عاما، يرى الملك انه غير مناسب، لان المرء لا يبلغ في هذه السن درجة من النضج تمكنه من المفاضلة بين البرامج السياسية للمرشحين او الموازنة بينهم. وفي حين تطالب المعارضة بتحديد سن الاهلية للترشيح للانتخاب بـ ٢١ سنة، يري الملك ان سن الثالثة والعشرين هي سن مناسبة وينبغي الاخذ بها. اما بالنسبة لنظام الاقتراع، فيرى الملك ان النظام الفردي المطبق في المغرب يناسب واقع المغرب اكثر من غيره لما يتسم به من البساطة في التصور وسهولة التطبيق، في حين تري المعارضة ضرورة تطبيق نظام القوائم النسبية. وايضا تختلف المعارضة مع الحكومة المغربية في بعض المسائل الفنية المتعلقة بتشكيل اللجان

المشرفة علي الانتخاب، وطريقة اختيار رؤساء مكاتب الاقتراع.

كذلك تقدمت احزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة، بمذكرة الي الملك الحسن الثاني، طالبت فيها بالاصلاح الدستوري، وحددت تصورها لهذا الاصلاح الدستوري، والذي يجب ان يحقق ما يلي : -

(١) خلق مؤسسات دستورية جديدة لتوسيع المشاركة السياسية وهذه المؤسسات هي:

أ- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب - المجلس الاعلي للأمن والدفاع.

ج - المجلس الاعلي للتربية.

د- المجلس الاعلي للاعلام.

(٢) ضمان استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

(٣) تعميق اللامركزية علي مستوى الجماعات والاقاليم والجهات، ودعم الديمقراطية المحلية بتوسيع اختصاصات مجالس البلديات.

(٤) قيام حكومة تمثل الاغلبية البرلمانية، وتكون مسئولة امام مجلس النواب عن تنفيذ سياساتها.

(٥) تحقيق التوازن في العلاقات بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

(٦) ضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

(٧) اعطاء مجلس النواب صلاحيات اوسع سواء في مجال التشريع، او في مجال الرقابة علي اعمال الحكومة.

وللمرة الثانية خلال عام ١٩٩٢، ابدي الملك الحسن الثاني تجاوبا مع مطالب الكتلة الديمقراطية، حين اعلن في خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين "لثورة الملك والشعب" يوم ٢٠ اغسطس ١٩٩٢، تعديل الدستور وطرحه للاستفتاء يوم ٤ سبتمبر ١٩٩٢، وهو مشروع استهدف به الملك - كما يقول - تخويل الحكومة استقلالا اكبر، وتوسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطاته، وابراز حرص المملكة علي صيانة حقوق الانسان، كما استهدف المشروع تعديل سن الرشد بالنسبة للملك من الثامنة عشرة الي السادسة عشرة، وتعديل عملية تعيين الوزير الاول (رئيس الوزراء) والوزراء. فبدلا من ان يعين الملك الوزير الاول والوزراء ويعفيهم من مهامهم، اقترح مشروع الدستور الجديد ان يعفي الملك الوزراء باقتراح من الوزير الاول. واجاز المشروع للملك ولأغلبية مجلس النواب تشكيل لجان نيابية لتقصي الحقائق لجمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، واطلاع مجلس النواب علي النتائج التي تنتهي اليها. ومن الاضافات الهامة في المشروع الجديد للدستور المعدل، انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تستشيره الحكومة ومجلس النواب في جميع القضايا ذات الطابع الاقتصادي او الاجتماعي.

ورغم ان المعارضة المغربية اعلنت ان التغييرات

الدستورية المعروضة للاستفتاء لا تحقق الوفاء بالحد المطلوب، وانها لذلك قررت مقاطعة الاستفتاء علي الدستور ودعت الشعب المغربي الي عدم المشاركة في التصويت علي مشروع الدستور المعدل، الا ان الاقبال علي التصويت كان كبيرا. فقد بلغت نسبة التصويت علي المستوى الوطني (٨٥ر٨٤٪)، ووصلت في بعض المحافظات الي (٩٥٪)، وخاصة في اقليم (سمارة) في الصحراء الغربية التي تنازع المغرب عليه جبهة البوليساريو، بينما بلغت نسبة المشاركة في مدينة (الرباط) العاصمة نحو (٨١٪)، وذلك حسب ما اذاعته وزارة الداخلية المغربية يوم الجمعة الخامس من سبتمبر ١٩٩٢.

الانتخابات البلدية :

وجاءت الانتخابات البلدية في السادس عشر من اكتوبر ١٩٩٢ اختبارا لقدرة الملك الحسن الثاني علي كسب ثقة المعارضة، وانتصارا للنهج الديمقراطي الذي اختاره. وأهمية هذه الانتخابات أنها الاولي التي يتم اجراؤها بعد تعديل الدستور، كما أنها بالونة اختبار للانتخابات التشريعية القادمة. شهدت هذه الانتخابات ارتفاعا واضحا في نسبة المشاركة في المغرب اذ ارتفعت هذه النسبة في اللوائح الانتخابية من ٢ر٧ مليون فرد عام ١٩٨٤ الي ١٢ مليون فرد عام ١٩٩٢، اي بزيادة قدرها ٤٠٪. وسجلت المرأة المغربية عدد ١.٨٦ ترشيحا (كانت ٤٣ في انتخابات ١٩٨٣)، كما زادت نسبة الشباب اقل من ٤٤ عاما من ٢ر٠ ٪ عام ١٩٨٣ إلى ٦٢٪ عام ١٩٩٢. واشترك في الانتخابات ١١حزبا

وعدد كبير من المستقلين يلغوا ٧٦٪. وفاز مرشحو احزاب الاغلبية في أكثر من ١٤ الف دائرة انتخابية محققة بذلك هيمنتها علي ما يقرب من ثلثي مقاعد المجالس القروية والبلدية. وحصل حزب الاستقلال المعارض على ٥ر١٢٪ وهي أعلى حصة بين أحزاب المعارضة الثلاثة المشاركة في الانتخابات، اذ حصل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية علي ٧٪ بينما حصل حزب التقدم والاشتراكية على ١٨١ مقعدا فقط.

أما عن التكهنات الخاصة بالانتخابات البرلمانية القادمة وحجم الدور الذي ستلعبه المعارضة فيها، فيمكن القول بأن الاحزاب المعارضة لم تستطع اتخاذ أي موقف موحد بشأن الاستفتاء علي تعديل الدستور، إذ قام حزب التقدم والاشتراكية بالتصويت بمفرده بينما امتنعت باقي الأحزاب المعارضة في الكتلة الديمقراطية عن التصويت، كما أن هناك تكهنات بألا تفوز المعارضة بغالبية المقاعد في الانتخابات التشريعية المقبلة استنادا الي نتائج البلديات. فدستور البلاد ينص علي انتخاب ثلث أعضاء البرلمان من الفائزين في انتخابات البلديات والغرف التجارية والزراعية والمهنية عن طريق الاقتراع غير المباشر.

الملك والشعب والمعارضة :

المتابع للتطورات الديمقراطية المغربية يخرج بحقيقة هامة وهي أن الملك الحسن قد نجح في توظيف قضية الصحراء كأداة لترتيب الساحة السياسية المغربية، في نفس الوقت الذي استثمر فيه نجاحاته الداخلية لإنجاح (سياسته

الصحراوية). فالتأييد السياسي الكبير الذي حازته سياسة الملك تجاه الصحراء اكسبه شرعية وقوة اضافيتين مكنتاه من قيادة التحول الديمقراطي، وهو مطمئن الي تأييد احزاب المعارضة له في أغلب الاحيان، وأنها تعتبره (هو الحكم بينها وبين الحكومة في أي خلاف ينشأ بينهما). فالملك فوق الاحزاب جميعاً.

ومن جهة ثانية، فإن التطور الديمقراطي في المغرب اتاح للمملكة فرصة اكبرللتحرك في مشكلة الصحراء. فالحد من الطابع الاستبدادي للنظام المغربي، والذي كان سببا في تأييد كثير من الاطراف الاقليمية والدولية لحق سكان الصحراء في تقرير المصير، مكن المغرب من الفوز بتأييد اطراف اقليمية ودولية مهمة بإقتراح استيعاب جبهة البوليساريو ضمن الاحزاب السياسية المغربية المتعددة، في ظل توحد الصحراء مع المغرب. وتجدر الاشارة الي ان الملك الحسن قد نجح في اكثر من مرة في اتخاذ خطوات حققت اهدافا مزدوجة، بالنسبة لمشكلة الصحراء والجبهة السياسية الداخلية علي حد سواء، وفي نفس الوقت. فمثلا في عام ١٩٨٣، قرر الملك تأجيل اجراء الانتخابات البرلمانية لمدة عام انتظارا لما ستسفر عنه جهود التسوية لمشكلة الصحراء، واصدر قراراً بتأجيل انتخابات عام ١٩٨٩، لمدة عامين انتظارا لنتائج الاستفتاء المزمع اجراؤه في الصحراء. في كلتا المناسبتين، ايدت احزاب المعارضة قرار الملك، برغم اعلانها عن استمرارها في اعتبار البرلمان القائم غير ممثل للارادة الشعبية بسبب ما شاب عملية التصويت

من تدخلات الحكومة بما يخل بنزاهة العملية الانتخابية.

والظاهرة الثانية الملفتة للنظر، هي نجاح الملك الحسن في استقطاب الشباب المغربي بعيدا عن الاصولية الاسلامية، التي تجتاح دول المغرب العربي، وقد يرجع ذلك من وجهة نظرنا الي عدة اسباب، من اهمها:

(١) أن المجتمع المغربي لا يعاني - الي حد كبير - من الاحساس (بأزمة الهوية)، لإن الخيار الاسلامي والعروبي محسوم منذ امد بعيد. فالدولة المغربية تستمد احد مصادر شرعيتها من الشرعية الدينية، والملك الحسن يطرح نفسه (كأمير للمؤمنين) وسليل (آل بيت النبوة)، وهو يقوم بنشاط واسع في مجال رعاية الدين وخدمة الانشطة المتعلقة به.

وعلي الرغم من أن البربر يشكلون نحو (٣٣٪) من السكان، الا انهم مندمجون تماما داخل المجتمع، نظرا لأنهم مسلمون سنة يتحدثون العربية ، كما ان الملك قد عمد الي استقطابهم، فأصبح معظم عناصر الحرس الملكي وأجهزة الأمن من قبائل البربر. هذا الاستقرار الشديد فيما يتعلق بمسألة الهوية حصن المجتمع المغربي من تنامي الظاهرة الاصولية.

(٢) كما أن المغرب لا تعاني من أزمة اقتصادية بنفس حدتها في الجزائر وتونس، وهي تركز - عكسهما - علي القطاع الزراعي، وبالتالي لم تؤد السياسات الاقتصادية المغربية الي تغييرات متطرفة في الهيكل الطبقي، بالرغم من أنها ساعدت علي بروز برجوازية زراعية. وقد يفسر ذلك

غياب الاصوليين الاسلاميين في الاوساط الريفية، وتركزهم في اوساط المدن بمعدلات محدودة.

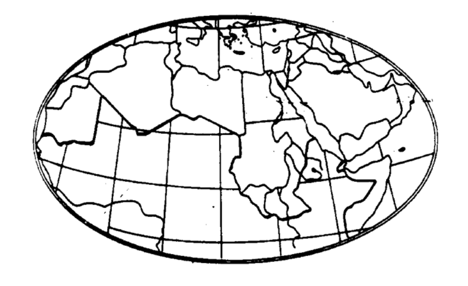
(٣) ايضا، علي الرغم من وجود مؤسسة ملكية قوية في المغرب، تسندها شرعية دينية وتاريخية، وتعضدها أجهزة ادارية وعسكرية، فإن المغرب تمر بتجربة تعددية حزبية رائدة. فيوجد علي الساحة السياسية الان ما يربو علي الاربعة عشر حزبا تتوزع بين اليمين واليسار. وقد اسهم ذلك بفعالية في عدم تنامي قوة الاصوليين الاسلاميين في المغرب بدرجة كبيرة، خاصة وان جميع الاحزاب تعلن ارتكازها علي الاسلام.

(٤) العامل الرابع، يعود الي طبيعة الحركة الاصولية في المغرب، فأهم الحركات الاصولية الاسلامية المغربية هي جماعة (العدل والاحسان) بزعامة الشيخ عبد السلام ياسين. وهذه الحركة لا تطرح اي مضامين سياسية، وتتميز بدرجة كبيرة من الاعتدال، فهي لا تتعدي كونها حركة تطالب بالالتزام بتطبيق الشريعة ومواجهة انتشار الثقافة الغربية، بل أنها تعلن قبولها لحكم الملك الحسن الثاني عاهل المغرب (كأمير للمؤمنين، وسليل آل البيت النبوي)، وتؤكد علي رفضها لاستخدام العنف، وتنفي أنها تسعى للاستيلاء علي السلطة.

(٥) وجهت الحكومة المغربية ضربات متكررة لجماعة العدل والاحسان، واعتقلت زعيمها الشيخ عبد السلام ياسين عدة مرات، ووضعته قيد الاعتقال المنزلي. ورغم ذلك لم تصدر اي ردود فعل عنيفة اثر اعتقال زعيمها او بقية

اعضائها، مما يؤكد علي ضعف الجماعة وهامشيتها في التأثير السياسي علي الشارع المغربي.

تتبع النخبة الحاكمة المغربية استراتيجية (التوسع التدريجي) للتحول الديمقراطي والتعددية السياسية، في محاولة لاستيعاب النظام السياسي لتيارات مختلفة بشكل تدريجي، يسمح للنخبة الحاكمة بتجنب موقف تفتقد فيه هيمنتها علي الدولة والساحة السياسية، الأمر الذي يحتاج من النخبة الحاكمة قدرا عاليا من المرونة وسعة الافق كشرط ضروري لنجاح هذه الاستراتيجية. وهو الامر الذي اثبت النظام المغربي نجاحه - حتي الان - في التحلي به، والحرص علي التجاوب الملحوظ مع التطلعات السياسية للمعارضة، خاصة ان العاهل المغربي الملك الحسن الثاني لا يعتبر نفسه طرفا او خصما للمعارضة، وانما هو بحكم الدستور (راعي الامة، ورمز لوحدة الدولة)، مما جعله يقبل القيام بدور (الحكم) بين الاحزاب المعارضة والحكومة.



جمهورية موريتانيا الإسلامية

حقائق وارقام

تاريخ الاستقلال :٢٨/١١/١٩٦٠
نظام الحكم : جمهوري
اسم رئيس الدولة :معاوية ولد سيدي احمد الطايع
الميلاد : - تاريخ التنصيب : ١٩٨٤
التقسيم الاداري : ١٢ منطقة
الاحزاب السياسية : انظر الجدول ....
تاريخ الانضمام لجامعة الدول العربية : ١٩٧٣
تاريخ الانضمام للأمم المتحدة : ١٩٦١
بعض المنظمات الدولية والإقليمية : البنك الاسلامي للتنمية - انتلسات - حركة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية - منظمة

المؤتمر الاسلامي

العاصمة : نواكشوط

اهم المدن: نواذيبو ، كايدي

المساحة (كم٢) : ١٫٠٣٠٫٧٠٠

عدد السكان (مليون): ١٫٩

معدل زيادة السكان : ٢٫٩٪

القوميات : ٨١٫٥٪ مغاربة، ٦٫٨٪ قبائل الولوف، ٥٫٣٪ تكلور، ٢٫٨٪ مونينك، ١٫١ فولاني، والباقي جنسيات اخرى.

اللغات : العربية ، والفرنسية(رسمية) ،توكولور، فولا، ولوف ، ساراكول.

الديانات : ١٠٠٪ مسلمون تقريبا

التعليم (نسبة القراءة والكتابة) : ١٧ ٪

العملة : الاوقية الموريتانية

م	اسم الحزب	القيادة	الاتجاهات	ملاحظات
١	الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي	بلاها ولد مكية	الحزب الحاكم	اسسه معاوية ولد الطياع رئيس الجمهورية
٢	حزب اتحاد القوى الديمقراطية - العهد الجديد	احمد ولد سيدي داداة	معارضة	اكبر احزاب المعارضة وهو تحالف من عدة احزاب
٣	حزب التجمع من اجل الديمقراطية والوحدة	احمد ولد بابا	معارضة	زعيم الحزب ابن عم رئيس الجمهورية وزعيم قبيلته
٤	حزب الطليعة الوطني		بعثي	موالي للعراق
٥	حزب التحالف الشعبي التقدمي		ناصري	-
٦	حزب الميثاق الوطني		-	منشق عن حزب احمد ولد داداة

م	اسم الحزب	القيادة	الاتجاهات	ملاحظات
٧	حزب الحرية والمساواة والعدالة	-	زنوج متطرفة	-
٨	حزب الوسط الديمقراطي	-	وسط	-
٩	حزب الامة	محمد الامين	اسلامي	-
١٠	حزب الاتحاد من اجل التخطيط والبناء	-	-	-
١١	حزب العمل والوحدة الوطنية	-	-	-
١٢	الحزب الموريتاني الجديد	-	-	-

يوميات الاحداث

يناير

- اجراء اول انتخابات رئاسية في ٢ يناير بعد ٧ سنوات من الحكم العسكري، فاز فيها العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايع بفترة رئاسة ثانية وفشل منافسه احمد ولد داداة، زعيم المعارضة ووزير مالية سابق وشقيق "مختار ولد داداة" اول رئيس لموريتانيا بعد الاستقلال.

- المعارضة تتهم الحكومة بتزوير الانتخابات التي اتسمت بضعف نفوذ الاحزاب السياسية التي تشكلت حديثا بالمقارنة مع نفوذ القبائل القديمة التي كانت تؤيد بعض المرشحين.

فبراير

- خمسة احزاب معارضة تدعو الي تأجيل الانتخابات العامة (البرلمانية) المقرر اجراءها في مارس.

- المعارضة تطلب تعديل قانون الانتخابات باعتباره يلبي مصلحة الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم واقترحت اعداد قوائم انتخابية جديدة وتعديل حدود الدوائر الانتخابية والغاء مراكز الاقتراع المتنقلة.

- اتحاد القوى الديمقراطية (اكبر حزب معارض) يدعو الي مقاطعة الانتخابات .

مارس

- اجراء اول انتخابات برلمانية في ظل التعددية الحزبية من جولتين، الاولي في ٦ مارس والثانية في ١٣ مارس.

- مشاركة الحزب الجمهوري الديمقراطي (الحزب الحاكم)، والمستقلين (اعضاء في الحزب الحاكم)، واحزاب صغيرة مؤيدة لرئيس الدولة في العملية الانتخابية.

- مقاطعة المعارضة للعملية الانتخابية ونظمت مسيرة من ٤٠,٠٠٠ (اربعين الف) شخص تدعو الناس الي عدم التصويت في الانتخابات ومقاطعتها.

- النتيجة النهائية للانتخابات تسفر عن فوز الحزب الجمهوري (الحاكم) بالاغلبية (٦٧ مقعدا من ٧٩) بنسبة ٨٠٪، المستقلون ٩ مقاعد، ثم حزبي التجديد والتجمع بمقعد لكل منهما.

ابريل

- اجراء انتخابات مجلس الشيوخ في الثالث من ابريل (٥٦ مقعدا)، ويشارك فيها الحزب الجمهوري (الحاكم)، وعدد من المستقلين المقربين من السلطة. اما احزاب المعارضة فقد قاطعتها الا حزب واحد فقط (الطليعة البعثي).

- الحزب الجمهوري يفوز بـ٣٦ مقعدا ، المستقلون بـ١٧ مقعدا، و٣ مقاعد للمقيمين في الخارج: من فرنسا عن قارة اوربا، ومن ساحل العاج عن قارة افريقيا، ومن السعودية

عن قارة اسيا.

- دعوة احمد ولد داداة لاحزاب المعارضة للاندماج في حزب موحد كبير.

- تسلم الرئيس معاوية ولد سيدي احمد الطايع مهامه كرئيس رسميا في ٩٢/٤/١٩ لينهي بذلك ١٣ عاما من الحكم العسكري.

مايو

- الاعلان رسميا عن دمج اكبر مجموعتين معارضتين في حزب سياسي واحد يحمل اسم (اتحاد القوى الديمقراطية - العهد الجديد). يضم هذا الاتحاد (٧) احزاب معارضة، واختيار احمد ولد داداة رئيسا للحزب.

يونيو

- ازمة داخل تكتل المعارضة الجديد بسبب رفض محمد ولد باباة المنسق الاول لحزب اتحاد القوى الديمقراطية تسليم رئاسة الحزب الي احمد ولد داداة.

يوليو

- مواجهة مع الشرطة جرح فيها العديد من الاشخاص اثر خروج عشرات الالاف من انصار حزب اتحاد القوى الديمقراطية في مسيرة للتنديد بممارسات الحكومة.

اغسطس

- تبادلت الحكومة والمعارضة الاتهامات حول المسئولية

عن اعمال العنف التي شهدها الشارع الموريتاني في يوليو، حيث اتهمت الحكومة المعارضة بالتخطيط لاثارة الاضطرابات، في حين اتهمت المعارضة الحكومة باستفزاز المتظاهرين لايجاد ذريعة لاستخدام العنف ضدهم.

- المعارضة تكرر مطالبتها باعادة الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس مؤكدة انها كانت مزورة.

اكتوبر

- اعلان الحكومة عن بدء سياسات اقتصادية جديدة (ثالث برنامج اصلاح اقتصادي لموريتانيا بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية).

- ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية والوقود بسبب السياسات الجديدة وانخفاض العملة المحلية (بنسبة ٢٨٪ حسب تصريحات الحكومة، وبنسبة ٤٢٪ حسب تصريحات المعارضة).

- فرض حظر التجول لمنع التظاهر بسبب ارتفاع الاسعارعقب الاعلان عن السياسات الاقتصادية.

-انتشار اعداد كبيرة من الشرطة والجيش في نواكشوط العاصمة.

- احزاب المعارضة تصدر بيانا تندد فيه بسياسات الحكومة الاقتصادية والسياسية.

نوفمبر

- زيارة احمد ولد داداة (زعيم المعارضة) لفرنسا في

محاولة لاقناع الحكومة الفرنسية باتخاذ موقف متوازن من الوضع السياسي في موريتانيا حيث ان الموقف الفرنسي المؤيد للحكومة قد اضر بالمعارضة.

- الرئيس الموريتاني ولد الطايع يلقي خطابا يهاجم فيه المعارضة، ويشيرالي تحركات زعيمهم احمد ولد داداة في الخارج وزيارته لفرنسا بهدف احراج الحكومة وتشديد العزلة عليها.

- اعلان الرئيس في نفس الخطاب عن عزمه اجراء انتخابات بلدية مبكرة، والتي كان مقررا لها نهاية عام ١٩٩٥، وذلك لاشراك المعارضة في الحكم (بناء علي نصيحة فرنسية كما يقول المراقبون).

ديسمبر

- تصريح زعيم المعارضة احمد ولد داداة برفضه المشاركة في الانتخابات البلدية المزمع اجراؤ ها مبكرا، كما انتقد موافقة الحكومة علي برنامج صندوق النقد والبنك الدوليين للاصلاح الاقتصادي.

اضواء علي الاحداث

عرفت موريتانيا نوعا محدودا من تعدد الاحزاب قبل الاستقلال، كان من اهمها "حزب النهضة " الذي شكلته عام ١٩٥٨ مجموعة من الشباب الوطنيين ذوي الميول العروبية الا ان التطورالحقيقي جاء في اواخر الستينات حين شُكلت تنظيمات عقائدية، كان حزب البعث من اكثرها تنظيما، بالاضافة الي التيار الاسلامي الذي ازداد حجمه في الاعوام الاخيرة.

وقد شهد عام ١٩٩١ تطورات في الاتجاه نحو التحول الي صيغة متعددة الاحزاب بعد ٣٠ عاما من الحكم العسكري. ففي ١٩٩١/٤/١٥ اعلنت الحكومة عن نيتها لاجراء انتخابات حرة في نهاية العام. ورغم ان الانتخابات تأجلت الي عام ١٩٩٢، الا ان تطورات مهمة قد حدثت في الطريق. ففي ١٩٩١/٧/١٢ وافق ٩٨٪ من الموريتانيين علي الدستور الذي طرحة الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي احمد الطايع قبل ذلك بشهر وذلك في استفتاء عام شارك فيه ٥٨٪ من بين من لهم حق التصويت. نص الدستور الجديد علي تشكيل برلمان منتخب، واقر مبدأ التعددية الحزبية. وبموجب هذا الدستور اصبحت موريتانيا جمهورية اسلامية عربية افريقية لغتها الرسمية العربية ونظامها رئاسي ينتخب فيه الرئيس بالاقتراع العام ومدة ولايته ٦ سنوات، كما

نص الدستور ايضا علي تشكيل ٣ هيئات تشريعية هي الجمعيةالوطنية (البرلمان)، ومجلس الشيوخ، والمجلس الدستوري.

وفي ٢٦ يوليو ١٩٩١ اصدرت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الحاكمة قانونين يتضمنان السماح بتشكيل الاحزاب السياسية، واطلاق حرية الصحافة، وحظر تشكيل احزاب اسلامية، وبدأ تطبيق التعدد الحزبي بالفعل في ٢٦ سبتمبر ٩١ حيث تشكلت في الفترة من ٢٦ سبتمبر حتي ٢ اكتوبر ستة احزاب. وفي منتصف نوفمبر ابدى الرئيس ولد الطايع حرصه علي اشراك الاصوليين في الحياة السياسية في اطار تجربة التعدد الحزبي ولكن دون منحهم صفة اسلامية خاصة بهم.

وبذلك تغيرت الخريطة السياسية في موريتانيا والتي ظلت في السابق تقوم علي الماركسيين والبعثيين والناصريين والاسلاميين والقوميين الزنوج.

وكان من المفروض باعلان قوانين الاحزاب هذه ان تجتاز موريتانيا فترة الديكتاتورية التي عاشتها منذ استقلاها وتدخل مرحلة التعددية الحزبية، لكن الحقيقة التي اثبتتها نتائج الانتخابات التي مرت بها البلاد خلال عام المنصرم (رئاسية، برلمانية، مجلس الشيوخ)، ان موريتانيا مازالت تعيش النظام الاحادي حيث لم يشارك في برلمان ٩٢ اي من احزاب المعارضة.

وفيما يلي نلقي الضوء علي الانتخابات التي شهدتها

موريتانيا خلال عام ١٩٩٢

تنقسم الانتخابات بصفة عامة في الدول العربية الي نوعين، احدهما تقاطعه كل او بعض احزاب المعارضة، والاخر تشارك فيه املا في المشاركة السياسية في البلاد. بالنسبة لموريتانيا، فقد مارست احزاب المعارضة النوعين، ففي انتخابات الرئاسة شاركت المعارضة وفشلت، وفي الانتخابات البرلمانية قاطعتها، فكانت هي الخاسرة ايضا.

ولقد شهدت موريتانيا سلسلة من الانتخابات خلال عام ١٩٩٢ بدأت في الرابع والعشرين من يناير بالانتخابات الرئاسية، وتبعتها الانتخابات البرلمانية في السادس من مارس، ثم انتخابات مجلس الشيوخ في الثالث من ابريل.

اولا - الانتخابات الرئاسية :

بدأت انتخابات الرئاسة في ٢٤ يناير٩٢ وهي الاولي منذ استقلال موريتانيا عام ١٩٦٠ وبلغت نسبة المشاركة فيها ٤٦٪ . تنافس فيها اربعة مرشحين هم الرئيس الحالي معاوية ولد سيد احمد الطايع، احمد ولد داداة وزير المالية السابق وشقيق الرئيس السابق المختار ولد داداة، مصطفي ولد محمد السالك الرئيس العسكري السابق، بالاضافة الي محمد محمود ولد اماه عمدة بلدية نواكشوط السابق. اسفرت نتائج هذه الانتخابات عن انقسام الشارع الموريتاني الي جبهتين. الاولي جبهة الرئيس ولد الطايع وضمت خمسة احزاب، اضافة الي الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم، حزب التجمع، حزب الطليعة الوطنية،

حزب الاتحاد، حزب العمل، والحزب الموريتاني الجديد. والثانية هي جبهة احمد ولد داداة زعيم المعارضة الرئيسي وضمت اربعة احزاب معارضة هي حزب اتجاه القوى الديمقراطية (حزب المعارضة الرئيسي)، حزب الوسط الديمقراطي، حزب العدالة الديمقراطي، وحزب الامة الاسلامي.

بعد اعلان فوز الرئيس ولد الطايع، بدأت احتجاجات المعارضة تأخذ شكلا عنيفا حيث اتهمت الحكومة بتزوير الانتخابات، كما هددت بمقاطعة الانتخابات النيابية القادمة.

وكان من ابرز الملاحظات على هذه الانتخابات بروز دور القبيلة، وهذا ليس بغريب في مجتمع قبلي في الاصل، حيث ان نفوذ الاحزاب السياسية التي تشكلت في موريتانيا حديثا تضاءل امام نفوذ القبائل التي كانت تساند المرشحين بصورة اكثر فاعلية من الاحزاب السياسية نفسها.

ثانيا - الانتخابات البرلمانية :

اجريت الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد: ٦ مارس (الجولة الاولى)، و١٣ مارس (الجولة الثانية)، وتنافس فيها (٢٣٠) مرشحا للفوز بـ(٧٩) مقعدا. ولكنها جاءت باهتة وخالية من التنافس بسبب مقاطعة تحالف احزاب المعارضة لها، بزعامة احمد ولد داداه، بدعوى عدم وجود ضمانات كافية لنزاهتها، خاصة وان الحكومة كانت قد رفضت الاستجابة

لشروط المعارضة التي طرحتها للمشاركة في الانتخابات والتي بلغت (٢٤) شرطا اهمها تأجيل الانتخابات وتعديل لوائحها.

وحاولت بعض الاحزاب الاخري استغلال الفراغ الذي نشأ عن مقاطعة قوى المعارضة الرئيسية للانتخابات لتحقيق بعض المكاسب، الا ان ذلك لم يتحقق لها حيث فاز الحزب الجمهوري الديمقراطي (الحاكم) باغلبية ساحقة بلغت نسبة ٨٠٪ (٦٧ مقعدا من ٧٩) بينما فاز المستقلون (مؤيدو الرئيس الطايع) بـ ١٠ مقاعد وفاز كل من حزبي التجديد والتجمع بمقعد واحد لكل منهما.

ورغم هذه النتيجة التي حققها الحزب الحاكم الا ان تحالف احزاب المعارضة قد حقق نجاحا من نوع خر يتمثل في الاستجابة الشعبية لدعوته بمقاطعة الانتخابات، وظهر هذا واضحا في المدن الكبرى حيث لم يشارك في الجولة الاولي للانتخابات سوى ٤٥٦ الف ناخب من بين مليون ٢٠٠ الف وبنسبة ٣٨٪ فقط.

ثالثا - انتخابات مجلس الشيوخ :

تعتبر انتخابات مجلس الشيوخ الحلقة الاخيرة في مسلسل الانتخابات في موريتانيا والذي بدأ في يناير ١٩٩٢. جاءت نتائج هذه الانتخابات كسابقتها حيث حقق حزب الرئيس ولد الطايع نصرا ساحقا بحصوله علي ٣٦ مقعدا من ٥٦ بنسبة ٦٥٪، بينما حصل المستقلون علي ١٧ مقعدا، ولم يفز حزب الطليعة (البعثي) بأي مقعد مثلما

حدث له في الانتخابات البرلمانية، والثلاثة مقاعد الباقية تم اختيارها من الجاليات الموريتانية المقيمة بالخارج.

وبهذا نجد ان الانتخابات في موريتانيا بمراحلها الثلاث ادت الي خلق انطباع بإن تجربة التعددية السياسية في هذا البلد لن تؤدي الي ايجاد الية عمل ديمقراطي داخل النظام ومؤسساته الدستورية والسياسية في المستقبل، وان الامر الواضح هو ان نظام الحزب الواحد والزعيم الواحد سيستمر، حيث فاز الرئيس ولد الطايع بفترة رئاسة ثانية، كما فاز حزبه الحاكم (الجمهوري الديمقراطي) بنسبة ٨٠٪ في الانتخابات البرلمانية، وبنسبة ٦٥٪ في انتخابات مجلس الشيوخ، ولم تشارك المعارضة بأي نسبة فيما سبق.

الا انه لابد من الاشارة هنا الي ان تلك الانتخابات قد ارست بدون شك اللبنات الاولي للشرعية السياسية في تاريخ الدولة الموريتانية الحديثة، خاصة بانتهاء دور " لجنة الخلاص العسكرية" التي حكمت البلاد منذ ١٣ عاما، حيث نص الدستور علي بقاء هذه اللجنة حتي استكمال المؤسسات الديمقراطية واهمها البرلمان ومجلس الشيوخ، وهذا هو ما تم بالفعل.

تطور المعارضة في موريتانيا :

منذ ان تسلمت السلطة العسكرية الحكم بعد انقلاب عام ١٩٧٨ الذي اطاح بأول رئيس مدني للبلاد (مختار ولد داداة)، الي الانقلاب الذي اتي بالعقيد ولد الطايع الي السلطة عام ١٩٨٤ علي انقاض حكم المقدم محمد خونا ولد هيدالة، لم

تعرف الساحة السياسية في موريتانيا غير نهج الحزب الواحد. غير ان السنوات الست الاخيرة شهدت محاولات تحقيق اصلاح اقتصادي، وشهدت ايضا بداية خجولة لتحقيق التعددية الديمقراطية بعد اقرارها رسميا بمقتضي دستور اكتوبر ١٩٩١ الذي نص علي حرية تشكيل الاحزاب (عدا الدينية). ورغم ان النظام السياسي كان يضم (قبل الدستور الجديد) تيارات مختلفة للمعارضة، الا ان نشاطها لم يكن شرعيا. وبسبب المظاهرات المطالبة بالديمقراطية في ابريل ١٩٩١، وعمليات الشغب في مايو من نفس العام، اضطرت الحكومة الي السماح بقدر اكبر من الحريات لامتصاص هذه الضغوط، مما ادى بدوره الي ظهور ما يقرب من ١٢ حزبا سياسيا في البلاد.

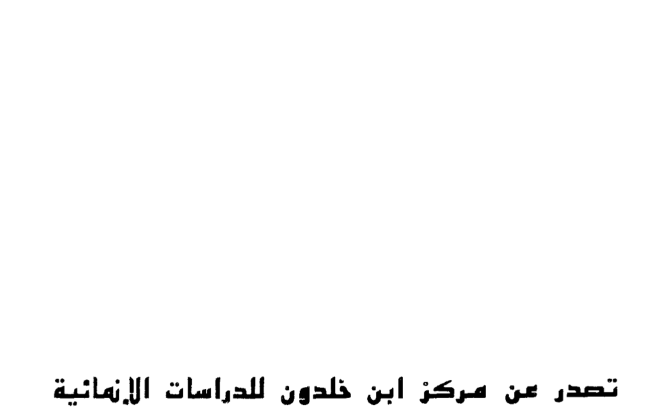
وقد نجح احمد ولد داداة في دمج ٧ احزاب معارضة معا في حزب واحد ليشكل قوة معارضة فعالة. فقد تم دمج اهم مجموعتين معارضتين وهما حزب ولد داداة وحزب "اتحاد القوى الديمقرطية"، وتم اختيار ولد داداة رئيسا لهذا التحالف الذي يضم خمسة احزاب اخرى.

وقد تم الابقاء علي التحالف الجديد بأسم " اتحاد القوى الديمقراطية - العهد الجديد" باضافة عبارة "العهد الجديد" وهو الشعار الذي كان يستخدمه ولد داداة في حملاته الانتخابية. اثبت تحالف المعارضة قدرة فعالة علي التأثير في الشارع السياسي، فقد دعا ولد داداة الناخبين الي مقاطعة الانتخابات، ونجح في ذلك، مما ادي الي انخفاض نسبة المشاركة فيها الي اقل من ٣٨٪. كما نظم تحالف

المعارضة مسيرة من عشرات الالاف من انصاره في يوليو ١٩٩٢، مما نتج عنه صدام مع قوات الامن.

الا ان مقاطعة تحالف المعارضة للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الشيوخ جعلت منه الخاسر الاكبر حيث لم تحصل المعارضة علي اي مقعد في البرلمان في مجلس الشيوخ.





تصدر عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي





























اصدارات دار سعاد الصباح

م	اسم الكتاب	المؤلف
١	فالبدء كانت الانثى	د. سعاد الصباح
٢	فتافيت امرأة	..
٣	امنية	..
٤	اليك يا ولدي	..
٥	برقيات عاجلة الى وطني	..
٦	اخر السيوف	..
٧	قصائد حب	..
٨	امرأة من شمع وشمس وقمع	امل جراح
٩	خلاصة المتنبي	د. عبد المجيد دياب
١٠	كتاب العشق	احمد الشهاوي
١١	ليالي الألم	هاشم السبتي
١٢	تغيرت البلاد ومن عليها	فتحي فرغلي
١٣	املالي كاس يا وطن	شفيق سلوم
١٤	اوراق عاشق	احمد الشرقاوي
١٥	الغواية	صلاح والي
١٦	اخر الحالمين كان	سعدية مفرح
١٧	خط الزوال	محمد صالح
١٨	اوكتابيوهات	د. محمود السيد علي
١٩	جنة الجنرالات	ظبية خميس
٢٠	جيل ما بعد الحرب	طلعت شاهين
٢١	صلوات من كاظمة	خالد سعود الزيد
٢٢	كفاكيس	نعيم عطية
٢٣	الاعمال الكامل (٦ مج)	محمود حسن اسماعيل
٢٤	الاعمال الكاملة (٤ مج)	سميح القاسم
٢٥	الاعمال الكاملة (مجلد ١)	عبد المعطي حجازي
٢٦	الاعمال الكاملة(مجلد ١)	علي شمس الدين
٢٧	الاعمال الكاملة (مجلد ١)	بلند الحيدري
٢٨	تأملات في مسألة الاقليات	سعد الدين ابراهيم
٢٩	الخروج من زقاق التاريخ	سعد الدين ابراهيم
٣٠	ازمة الخليج ولعبة الحوار	د. حسن وجيه
٣١	البعد الرابع لأزمة الخليج	هشام العوضي
٣٢	الوثائق تتحدث	عذبي فهد الاحمد
٣٣	ازمة الخليج والنظام العالمي الجديد	ترجمة حسن نافعة
٣٤	ازمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط	د. حسن وجيه
٣٥	بداية التاريخ منذ زلزال الخليج	د. غالي شكري
٣٦	مصر لكل المصريين	د. ميلاد حنا
٣٧	كارثة العصر	مجدي نصيف
٣٨	صعود وهبوط القوى العظمى	بول كندي
٣٩	في تطوير القيم التربوية رأي اخر	د. حامد عمار
٤٠	من قضايا الازمة التربوية	د. حامد عمار
٤١	التخطيط الشبكي	ضياء الدين زاهر
٤٢	التربية وترقية المجتمع	د. محمود قمبر
٤٣	مناهج التعليم في الوطن العربي	د. فايز مراد مينا
٤٤	التربية والسياسة	عبد المنعم المشاط
٤٥	في بناء الانسان العربي	د. حامد عمار
٤٦	تأملات في مستقبل التعليم العالي	محمد نبيل نوفل
٤٧	نظرات في الفكر التربوي	سعيد اسماعيل
٤٨	تعليم الكبار- منظور استراتيجي	ضياء الدين زاهر
٤٩	خبرات واراء في التعليم العالي	محمد فاضل الجمالي
٥٠	قراءة التراث النقدي	د. جابر عصفور
٥١	الخطيئة والتكفير	عبد الله الغذامي
٥٢	الاسلوبية والاسلوب	عبد السلام المسدي
٥٣	اللغة والبلاغة والميلاد الجديد	د. مصطفى ناصف
٥٤	قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون	د. عبد السلام المسدي
٥٥	اساليب السرد في الرواية العربية	صلاح فضل
٥٦	الادب العربي المعاصر في المغرب	د. سيد النساج
٥٧	ثقافة الاسئلة	عبد الله الغذامي
٥٨	ثلاثون عاما مع الشعر والشعراء	رجاء النقاش
٥٩	سول بيلو	ابراهيم قنصوه
٦٠	حول الدعوة الى تطبيق الشريعة	حسين احمد امين
٦١	دليل المسلم الحزين	..
٦٢	الصراع العربي الصهيوني في السينما	سمير فريد
٦٣	علم المسرحية	دريني خشبة
٦٤	الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في عالمنا المعاصر	ممدوح حامد عطيه. صلاح الدين سليم
٦٥	البوسنة والهرسك	جمال الدين محمد
٦٦	بلد المحبوب	يوسف القعيد
٦٧	جوستين- رباعية الاسكندرية	لورانس داريل
٦٨	بلتازار -رباعية الاسكندرية	..
٦٩	ماونت اليف - ..	..

اصدارات دار سعاد الصباح

م	اسم الكتاب	المؤلف
٧٠	كليا - رباعية الاسكندرية	لورانس داريل
٧١	منزل الموت الاكيد	محمود قاسم
٧٢	التاج والخنجر والجسد	صلاح الدين بوجاه
٧٣	تغريبة بني حتحوت	مجيد طوبيا
٧٤	طرق طالة " خلية النحل"	كاميلو خوسيه ثيلا
٧٥	موال البيات والنوم	خيري شلبي
٧٦	وجع البعاد	يوسف القعيد
٧٧	رحلة الهامي الي الموت	رشاد قاضيتش
٧٨	امرأة غامضة	ياسين رفاعية
٧٩	اخبار عزبة المنيسي	يوسف القعيد
٨٠	الكلام المباح	سناء البيسي
٨١	البستان	محمد المخزنجي
٨٢	نفثة مصدور	جمال الغيطاني
٨٣	امي عينان وبريق	جاسم محمد الشمري
٨٤	مملكة الشمس	مني الجامع
٨٥	النخلة ورائحة الهيل	مني الشافعي
٨٦	خوخة السعدان	محمود السعدني
٨٧	الحب في زمن الاحتلال	فوزية الديع
٨٨	ذات العيون العسلية	سليمان فياض
٨٩	قلبان وظل	اجنائيو الديكوا
٩٠	اشتعال الرأس الميت	محمد حافظ رجب
٩١	آدم من طين	محمد المنسي قنديل
٩٢	ماء الحياة	يحي مختار
٩٣	حدث في بلاد التراب والطين	عزت القمحاوي
٩٨	وليمة القمر	ناصر الظفيري
٩٩	١٢ حكاية عجيبة	محمد ابو العطا
١٠١	هل تسمحون لي ان احب وطني	د. سعاد الصباح
١٠٢	متاهة الوحدة	اوكتابيوباث
١٠٣	يومياتي المعلنة	جمال الغيطاني
١٠٤	من اوراق النيل	يوسف القعيد
١٠٥	رسالة من تحت الماء	حسين احمد امين
١٠٦	المثقفون (وجوه من الذاكره)	سليمان فياض
١٠٧	اسفار الاسفار	جمال الغيطاني
١٠٨	شرح مشكلات الفتوحات المكية	عبد الكريم الجيلي
١٠٩	المنازل والديار	اسامة بن منقذ
١١٠	المقابسات	ابو حيان التوحيد
١١١	الشهنامة	الفردوسي
١١٢	مناهج الاطباء العرب	هناء فوزي
١١٣	التذكرة في علم الهيئة	عباس سليمان
١١٤	الجنوبي	عبله الرويني
١١٥	النهر الخالد سيرة عبد الوهاب	سعد الدين وهبة
١١٦	منازل الخطوة الاولي	سيف الرحبي
١١٧	يحي حقي ذكريات مطوية	يحيي حقي
١١٨	اسفار المشتاق	جمال الغيطاني
١١٩	الكتاب الاحمر	يوسف القعيد
١٢٠	رسائل فارسية	ترجمة احمد كمال
١٢١	الطريق الي الفضيلة	ترجمة علاء الديب
١٢٢	سعدون المجنون	لينين الرملي
١٢٣	النهاية	صامويل بيكيت
١٢٤	شبح الاوبرا- مسرحية موسيقية	شارلز هارت
١٢٥	البؤساء - مسرحية موسيقية	فيكتور هوجو
١٢٦	ايفيتا	تيم رايسانيا
١٢٧	المكونات التقليدية للثقافة اليابانية	انيازوا نيقوبي
١٢٨	دروس التاريخ	ترجمة / علي شلش
١٢٩	شجاعة الابداع	ترجمة/ فؤاد كامل
١٣٠	مجلة الرسالة	احمد حسن الزيات

دار سعاد الصباح

٣٥ ش محى الدين ابو العز - الدقى - الجيزة

شركة الطباعة العربية الحديثة
ت: ٧٦٩٠٦٤ - شبرا مصر

(ردمد) ٢٦٦٧ - ١١١٠
ISSN 1110 - 2667



هذا الكتاب

بعد عام من مسيرة نشرتنا الشهرية "المجتمع المدني" غامرنا مرة أخرى باصدار هذا الكتاب التقريري السنوي عن المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، والغاية منه هو رصد مسيرة العام كله في كل قطر عربي وعلي مستوى الوطن العربي الكبير. فالرصد والتحليل الشهري، قد ينسى مع تدافع الاحداث ولكن رؤية العام بأكمله تساعد علي توضيح الاتجاهات والأنماط العامة للمسيرة مما قد يبدو لأول وهلة حوادث او أحداث يومية أو شهرية منفصلة أو صغيرة.

وهذا الكتاب التقريري الأول هو رصد ورؤية للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي عام ١٩٩٢ . فماذا يمكن ان نستشف منه؟



مركز ابن خلدون

للدراسات الانمائية

